"

جامعة ابراهيم سلطان شيبوط–الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلوم السياسية

التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017–2021)

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراة L.M.D في العلوم سياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إشراف:

أ.د. سليمان أعراج

إعداد الطالب:

ضرار درويش

السنة الجامعية 2025/ 2026

الاهداء

إلى من كانت دعواتها تسبقني في كل خطوة،

إلى أمي، نبع الحنان ورفيقة الصبر، التي منحتني القوة والإيمان لأكمل الطريق.

إلى روح أبي الغالية، الذي علّمني معنى الكفاح والعزيمة، وألهمني أن أكون كما كان يتمنى؛ حاضرًا في وجداني وإن غاب جسده عن عينيّ.

إلى زوجتي، رفيقة الدرب وشريكة الحلم، التي احتملت عناء السنوات بصبر ووفاء، فكانت لي السند والسكينة.

إلى أبنائي الأحباء: يوسف، مصطفى، أحمد، ظافر، وبهاء، زهرات عمري الذين من أجلهم يهون التعب، وبهم أستمد الأمل في غدٍ أفضل.

إلى أختي الحبيبة وعائلتها، الذين غمروني بدعمهم ومودتهم، فكانوا عونًا في كل المراحل.

إلى رفيق العمر صديقي بهاء، الذي شاركني الطريق بخطاه الصادقة، فكان الأخ الذي اختارته لي الأيام.

إلى صديقي لؤي البرغوثي، الذي هون الغربة وكان فيها لي وطنًا صغيرًا ورفيقًا لا يُنسى.

إلى جامعتي – جامعة الاستقلال – منارة العلم والكفاح، بكل ما فيها من أساتذة وإداريين وزملاء ورفاق، الذين دعموني في رحلتي العلمية بكل ما أوتوا من علمٍ ومحبةٍ وإيمانٍ بقدرتي.

إلى كل من ضحى لأجل أن يرفع اسم فلسطين عالياً (شهدائنا الأبرار وأسرانا الأحرار)، إلى بلدي الثاني بلد المليون ونصف مليون شهيد – الجزائر

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، والشكر أولاً لله العلي القدير الذي فتح علي وأكرمني بإتمام هذه الدراسة.

بداية أتوجه بالشكر والتقدير إلى الصديق الأستاذ الدكتور أعراج سليمان مشرف هذه الرسالة على ما قدمه لي من توجيه وارشاد في مسيرتي العلمية والعملية ، ومساعدة، كانت لي خير معين في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كانت نعم القدوة والمعلمة والأخت الاستاذة الدكتورة زبيدي عائشة، التي شكلت نقله نوعية في حياتي العلمية، وصديقي وزميلي الدكتورسائد ابو عدوان لكل جهد بذله معي فلهم كل المحبة والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بتقويم ومناقشة هذا العمل العلمي المتواضع كل بإسمه وصفته.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان لجميع كادر سفارة دولة فلسطين كل بإسمه ولقبه على كل ما بذلوه في خدمة الطلبة، والأصدقاء والزملاء الذين أتاحوا لي المجال لإتمام هذا العمل وتعاونوا معي لإنجاز هذه الدراسة، ولمن لم يتسع المجال لذكرهم أنت في القلب والذاكرة دائما ولا يسعني سوى ان أقول لكم جميعاً جزاكم الله عني خير الجزاء، وجعله في ميزان حسناتكم.

والله ولي التوفيق

الطالب الباحث
ضرار يوسف درويش

الخطة

الاهداء -

الشكر والتقدير -

بسم الله الرحمن الرحيم -

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الاية (19) -

ملخص -

مقدمة

مشكلة الدراسة

السؤال الرئيس:

الفرضيات:

أهداف الدراسة:

اهمية الدراسة

أدوات جمع المعلومات

الدراسات السابقة :

حدود الدراسة

الإطار النظري للدراسة

الفصل الاول:

المرتكزات الأيديولوجية والسياسية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

المبحث الاول: الخلفية الفكرية والسياسية لصناعة القرار في إدارة ترامب.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الامريكية الفلسطينية.

المطلب الثاني: تأثير التيار الإنجيلي والتحالف مع اليمين الإسرائيلي.

المطلب الثالث: ملامح "الشخصانية" في صنع القرار داخل إدارة ترامب

المبحث الثاني: الأهداف الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة وانعكاسها على القضية الفلسطينية

المطلب الأول: أولويات الإدارة الامريكية في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: تهميش الملف الفلسطيني ضمن أولويات الأمن القومي

المطلب الثالث: العلاقة بين التقارب العربي الإسرائيلي والتوجهات الأمريكية

المبحث الثالث: المحددات الرئيسية لتوجه إدارة ترامب نحو الملف الفلسطيني

المطلب الأول: الاعتبارات السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية

المطلب الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي

المطلب الثالث: الغياب المتعمد لأي مبادرات حقيقية نحو عملية سلام عادلة

الفصل الثاني

المبحث الأول: أبرز الإجراءات السياسية التي اتخذتها إدارة ترامب تجاه فلسطين

المطلب الأول: إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

المطلب الثاني: إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا.

المطلب الثالث: الاعتراف بشرعية الاستيطان والقانون الدولي.

المبحث الثاني: تحليل صفقة القرن وأثرها على مستقبل الحل السياسي

المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية وصفقة "السلام مقابل المال"

المطلب الثاني: تجاهل قضايا الحل النهائي (اللاجئين، الحدود، القدس)

المطلب الثالث: إعادة صياغة مفهوم الدولة الفلسطينية وفق رؤية ترامب

المطلب الرابع: الأهداف الأمريكية الحقيقية من الصفقة ودور كوشنر

المبحث الثالث: ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه سياسات ترامب.

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني إتجاه سياسيات ترامب.

المطلب الثاني: المواقف العربية (الرفض، الحياد، التطبيع)

المطلب الثالث: التفاعل الدولي مع سياسات ترامب (أوروبا، روسيا، الصين)

الفصل الثالث:

التغير والاستمرارية في سياسات ترامب

المبحث الأول: ملامح التغير الجوهري في سياسات ترامب تجاه فلسطين

المطلب الأول: التوافق الأمريكي الإسرائيلي في القرار

المطلب الثالث: إعادة تعريف القضية الفلسطينية كمشكلة اقتصادية لا سياسية

المبحث الثاني: عناصر الاستمرارية في النهج الأمريكي التقليدي

المطلب الأول: الدعم غير المشروط لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا

المطلب الثاني: استمرار الوساطة غير النزيهة في عملية السلام

المطلب الثالث: الحقوق الفلسطينية في أولويات السياسة الأمريكية

المبحث الثالث: مقارنة تقييمية بين إدارة ترامب والإدارات السابقة

المطلب الأول: مقارنة السياسات الجوهرية مع إدارة أوباما وبوش

المطلب الثاني: أدوات الضغط و الأهداف الاستراتيجية:

المطلب الثالث: ديمومة الانحياز الأمريكي كإستراتيجية ثابتة

المطلب الرابع: ملامح الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال ولاية ترامب الثانية

الفصل الرابع:

الجانب الميداني

أدوات جمع المعلومات

مجتمع وعينة الدراسة:

خصائص افراد العينة:

حدود الدراسة:

عرض وتحليل المقابلات:

أولا: مقابلة الاكاديميين

ثالثا: صناع القرار

نتائج تحليل المقابلات

تحليل الفرضيات استنادا إلى نتائج المقابلات

النتائج

التوصيات

قائمة المصادر والمراجع:

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الاية (19)

ملخص

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، في محاولة لفهم التحولات العميقة التي طرأت على الموقف الأمريكي، ومدى انحرافه عن المسار الدبلوماسي التقليدي الذي اتسمت به الإدارات السابقة. تنطلق الدراسة من فرضية أن تفاعل العوامل البنيوية داخل النظام السياسي الأمريكي مع السمات الشخصية للرئيس ترامب أفرز نمطًا جديدًا من السياسة الخارجية يتسم بالمباشرة والحدة والانحياز المطلق لإسرائيل، مما انعكس بصورة جذرية على مستقبل القضية الفلسطينية .

تناولت الدراسة المرتكزات الفكرية والأيديولوجية التي شكلت الإطار المرجعي لصناعة القرار الأمريكي في عهد ترامب، حيث تم تحليل الأسس العقائدية للمحافظين الجدد واليمين الديني الإنجيلي، ودور هذه التيارات في تكوين رؤية ترامب للصراع العربي–الإسرائيلي. كما تناولت الدراسة أثر الخطاب الشعبوي والنهج القومي في صياغة السياسة الأمريكية، وكيف أسهمت الادبيات" في تفسير سلوك الإدارة الأمريكية تجاه القضايا الخارجية، بما في ذلك الملف الفلسطيني.

و من خلال تتبع الثوابت التاريخية التي حكمت الموقف الأمريكي منذ تأسيس دولة إسرائيل، والدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي وفرته واشنطن لها. و المراحل التي حاولت فيها الإدارات الأمريكية السابقة لعب دور الوسيط في عملية السلام، و محدودية هذه المحاولات وانحيازها الضمني لإسرائيل.

ولقد اتخذت الإدارة الأمريكية مواقف عملية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ووقف تمويل وكالة الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. إضافة الى صفقة القرن بوصفها ذروة التحول السياسي الأمريكي، من خلال تفسير أهدافها ومضامينها وانعكاساتها على الواقع الفلسطيني، وكذلك مواقف الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين منها.

وقد بينت المقابلات أن السمات الشخصية للرئيس، ولا سيما نزعة التباهي والشعبوية وغياب الالتزام الدبلوماسي التقليدي، لعبت دورًا أساسيًا في صياغة مواقف إدارته من القضية الفلسطينية. كما أظهرت النتائج أن تأثير اللوبي الإسرائيلي واليمين الإنجيلي فاق تأثير الرأي العام والمؤسسات التشريعية، مما أدى إلى سياسات أكثر تطرفًا وانحيازًا لإسرائيل.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، الرئيس ترامب، التغير، الاستمرارية.

Abustract

This study examines US foreign policy toward the Palestinian issue during the presidency of Donald Trump (2017–2021), attempting to understand the profound shifts in the American position and the extent of its departure from the traditional diplomatic approach that characterized previous administrations. The study is based on the premise that the interaction of structural factors within the American political system with President Trump's personal characteristics produced a new foreign policy pattern characterized by directness, assertiveness, and absolute bias toward Israel, which has had a radical impact on the future of the Palestinian issue.

The study also explores the intellectual and ideological foundations that shaped the framework for American decision-making under Trump, analyzing the doctrinal foundations of neoconservatism and the evangelical right, and the role of these currents in shaping Trump's vision of the Arab-Israeli conflict. The study also examines the impact of populist rhetoric and nationalist approaches on shaping American policy, and how literature has contributed to explaining the behavior of the US administration toward foreign issues, including the Palestinian issue.

This was accomplished through tracing the historical constants that have governed the American position since the establishment of the State of Israel, and the military, political, and economic support that Washington has provided to it. The study also examined the stages in which previous US administrations attempted to play the role of mediator in the peace process, the limitations of these attempts, and their implicit bias toward Israel.

The US administration has taken practical steps such as recognizing Jerusalem as the capital of Israel, moving the US embassy there, halting funding to UNRWA, and closing the PLO office in Washington. The study further explored the "Deal of the Century" as the culmination of American political transformation, analyzing its objectives, implications, and repercussions on the Palestinian reality, as well as the positions of local, regional, and international actors regarding it.

The interviews revealed that the president's personal characteristics, particularly his propensity for boasting and populism and his lack of traditional diplomatic commitment, played a fundamental role in shaping his administration's positions on the Palestinian issue. The results also showed that the influence of the Israeli lobby and the evangelical right outweighed that of public opinion and legislative institutions. This led to more extreme and pro-Israel policies.

Keywords: Foreign policy, Palestinian issue, President Trump, change, continuity.

مقدمة

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن رؤيتها إتجاه القضايا الموجودة على الساحة الدولية، وتكون نتاج المخاض الداخلي فيها من خلال رؤية النظام الحاكم وتعبيرا عن طريقة تفكيره ورسمه لعلاقاته مع الاخرين، ومن الصفات الرئيسية لهذه السياسة أنها تتراوح ما بين التغيير والاستمرارية والثبات، فتجد الكثير من السياسات إستمرت لعقود طويلة في نفس النهج والطريقة وفي مكان آخر تغيرت ونقلبت في إتجاه آخر.

وحيث أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تميزت بالمرونة والتغيير في بعض القضايا، وإستمرت على نفس النهج في قضايا آخرى، فالعلاقات مع إسرائيل كانت علاقات مستمرة وواضحة المعالم والركائز، بالرغم من قوة تأثيرها من حقبة إلى أخرى، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة غيرت من من توجهاتها في قضايا أخرى مثل العلاقات مع دول الشرق الأوسط تبعا للتغير في وجهة نظر هذه الدول إتجاه الولايات المتحدة ونهجها. والقضية الفلسطينية تعتبر من القضايا المهمة التي لعبت الخارجية الامريكية دورا مهما فيها منذ البداية وحتى يومنا هذا، مما قاد المحللين والدارسين للوقوف على مدى التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية الامريكية وخصوصا في ضوء الواقع الجديد.

وقد جاءت هذه الدراسة لمناقشة قضية مهمة على الساحة العربية والفلسطينية خصوصا وهي (التغير والإستمرارية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب (2017-2021).

حيث سنقوم بهذه الدراسة بتناول في الفصل الاول المرتكزات الأيدولوجية والسياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب وللوقوف على ذلك تحدثنا في المبحث الاول عن الخلفية الفكرية والسياسية لصناعة القرار في ادارة ترامب ومن ثم عرجت الدراسة على الاهداف الجيوسياسية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط وانعكاسها على القضية الفلسطينية، ومن ثم إنتقلت الدراسة للحديث عن المحددات السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية.

أما الفصل الثاني فخصص للسياسات والقرارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال حكم الرئيس ترامب، فبدأنا حديثنا في المبحث الاول عن أبرز الاجراءات السياسية التي إتخذتها إدارة ترامب تجاه فلسطين، والمبحث الثاني حللنا فيه صفقة القرن وأثرها على المستقبل السياسي لفلسطين، أما المبحث الثالث فتم تخصصيه للحديث عن ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه ترامب، الفصل الثالث في الدراسة خصص للحديث حول تحليل مدى

التغير والاستمرارية في سياسات ترامب إتجاه فلسطين، مسلطين الضوء في المبحث الاول على ملامح التغير الجوهري في سياسات ترامب تجاه فلسطين، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن عناصر الاستمرارية في النهج الامريكي التقليدي، وانهينا الفصل في مبحث مقارن تحدث مقارنة تقييمية بين إدارة ترامب والإدارات السابقة.

وإنتهت الدراسة في فصل رابع (فصل ميداني) حيث تم فيه عمل مقابلات مع صناع القرار والفصائل والاكاديميين الفلسطينيين بحيث تم عمل استبانة أسئلة تعبر عن فرضيات الدراسة. واخيرا تم الخروج بنتائج وتوصيات للدراسة.

مشكلة الدراسة

منذ وصول الرئيس ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية إتجاه قضايا الشرق الأوسط اخذت منحى آخر كما كانت في عهد أوباما و الرؤساء الذين سبقوه، فاصبحت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر وضوحا وتركيزا على المصالح الاساسية للولايات المتحدة حسب نظر ترامب، بالاضافة إلى كونها غير معهودة لشعوب وانظمة الدول في تلك المنطقة، والقضية الفلسطينية إحدى أهم القضايا التي كان لها نصيب من هذا التوجه، مما قاد الدارسين والمحللين للعمل على البحث في النهج الجديد بكل جوانبه، وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

السؤال الرئيس:

مامدى تأثير العوامل البنيوية والشخصية على النهج الأميركي في عهد الرئيس ترامب ؟ وما هي حدود التغير والاستمرارية في السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أبرز العوامل البنيوية التي وجهت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية؟
2. كيف أسهمت شخصية ترامب وتصوراته الفكرية والسياسية في تشكيل التوجهات الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي؟
3. إلى أي مدى عكست السياسات الأمريكية في عهد ترامب استمرارية أم تحولًا وتغيرا مقارنة بالإدارات السابقة؟

4. كيف تفاعلت البيئة الإقليمية والدولية مع هذه السياسات، وما أثرها على مسار القضية الفلسطينية؟

الفرضيات:

1. العوامل البنيوية والشخصية في عهد الرئيس دونالد ترامب هي محدد حاسم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ولها دور في حدود التغير والاستمرارية في النهج الاميركي.
2. ساهمت العوامل البنيوية الداخلية الأمريكية، في دفع السياسة الخارجية الأمريكية نحو تبني مواقف أكثر انحيازا لإسرائيل خلال فترة حكم ترامب،
3. لعبت السمات الشخصية للرئيس ترامب، بما في ذلك التوجهات الشعبوية والنزعة الفردية دورا مركزيا في تشكيل نهج السياسة الاميركية.
4. سياسات ترامب تجاه القضية الفلسطينية تلعب دورا" في التغيرات الجوهرية على المستوى الإجرائي والمواقف، أو الاستمرار في بعض الثوابت البنيوية للسياسة الأمريكية.

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر العوامل البنيوية الداخلية في الولايات المتحدة (مثل الكونغرس، جماعات الضغط، الإعلام، التيارات الدينية) على صياغة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم ترامب.
2. دراسة السمات الشخصية للرئيس دونالد ترامب وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
3. فهم مدى استخدام إدارة ترامب لاستراتيجيات غير تقليدية في التعامل مع القضية الفلسطينية، وتقييم فعاليتها السياسية.
4. رصد وتحليل مظاهر التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال سنوات حكم ترامب.

5. تسليط الضوء على كيفية توظيف المؤسسات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية في تشكيل القرار السياسي الخارجي المتعلق بفلسطين.
6. تقديم قراءة تحليلية لتوجهات الخطاب الأمريكي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (2017–2021).

الأهمية: الأهمية العلمية (النظرية)

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها قضية محورية في حقل العلاقات الدولية، وهي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تحليل مرحلة مفصلية شهدت تحولات غير مسبوقة خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017–2021). وتسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية عبر تحليل أنماط التغير والاستمرارية في توجهاتها تجاه القضية الفلسطينية.

كما تنبع أهميتها من اعتمادها مدخلًا تفسيريًا يجمع بين المحددات البنيوية والمحددات الشخصية في تفسير السياسة الخارجية، بما يسهم في تطوير الفهم النظري لسلوك الدول وصناعة القرار الخارجي. وتوضح الدراسة كيف تتفاعل المؤسسات السياسية الأمريكية وبنية النظام السياسي مع السمات الشخصية للرئيس في تشكيل توجهات السياسة الخارجية، بما يتجاوز التفسيرات التقليدية التي تقتصر على المصالح المادية أو اعتبارات توازن القوى.

وتبرز الدراسة أيضًا من خلال توظيفها لمداخل التحليل النفسي والشخصي في تفسير السلوك الرئاسي للرئيس دونالد ترامب، وهو اتجاه لا يزال محدودًا نسبيًا في الدراسات العربية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية. ومن ثم، تقدم الدراسة إضافة علمية من خلال الربط بين النظريات النفسية ونظريات السياسة الخارجية، بما يسهم في توسيع أدوات تحليل سلوك القادة السياسيين وأثرهم في صنع القرار.

ثانيًا: الأهمية العملية (التطبيقية)

تنبع الأهمية العملية للدراسة من ارتباطها المباشر بالقضية الفلسطينية، باعتبارها إحدى القضايا المركزية في السياسة الدولية والإقليمية، ومن تركيزها على مرحلة شهدت قرارات أمريكية ذات تأثير مباشر في مستقبل

القضية الفلسطينية، من أبرزها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والإعلان عن "صفقة القرن"، وتراجع الالتزام بحل الدولتين، ووقف التمويل الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

كما تسهم الدراسة في تزويد الباحثين وصناع القرار والمهتمين بالشؤون الفلسطينية والعلاقات الدولية بفهم أعمق لطبيعة التحولات التي شهدتها السياسة الأمريكية خلال إدارة ترامب، وتساعد في تقييم ما إذا كانت تلك السياسات تمثل تحولًا جذريًا في السياسة الخارجية الأمريكية أم امتدادًا لاتجاهات قائمة بصيغ أكثر وضوحًا وحدّة.

ومن شأن نتائج هذه الدراسة أن توفر إطارًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في استشراف اتجاهات السياسة الأمريكية المستقبلية تجاه القضية الفلسطينية، وفي دعم مراكز الدراسات والمؤسسات الأكاديمية وصناع القرار في بناء تقديرات أكثر دقة بشأن مسار العلاقات الأمريكية الفلسطينية وتداعياتها على مستقبل عملية التسوية في المنطقة.المناهج والاقترابات المستعملة.

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج النوعية التي تتناسب مع طبيعتها التحليلية والنظرية، والتي تمكن من فهم الأبعاد المتشابكة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب. وفي هذا السياق، تم توظيف المناهج الآتية:

1. المنهج الوصفي التحليلي

يعد هذا المنهج الأساس في الدراسة، حيث يهدف إلى وصف الظواهر السياسية المرتبطة بالسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتحليل أبعادها ومكوناتها، من خلال تتبع السياسات والمواقف الرسمية، وتفسيرها في ضوء السياقات المؤسسية والشخصية.

2. منهج دراسة الحالة(Case Study)

اعتمدت الدراسة على نموذج "دراسة الحالة" لتحليل إدارة الرئيس ترامب كحالة فريدة في السياسة الأمريكية، وذلك من حيث استخدامه لأساليب غير تقليدية، وطرحه لرؤى مخالفة للسائد تجاه قضايا الشرق الأوسط، لا سيما القضية الفلسطينية. وقد ساهم هذا المنهج في الكشف عن التداخل بين العوامل البنيوية والشخصية المؤثرة في صناعة القرار.

3. المنهج المؤسسي(Institutional Approach)

تم توظيف هذا المنهج لفهم دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية، كالرئاسة، والكونغرس، وجماعات الضغط، في صياغة السياسة الخارجية تجاه فلسطين، مع إظهار كيفية تفاعل هذه المؤسسات مع شخصية ترامب وتوجهاته الخاصة

4. المنهج النفسي في تحليل السياسة الخارجية

نظراً للطبيعة الشخصية المؤثرة للرئيس ترامب على قرارات السياسة الخارجية، تم استخدام المنهج النفسي لتحليل شخصية صانع القرار، من حيث الميول النفسية، والخلفيات القيمية، والسلوك غير التقليدي، بالاستفادة من "نظرية الرجل المجنون" ونظرية "التحليل الشخصي للقادة.

5. المنهج المقارن

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن، من خلال إجراء مقارنة زمنية داخل الحالة الواحدة، وذلك بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية قبل وخلال عهد الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، بهدف الكشف عن مظاهر التغير والاستمرارية، وتفسير العوامل البنيوية والشخصية المؤثرة في صنع القرار، مع الاستعانة بعدد من الأدوات التحليلية كتحليل الوثائق الرسمية والخطاب السياسي.

أدوات جمع المعلومات

1. مراجعة الوثائق الحكومية والتقارير الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية.
2. دراسة مواقف مراكز التفكير الأمريكية والصحف والمجلات السياسية المختصة.
3. الاستفادة من دراسات سابقة وتقارير بحثية ذات صلة.
4. المقابلة كاداة قياس

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة عدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. صعوبة الوصول إلى مصادر دقيقة ومباشرة:

تعد السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في الملفات الحساسة مثل القضية الفلسطينية، مجالا تتحكم فيه مستويات متعددة من السرية والتحفظ، مما يجعل الوصول إلى وثائق رسمية أو محاضر دقيقة حول خلفيات القرارات أمرا محدودا. وغالبا ما تعتمد البيانات المتاحة على تصريحات إعلامية أو تغريدات للرئيس ترامب، ما يفرض على الباحث بذل جهد إضافي في التحقق من موثوقية المعلومات وربطها بالسياق الفعلي للقرار، وهذا ادى بنا الى البحث في الكثير من المراجع وان يجعل عددها كبير.

2. إشكالية تحليل شخصية الرئيس ترامب:

يتطلب تحليل أثر العامل الشخصي في السياسة الخارجية توظيف مناهج تحليل الشخصية السياسية، وهي مناهج دقيقة تنطوي على جوانب نفسية وسلوكية. لكن في حالة ترامب، تتعقد المهمة بسبب الطابع الاستثنائي لشخصيته التي لا تتوافق مع النماذج التقليدية، إلى جانب تضارب التحليلات حول دوافعه ونواياه، وهو ما يزيد من احتمالية التحيز في التفسير إن لم يُستخدم منهج علمي صارم.

3. تشابك العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بعدد كبير من العوامل البنيوية والمؤسسية والشخصية، وهي عوامل لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتفاعل بصورة معقدة ومتحولة بحسب الظرف. وهذا يتطلب من الباحث قدرا عاليا من الدقة في الفصل والتحليل دون الوقوع في التبسيط أو إسقاط مسؤولية القرار على عنصر واحد.

4. قصر الفترة الزمنية محل الدراسة وتعدد الأحداث:

رغم أن فترة الدراسة (2017–2021) قصيرة نسبيًا، إلا أنها حافلة بتطورات سريعة ومفصلية في القضية الفلسطينية، كقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ووقف تمويل الأونروا، وطرح "صفقة القرن"، مما يستوجب تغطية دقيقة وتحليلًا متماسكًا لتسلسل الأحداث وربطها بالتحولات البنيوية والشخصية.

5. التحيز الإعلامي والسياسي في تناول القضية الفلسطينية:

تشهد القضية الفلسطينية استقطابًا سياسيًا وإعلاميًا عالميًا، ما يؤثر على طبيعة المصادر المتاحة للباحث، ويستلزم اعتماد آليات نقدية لفحص الروايات المختلفة (الإسرائيلية، الأمريكية، الفلسطينية، والعربية) والتأكد من توازن المعالجة البحثية.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى

تناول الباحث غسان رباع في دراسته الموسومة بـ "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب–2017) "(2021طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز ملامح هذه السياسة، من خلال تتبع تطورات الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن مدينة القدس على وجه الخصوص، ولا سيما قرار نقل السفارة الأمريكية والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما تطرقت الدراسة إلى موقف الإدارة الأمريكية من عملية السلام وصفقة القرن، إضافة إلى تعاملها مع التوجه الفلسطيني نحو المؤسسات الدولية، بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية. وقد اتسمت هذه الدراسة بطابع وصفي تحليلي، ركز على رصد الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، وإبراز انعكاساتها المباشرة على مسار القضية الفلسطينية خلال الفترة المدروسة.

الدراسة الثانية

سعت دراسة الباحث مهدي عبدالله المعنونة "تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية "إلى تحليل أثر السياسات التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين. وقد استعرض الباحث سياسات الإدارات الأمريكية السابقة، ثم انتقل إلى تحليل أدوات ومحددات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، مثل الكونغرس، واللوبيات، ومراكز البحث والتفكير. وتميزت هذه الدراسة بمحاولة الربط بين القرارات الصادرة عن إدارة ترامب والسياق الأوسع لصناعة القرار الخارجي الأمريكي، مع إبراز تأثير العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

الدراسة الثالثة

تناولت دراسة الباحث علاء الدين أبو زيد، وهي رسالة ماجستير بعنوان "التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"(2019–2016) ، توجهات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الولاية الأولى للرئيس ترامب. وركزت الدراسة على تحليل رؤية الإدارة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مع إجراء مقارنة محدودة بمواقف إدارات أمريكية سابقة، لاسيما إدارتي كلينتون

وأوباما. وقد سعت الدراسة إلى إبراز مظاهر التحول في الخطاب والممارسة السياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية التي تناولتها.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أنها قدمت إسهامات مهمة في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب، خاصة فيما يتعلق برصد القرارات السياسية الكبرى، مثل الاعتراف بالقدس وصفقة القرن، وتحليل انعكاساتها على مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

وبالرغم من اختلاف توجهاتها، غلب عليها الطابع الوصفي التحليلي، حيث ركزت على عرض السياسات والإجراءات الأمريكية دون توظيف منهج مقارن ممنهج يسمح بالتمييز الدقيق بين مظاهر التغير ومظاهر الاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية عبر الإدارات المختلفة. كما أن أغلبها لم يعالج بشكل متكامل العلاقة بين المحددات البنيوية الثابتة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وبين دور العامل الشخصي المرتبط بشخصية الرئيس ترامب ونمط قيادته.

ويلاحظ أن بعض الدراسات توقفت عند فترات زمنية جزئية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على تقييم السياسات الأمريكية من حيث نتائجها النهائية، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي ترافقت مع نهاية ولاية ترامب.

تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز أوجه القصور السابقة، من خلال اعتماد المنهج المقارن الزمني داخل الحالة الواحدة، وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب ضمن إطار يجمع بين التغير والاستمرارية، ويربط بين المحددات البنيوية والشخصانية في صنع القرار. كما تعمل على توظيف خطة بحث متكاملة تشمل الخلفيات الفكرية والسياسية، والقرارات والإجراءات العملية، وصولا إلى تحليل مقارن مع الإدارات الأمريكية السابقة.

موضع تميز الدراسة الحالية

تتمثل خصوصية هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة في كونها:

- تعالج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بوصفها مسارا تراكميا، لا مجرد مجموعة قرارات ظرفية.

- توازن بين تحليل مظاهر التغير في عهد ترامب وعناصر الاستمرارية البنيوية في النهج الأمريكي التقليدي.
- توظف المنهج المقارن بشكل صريح ومنهجي.
- تربط بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي ضمن فصول مترابطة ومتسلسلة.

حدود الدراسة

- الحد الزمني: تمتد الدراسة بين عامي 2017–2021، وهي فترة حكم الرئيس دونالد ترامب.
- الحد الموضوعي: تركز الدراسة على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ضمن منظور العوامل البنيوية والشخصية.
- الحد المكاني: يقتصر التحليل على السياسات الصادرة من الولايات المتحدة وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

الإطار النظري للدراسة

1. نظرية الواقعية(Realism)

تعد الواقعية من أقدم وأبرز النظريات في حقل العلاقات الدولية، وقد سيطرت على التفكير السياسي منذ كتابات "ثيوسيديدس" و"نيقولا ميكافيلي" و"توماس هوبز"، وصولاً إلى الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية المعاصرة. تنطلق الواقعية من فرضيات أساسية ترى أن النظام الدولي يتميز بالفوضى (غياب السلطة المركزية)، وأن الفاعلين الأساسيين هم الدول القومية التي تسعى لضمان أمنها القومي وتحقيق مصالحها الوطنية، وذلك في إطار تنافسي وصراعي مع بقية الفاعلين.

المبادئ العامة للواقعية

تستند الواقعية إلى عدة مرتكزات أساسية، أبرزها:

- **الأنانية السياسية:** تفترض الواقعية أن الدول تتصرف وفق مصالحها الذاتية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن القيم الأخلاقية أو المبادئ القانونية.

- **المصلحة الوطنية والأمن القومي:** تعتبر المصلحة الوطنية وتحقيق الأمن القومي الهدف الأعلى للسياسة الخارجية.
- **توازن القوى:** ترى الواقعية أن استقرار النظام الدولي يعتمد على توازن القوى بين الدول الكبرى.
- **السيادة:** تؤمن الواقعية بأهمية سيادة الدول ورفض تدخل الفاعلين غير الحكوميين أو الاعتبارات الأخلاقية كأدوات فاعلة في السياسة الدولية.

وبناءً على هذه المبادئ، يفهم سلوك الولايات المتحدة – كقوة عظمى – بوصفه سلوكًا عقلانيًا يهدف إلى تعظيم القوة ومواجهة التهديدات وضمان التفوق الدولي.[1]

2. النظرية الليبرالية(Liberalism)

تعد الليبرالية من أهم المدارس الفكرية في العلاقات الدولية التي نشأت كرد فعل على الطروحات الواقعية، خصوصًا بعد الحرب العالمية الأولى. تفترض الليبرالية أن العلاقات الدولية لا يحكمها فقط منطق الصراع، بل يمكن تجاوزه من خلال التعاون، وتوسيع نطاق المصالح المشتركة، ووجود مؤسسات قانونية وأخلاقية تنظّم سلوك الدول.

المبادئ العامة لليبرالية

تعتمد الليبرالية على جملة من المبادئ المركزية في تفسير سلوك الدول، من أهمها:

- **الاعتماد المتبادل :(Interdependence)** ترى الليبرالية أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول تقلل من احتمالات الصراع وتعزز فرص التعاون والسلام.
- **دور المؤسسات الدولية** :تؤمن الليبرالية بأهمية المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية) في تنظيم السلوك الدولي والحد من الفوضى.

1 Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006), 4–10.

- **الديمقراطية كعامل سلام:** تشير نظرية "السلام الديمقراطي" إلى أن الدول الديمقراطية نادرًا ما تخوض حروبًا مع بعضها، نظرًا لقيمها المشتركة وآلياتها الداخلية في صناعة القرار.
- **القيم الليبرالية:** كالحرية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتعددية، تُعد منطلقات مركزية توجه سياسات الدول، خاصة الدول الغربية.

وبالتالي، فإن السياسة الخارجية من وجهة نظر الليبراليين لا تقتصر على تحقيق المصلحة المادية فقط، بل تتفاعل فيها المصالح مع المبادئ الأخلاقية والقانونية.1

3. النظرية البنيوية (Structuralism)

من أهم الاتجاهات النقدية التي برزت في العلاقات الدولية منذ تسعينيات القرن العشرين، كرد فعل على افتراضات الواقعية والليبرالية التي تُغلب المادية على المعنوية، والقدرة العسكرية على الأفكار والهويات.

ترى النظرية أن النظام الدولي ليس فقط واقعًا ماديًا يُشكّل سلوك الدول، بل هو أيضًا بناء اجتماعي وهوياتي نابع من تصورات الدول ومعتقداتها وتفاعلها الثقافي والاجتماعي. وقد أرسى هذا الفهم الباحث ألكسندر ويندت في مقولته الشهيرة: "الفوضى ليست سمة للنظام الدولي، بل هي ما تصنعه الدول منها"؛ أي أن العلاقات بين الدول تتشكل من خلال المعاني التي تضفيها الدول على الأشياء، وليس فقط بناءً على توزيع القدرات.2

تركز النظرية على عدة مفاتيح لفهم العلاقات الدولية على الهويات أي كيف ترى الدولة نفسها وتعرف الآخر، وعلى المصالح التي لا تفهم بوصفها معطىً طبيعيًا، بل تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي، بالاضافة الى الخطاب كوسيلة لإنتاج المعاني والمفاهيم التي تشكل البيئة السياسية، واخيرا على المؤسسات التي تلعب دورًا في ترسيخ القيم والمعايير والتصورات داخل النظام الدولي.3

---

1 Michael W. Doyle, Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism (New York: W. W. Norton & Company, 1997), 205–210.

2Alexander Wendt, “Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,” International Organization 46, no. 2 (1992): 391–425.

3 Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations: The Politics of Reality (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 4–6.

4. نظرية التحليل النفسي للشخصية:

تركز هذه النظرية على أن شخصية القائد تلعب دورًا محوريًا في صياغة السياسات الدولية، بل تعد أحيانًا المحدد الحاسم، خصوصًا عندما تكون المؤسسات الأخرى أقل تدخلًا أو عندما يكون القائد مهيمنًا في عملية صنع القرار. تشمل السمات الشخصية التي تركز عليها النظرية: النرجسية، الميل إلى التهور، الحساسية تجاه الانتقادات، والسعي نحو المجد والانتصارات السريعة.

وترتكز هذه النظرية على علم النفس السياسي، وتفترض أن القادة لا يتصرفون دائمًا وفق حسابات عقلانية موضوعية، بل تشكل خصائصهم النفسية والإدراكية وتصوراتهم الذاتية للواقع محددًا رئيسيًا لسلوكهم السياسي. يشير Margaret Hermann ، وهي من أبرز المنظرين في هذا المجال، إلى أن تحليل السمات القيادية – كالنزعة للمخاطرة، والاعتقاد بالسيطرة على الأحداث، والانفتاح على المعلومات – يساعد في التنبؤ بكيفية تصرف القادة في المواقف الدولية المختلفة.1

تبرز أهمية نظرية الرجل المجنون في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، كونها تسهم في تفسير بعض التحركات التي بدت خارج نطاق المألوف أو المنطق الدبلوماسي، والتي كان لها أثر بالغ على بنية الصراع. فعوضًا عن السير على خطى الإدارات السابقة التي اكتفت بالدعم السياسي والمالي لإسرائيل، اختار ترامب خلط الأوراق عبر قرارات مفاجئة مثلت خرقًا لمبدأ التوازن الظاهري الذي كانت واشنطن تدعيه. ومن خلال عدسة هذه النظرية، يمكن فهم كيف سعى ترامب إلى فرض وقائع جديدة على الأرض، باستخدام التهديد، والمفاجأة، وعدم الاتساق كوسائل تكتيكية لفرض رؤية أحادية للحل، وهو ما يجعل النظرية أداة تحليلية فعالة ضمن الإطار النظري للدراسة.

---

1 Margaret G. Hermann, "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders," International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 1 (1980): 7–46.

5. مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1. السياسة الخارجية – (Foreign Policy)

السياسة الخارجية على أنها مجمل التوجهات الرسمية والأفعال التي تبنّتها الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) تجاه القضية الفلسطينية، بما يشمل المواقف، التصريحات، القرارات، والخطوات التنفيذية، التي تعكس رؤية الولايات المتحدة لمكانة فلسطين في سياستها الشرق أوسطية.

2. التغير – (Change)

السياسة الخارجية على أنها أي تحوّل أو انحراف في نمط السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية مقارنةً بالإدارات السابقة، سواء على مستوى الخطاب السياسي، القرارات المعلنة، أو مواقف الولايات المتحدة من قضايا الحل النهائي (كالقدس، اللاجئين، الدولة الفلسطينية).

3. الاستمرارية– (Continuity)

السياسة الخارجية على أنها عبارة عن حفاظ الإدارة الأمريكية في عهد ترامب على بعض الثوابت الأساسية التي اتسمت بها السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مثل دعم إسرائيل، والانحياز لاحتياجاتها الأمنية، ورفض ممارسة ضغط جاد على الاحتلال لإنهاء الاستيطان أو احترام قرارات الشرعية الدولية.

4. القضية الفلسطينية – (The Palestinian Cause)

السياسة الخارجية على أنها المسائل المرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية، وخاصة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض الاحتلال الإسرائيلي، وحقوق اللاجئين، والقدس، كما تم التعبير عنها في المواقف الدولية والعربية، ومدى تعاطي الولايات المتحدة مع هذه القضايا خلال حكم ترامب.

5. الإدارات الأمريكية – (U.S. Administrations)

السياسة الخارجية على أنها الفريق السياسي والتنفيذي الذي شكّل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، بما في ذلك الرئيس ومستشاريه للأمن القومي، ووزيري الخارجية والدفاع، والمبعوثين الخاصين إلى الشرق الأوسط، والذين كان لهم دور مباشر في صياغة السياسة تجاه القضية الفلسطينية.

6. التحالفات الاستراتيجية – (Strategic Alliances)

السياسة الخارجية على أنها العلاقة الخاصة والدائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتي تستند إلى اعتبارات أمنية واقتصادية وأيديولوجية، وتشكل أحد المحددات الرئيسة في موقف واشنطن من القضية الفلسطينية، من حيث الدعم المالي والسياسي والعسكري لتل أبيب.

7. الخطاب السياسي

الخطاب من الناحية اللغوية حسب ما ذهب إليه ابن منظور بأنه: مراجعة الكلام، "إن الخطاب منهج في البحث في أيما مادة مشكلة من عناصر متميزة ومترابطة و يعرف د.سعد مطر عبود الزبيدي الخطاب السياسي بأنه منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتمحورت عبر أنساق إيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة التي تختلف في آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري والوعي ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي. والخطاب السياسي هو رسالة اتصالية مما يتطلب اهتماما وهياكل خاصة تتلاءم مع طبيعة ونوعية العلاقة الاتصالية بين مصدر المعلومات والجمهور المستهدف. ويستوجب أن تتوفر في الاتصال الدولي عدة صفات مثل: القدرة على التنبؤ، الحذر، عدم المبالغة، وبعد النظر ، ويرى أرسطو أن الخطاب السياسي يقوم على ركائز ثلاث هي : أخلاقيات –محاكاة المشاعر الشعبية والمنطق.

8. التيار الانجيلي:

وهو حركة دينية بروتستانتية تؤكد على اهمية الايمان الشخصيوالتجديد الروحي والتبشير, ولهم تأثير كبير في السياسة الاميركية خاصة في الحزب الجمهوري, يدعمون قضايا معينة مثل الحفاظ على الحياة من خلال معاضة الاجهاض والقيم الاسرية التقليدية , ولهم دور في تشكيل السياسة الخارجية الأميركية, خاصة فيما يتعلق بإسرائيل. ويشكلون حوالي 30 بالمئة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الاول:

المرتكزات الأيديولوجية والسياسية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب

تمهيد:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) تحولًا نوعيًا عكسته مجموعة من العوامل الأيديولوجية والسياسية التي تفاعلت فيما بينها، لتنتج مقاربة غير مسبوقة في مستوى الانحياز لإسرائيل وتهميش حقوق الفلسطينيين. لم تكن هذه التحولات وليدة الظرف السياسي فقط، بل استندت إلى مرتكزات أيديولوجية عميقة تتداخل فيها البنى الدينية والثقافية والتاريخية التي لطالما شكلت جزءًا من الهوية السياسية الأمريكية، خاصة مع صعود التيار اليميني المتدين والمحافظ إلى مواقع النفوذ في المؤسسات الأمريكية، بدعم من اللوبيات المؤثرة كمنظمة إيباك (AIPAC) واليمين الإنجيلي المتصهين. وقد برز هذا التأثير جليًا في قرارات ترامب بشأن القدس، وقطع المساعدات عن وكالة الأونروا "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين"، ودعم مشاريع التطبيع العربي الإسرائيلي.

المبحث الاول: الخلفية الفكرية والسياسية لصناعة القرار في إدارة ترامب.

تشكل الخلفية الفكرية والسياسية لصانع القرار ركيزة أساسية لفهم توجهات أي إدارة حكومية، وخصوصا في مجالات السياسة الخارجية التي تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية متعددة. وفي حالة إدارة دونالد ترامب (2017–2021)، ظهرت هذه الخلفية بخصائص فريدة، حيث تداخلت فيها النزعة الشعبوية، والقومية الأمريكية، والتوجهات الاقتصادية، مع تأثيرات دينية واجتماعية وسياسية معقدة. كما تجلى أثر شخصية ترامب الفريدة، وتجربته كرجل أعمال وإعلامي، في تكوين نمط صنع القرار الخاص به، والذي اعتمد على أسلوب مباشر، وأحيانًا غير تقليدي، ما انعكس بشكل واضح على السياسات الخارجية الأمريكية، وبشكل خاص على التعامل مع القضية الفلسطينية. فهم هذه الخلفية يمثل مفتاحًا أساسيًا لتحليل وتحقيق عمق في دراسة التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين خلال هذه الحقبة. ولإتمام الحديث سوف نخوض بالحديث عن الجوانب التالية:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الامريكية الفلسطينية.

تعد العلاقات الأمريكية–الفلسطينية إحدى أكثر العلاقات تعقيدًا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ لم تبن على أسس ثنائية متكافئة، بل تأثرت منذ البداية بعوامل دولية وإقليمية أهمها الدعم الأمريكي المبكر لقيام دولة إسرائيل عام 1948، وذلك بعد تأييدها خطة تقسيم فلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة سنة

1947، والتي اعتبرت من وجهة النظر الفلسطينية والعربية بداية الانحياز الأمريكي.[1] وظل هذا الانحياز يشكل قيدًا على إمكانيات بناء علاقة مستقلة بين الولايات المتحدة والطرف الفلسطيني طوال العقود التالية.

ولا سيما بعد صعود منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات واعتراف الأمم المتحدة بها ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني، بدأت واشنطن بانتهاج سياسة أكثر تمايزًا، ولكن دون أن تصل إلى مستوى الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية. وقد شهدت العلاقة تطورًا تدريجيًا منذ تسعينيات القرن الماضي، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، حيث أنشأت الولايات المتحدة مكتبًا تمثيليًا في رام الله وقدمت دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا محدودًا للسلطة الفلسطينية، مع استمرار التحفظات بشأن مواقف بعض الفصائل الفلسطينية مثل حماس.[2]

إلا أن هذه العلاقة دخلت طورًا جديدًا في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017–2021)، حيث اتخذت إدارته خطوات غير مسبوقة في انحيازها الكامل لإسرائيل، تمثلت أبرزها في الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها، إضافة إلى وقف تمويل وكالة "الأونروا"، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وهو ما انعكس سلبًا على فرص استئناف المفاوضات السياسية، ودفع الفلسطينيين إلى رفض خطة "صفقة القرن" التي طرحتها الإدارة الأمريكية لاحقًا.[3] وقد مثلت هذه الفترة ذروة التراجع في العلاقة الأمريكية–الفلسطينية، حيث انتقلت من إدارة تفاوضية إلى سياسة فرض أمر واقع تتجاهل المحددات التاريخية والحقوق الفلسطينية المعترف بها دوليًا.[4]

ورغم ما يبدو من ثبات الدعم الأمريكي لإسرائيل، فإن بعض الإدارات الأمريكية حاولت – على تفاوت – أن توازن هذا الدعم ببعض المبادرات التي تراعي المطالب الفلسطينية، خاصة خلال رئاسة بيل كلينتون وجورج بوش الابن، حيث شهدت فترة التسعينيات ومطلع الألفية جهودًا أمريكية لرعاية عملية السلام، مثل مؤتمر

---

1 أحمد يوسف أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية: رؤية نقدية من منظور العالم الثالث)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 115.

2 Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006), 176–180.

3 وليد عبد الحي، "صفقة القرن: قراءة تحليلية في البعد القانوني والحقوقي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، ص 10–12.

4. Jeremy Pressman, “Trump and the Jerusalem Embassy Move,” Middle East Journal 72, no. 3 (2018): 373–393.

مدريد 1991، واتفاقات أوسلو 1993، وقمة كامب ديفيد 2000، وخارطة الطريق عام 2003. غير أن هذه الجهود غالبًا ما كانت تصطدم بعقبات تتعلق بتغير التوازنات السياسية الداخلية في إسرائيل، أو غياب الضغط الأمريكي الفعلي لتنفيذ التفاهمات، مما جعل الثقة الفلسطينية في دور الولايات المتحدة كوسيط تتآكل تدريجيًا.1

وعند الحديث عن إدارة ترامب نجد أنها جاءت لتحدث قطيعة واضحة مع النهج التقليدي القائم على إدارة الصراع، متجهة نحو فرض تسوية أحادية تنسجم بالكامل مع الرؤية الإسرائيلية. ولم تقتصر مواقف ترامب على الجوانب السياسية فحسب، بل شملت أيضًا تغييرًا في اللغة والخطاب السياسي الأمريكي، حيث أصبحت المصطلحات المستخدمة تجاه الفلسطينيين أكثر تشددًا، كما غاب أي حديث فعلي عن "حل الدولتين" أو الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهو ما فسِر فلسطينيًا على أنه إنهاء عملي لمرحلة ما بعد أوسلو، وتصفية تدريجية للأسس القانونية للقضية الفلسطينية.2

وتجدر الإشارة إلى أن التحولات الإقليمية التي شهدها الشرق الأوسط في العقد الأخير، لا سيما الربيع العربي وتزايد النفوذ الإيراني، أثرت بعمق على مواقف واشنطن تجاه القضية الفلسطينية. فقد عززت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب من سياسات التضييق على الفلسطينيين، معتبرة أن تحالفاتها مع دول الخليج وإسرائيل تشكل توازنًا استراتيجيًا لمواجهة النفوذ الإيراني. هذه الرؤية دفعت ترامب إلى تبني سياسات تصب في صالح المحور الإسرائيلي–الخليجي، مما زاد من عزلة الفلسطينيين على الصعيد الدولي، وأضعف مواقفهم التفاوضية في المحافل الدولية.3

كما أن طبيعة شخصية ترامب الفريدة، والتي جمعت بين التوجهات الشعبوية والرغبة في تحقيق "إنجازات سريعة"، انعكست بشكل مباشر على صياغة السياسات تجاه الفلسطينيين. فقد شهدت هذه المرحلة استخدامًا مكثفًا للقرارات المفاجئة، والخطابات الاستعراضية، التي خالفت الأعراف الدبلوماسية التقليدية، وهو ما خلق

---

1 Henry Siegman, “Sharon and the Future of Palestine,” Foreign Affairs 83, no. 2 (2004): 14–18.

2 جاسم محمد، "استراتيجية ترامب في الشرق الأوسط: قراءة في المفاهيم والسلوك"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2019، ص 7–8.

3 Eugene R. Wittkopf, The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020), 189–191.

حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين في الميدان السياسي الفلسطيني والإقليمي، حيث بدا أن واشنطن تتبنى مواقف غير متسقة أو متوقعة، مما أربك الأطراف كافة.1

المطلب الثاني: تأثير التيار الإنجيلي والتحالف مع اليمين الإسرائيلي.

يشكل التيار الانجيلي المسيحي في الولايات المتحدة، خاصة فصائل المحافظين الإنجيليين، قوة مؤثرة ذات بعد ديني وسياسي في صنع القرار الأمريكي، لا سيما في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. يرتبط هذا التيار بتحالف قوي مع اليمين الإسرائيلي، الأمر الذي أسهم في بلورة سياسات أمريكية مؤيدة لإسرائيل بشكل حاد خلال إدارة ترامب.

اولا: التيار الانجيلي المسيحي: الخصائص والأهداف

يمثل التيار الانجيلي جزءاً كبيراً من القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري، ويتبنى موقفاً قوياً مؤيداً لإسرائيل باعتبارها تحقق وعوداً دينية بنظرهم، تتعلق بنهاية الزمان والمسيح المنتظر. ويتسم هذا التيار بتأييد غير مشروط لإسرائيل، ويعتبر القدس موحدة عاصمة لها، ما يفسر دعمه للقرارات الأمريكية التي تعزز مكانة إسرائيل في المنطقة.2

هذا التصور اللاهوتي يضفي بعدًا غيبيًا على الصراع السياسي، فيحول دعم إسرائيل من خيار استراتيجي إلى التزام ديني غير قابل للنقاش. وهذا النوع من الالتزام يتجاوز الحسابات الواقعية ويجعل من التراجع عن دعم إسرائيل في أي مستوى سياسي مسألة مكلفة بالنسبة لأي رئيس أمريكي، خاصة إن كان معتمدًا على دعم هذه القاعدة الدينية.

ويمثل التيار الانجيلي المسيحي قوة اجتماعية وسياسية متزايدة الأهمية داخل الولايات المتحدة، حيث يتميز هذا التيار بتركيزه على نصوص دينية محددة من الكتاب المقدس، لا سيما تلك التي تتعلق بنبوءات نهاية العالم

1 Robert J. Lieber, Power and Willpower in the American Presidency (Princeton: Princeton University Press, 2019), 212–214.

2 Stephen Spector, Evangelicals and Israel: The Story of American Christian Zionism (Oxford: Oxford University Press, 2009), 58–61.

وعودة المسيح. يؤمن كثير من أتباع هذا التيار أن إعادة بناء دولة إسرائيل والسيطرة اليهودية على القدس تمثلان خطوة أساسية لتحقيق هذه النبوءات، ما يجعل دعم إسرائيل أمراً غير قابل للتفاوض بالنسبة لهم.[1]

والتحالف بين التيار الإنجيلي والحزب الجمهوري تحول إلى شراكة استراتيجية قائمة على تبادل المصالح؛ فبينما يحصل الجمهوريون على دعم انتخابي قوي من الإنجيليين، يضمن التيار تمرير أجندته الدينية والسياسية. وقد أصبحت قضايا مثل دعم إسرائيل، والوقوف ضد التعددية الثقافية والدينية، أدوات لقياس مدى التزام المرشحين تجاه هذه القاعدة الانتخابية.

ومن الطبيعي تشكل التيار الانجيلي من جماعات متفرقة لكنها متماسكة من حيث الأفكار والمواقف، وكان قد بدأ بالانخراط في السياسة الأمريكية بشكل مكثف منذ ستينيات القرن العشرين، مع نمو نفوذهم في الحزب الجمهوري. وقد استفاد هذا التيار من الخطاب السياسي المحافظ الذي يعزز القيم الدينية والاجتماعية التقليدية، مما مكنه من الوصول إلى مراكز صنع القرار وفرض أجندته، لا سيما في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط.[2]

والخطير في هذا التوجه أنه يقصي الرواية الفلسطينية بالكامل من الوعي الإنجيلي، ويصور الفلسطينيين كعقبة أمام "تحقيق النبوءة"، وهو ما يعمق من التحيز الأمريكي الرسمي تجاه إسرائيل. هذا التصور الديني، حين يدمج مع مؤسسات صنع القرار، يؤدي إلى سياسات خارجية تتسم بالجمود والانحياز وتفقد مرونتها في التعامل مع قضايا الصراع.

وحيث يرى أتباع التيار الانجيلي أن دعم إسرائيل ليس فقط مسألة سياسية، بل واجب ديني وأخلاقي، حيث يعتبرون إسرائيل "شعب الله المختار" ووجودها في القدس جزءًا من خطة إلهية كونية. ولهذا السبب، يقفون ضد أي جهود دولية أو محلية تهدف إلى تقليص السيادة الإسرائيلية أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة.[3]

---

1 The same reference 42–47.

2 Sara Diamond, Spiritual Warfare: The Politics of the Christian Right (Boston: South End Press, 1989), 88–92.

3Robert Wuthnow, The Restructuring of American Religion (Princeton: Princeton University Press, 1988), 155–159.

هذه الرؤية لا تترك مجالًا للسياسات المتوازنة أو الحلول الوسط، بل تدفع نحو نهج تصادمي يرى في القوة والحسم أدوات فعالة لتحقيق الأهداف. ومع وجود إدارة أمريكية تتبنى هذا المنطق، كما هو الحال في عهد ترامب، فإن المواقف تصبح أكثر حدة، وتقل فرص التفاهم مع الأطراف الأخرى.

علاوة على ذلك، يتبنى هذا التيار رؤى متشددة تجاه العالم الإسلامي ويعتبر الفلسطينيين وحركات المقاومة تهديداً للأمن الإسرائيلي وللمصالح الأمريكية. ولهذا، فإن دعم التيار الانجيلي لإسرائيل يتماشى مع توجهات سياسية أكثر تشدداً، ويعزز مواقف الإدارة الأمريكية التي تفضل السياسات الأحادية الجانب على حساب السلام التوافقي.1

ما يميز فترة ترامب أنها لم تقتصر على الاستجابة لتوجهات التيار الإنجيلي، بل قامت باستثمار هذا التيار كجزء من استراتيجيتها السياسية العامة. فترامب لم يكن يظهر التزاماً دينياً شخصياً، لكنه عرف كيف يوظف التيارات الدينية في خدمة أجندته الانتخابية والسياسية، وهو ما جعل العلاقة بينه وبين الإنجيليين أقرب إلى صفقة سياسية متبادلة.

وفي عهد ترامب، تتعزيز دور التيار الانجيلي عبر تمثيلهم في المناصب الحكومية والإدارية، كما أن الدعم الشعبي الكبير الذي وفره هذا التيار ساهم في تبني الإدارة لسياسات متشددة تجاه الفلسطينيين، تتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو قرار كان من الصعب تفسيره دون فهم عمق هذا الدعم الديني والسياسي2.

يشكل التيار الإنجيلي أيضا قوة ضغط مؤثرة داخل المؤسسات التشريعية الأمريكية، حيث يتمتع أعضاؤه بشبكات تنظيمية قوية تتيح لهم التأثير على صياغة القوانين والسياسات، لا سيما في الشؤون المتعلقة بالشرق الأوسط. لقد استخدم هذا التيار نفوذه للترويج لمواقف مؤيدة لإسرائيل داخل الكونغرس، مما ساعد على تمرير تشريعات

1 Thomas S. Kidd, God of Liberty: A Religious History of the American Revolution (New York: Basic Books, 2010), 174–176.

2 جاسم محمد، مصدر تم ذكره 2019، ص 10.

تدعم التمويل العسكري والاقتصادي لإسرائيل، بالإضافة إلى حظر دعم بعض الجماعات الفلسطينية التي تُصنّف كمنظمات إرهابية من وجهة نظرهم.1

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن هذا النفوذ لا ينبع فقط من حجم التيار العددي، بل من قدرته على جعل القضايا المتعلقة بإسرائيل محورية في الحملات الانتخابية، مما يدفع الكثير من السياسيين، حتى خارج التيار الديني، إلى تبني خطاب مؤيد لإسرائيل لضمان رضا هذه القاعدة الانتخابية. وهذا ما يفسر التقاء المصالح بين التيار الإنجيلي والسياسيين الجمهوريين في عهد ترامب، حيث شكل هذا التحالف رافعة سياسية لقرارات جوهرية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

أما الناحية الاجتماعية والثقافية، فالتيار الإنجيلي يعكس توجهات المحافظين الأمريكيين الذين يرون في دعم إسرائيل جزءًا من هويتهم الدينية والوطنية معًا. هذا الدعم الديني غالبًا ما يقرن بقضايا اجتماعية أخرى مثل معارضة حقوق المثليين، وتعزيز القيم التقليدية في المجتمع الأمريكي، مما يجعل التيار الإنجيلي ليس فقط قوة دينية بل أيضًا سياسية ذات أبعاد متعددة.2

تحليل هذا التوجه يظهر أن العلاقة مع إسرائيل ليست محض سياسة خارجية، بل جزء من تصور أيديولوجي يربط الداخل الأمريكي بالعالم الخارجي. هذا ما يجعل من التيار الإنجيلي عاملاً غير تقليدي في تشكيل السياسة الخارجية، حيث تختزل تعقيدات الجغرافيا السياسية والدبلوماسية في إطار ديني رمزي، يعلي من شأن إسرائيل مقابل تجاهل المطالب الفلسطينية أو التقليل من مشروعيتها.

بالإضافة إلى ذلك، يتميز التيار الإنجيلي بارتباطه الوثيق بحملات التوعية والدعاية التي تستخدم الوسائل الإعلامية المختلفة، من شبكات تلفزيونية وإذاعات إلى منصات رقمية، لنشر رسائل تؤكد على أهمية دعم إسرائيل كجزء من خطة إلهية، وتحذر من مخاطر أي تنازل عن القدس أو الأراضي المحتلة. هذه الاستراتيجية

---

1 Mitchell Bard, The Arab Lobby: The Invisible Alliance That Undermines America's Interests in the Middle East (New York: Harper, 2010), 130–133.

2 Robert C. Blitt, "Evangelical Christianity and Foreign Policy," Journal of Church and State 44, no. 4 (2002): 703–705.

الإعلامية مكنت التيار من تكوين قاعدة شعبية واسعة تدعم السياسات الأمريكية الموالية لإسرائيل، خاصة خلال عهد ترامب.[1]

وفي ضوء هذه المعطيات، يتضح أن التحالف مع اليمين الإسرائيلي لا يفهم فقط في سياق مصالح سياسية آنية، بل يقوم على أرضية أيديولوجية متماسكة يجد فيها الطرفان – الإنجيليون واليمين الإسرائيلي – تلاقياً في الرؤى حول قضايا كبرى مثل الهوية الدينية، والسيادة على القدس، ومركزية إسرائيل في النبوءات الدينية، مما يمنح التحالف طابعاً يتجاوز الاعتبارات البراغماتية.

ثانيا: التحالف الاستراتيجي بين التيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي

هذا التحالف يشكل عامل ضغط سياسي قوي على الإدارات الأمريكية. اليمين الإسرائيلي، ممثلاً في أحزاب مثل الليكود، يشارك التيار الانجيلي في رؤى متطابقة حول أهمية ترسيخ السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة. ساهم هذا التحالف في دعم السياسات التي اتخذها ترامب مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.[2]

يمثل التحالف بين التيار الانجيلي في الولايات المتحدة واليمين الإسرائيلي في إسرائيل ظاهرة سياسية ودينية معقدة، تعززت خلال العقود الأخيرة وبلغت ذروتها خلال إدارة دونالد ترامب. هذا التحالف يتجاوز البعد الأيديولوجي إلى مستوى التنسيق السياسي الفعلي الذي ساهم في دفع السياسات الأمريكية نحو تبنٍ أكثر وضوحًا للمواقف الإسرائيلية، لا سيما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

يرتكز هذا التحالف على التقاء مصالح دينية واستراتيجية، إذ يرى التيار الانجيلي أن قيام إسرائيل وبسط سيادتها على الأرض الفلسطينية يمثل خطوة ضرورية في سياق تحقيق النبوءات التوراتية، بينما يرى اليمين الإسرائيلي في هذا الدعم وسيلة للحصول على شرعية أمريكية مستمرة لمشاريعه التوسعية والاستيطانية.[3]

---

1 Heidi M. Campbell, When Religion Meets New Media (New York: Routledge, 2010), 89–92.

2Michael Barnett, The Star and the Stripes: A History of the Foreign Policies of American Jews (Princeton: Princeton University Press, 2016), 210–214.

3 Gershom Gorenberg, The Unmaking of Israel (New York: Harper Perennial, 2012), 241–243.

تشكل أحزاب اليمين الإسرائيلي، وعلى رأسها حزب الليكود، الطرف الأساسي في هذا التحالف، حيث تتبنى هذه الأحزاب رؤى دينية وقومية تتقاطع مع معتقدات التيار الانجيلي فيما يخص أولوية القدس، ورفض تقسيمها، واعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل. هذا التماهي في الرؤية بين الطرفين خلق ما يمكن وصفه بـ"جبهة دينية سياسية موحدة" تضغط بشكل مباشر على السياسات الأمريكية.1

أحد أبرز تجليات هذا التحالف كان في الضغط الكبير الذي مارسه الطرفان خلال إدارة ترامب لدفعه إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد استجابت الإدارة لهذا الضغط، حيث أعلن ترامب قراره التاريخي في ديسمبر 2017، تبعه نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو 2018، في خطوة أثارت جدلاً واسعًا، لكنها لقيت ترحيبًا بالغًا من التيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي.2

وعلى ما يبدو أن هذا التحالف لم يعد مجرد تقارب فكري، بل أصبح جزءاً من آليات الضغط داخل الإدارة الأمريكية. فقد استطاع التيار الانجيلي توظيف نفوذه في الداخل الأمريكي، مستفيداً من مواقعه داخل الحزب الجمهوري، فيما استغل اليمين الإسرائيلي هذا التأثير في تأمين غطاء أمريكي لسياسات الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية.

إن خطورة هذا التحالف تكمن في أنه لا يستند إلى معايير القانون الدولي أو مبادئه، بل إلى تصورات لاهوتية وأجندات دينية. هذا ما يجعل موقف الولايات المتحدة أكثر انحيازاً، وأقل قابلية للتوازن المطلوب في دورها كوسيط في عملية السلام. كما أنه يعقد إمكانية التوصل إلى حلول عادلة للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل تهميش الرواية الفلسطينية في هذا الخطاب المشترك.

وفي المقابل، يميل الطرفان إلى تصوير أي رفض فلسطيني للسياسات الأمريكية أو الإسرائيلية كنوع من العناد الأيديولوجي، متجاهلين السياق التاريخي والحقوقي للصراع. وهذا يؤدي إلى خلق رواية أحادية الجانب تسيطر على مراكز القرار الأمريكية، ويميل الإعلام الموالي لكلا الطرفين إلى ترويجها بشكل متسق ومنظم.

---

1 Sarah Posner, Unholy: Why White Evangelicals Worship at the Altar of Donald Trump (New York: Random House, 2020), 133–135.

2 Peter Beinart, “Trump’s Embassy Move Wasn’t Just a Gift to Israel,” The Atlantic, May 14, 2018.

وقد شجع هذا التحالف إدارة ترامب على اتخاذ خطوات أخرى مثيرة للجدل، من ضمنها قطع المساعدات عن وكالة الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وطرح "صفقة القرن" التي كانت منحازة إلى الرؤية الإسرائيلية بشكل شبه كامل، وهو ما عده كثير من المراقبين امتداداً مباشرًا لتأثير هذا التحالف.[1]

في السياق العملي، فإن الدعم الذي تلقاه ترامب من القاعدة الإنجيلية، والذي يشكل أكثر من 25% من الناخبين الأمريكيين، كان عاملاً حاسمًا في تبنيه سياسات ترضي اليمين الإسرائيلي. وقد ساهمت الشخصيات الدينية الإنجيلية التي تم تعيينها في مناصب استشارية في البيت الأبيض في التأثير المباشر على القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، لا سيما تلك المتعلقة بإسرائيل.[2]

تجدر الإشارة إلى أن هذا التحالف ليس مجرد تقاطع مصالح مؤقت، بل أصبح جزءاً من البنية الأيديولوجية والسياسية لكلا الطرفين. وقد أدى إلى تشجيع نهج أكثر تطرفًا في التعاطي مع قضايا المنطقة، على حساب أي محاولة لتحقيق تسوية قائمة على قرارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان.

تشير المؤشرات إلى أن التحالف بين التيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي لا يقتصر على البعد الأمريكي الداخلي، بل يمتد إلى نشاط منسق على المستوى الدولي، من خلال دعم منظمات ومبادرات تتبنى الرواية الإسرائيلية وتروج لها في المحافل العالمية. وتقوم هذه المنظمات بمهاجمة منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد السياسات الإسرائيلية، وتدعم اللوبيات التي تعمل على تجريم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)ضد إسرائيل، معتبرة إياها شكلاً من أشكال "معاداة السامية".[3]

وتظهر طبيعة هذا التحالف على أنه لم يعد مجرد تقاطع مصالح مؤقتة، بل بات يمثل إطاراً عقائدياً يجمع بين طرفين يعتقد كل منهما أن مصيره مرتبط بتحقيق رؤية دينية وسياسية مشتركة. وفي هذا السياق، نجد ان الدعم

---

1 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (New York: Metropolitan Books, 2020), 201–203.

2 Samuel Goldman, “How Trump Became the Evangelical Messiah,” The Week, January 2020.

3 Donald Wagner, “Evangelicals and Israel: Theological Roots of a Political Alliance,” The Christian Century, November 2003.

الإنجيلي لإسرائيل تجاوز اعتبارات السياسة الواقعية، ليصبح نوعاً من الولاء العقائدي القائم على تصورات غيبية تدفع نحو رفض أي تسوية سلمية تتضمن تقديم تنازلات للفلسطينيين.

تتجلى قوة هذا التحالف في قدرته على التأثير على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أصبحت مواقف واشنطن في الأمم المتحدة والمحافل الدولية منحازة بشكل شبه دائم لإسرائيل، حتى في القضايا التي تتعلق بالقانون الدولي مثل الاستيطان والجدار العازل وحقوق اللاجئين. وهذا الانحياز لا يقتصر على التصويت بل يمتد إلى تعطيل قرارات أو تهديد الدول التي تعارض الموقف الإسرائيلي، ما يجعل من الولايات المتحدة، عمليًا، طرفًا في النزاع لا وسيطًا محايدًا.1

وما يعزز فعالية هذا التحالف هو انسجامه مع تطورات أوسع داخل السياسة الأمريكية، مثل صعود الشعبوية القومية والدينية، وتراجع النخب الليبرالية التقليدية. فمع بروز خطاب "أمريكا أولاً"، وجد التحالف الإنجيلي الإسرائيلي مساحة أكبر للعمل، وحرية في صياغة السياسات الخارجية بما يخدم مصالحه، خاصة في ظل إدارة ترامب التي منحت الأولوية للاعتبارات الأيديولوجية والدينية على حساب القانون الدولي.

اما على المستوى الداخلي الأمريكي، لعب التحالف بين التيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي دورًا مهمًا في تشكيل خطاب سياسي قائم على "صراع الحضارات"، يربط بين دعم إسرائيل ومواجهة الإسلام السياسي أو "الإرهاب الإسلامي"، كما يصوره الخطاب اليميني. هذا الربط ساهم في تقوية النزعة اليمينية في المجتمع الأمريكي، وأعطى شرعية شعبية لأي سياسات قمعية أو إقصائية تجاه الفلسطينيين، بل وأحيانًا تجاه المسلمين داخل الولايات المتحدة نفسها.2

كما ساهم هذا الخطاب في تعميق الانقسام داخل المجتمع الأمريكي نفسه، حيث وصف المعارضون للسياسة الإسرائيلية أو المنتقدون للتحالف الإنجيلي الإسرائيلي بأنهم معادون للسامية أو غير وطنيين، ما ضيق من مساحة النقد الموضوعي، وخلق بيئة سياسية غير متوازنة تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وتختزل الصراع العربي الإسرائيلي في رواية واحدة فقط.

1 Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, 209–210.

2 Posner, irban, 159–160.

ثالثا: تأثير التيار الانجيلي على صناعة القرار في عهد ترامب

كان التيار الانجيلي من أهم الداعمين لإدارة ترامب، حيث شكل قاعدة ضغط كبيرة وموالية، دفعته لاتخاذ مواقف متشددة تجاه القضية الفلسطينية. كما عمل هذا التيار على دعم مشروع "صفقة القرن" الذي يعكس رؤيته السياسية، ويسعى إلى تمرير صفقة سلام تستثني حقوق الفلسطينيين الأساسية.[1]

وقد شكل التيار الإنجيلي حجر الزاوية في التحالف السياسي الذي أوصل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ تجاوزت نسبة التصويت له بين الإنجيليين البيض 80% في انتخابات 2016، مما جعله يعتمد عليهم كقاعدة صلبة لصياغة سياساته، وخصوصًا في ما يتعلق بالشرق الأوسط. لم يكن دعم ترامب للتيار الإنجيلي مجرد استرضاء انتخابي، بل تحول إلى التزام سياسي ترجم إلى قرارات محورية كان أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017.[2]

وقد أظهرت مواقف إدارة ترامب أن التأثير الإنجيلي لم يكن فقط في الخلفية، بل شكل توجهًا عامًا في السياسة الخارجية، حيث اتسقت خطابات الرئيس وقراراته مع الرؤية الإنجيلية الدينية للصراع، والتي ترفض التسوية على أساس الدولتين وتعتبر أن دعم إسرائيل واجب ديني ومصلحة أمريكية.

كانت "صفقة القرن"، التي أعلنت عنها إدارة ترامب في يناير 2020، تجسيدًا فعليًا لهذا التأثير، حيث صيغت بنودها بطريقة تلبي مطالب اليمين الإسرائيلي والتيار الإنجيلي معًا، عبر منح إسرائيل السيادة على القدس الموحدة، ورفض عودة اللاجئين، والتشكيك في شرعية النضال الفلسطيني. وشارك في هندسة الخطة شخصيات قريبة من الإنجيليين، مثل مايك بينس نائب الرئيس، وجاريد كوشنر، الذي تمتع بدعم واسع من تلك الدوائر.[3]

والمشهد السياسي خلال تلك المرحلة يظهر أن التيار الإنجيلي لم يكتف بدور الدعم غير المباشر، بل مارس تأثيرًا مباشرًا على صناعة القرار من خلال لقاءات دورية، ومؤتمرات سياسية، وتحالفات مؤسسية مع البيت

---

1 جاسم محمد، مصدر تم ذكره، 2019، ص 9–11.

2 Elizabeth Dias, “Why White Evangelicals Sticking with Trump Is Not Surprising,” The New York Times, January 8, 2020, https://www.nytimes.com/2020/01/08/us/evangelical-christians-trump.html.

3 Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “What Trump's Middle East Peace Plan Gets Right and Wrong,” Brookings, January 30, 2020, https://www.brookings.edu/articles/what-trumps-middle-east-peace-plan-gets-right-and-wrong/.

الأبيض. وقد تجسد ذلك في علاقة ترامب الوثيقة بعدد من قادة الكنائس الإنجيلية، الذين أصبحوا بمثابة مستشارين غير رسميين في قضايا تتعلق بإسرائيل والشرق الأوسط.

وإلى جانب الضغط السياسي، شكل التيار الإنجيلي أداة تعبئة شعبية وإعلامية للدفاع عن قرارات ترامب، عبر شبكات تلفزيونية وإذاعية كبرى موجهة للمجتمع المسيحي المحافظ، والتي ساهمت في تطبيع القرارات المعادية للحقوق الفلسطينية وجعلها مقبولة في الخطاب العام الأمريكي.[1]

ومن اللافت أن هذا التأثير لم يقتصر على المجال الخارجي فقط، بل امتد إلى الداخل الأمريكي، حيث تم الترويج لفكرة أن دعم إسرائيل واجب وطني وأخلاقي، ما جعل أي معارضة للسياسات الإسرائيلية توصف بالخيانة أو "معاداة السامية"، وهو ما خلق بيئة سياسية منغلقة أمام أي نقد عادل للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

كما أظهرت نتائج الانتخابات النصفية لعام 2018 أن ترامب حافظ على شعبية كبيرة في أوساط الإنجيليين رغم الانتقادات الدولية لسياسته في فلسطين، ما دفعه إلى المضي قدمًا في خطوات مثل تجفيف تمويل الأونروا، وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، في سياق السعي لفرض أمر واقع يتسق مع رؤية الإنجيليين حول نهاية الزمان وأرض الميعاد.[2]

وتدل هذه السياسات على أن العلاقة بين ترامب والتيار الإنجيلي لم تكن علاقة تكتيكية قصيرة المدى، بل تحالفًا استراتيجيا تلاقى فيه الخطاب الديني مع المصلحة السياسية، الأمر الذي منح هذا التيار نفوذا غير مسبوق على مفاصل القرار، خاصة في القضايا التي تمس الوجود الفلسطيني وشرعية الدولة الفلسطينية.

يتجلى التأثير الكبير للتيار الانجيلي على إدارة ترامب من خلال قرارات مصيرية اتخذها البيت الأبيض، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها. وقد اعتبر العديد من قادة التيار الإنجيلي أن هذا القرار يمثل "تحقيقا لنبوءات الكتاب المقدس" ويؤكد التزام ترامب بالرؤية الدينية المحافظة التي يتبنونها.

---

1 John Fea, Believe Me: The Evangelical Road to Donald Trump (Grand Rapids, MI: Eerdmans, 2018), 123–127.

2Robert Jones, “The Evangelicals Who Support Trump No Matter What,” The Atlantic, September 27, 2019, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2019/09/why-white-evangelicals-stick-trump/598600/.

وتكشف وثائق إعلامية أن مستشاري ترامب الدينيين مثل القس جون هاجي وڤالاديا توماس لعبوا أدوارا مؤثرة في ترسيخ هذه القناعة داخل الإدارة الأمريكية.[1]

يشير ذلك إلى أن القرارات السياسية في إدارة ترامب لم تكن مجرد أدوات لإدارة الصراع، بل كانت تحمل خلفيات أيديولوجية قوية شكلت اختراقا نوعيا في صناعة القرار الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويظهر بوضوح أن الخطاب الديني كان يوظف لدعم سياسة خارجية تظهر إسرائيل بوصفها شريكا تاريخيا مقدسا، وليس مجرد حليفا استراتيجيا.

ساهم التيار الانجيلي أيضا في تبني مشروع "صفقة القرن"، إذ صيغت خطوطه العريضة بما يتوافق مع التصورات الدينية للتيار حول ضرورة دعم إسرائيل ورفض المطالب الفلسطينية الجوهرية مثل عودة اللاجئين أو تقاسم السيادة على القدس. وقد تم تهميش الدور الفلسطيني بشكل شبه كامل في المشاورات، بينما أعطي التيار الانجيلي حيزا واسعا في الإعلام والسياسة لتبرير الصفقة.[2]

ومن الواضح هنا أن العلاقة بين التيار الانجيلي وإدارة ترامب لم تكن علاقة نفوذ ظرفي أو استجابة لمطالب انتخابية فقط، بل كانت شراكة فكرية متكاملة تنعكس في المواقف والقرارات. ويمكن القول إن هذه العلاقة ساهمت في تحويل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلى ملف ديني في السياسة الأمريكية، وهو ما أضعف من فرص التسوية السياسية وأعاد إنتاج منطق الصراع الأيديولوجي.

وقد ظهر جليًا أن دعم ترامب لإسرائيل لم يكن موجها فقط للحكومة الإسرائيلية، بل أيضا لجمهوره الانجيلي في الداخل الأمريكي، حيث اعتبرت تلك السياسات بمثابة "وفاء بالوعد" الانتخابي والديني في آن واحد. وقد ذكر الباحثان أوزجيليك وأوكور أن التيار الانجيلي شكل حاضنة أيديولوجية وفكرية لقرار نقل السفارة ودفع الإدارة لاتخاذ مواقف متشددة تجاه الفلسطينيين.[3]

1Jonathan Allen, "In the Trump era, evangelicals take center stage on Israel policy," Euronews, April 15, 2019, para. 5.

2 Brookings Institution, Trump's Jerusalem decision is a victory for Evangelical politics, 2018, 4.

3Onur Mert Özçelik and Mehmet Akif Okur, "The evangelical effect over Donald Trump's policies toward Israel and Iran," Yıldız Social Sciences Institute Journal 5, no. 1 (2021): 15–17.

لم يكن التيار الانجيلي مجرد فاعل ديني بل أصبح مكونا مؤسسيا داخل صناعة القرار، يمتلك أدوات ضغط ومراكز بحث ومؤسسات إعلامية، ما سمح له بتأطير السياسات الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ضمن سردية لاهوتية ترى في فلسطين أرضا موعودة لا يجوز التنازل عنها.

رابعا: تداعيات التحالف على السياسة الأمريكية تجاه فلسطين

نتيجة لهذا التحالف، شهدت السياسة الأمريكية خلال عهد ترامب تغيراً جذرياً في مواقفها التقليدية، مع تجاهل كامل للمطالب الفلسطينية، وشرعنة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، ما أدى إلى تدهور العلاقات الفلسطينية–الأمريكية، وإضعاف فرص السلام في المنطقة.1

مثل التحالف الوثيق بين التيار الانجيلي واليمين الاسرائيلي في عهد ترامب عاملاً حاسماً في إعادة صياغة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، حيث تم تجاوز المواقف الأمريكية التقليدية التي كانت على الأقل تؤطر الصراع ضمن "عملية سلام" مفترضة. فقد تجاهلت إدارة ترامب بشكل صريح المطالب الفلسطينية الجوهرية، بما في ذلك وقف الاستيطان وحق العودة وحدود عام 1967، وهو ما انعكس في خطة "صفقة القرن" التي طرحت عام 2020، والتي أعادت تعريف الصراع بطريقة تنسجم تماماً مع الرؤية الإسرائيلية للواقع على الأرض.2

انطلاقاً من ذلك، لم تعد واشنطن تظهر كوسيط محايد أو كطرف راع لعملية السلام، بل أصبحت شريكاً فعلياً في إعادة صياغة موازين القوى لصالح إسرائيل، ما أدى إلى انسحاب القيادة الفلسطينية من أي عملية تفاوضية ترعاها الولايات المتحدة، وقطع العلاقات الرسمية معها. وقد وصف العديد من المحللين هذه التحولات بأنها "انقلاب استراتيجي" على السياسة الأمريكية التقليدية في الشرق الأوسط.3

---

1 Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East (London: Westview Press, 2018), 145–149.

2 Khalil Jahshan, "Trump's Peace Plan and the Death of the Two-State Solution," Arab Center Washington DC, January 30, 2020.

3 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017 (New York: Metropolitan Books, 2020), 194.

من ناحية أخرى، ساهم التحالف المذكور في شرعنة الإجراءات الاسرائيلية الأحادية، لاسيما فيما يتعلق بتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وفرض السيادة الاسرائيلية على مناطق واسعة مصنفة وفق اتفاق أوسلو كمناطق "ج". كل ذلك جرى بدعم صريح من إدارة ترامب التي امتنعت عن إدانة هذه الإجراءات، بل واعتبرتها تعبيراً عن "الحق التاريخي للشعب اليهودي".1

يمكن اعتبار هذا التحول الأمريكي في عهد ترامب بمثابة نقطة مفصلية في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية. إذ فقدت السلطة الفلسطينية أهم داعمي "حل الدولتين" على الساحة الدولية، ما تسبب في إضعاف موقعها السياسي والديبلوماسي. كما شجع ذلك إسرائيل على تسريع خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما كان سيقوض بالكامل أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

إن تحالف ترامب مع التيار الانجيلي ومع حكومة نتنياهو لم يكن مجرد تحالف انتخابي أو تكتيكي، بل جاء نتاج تقاطع أيديولوجي عميق، كان له تداعيات استراتيجية على بنية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وجعل من السياسة الأمريكية أداة لإعادة تشكيل ميزان القوى على أساس ديني لا سياسي.

وقد دفع هذا التوجه الانفرادي الإدارة الأمريكية إلى تبني خطاب جديد يعكس أولويات التيارات المسيحية الصهيونية، حيث تم استبعاد مصطلحات مثل "الاحتلال" أو "الحقوق الفلسطينية" من الأدبيات الرسمية، ما عزز من حالة العزلة السياسية التي عاشها الفلسطينيون خلال تلك الفترة.

في ظل هذه الظروف، تحولت الولايات المتحدة من دولة راعية للسلام إلى طرف في الصراع، ما أدى إلى تقويض ثقة الفلسطينيين في المسار التفاوضي برمته، وفتح المجال أمام خيارات بديلة مثل التوجه نحو الأمم المتحدة، أو محاولة بناء شراكات جديدة مع قوى دولية صاعدة كروسيا والصين.2

أدى التحالف الوثيق بين إدارة ترامب والتيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي إلى تكريس نهج جديد في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، قائم على التجاهل الكامل للقرارات الدولية التي شكلت لسنوات الإطار المرجعي لحل النزاع. فقد شهدت فترة حكم ترامب سلسلة من القرارات أحادية الجانب، من أبرزها وقف تمويل وكالة "الأونروا"

---

1 Daniel Pipes, "Why Trump's Mideast Peace Plan Is Good," The Washington Times, February 3, 2020.

2 Nour Odeh, "Palestinian Foreign Policy in the Post-Oslo Era," Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020): 22–26.

وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وخدمات التعليم والصحة المقدمة للاجئين الفلسطينيين.[1]

في هذا السياق، يمكن القول إن التحالف المذكور لم يكن يهدف فقط إلى تعزيز "أمن إسرائيل"، بل إلى فرض وقائع سياسية على الأرض تسلب الفلسطينيين أي قدرة على التفاوض المتكافئ، في ظل غياب مرجعية دولية وضمانات أمريكية محايدة. وقد شكّلت هذه السياسة ضربة قاصمة لما تبقى من الثقة الفلسطينية بالمجتمع الدولي، وأدخلت الصراع في مرحلة جديدة تتسم بالجمود والتوتر المستمر.[2]

من وجهة نظر تحليلية، فإن هذا التحول لا يمكن قراءته بمعزل عن التحولات الأيديولوجية في مراكز صناعة القرار الأمريكية، لا سيما في ظل سيطرة تيارات دينية محافظة تعتبر القضية الفلسطينية عبئاً أخلاقياً غير مرغوب به، مقارنة مع ما تمثله إسرائيل من رمز ديني وسياسي في التصور التوراتي والسياسي للتيار الانجيلي. ونتيجة لذلك، أُعيد ترتيب أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لتنسجم كلياً مع الرؤية الإسرائيلية للمسألة الفلسطينية.

كما أدت هذه التحولات إلى خلق أزمة ثقة مزدوجة: من جهة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة، ومن جهة أخرى بين الشارع الفلسطيني وقيادته السياسية، التي باتت عاجزة عن تقديم أي مسار فعال للمواجهة الدبلوماسية. وقد ساهم ذلك في تزايد مظاهر الانقسام السياسي، وتراجع حضور القضية الفلسطينية على المستوى الدولي.[3]

في ضوء هذه التداعيات، اتجه الفلسطينيون إلى تفعيل أدوات المقاومة الدبلوماسية، من خلال التوجه المتكرر إلى المؤسسات الدولية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، في محاولة لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ضمن الشرعية الدولية. كما كثفت القيادة الفلسطينية من جهودها للانضمام إلى المنظمات

---

1 محمود، محسن .السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب .بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022، ص 84–86.

2 الشقاقي، خالد .التحولات في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب .غزة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2020، ص 85–88.

3 أبو رمضان، طلال .السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: من أوباما إلى ترامب .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 201–203.

الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية والدفع نحو مساءلة قانونية، رغم المعارضة الشديدة من الإدارة الأمريكية التي هددت باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي تحرك من هذا النوع.[1]

من الناحية التحليلية، فإن هذا التصعيد في الأساليب الدبلوماسية يعكس تحولاً في استراتيجية العمل السياسي الفلسطيني، من الاعتماد على الوساطة الأمريكية إلى محاولة بناء تحالفات دولية أوسع، خصوصاً مع الدول الأوروبية والدول الصاعدة في النظام الدولي مثل الصين وروسيا. ورغم محدودية النتائج العملية لهذه الخطوات حتى الآن، إلا أنها تمثل مؤشراً على تآكل الهيمنة الأمريكية على مسار التسوية، وبدء مرحلة جديدة من التعددية في مقاربة الصراع.

الخطير في تداعيات هذا التحالف أنه لم يقتصر على البعد السياسي، بل امتد إلى المستوى الثقافي والإعلامي، حيث نشطت منظمات إنجيلية ومؤسسات إسرائيلية في الولايات المتحدة للترويج لرواية بديلة للصراع، تظهر الفلسطينيين كمعرقلين للسلام، مقابل تقديم إسرائيل كدولة حضارية تدافع عن نفسها في وجه "الإرهاب". هذه الرواية، المدعومة بموازنات ضخمة، أثرت في الرأي العام الأمريكي ووسائل الإعلام، وأسهمت في تهميش الرواية الفلسطينية.[2]

وبذلك يمكن القول إن تحالف ترامب مع التيار الانجيلي واليمين الإسرائيلي لم يكن مجرد تحالف سياسي ظرفي، بل شكّل تحولاً بنيوياً في طريقة فهم وتعامل الولايات المتحدة مع القضية الفلسطينية، وهو تحول ما زالت تداعياته ماثلة، ومن المرجح أن يستمر تأثيره في الإدارات اللاحقة، ما لم يحدث تغيير جوهري في التوازنات الداخلية الأمريكية أو في البيئة الإقليمية والدولية.

المطلب الثالث :ملامح "الشخصانية" في صنع القرار داخل إدارة ترامب

شكلت إدارة الرئيس دونالد ترامب تحولًا غير مألوف في نمط صناعة القرار داخل البيت الأبيض، حيث برزت ملامح واضحة لما يمكن تسميته بـ"الشخصانية" في إدارة شؤون الدولة، لا سيما في مجال السياسة الخارجية. فقد طغت السمات الشخصية للرئيس ومزاجه الفردي على آليات اتخاذ القرار، ما أضعف دور المؤسسات التقليدية، وفتح المجال أمام تأثيرات مباشرة للدائرة الضيقة المحيطة به، بما في ذلك أفراد عائلته. ولم تكن

1 محمود، محسن .السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب .بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022، ص 87.

2 طهبوب، ديمة. "اليمين المسيحي في أمريكا وصناعة القرار تجاه فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 126، 2021، ص 65.

السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بمعزل عن هذه النزعة، بل كانت من أبرز الساحات التي تجلت فيها هذه الشخصانية، من خلال قرارات أحادية الطابع، ومقاربات انفعالية اتسمت بتجاهل المعايير القانونية الدولية والمحددات الاستراتيجية المعتادة في السياسة الأمريكية. يعكس هذا النمط تحولا بنيوياً في منهجية صنع القرار، تتداخل فيه الحسابات الشخصية مع الاعتبارات الأيديولوجية، في سياق يتسم بالاستقطاب الداخلي والانحياز الصارخ لحلفاء بعينهم، وعلى رأسهم إسرائيل. ولتوضيح ذلك تعرضنا لما يلي:

أولا: غلبة النمط الشخصي على العمل المؤسسي

تميزت إدارة ترامب بتغليب رؤية الرئيس الشخصية على التقاليد المؤسسية الراسخة في السياسة الأمريكية، إذ غالباً ما اتخذ ترامب قرارات مفصلية تتعلق بالسياسة الخارجية دون الرجوع إلى المؤسسات المختصة، مثل وزارة الخارجية أو وكالة الاستخبارات المركزية، معتمداً على قناعاته الشخصية أو مصالحه السياسية المباشرة.[1]

هذا الميل نحو تهميش المؤسسات لم يكن مجرد انحراف طارئ، بل مثل توجهاً مستمراً عززه ترامب منذ بداية حملته الانتخابية، إذ رأى في الجهاز البيروقراطي عقبة أمام تنفيذ رؤيته السياسية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي اعتبرها ترامب جزءاً من "إرث الفشل" لسابقيه.[2]

من الناحية التحليلية، يمكن القول إن "الشخصانية" هنا تعكس نمطاً سلطوياً غير مألوف في النظام السياسي الأمريكي، حيث طغى الحس التجاري والتفاوضي على المنهج الدبلوماسي التقليدي. وقد أدى ذلك إلى إنتاج سياسة خارجية تخضع لمعايير الولاء والانطباع الشخصي أكثر من خضوعها لمعادلات المصلحة القومية طويلة الأمد.

حيث امتد تأثير غلبة النمط الشخصي في إدارة ترامب إلى خلق حالة من عدم الاتساق في القرارات السياسية، حيث كانت المواقف تتغير أحيانًا بحسب مزاج الرئيس أو ردود أفعاله الفورية على الأحداث، دون وجود آلية

1 عطوان، عبد الباري .ترامب وصفقة القرن: قراءة في خفايا الانحياز الأمريكي .بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020، ص 85–88.

2 الدجاني، ناصر .السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: من أوباما إلى ترامب .عمان: دار الشروق، 2021، ص 101–104.

مؤسسية توازن هذه التوجهات أو تراجعها. وهذا الأمر أدى إلى صعوبة في بناء سياسة خارجية موحدة ومستقرة، ما أضعف مكانة الولايات المتحدة كقوة مؤثرة ذات موقف واضح في الساحة الدولية.1

إن غياب التشاور والتنسيق داخل مؤسسات القرار، مثل وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، خلق حالة من التشتت في رسم السياسة الخارجية، وترك مجالاً واسعاً لتدخلات شخصية وتفضيلات ضيقة. وفي بعض الأحيان، وجد كبار المسؤولين أنفسهم في مواجهة مع قرارات رئاسية فاجأتهم ولم يبلغوا بها مسبقاً، مما أثر سلباً على الفعالية التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي.2

ومن هنا يمكن تفسير هذا التوجه في سياق ميل ترامب إلى إدارة الدولة بأسلوب يشبه إدارة الأعمال الخاصة، حيث يهيمن القرار الفردي والسريع على الاعتبارات الإدارية المؤسسية. إن اعتماد أسلوب "الرجل الواحد" في صنع القرار يعبر عن توجه متطرف للسلطة التنفيذية، يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تقوم على المشاركة والتوازن بين السلطات.3

هذا النمط الشخصاني يظهر أيضاً ضعفاً في قدرة المؤسسات على ممارسة الرقابة الداخلية، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام أخطاء استراتيجية أو قرارات قد تؤدي إلى عواقب غير محسوبة على المدى البعيد، كما حصل في ملف القضية الفلسطينية حيث تم تجاهل المعايير الدبلوماسية الدولية لصالح قرارات فردية مبنية على حسابات شخصية وأيديولوجية ضيقة.4

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار هذا الأسلوب انعكاساً للرغبة في كسب رضا قاعدته الانتخابية التي تميل إلى تبني مواقف حادة تجاه إسرائيل والفلسطينيين، مما يدفع الرئيس إلى اتخاذ قرارات قد لا تكون بالضرورة مبنية على مصالح الولايات المتحدة الشاملة، بل على أهداف سياسية داخلية وأيديولوجية خاصة به.5

---

1 عطوان، مصدر تم ذكره ، 2020، ص 87–89.

2 الدجاني، ناصر. مصدر تم ذكره ، 2021، ص 107–109.

3 الشرقاوي، سامي .الشعبوية وصنع القرار في الولايات المتحدة .بيروت: منتدى الفكر العربي، 2021، ص 139–142.

4 أبو زايد، رائد .السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: التحولات والأزمات .نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2023، ص 95–98.

5 نصار، محمود .الدور الأمريكي في عملية السلام: السياسات والانحيازات .القاهرة: دار الفكر، 2022، ص 128–130.

وبالتالي فإن هيمنة النمط الشخصاني على صنع القرار أدت إلى تقليل الاعتماد على الخبرات المؤسسية والمهنية، مما جعل السياسة الأمريكية في عهد ترامب تتسم بالعشوائية أحيانًا والتقلبات المفاجئة. هذا الأمر أضعف من قدرة الإدارة على التعامل مع الملفات المعقدة كالملف الفلسطيني، حيث تتطلب السياسات استراتيجيات طويلة الأمد وتناغماً بين الجهات المختلفة.

كما أن تركيز السلطة في يد فرد واحد دفع إلى استبعاد آليات الرقابة الداخلية، الأمر الذي أتاح للرؤية الشخصية للرئيس أن تسود دون مراجعة نقدية كافية، وهو ما قد يفسر بعض القرارات التي عكست مصالح ضيقة على حساب مصلحة البلاد الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، خلق هذا النمط من الإدارة بيئة غير مستقرة داخل أجهزة الدولة، حيث يشعر المسؤولون بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية، مما يقلل من قدرتهم على التخطيط والتنفيذ الفعال للسياسات، ويزيد من احتمالات الخطأ والارتجال.

اخيرا يمكن القول إن الشخصانية في صنع القرار أدت إلى انحراف السياسة الخارجية عن مساراتها التقليدية، وجعلت منها انعكاساً لرؤية فردية أكثر من كونها تعبيراً عن سياسة وطنية متوازنة، مما أثر على صورة الولايات المتحدة ومصداقيتها في الساحة الدولية.

ثانياً: دور الشخصيات الرئيسية في ادارة ترامب في صياغة السياسة إتجاه فلسطين

اتسمت إدارة ترامب بخصوصية لافتة في آلية اتخاذ القرار، لا سيما في القضايا الخارجية الحساسة، وعلى رأسها الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فقد أحاط الرئيس نفسه بمجموعة محدودة من الشخصيات ذات التوجهات العقائدية والسياسية المتطرفة، والتي افتقرت في كثير من الأحيان إلى الخبرة الدبلوماسية العميقة، لكنها كانت شديدة الولاء للرئيس ورؤيته الأيديولوجية.

بحيث أحاط نفسه بدائرة ضيقة من المستشارين غير التقليديين، كثير منهم من أفراد عائلته مثل جاريد كوشنر، الذين تولوا مهاماً حساسة في ملفات بالغة التعقيد، من أبرزها الصراع العربي الإسرائيلي. وقد لعب كوشنر دوراً محورياً في بلورة "صفقة القرن" رغم افتقاره إلى الخبرة السياسية والدبلوماسية.[1]

1 نصار، محمود . مصدر تم ذكره، 2022، ص 122–125.

اعتمدت هذه الدائرة على مزيج من الحسابات العقائدية والمصالح الاقتصادية، وهو ما ظهر في التنسيق المكثف مع اللوبي الإسرائيلي والتيارات الانجيلية المحافظة. وقد أثر ذلك على اتخاذ قرارات مفصلية دون تمحيص استراتيجي معمق، ومنها قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

ان هذا النمط من التمركز حول أفراد العائلة يطرح تساؤلات جدية حول معايير الكفاءة والمهنية في إدارة ملفات السياسة الخارجية، ويؤشر إلى تآكل الحدود بين ما هو رسمي وما هو شخصي في الحكم. الأمر الذي زاد من هشاشة القرار السياسي، وجعله أكثر عرضة للانحيازات الذاتية.

من أبرز هذه الشخصيات كان "مايك بومبيو"، الذي تولى وزارة الخارجية بعد فترة قضاها في وكالة الاستخبارات المركزية، وهو معروف بمواقفه اليمينية المتشددة، ودعمه القوي لإسرائيل. خلال توليه المنصب، عمل بومبيو على إضفاء طابع قانوني على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، عبر تصريحات رسمية اعتبرت أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر هذه المستوطنات مخالفة للقانون الدولي.[1] هذا التحول لم يكن مجرد موقف عابر، بل انعكاس لرؤية سياسية أراد من خلالها بومبيو التقرب من القاعدة الإنجيلية والمستوطنين اليهود داخل أمريكا وخارجها.

كما برز دور "ديفيد فريدمان"، السفير الأمريكي لدى إسرائيل، الذي كان من أبرز داعمي المشروع الاستيطاني، وارتبط بعلاقات وثيقة مع منظمات إسرائيلية يمينية. ساهم فريدمان في الدفع باتجاه الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وكان أحد مهندسي الصيغة السياسية لـ"صفقة القرن"، حيث أكد مراراً على أن الضفة الغربية ليست "أرضاً محتلة"، في تناقض واضح مع الموقف الدولي.[2]

ومن هنا يتضح أن هذه الشخصيات لم تكن مجرد أدوات تنفيذ، بل كانت شريكة في صياغة تصور جديد للسياسة الأمريكية يتماهى تماماً مع الأجندة الإسرائيلية. وهذا ما يفسر الانحراف الواضح عن مواقف الإدارات الأمريكية السابقة، التي وإن كانت منحازة لإسرائيل، إلا أنها أبقت على شعرة معاوية مع الفلسطينيين ظاهرياً على الأقل.

---

1 مايك بومبيو، تصريحات صحفية، وزارة الخارجية الأمريكية، 18 نوفمبر 2019.

2 فريدمان، ديفيد. "رؤية ترامب للسلام". مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز"، 28 يناير 2020.

لم يكن التحيز مقتصراً على المواقف العلنية، بل انسحب إلى آلية صناعة القرار الداخلي. فقد كانت الاجتماعات الخاصة بالسياسة تجاه الشرق الأوسط تتم غالباً بحضور محدود، يقتصر على الدائرة الضيقة المقربة من ترامب، والتي شملت كوشنر، فريدمان، والمبعوث الخاص جيسون غرينبلات. هذا القصر في المشورة أفضى إلى سياسات أحادية لم تُعرض على مراجعة من الخبراء المهنيين في وزارة الخارجية أو مجلس الأمن القومي.1

ومن اللافت أيضاً الدور المحوري الذي لعبه جاريد كوشنر، صهر الرئيس، في قيادة ملف التسوية، رغم عدم امتلاكه لأي خلفية أكاديمية أو مهنية في مجال العلاقات الدولية أو الصراع العربي–الإسرائيلي. ورغم ذلك، تولى إدارة الملف الفلسطيني ضمن "خطة السلام" التي روّج لها البيت الأبيض، والتي جرى إعدادها بالتنسيق شبه الكامل مع الحكومة الإسرائيلية، ومن دون إشراك الفلسطينيين أو حتى مراعاة مطالبهم الأساسية.2

هذا التمركز حول أفراد العائلة والمقربين خلق بيئة معزولة عن التقييمات الموضوعية، وجعل القرار السياسي عرضة للمزاج الشخصي أكثر من كونه نتاجاً لمؤسسات راسخة. وقد أدى ذلك إلى تهميش المسارات الدبلوماسية التقليدية، وتقديم سياسات غير متوازنة عمقت من عزلة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة حيث واجهت قرارات إدارة ترامب إدانات واسعة.3

في الوقت ذاته، أعاد هذا النمط من الإدارة إنتاج ثنائية الولاء والمصلحة، بحيث أصبحت الاعتبارات الانتخابية (كسب دعم القاعدة الإنجيلية واللوبي الإسرائيلي) تتغلب على المعايير الدبلوماسية أو القانونية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السياسة تجاه فلسطين أصبحت أداة انتخابية بيد شخصيات مثل ترامب وكوشنر، يستثمرانها في الخطاب المحلي أكثر من كونها مسألة تتعلق بمصلحة الأمن القومي الأمريكي.

إن هذا الطابع الشخصي الطاغي على صناعة القرار لم يؤثر فقط على شكل السياسة، بل على جوهرها ومحتواها، حيث تم التخلي عن مفردات "حل الدولتين" و"عملية السلام" لصالح مفردات جديدة مثل "الواقعية

1بشارة، عزمي .السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط: من أوباما إلى ترامب .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 271–273 .

2 كوشنر، جاريد Breaking History: A White House Memoir. Harper, 2022 .

3 مرزوق، حاتم. "الدور الأمريكي في صفقة القرن: قراءة نقدية". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، 2020، ص 48–50.

السياسية" و"الفرص الاقتصادية"، وهي مفاهيم تسللت إلى الخطاب الرسمي الأمريكي عبر خطابات كوشنر وفريدمان، وتم تبنيها كبدائل عن المرجعيات الدولية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الشخصيات الرئيسية في إدارة ترامب لم تكن مجرد أدوات لتنفيذ رؤية الرئيس، بل شاركت فعلياً في هندسة انزياح عميق في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. وقد أسفر هذا الانزياح عن تآكل الدور الأمريكي التقليدي كوسيط في عملية السلام، وتحوله إلى طرف منحاز يتبنى مواقف طرف على حساب آخر.

كما لعب جيسون غرينبلات، مبعوث ترامب الخاص للمفاوضات الدولية، دوراً مهماً في تعميم سردية تقوم على تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل عملية السلام، متبنياً رواية إسرائيلية بالكامل تقريباً. فقد دأب غرينبلات في خطاباته وتصريحاته على تجاهل قضايا رئيسية كالاستيطان وحق العودة، وركز بدلاً من ذلك على "تشجيع الاستثمار" و"تحقيق السلام من خلال الاقتصاد"، وهو ما شكل امتداداً للنهج الذي قاده كوشنر في مؤتمر البحرين عام 2019.[1]

وفي السياق ذاته، لعبت نيكي هايلي، المندوبة الأمريكية الدائمة في الأمم المتحدة، دوراً صدامياً مع المجتمع الدولي في الدفاع عن مواقف إدارة ترامب المنحازة لإسرائيل. فقد استخدمت هايلي الفيتو الأمريكي مراراً لتعطيل قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية، وهاجمت بشدة المؤسسات الأممية التي تنتقد الاحتلال، خاصة وكالة "الأونروا"، معتبرة أنها تعزز "ثقافة التبعية" لدى الفلسطينيين.[2]

إن تصاعد أدوار هذه الشخصيات غير التقليدية يعكس نمطاً جديداً في تشكيل السياسة الخارجية، حيث لم تعد الخبرة أو الخلفية الدبلوماسية شرطاً لصياغة التوجهات الأمريكية، بل أصبحت الولاءات السياسية والصلات الشخصية مع الرئيس كافية للتمركز في مواقع القرار. هذا الواقع أدى إلى إنتاج سياسة أمريكية تجاه القضية الفلسطينية تفتقر للعمق الاستراتيجي، وتحكمها مقاربات قصيرة المدى، قائمة على دغدغة مشاعر القاعدة الانتخابية الداخلية بدلاً من بناء رؤية متوازنة للسلام.

---

1 غرينبلات، جيسون. "الاقتصاد أولاً: الطريق نحو السلام ."صحيفة وول ستريت جورنال، 25 يونيو 2019.

2 هايلي، نيكي. "تصريحات في مجلس الأمن بشأن القدس". بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، 18 ديسمبر 2017.

إن التركيز المفرط على الأفراد المقربين من ترامب، وتحديداً من الدائرة العائلية، في ملفات بحجم القضية الفلسطينية، قد أعطى انطباعاً بأن السياسة الأمريكية لم تعد تُبنى وفق اعتبارات المصلحة الوطنية أو التقاليد الدبلوماسية، بل باتت انعكاساً لتوجهات شخصية ومصالح فئوية ضيقة. وهذا ما أضعف الدور الأمريكي كوسيط نزيه، وأفقده المصداقية أمام معظم الفاعلين في المنطقة.

في المحصلة، فإن "شخصانية القرار" لم تقتصر على الأسلوب، بل امتدت إلى المضمون، ما أدى إلى تغييب الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى لصالح مكاسب سياسية آنية. وقد تكون هذه النزعة أحد أبرز الأسباب التي عمقت حالة الجمود في مسار التسوية، وأدخلت العلاقات الفلسطينية–الأمريكية في مرحلة من الانقطاع والشك المتبادل يصعب ترميمها في المدى القريب.

ثالثاً: الشعبوية والرغبة في كسب القاعدة الانتخابية

اتسمت قرارات ترامب بقدر كبير من الشعبوية، حيث سعى إلى استثمار الملفات الخارجية لتعزيز شعبيته بين قاعدته الانتخابية، خاصة من الإنجيليين والمحافظين. وكان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أحد أبرز هذه القرارات التي وُظّفت انتخابياً.[1]

ترجم ترامب هذه القرارات إلى خطاب إعلامي موجه يعزز صورة "الرئيس الحاسم"، متجاهلاً في كثير من الأحيان التداعيات الجيوسياسية أو القانونية الدولية. فكانت القرارات تُبنى بناءً على اعتبارات محلية داخلية أكثر من كونها تستند إلى رؤية شاملة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. هذا التداخل بين الداخلي والخارجي يعد من أبرز سمات النظم الشعبوية، حيث يتم تسليع السياسة الخارجية لخدمة أهداف آنية مرتبطة بالبقاء السياسي، وهو ما أدى إلى تغييب الحياد الأمريكي التقليدي في القضية الفلسطينية.

استراتيجية تقليدية، وإنما بوصفها أدوات لتعزيز صورته كزعيم قوي لا يتردد في اتخاذ خطوات "تاريخية". وقد برز هذا التوجه بشكل خاص في ملف القضية الفلسطينية، الذي تم التعامل معه باعتباره فرصة لإرضاء التحالف الإنجيلي–الصهيوني داخل الولايات المتحدة، من خلال قرارات مثل نقل السفارة ووقف تمويل الأونروا.[2]

---

1 الشرقاوي، سامي .الشعبوية وصنع القرار في الولايات المتحدة .بيروت: منتدى الفكر العربي، 2021، ص 137–141.

2 حسن حمودة .الشعبوية وصناعة القرار في السياسة الأمريكية .القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2021، ص 133–135.

كما سعى ترامب إلى توظيف كل خطوة في السياسة الخارجية لخدمة حملته الانتخابية، مستخدمًا لغة إعلامية مبسطة تستهدف دغدغة مشاعر ناخبيه المحافظين، دون إيلاء كبير اهتمام لتعقيدات السياق الإقليمي. فكانت تصريحاته حول القدس والجولان تنقل مباشرة من خطابات دينية أو أيديولوجية إلى قرارات تنفيذية، في تغييب واضح للدور المؤسسي الذي يفترض أن يوازن بين المصالح الوطنية والانفعالات اللحظية.1

بحيث يظهر هذا السلوك كيف تحولت أدوات السياسة الخارجية إلى جزء من أدوات التعبئة الانتخابية، حيث جرى تقديم الانحياز لإسرائيل ليس فقط كخدمة استراتيجية، بل كالتزام أخلاقي تجاه القاعدة الدينية التي وفّرت الغطاء السياسي والشعبي لترامب. وقد ساعد هذا التوظيف في تثبيت تحالف انتخابي متين، لكنه تم على حساب مبادئ القانون الدولي ومكانة الولايات المتحدة كوسيط محايد.

لم يكن الاعتراف بالقدس فقط خطوة رمزية، بل وُظف داخليًا كدليل على "وفاء ترامب بوعوده"، وهو ما كان يتكرر في مهرجاناته الخطابية. وقد أكد محللون أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهده باتت مشروطة بتقلبات المزاج الجماهيري، ما أفقدها القدرة على بناء شراكات دائمة أو تطوير مواقف تراكمية.2

إن هذا الميل إلى الشعبوية في رسم السياسة الخارجية أثّر بشكل مباشر على ملف القضية الفلسطينية، إذ تلاشت فكرة التوازن التقليدي في الخطاب الأمريكي، ليحل محلها خطاب انتقائي يركز على "حقائق القوة"، لا على مفاهيم العدالة أو قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا السياق، باتت واشنطن طرفًا في النزاع أكثر من كونها راعية للسلام.

وقد أكد عدد من الباحثين أن ترامب لم يكن فقط يعكس المزاج الانتخابي، بل شكّل أيضاً ملامحه، من خلال استثمار "العاطفة الدينية" في إعادة تشكيل فهم الجمهور الأمريكي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما يخدم أهدافه السياسية الخاصة.3

---

1 Engelhardt, Tom. A Nation Unmade by War. Chicago: Haymarket Books, 2018, p. 97–100.

2 صافي، يوسف .السياسة الأمريكية في عهد ترامب: بين التحول والإخفاق .عمان: دار الجنان، 2022، ص 81–84.

3 Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007, p. 205–210.

لم يكن ميل ترامب نحو الشعبوية مجرد سلوك فردي، بل كان جزءًا من توجه أوسع يعيد تعريف وظيفة السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها أداة مباشرة لتحقيق المكاسب الداخلية. في هذا الإطار، تحولت فلسطين من قضية دولية إلى ورقة في لعبة التنافس المحلي، حيث غاب أي اعتبار للتوازن أو للتداعيات بعيدة المدى. فمثلاً، لم يترافق قرار نقل السفارة بأي رؤية لما بعده، بل استُخدم كشعار انتخابي أكثر من كونه جزءًا من عملية دبلوماسية مدروسة.

وقد أظهرت الوثائق الصادرة عن البيت الأبيض خلال تلك الفترة أن بعض القرارات الحساسة في الملف الفلسطيني كانت تناقش في سياقات إعلامية أو اجتماعات مصغرة، بمعزل عن المؤسسات الدبلوماسية التقليدية، مما يعكس أن البعد الشعبوي لم يكن مجرد خطاب، بل ممارسة فعلية داخل آليات الحكم.1

وفي سياق متصل، حرص ترامب على تصوير كل خطوة يتخذها تجاه إسرائيل على أنها تحدٍ للمؤسسة السياسية التقليدية في واشنطن، وهو ما أكسبه المزيد من الدعم في أوساط الناخبين المعادين لـ"النخبة"، خاصة بين القاعدة المسيحية الإنجيلية التي نظرت إلى ترامب كـ"أداة إلهية" لتنفيذ نبوءات دينية مرتبطة بالقدس.2

ويمكن القول إن ترامب لم يكن فقط يستجيب لتوجهات شعبوية قائمة، بل قام بإعادة تشكيلها، عبر تحالف استراتيجي مع الإعلام اليميني والمنصات الرقمية، التي ساعدت في ترسيخ روايات بديلة للواقع، تقوم على تبسيط القضايا وتجاهل التعقيدات السياسية. وقد انعكس ذلك بشكل صارخ على طريقة تسويق خطة "صفقة القرن"، التي تم تقديمها كحل واقعي ومنطقي رغم رفضها الكامل من الطرف الفلسطيني.

أن إدارة ترامب حولت السياسة الخارجية إلى منصة للشعبوية الانتخابية، عبر اعتماد استراتيجيات مباشرة تعتمد على الرموز السياسية والدينية، وتغييب متعمد للمفاوضات التقليدية أو المرجعيات الأممية.3 في هذا الإطار، لم يعد معيار النجاح في السياسة الخارجية يُقاس بمدى إرساء الاستقرار أو تحقيق اختراقات حقيقية، بل بقدرة

---

1 Lustick, Ian S. Paradigm Lost: From Two-State Solution to One-State Reality. University of Pennsylvania Press, 2019, pp. 116–118.

2 بوعشرين، توفيق .ترامب والشرق الأوسط: نهاية اللعبة القديمة .بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020، ص 75–78.

3 عبد الفتاح، رامي .الشعبوية والتحولات السياسية في الولايات المتحدة .القاهرة: مكتبة مدبولي، 2021، ص 143–147.

القرار على إحداث صدى داخلي انتخابي. وبالتالي، تم تهميش الحسابات الجيوسياسية لصالح استثمار سياسي داخلي سريع، حتى وإن كانت نتائجه كارثية على المدى البعيد.

وبالتالي فإن هذه الممارسة لا تنفصل عن منطق "التسليع السياسي"، حيث تتحول القضايا الدولية إلى منتجات إعلامية هدفها تحسين صورة الرئيس بين ناخبيه، وليس معالجة جوهر المشكلة أو تحقيق السلام.1 إن تداخل الشعبوية مع إدارة ملفات السياسة الخارجية في عهد ترامب، وبخاصة القضية الفلسطينية، أدى إلى خلل جوهري في توازن الدور الأمريكي. فلم يعد هناك مكان لاعتبارات الموضوعية أو الشرعية الدولية، بل طغى منطق التوظيف الانتخابي والتعبئة الشعبوية. وقد ترك هذا النمط تداعيات عميقة على مستقبل الدور الأمريكي في عملية السلام، وعلى صورة واشنطن كوسيط نزيه، كما زاد من تعقيد الصراع وأفرغ العملية السياسية من مضمونها الحقيقي.

رابعاً: تجاهل المواقف الدولية والهيئات الأممية

اعتمد ترامب مقاربة منفردة في معالجة القضايا الدولية، بما فيها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أظهر عدم اكتراث بقرارات الأمم المتحدة أو مواقف حلفاء واشنطن التقليديين في أوروبا. وقد برز ذلك بوضوح عند الإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل وقطع المساعدات عن "الأونروا".2

تبنى ترامب ما يمكن وصفه بـ"الواقعية الانفرادية"، أي تبني مواقف أحادية دون النظر لتداعياتها على النظام الدولي أو على مصالح الولايات المتحدة بعيدة المدى. وقد انعكس ذلك على موقع أمريكا كوسيط نزيه في الصراع العربي الإسرائيلي. من منظور نقدي، فإن هذا التجاهل المتكرر للأعراف والمواثيق الدولية عزز الشعور بانحياز أمريكي مفرط، وقلّص من فرص إطلاق أي عملية سلام جديدة، كما أسهم في تآكل الثقة بالولايات المتحدة ليس فقط فلسطينياً، بل على المستوى العربي والدولي.

تجلّى التجاهل الأمريكي للمواقف الدولية في عهد ترامب كسياسة ممنهجة تجاوزت الملف الفلسطيني لتشمل قضايا عدة، إلا أن حدتها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية كانت لافتة. فقد قوبل قرار نقل السفارة الأمريكية

---

1 Pappé, Ilan. The Biggest Prison on Earth: A History of the Israeli Occupation. London: Oneworld Publications, 2017, pp. 221–224.

2 أبو زايد، رائد .السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: التحولات والأزمات .نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2023، ص 93–97.

إلى القدس بمعارضة أممية واسعة، حيث صوتت 128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد القرار، بينما امتنعت 35، وصوتت فقط 9 دول لصالحه، ومع ذلك استمرت الإدارة الأمريكية في تنفيذ القرار دون مراجعة.1

إن تجاهل هذا الحجم من الرفض الدولي لا يُقرأ فقط كعناد دبلوماسي، بل كاستخفاف ممنهج ببنية الشرعية الدولية. من الناحية التحليلية، يمكن القول إن ترامب تبنّى نمطًا "انفصاليًا" عن التقاليد الدبلوماسية الليبرالية التي قامت عليها السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، مما أنتج صورة غير معهودة لرئيس أمريكي يتعامل مع النظام الدولي كخصم لا كشريك.

كما جاء قرار قطع التمويل عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في 2018 ليؤكد هذا التوجه، إذ بررته الإدارة الأمريكية آنذاك بأنه يعزز اعتماد الفلسطينيين على المساعدات ويعيق عملية السلام2. لكن هذا القرار قُوبل باستنكار واسع من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، واعتُبر محاولة لتصفية قضية اللاجئين بالتجويع المالي لا بالتسوية السياسية.3

التحليل هنا يشير إلى أن هذا التجاهل لم يكن تكتيكًا قصير الأمد، بل يعكس تحوّلًا عميقًا في العقيدة السياسية للإدارة، يقوم على فرض الحلول من موقع القوة وليس من خلال الإجماع أو التفاوض. وهذا ما أدى إلى نسف أي إمكانية لعملية سلام متوازنة، إذ تحوّلت الولايات المتحدة من وسيط إلى طرف منحاز لا يكترث بتوازنات القوى الدولية.

---

1 United Nations General Assembly. Resolution A/ES-10/L.22 on the Status of Jerusalem, December 2017.

2 U.S. Department of State. Press Statement on the U.S. Ending Funding to UNRWA, August 31, 2018.

3 الخطيب، أمل .سياسات ترامب الخارجية في الشرق الأوسط: من الهيمنة إلى الانعزال .بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2021، ص 102-104.

أضف إلى ذلك أن مواقف ترامب لم تتوقف عند الجانب الفلسطيني، بل اتسمت بالتحدي العلني لحلفاء تقليديين مثل فرنسا وألمانيا، الذين عبّروا عن رفضهم الواضح لخطته للسلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لم تُبدِ إدارة ترامب أي استعداد لإعادة النظر في مواقفها أو حتى إشراك هذه الدول في أي جهد دبلوماسي.1

هذا الإصرار على الانفراد بالقرار عزز من عزلة واشنطن الدبلوماسية، لا سيما في المحافل الدولية. وبدلاً من تعزيز الدور الأمريكي كضامن للاستقرار، ساهمت سياسات ترامب في زعزعة صورة الولايات المتحدة كمرجعية دولية تحترم التعددية والشرعية الأممية.

وفي الإطار الأوسع، فإن تجاوز ترامب للهيئات الدولية يندرج ضمن تصوره للسيادة كحق مطلق وغير قابل للمساءلة، ما جعل مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تظهر في خطابه كروافد لخصوم أمريكا أو كمعرقلات لمصالحها2. وقد ساهم هذا الخطاب في إضعاف شرعية القانون الدولي، وشجع قوى أخرى على اتباع نهج مشابه.

إن تغليب الاعتبارات الانفرادية على الرؤية التعددية في إدارة ترامب، وبالأخص تجاه القضية الفلسطينية، أدى إلى تشويه دور الولايات المتحدة كفاعل دولي مسؤول. فقد جرى تهميش المؤسسات متعددة الأطراف، وتجاوز الرأي الدولي، وتفكيك القواعد التي كانت تضبط آليات الوساطة الأمريكية لعقود. والنتيجة كانت إضعاف شرعية أي مبادرة أمريكية مستقبلية، وتفاقم فقدان الثقة الدولية، مما يُنذر بتداعيات تتجاوز فلسطين لتطال البنية العامة للنظام الدولي القائم على التوافق لا الإملاء.

المبحث الثاني: الأهداف الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة وانعكاسها على القضية الفلسطينية

مثلت السياسة الخارجية لإدارة ترامب إعادة تموضع للأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال منظور استراتيجي جديد وضع التهديد الإيراني، والمصالح الاقتصادية، والعلاقة مع إسرائيل، في مقدمة الاهتمامات الجيوسياسية. وقد انعكس هذا التحول في إعادة تعريف موقع القضية الفلسطينية ضمن أولويات الأمن القومي

1 Hurd, Ian. How to Do Things with International Law. Princeton University Press, 2017, pp. 129–132.

2 غباش، سليم .ترامب والنظام الدولي: نقد للتوجهات الأحادية في السياسة الأمريكية .أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2020، ص 88–91.

الأمريكي، حيث تم تهميشها لصالح ملفات أكثر التصاقاً بمفهوم "أمريكا أولاً". كما ساهم التقارب العربي الإسرائيلي، المدفوع أمريكياً، في إعادة صياغة التوازنات الإقليمية، وتحوّلت واشنطن من وسيط إلى طرف منحاز. وعليه، يسعى هذا المبحث إلى تحليل كيفية تشكل هذه الأجندة الإقليمية وانعكاسها على السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، من خلال ثلاثة مطالب رئيسة.

المطلب الأول: أولويات الإدارة الامريكية في الشرق الأوسط

تعد إدارة الرئيس دونالد ترامب من أكثر الإدارات الأمريكية التي تعاملت مع الشرق الأوسط وفق اعتبارات استراتيجية مصلحية محددة، ركزت على ثلاثة محاور أساسية: مواجهة النفوذ الإيراني، تأمين تدفق الطاقة، وتعزيز التحالف مع إسرائيل. وقد انعكست هذه الأولويات بشكل مباشر على موقع القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

أولًا: أولوية مواجهة إيران

تبنّت إدارة ترامب سياسة "الضغط الأقصى" تجاه إيران، عبر الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018، وفرض عقوبات اقتصادية غير مسبوقة، في محاولة لإضعاف النظام الإيراني والحد من نفوذه الإقليمي[1]. وقد شكّل هذا التوجه محورًا مركزيًا في العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، حيث سعت واشنطن لتكوين جبهة إقليمية موالية في وجه طهران. وقد أثّر هذا التركيز على إيران في تقليص الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، إذ تم اختزال التهديدات الإقليمية في "الخطر الإيراني"، وتقديم إسرائيل كحليف استراتيجي لا غنى عنه في التصدي لهذا الخطر.[2]

يمكن القول إن هذه المقاربة أحادية التركيز أدت إلى تحول في الأولويات الأمريكية، بحيث أصبحت الصراعات التقليدية، ومنها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أقل أهمية في تقييم المصالح القومية الأمريكية في المنطقة.

---

1 Gordon, Philip H. Losing the Long Game: The False Promise of Regime Change in the Middle East. New York: St. Martin's Press, 2020, 204–206.

2 صادق، عبد الرؤوف. "السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب: أبعاد التصعيد وآفاق المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص 95.

وعليه يمكن اعتبار أن تضخيم خطر إيران وتوجيه أدوات السياسة الخارجية لخدمته، قد ساعد إدارة ترامب على إعادة تشكيل أولوياتها الإقليمية، على حساب الملفات الأخرى. لم تعد واشنطن تنظر إلى عملية السلام أو حل الدولتين كأهداف عاجلة، بل اعتبرتها جزءًا من "الأزمات المجمدة" التي لا تستحق الجهد السياسي ما دامت لا تهدد أمن الحلفاء أو الاقتصاد الأمريكي.

هذا التبدل في المقاربة يعكس مفهوماً جديداً لمركزية النفوذ، حيث تحوّلت النظرة إلى إسرائيل من كونها طرفاً في نزاع إلى كونها ركيزة في استراتيجية أمريكية أشمل لاحتواء إيران في المنطقة. وبذلك، أصبحت القضية الفلسطينية هامشية ضمن بنية الأولويات الأمريكية، وتحوّل الدعم لإسرائيل من دعم سياسي تقليدي إلى جزء مدمج في العقيدة الأمنية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

إلى أن هذا التحول في الأولويات لم يكن مجرد تغير تكتيكي، بل نتج عن توجّه أيديولوجي داخل إدارة ترامب، يرى أن التحالف مع إسرائيل والخليج في مواجهة إيران هو البوصلة الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة.[1] علاوة على ذلك، استُخدمت "مظلّة التهديد الإيراني" كأداة لتبرير خطوات غير مسبوقة في العلاقة مع إسرائيل، من ضمنها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بضم الجولان، وتوقيع اتفاقات "إبراهيم"، حيث تم تسويق كل هذه التحركات باعتبارها تصب في تحصين الجبهة الإقليمية ضد التمدد الإيراني.[2]

من الناحية الواقعية، لم تكن هذه الإجراءات سوى إعادة رسم للأولويات على أسس تتماهى مع مصالح الحلفاء التقليديين لواشنطن، وخاصة تل أبيب والرياض، فيما تم تجاهل تداعيات هذه السياسات على البيئة السياسية والشعبية العربية، وعلى استقرار المنطقة بشكل أوسع.

في هذا الإطار، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة ترامب أكثر اختزالية، حيث تم دمج عدة ملفات إقليمية تحت شعار مواجهة إيران، وهو ما منح إسرائيل هامشًا واسعًا من الدعم غير المشروط، بحجة كونها "القلعة المتقدمة" في التصدي للمشروع الإيراني. هذا الربط الاستراتيجي دفع بترامب لاتخاذ قرارات

---

1 الطيطي، خالد. "التحولات في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد ترامب." مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 92، 2020، ص 112.

2 Munayyer, Yousef. Trump’s Jerusalem Move: A Mask Falls. SETA Foundation, 2020, p. 15.

كبرى بدوافع لا تتصل مباشرة بالقضية الفلسطينية، بل بتحقيق توازن ردعي ضد إيران، عبر تحالف ثلاثي غير معلن بين واشنطن وتل أبيب وبعض العواصم الخليجية.1

وكان لافتًا أن إدارة ترامب لم تكن تهتم كثيرًا بالتوازنات الدقيقة في المنطقة بقدر اهتمامها بمراكمة إنجازات تُسوّق داخليًا، لا سيما أمام القاعدة الإنجيلية والجمهور المحافظ. ومن هذا المنظور، تم التعامل مع نقل السفارة والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان كأدوات لتقديم صورة "رئيس لا يخشى المجازفة"، وهو ما أفقد السياسة الأمريكية مرونتها التقليدية في إدارة الملفات المعقدة.2

من ناحية أخرى، يمكن القول إن هذه المقاربة مثّلت انزياحًا واضحًا عن نمط "الواقعية الليبرالية" الذي كان يوازن بين القيم والمصالح، إلى "الواقعية الانعزالية الانتقائية"، التي تنظر إلى العالم كفضاء تنافسي لخدمة المصالح المباشرة، بغض النظر عن الالتزامات الدولية أو حقوق الشعوب. وقد أدى هذا الانحراف في التوازن إلى انكفاء أمريكي عن دور الوسيط، وتضاؤل الاهتمام بأي مبادرات سياسية ذات طابع تفاوضي تشمل الفلسطينيين.

تظهر هذه السياسات أن إدارة ترامب لم تكن ترى في القضية الفلسطينية ملفًا قائمًا بذاته، بل مجرّد تفصيل داخل معادلة أكبر عنوانها "احتواء إيران وبناء تحالفات جديدة". وبذلك، تحوّلت واشنطن من شريك مفترض في السلام إلى فاعل مباشر في تغييب القضية، الأمر الذي أعاد إنتاج ملامح الانحياز التاريخي ولكن بأدوات أكثر صرامة وعلنية.3

---

1 Kupchan, Charles A. Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World. Oxford University Press, 2020, p. 213.

2.سلامة، حسام. "المصالح الجيوسياسية الأميركية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب." مركز الزيتونة للدراسات، 2021، ص 342.

3 Lustick, Ian. "The Rise and Decline of the Two-State Paradigm." Middle East Journal, Vol. 73, No. 1 (Winter 2019), pp. 9–28.

ثانيًا: تأمين مصادر الطاقة والتوازن في أسواق النفط

رغم تزايد الاعتماد الأمريكي على إنتاج النفط المحلي، ظلت واشنطن حريصة على استقرار أسواق الطاقة العالمية، وهو ما عزز من علاقاتها مع الدول النفطية الكبرى في الخليج، خصوصًا السعودية1. وقد ساهمت هذه المصالح الاقتصادية في دفع الولايات المتحدة لتبني مواقف داعمة لتلك الأنظمة، حتى لو كان ذلك على حساب قضايا سياسية مزمنة كالملف الفلسطيني.

كما تم استخدام أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بما في ذلك مبيعات السلاح والدعم العسكري، لتعزيز التحالف مع هذه الدول النفطية مقابل التفاهم حول سياسات الإقليم، وهو ما أضعف إمكانية الضغط العربي المشترك في الملفات الحساسة، وعلى رأسها فلسطين، مما يعكس هذا التوجه الطبيعة النفعية للسياسة الخارجية في عهد ترامب، حيث تم اختزال العلاقة مع الشرق الأوسط في معادلات الطاقة والمال، متجاهلين الأبعاد الإنسانية والسياسية للقضايا العالقة، مثل الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم ما حققته الولايات المتحدة من استقلال نسبي في مجال الطاقة من خلال ثورة النفط الصخري، إلا أن علاقتها مع دول الخليج المنتجة للنفط بقيت مركزية في استراتيجيتها الشرق أوسطية. فقد أدركت إدارة ترامب أن استقرار السوق النفطي العالمي لا يرتبط فقط بحجم الإنتاج، بل أيضًا بالتحالفات السياسية والضمانات الأمنية التي تمنع الانزلاق نحو أزمات تؤثر على الأسعار أو تعطل الإمدادات، لا سيما في مناطق مضطربة كالخليج العربي.

في هذا السياق، لم تعد واشنطن تنظر إلى الملف الفلسطيني كعامل مؤثر في استقرار الإقليم، بل تم تجاهله ضمنيًا مقابل توطيد الشراكات مع الدول المصدّرة للنفط. وقد انعكس هذا التحول في تراجع اللهجة الأمريكية تجاه القضايا الحقوقية أو المواقف التقليدية التي كانت تُستخدم سابقًا للضغط السياسي على الأنظمة الخليجية في موضوعات متعلقة بفلسطين أو غيرها2.

---

1 Gause, F. Gregory III. "The Future of U.S.–Saudi Relations." Foreign Affairs, Vol. 99, No. 4 (2020): 140–145.

2 Alterman, Jon B. Oil and the Middle East: Reassessing U.S. Interests. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019, p. 18.

يفهم من هذا التوجه أن الأولوية في السياسة الخارجية لم تعد للمبادئ أو التوازنات التاريخية، بل للمقايضة الصريحة: أمن مقابل طاقة، وتطبيع مقابل صفقات. وهذا ما دفع بعض الدول العربية إلى تقديم تنازلات سياسية واستراتيجية، من بينها الانفتاح على إسرائيل وتخفيف الدعم المعلن للقضية الفلسطينية، في مقابل الاستمرار في الحصول على الحماية الأمريكية والمكاسب الاقتصادية.

كما أن مبيعات الأسلحة الأمريكية الضخمة إلى دول الخليج، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة خلال عهد ترامب، لم تكن فقط لتعزيز القوة العسكرية، بل كأداة دبلوماسية تضمن ولاء هذه الدول للمواقف الأمريكية الكبرى، بما فيها سياسة التطبيع وتقليص الاعتماد على ورقة فلسطين كورقة تفاوضية أو استراتيجية[1] وقد ساعدت هذه الصفقات في خلق توازن ضمني يجعل من بقاء الأنظمة الخليجية متداخلًا عضويًا مع استمرار الدعم لإسرائيل، لا سيما في مواجهة الخطر الإيراني المشترك.

تحليليًا، يمكن القول إن هذه المقاربة ساهمت في إعادة صياغة خريطة التحالفات في الشرق الأوسط، بشكل يجعل القضايا ذات الطابع التحرري أو الإنساني –كالقضية الفلسطينية– ثانوية أمام منطق الربح والخسارة. وبذلك، تم تحويل السياسة الأمريكية إلى "سوق مصالح" يتم فيه تجاوز الملفات التاريخية ما دامت لا تهدد جوهر المنفعة الاقتصادية أو الأمنية المباشرة[2].

تُظهر هذه المعادلة أن تهميش فلسطين لم يكن ناتجًا فقط عن انحياز أيديولوجي، بل عن قناعة عملية بأن الحفاظ على استقرار تدفق الطاقة وتوازن التحالفات الإقليمية أهم من الانخراط في نزاعات سياسية مزمنة لا تُدر أرباحًا واضحة. وهذه القناعة هي التي ساعدت في تمرير ما عرف باتفاقات "أبراهام"، التي مثلت ذروة هذا التحول في ترتيب الأولويات الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة.

---

1 الزعبي، حسان. "التحولات في أولويات الأمن القومي الأمريكي تجاه المنطقة العربية في عهد ترامب". مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، 2021، ص 57.

2Gause, F. Gregory. The Future of U.S.–Saudi Relations. Brookings Institution, 2020, p. 31.

ثالثًا: التحالف غير مشروط مع إسرائيل

شكلت إسرائيل الطرف الأكثر استفادة من أولويات إدارة ترامب، إذ اعتُبرت الحليف الأول والموثوق به في الشرق الأوسط. وقد تجلى ذلك في سلسلة من القرارات السياسية غير المسبوقة، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وضم الجولان، وطرح "صفقة القرن"، وكلها جاءت منسجمة مع أجندة اليمين الإسرائيلي.1

وقد استند هذا التحالف إلى توافقات أيديولوجية بين إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية، لا سيما في ما يتعلق برؤية أمنية مشتركة تجاه إيران، ورفض حل الدولتين، وتهميش القيادة الفلسطينية. من خلال هذا الانحياز، تم تعميق التباعد بين واشنطن والفلسطينيين، وتعزيز عزلة الموقف الفلسطيني على المستوى الدولي، مما قلّص من فرص إحياء العملية السياسية.

عززت إدارة ترامب مفهوم "التحالف غير المشروط" مع إسرائيل، ليس فقط باعتبارها شريكًا استراتيجيًا في الشرق الأوسط، بل كامتداد مباشر لرؤية الإدارة للمنطقة. هذا التحالف لم يقتصر على الدعم الدبلوماسي، بل تعداه إلى تطابق شبه تام في السياسات، حتى أصبح من الصعب التمييز بين ما تطرحه واشنطن وما تسعى إليه تل أبيب. وقد بلغ هذا التطابق ذروته في القرارات الأمريكية التي حطّمت المحرمات التاريخية، وأعادت صياغة قواعد التعامل مع الملف الفلسطيني، بما يخدم مصالح إسرائيل بشكل مباشر.2

أحد الأوجه الجوهرية لهذا التحالف تمثّل في الشرعنة الأمريكية لسياسات إسرائيل التوسعية. فالاعتراف الأمريكي بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وكذلك نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لم يكن مجرد تعبير عن انحياز، بل إعادة تعريف للأسس القانونية والسياسية للصراع في المنطقة. مثل هذه الخطوات منحت إسرائيل مساحة غير مسبوقة من المناورة، ورسّخت شعورها بأنها محصّنة من الضغوط الدولية، طالما أن البيت الأبيض يدعم مواقفها بلا تحفظ.3

---

1 Munayyer, Yousef. Source mentioned," p15,

2 Shalom, Zaki. Trump, Netanyahu, and the Reshaping of U.S.–Israel Relations. INSS, 2021, p. 11.

3 Aronson, Geoffrey. "Trump's Middle East Policy and the 'Greater Israel' Agenda." Middle East Policy, vol. 27, no. 1, 2020, p. 82.

ما يجعل هذا التحالف مميزًا في عهد ترامب هو أنه تحوّل من علاقة شراكة قائمة على المصالح المتبادلة، إلى علاقة دعم مطلق يُغفل تمامًا الاعتبارات الأخرى، سواء كانت القوانين الدولية أو مصالح الحلفاء العرب. فقد بدا أن الولايات المتحدة تتصرف باعتبارها "المدافع الأول" عن المصالح الإسرائيلية، وليس كوسيط أو طرف يسعى لتوازن في المعادلة السياسية. هذا الانحياز الصارخ فاقم من عزلة الفلسطينيين، وأضعف الموقف العربي في المنظمات الدولية1.

حيث يمكن اعتبار هذا التحالف انعكاسًا لفهم إدارة ترامب للشرق الأوسط كخريطة ذات لونين: "دول صديقة" تتمثل في إسرائيل والدول الخليجية، و"دول خصمة" تتمثل في إيران وحلفائها. وضمن هذا التصنيف، تم اختزال الملف الفلسطيني باعتباره عائقًا في وجه بناء تحالفات جديدة، بدل أن يكون مفتاحًا للاستقرار. هذا المنظور ساعد في تهميش الفلسطينيين على طاولة السياسة الدولية، وخلق واقعًا دبلوماسيًا جديدًا يتجاهل مطالبهم الأساسية2.

كما أن شخصيات مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية، مثل جاريد كوشنر وديفيد فريدمان، لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ هذا التحالف. فكوشنر، الذي أوكلت إليه مهمة "السلام في الشرق الأوسط"، كان ينطلق من رؤية متماهية مع الخطاب الإسرائيلي، سواء في تشخيص جذور الصراع أو في تفضيل الحلول الاقتصادية على السياسية. وقد أفرز هذا الواقع سياسة أمريكية أقرب إلى تبنّي الرواية الإسرائيلية بالكامل، بما في ذلك اتهام القيادة الفلسطينية بالتعطيل ورفض الانخراط3

من جانب آخر، تحوّل هذا التحالف إلى أداة انتخابية داخلية في الولايات المتحدة. فقد استخدم ترامب ورقة الدعم لإسرائيل لاستقطاب القاعدة الإنجيلية والمحافظة، وهو ما عزز من طابع "التديين السياسي" في العلاقة

1عطوان، عبد الباري. "التحالف الأمريكي الإسرائيلي في عهد ترامب: من الانحياز إلى الاندماج". مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2020، ص 45 .

2 Alpher, Yossi. Winners and Losers in Trump’s Peace Plan. Washington Institute, 2020, p. 17.

3 بهجت، مصطفى. "رؤية كوشنر للسلام: قراءة في الخلفية والدلالات". مركز الدراسات الفلسطينية، 2020، ص 34.

مع إسرائيل. وهذا البعد العقائدي أضفى على السياسات الخارجية طابعًا شعاراتيًا لا يُعير اهتمامًا كبيرًا لتبعات القرارات على المدى الطويل، بل يوظفها في سياق الحشد والتعبئة1.

الخلاصة، أن التحالف غير المشروط مع إسرائيل لم يكن مجرد توجه ظرفي، بل كان تجسيدًا لإعادة ترتيب الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد أسفر هذا التحالف عن واقع جديد تراجعت فيه القضية الفلسطينية إلى هامش الاهتمام، وازدادت فيه الفجوة بين الفلسطينيين وصانعي القرار في واشنطن، في ظل غياب أي شروط تُلزم إسرائيل بحد أدنى من التنازلات أو احترام القانون الدولي.

المطلب الثاني: تهميش الملف الفلسطيني ضمن أولويات الأمن القومي

رغم مركزية القضية الفلسطينية تاريخيًا في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، شهدت إدارة ترامب تراجعًا غير مسبوق في موقع هذه القضية ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية الأمريكية. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التهميش، منها التحول في مفهوم التهديد، وتصاعد العوامل الاقتصادية، إضافة إلى الاعتبارات الأيديولوجية والتحالفات الإقليمية الجديدة.

أولًا: إعادة تعريف مصادر التهديد الإقليمي

أعادت إدارة ترامب صياغة تصورها للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، حيث لم تعد ترى في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي تهديدًا جوهريًا. بل تم اختزال التهديد الإقليمي في الخطر الإيراني، والجماعات الإسلامية المسلحة، ومخاطر الهجرة واللجوء، مما جعل واشنطن تضع جهودها الاستراتيجية في اتجاهات أخرى.2

في هذا السياق، تم تجاهل الأدبيات السابقة التي كانت تعتبر تسوية القضية الفلسطينية حجر الزاوية في استقرار المنطقة، لصالح مقاربة أمنية تركز على ردع الخصوم وتعزيز التحالفات الثنائية، خصوصًا مع إسرائيل ودول الخليج. ووفق هذا المنظور، لم يعد حل الصراع شرطًا مسبقًا لتحقيق الأمن، بل أصبح يُنظر إليه كمجرد "عبء دبلوماسي" قابل للتجاهل. وقد انعكس ذلك في استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 التي أعدّها فريق ترامب،

1 Bass, Jeff D. "Evangelicals and U.S. Middle East Policy under Trump." The Review of Faith & International Affairs, vol. 18, no. 2, 2020, p. 37.

2 See: U.S. National Security Strategy, December 2017

والتي خلت من أي إشارة جوهرية إلى التزام بحل الدولتين، أو اعتبار القضية الفلسطينية عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة في الشرق الأوسط1، ويتضح هذا الحديث من خلال:

1. إعادة تعريف مصادر التهديد الإقليمي (توسيع الفكرة).

في ظل إدارة ترامب، لم يكن التعديل في تعريف مصادر التهديد الإقليمي مجرد تحوّل في الأولويات، بل شكل قطيعة مع الخطاب التقليدي الأمريكي الذي ربط بين حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وبين تحقيق الاستقرار الإقليمي. أصبح التهديد يُختزل في محور المقاومة الإقليمي الذي تقوده إيران، فيما تم تصنيف الفاعلين الفلسطينيين ضمن "البيئة المولدة للاضطراب"، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى فصل المسارين الفلسطيني والإيراني، ومن ثم إحالة الأول إلى التهميش الكامل.

لقد جاء هذا التغيير نتيجة تقاطع مجموعة من العوامل، أهمها النفوذ المتزايد للمحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية، والدور الكبير الذي لعبه مستشارو ترامب – مثل جون بولتون ومايك بومبيو – في إعادة توجيه البوصلة الأمنية نحو أولويات يعتبرونها أكثر "جدوى إستراتيجية" للولايات المتحدة.2

كما أن الخطابات الرسمية لترامب وطاقمه أظهرت ابتعادًا صريحًا عن التقاليد الدبلوماسية السابقة التي كانت توازن بين دعم إسرائيل والحرص على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الجانب الفلسطيني. ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2018، لم يأت ترامب على ذكر أي التزام تجاه حل الدولتين، بل ركّز على مهاجمة إيران وتفاخر بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ما يشير إلى تهميش متعمّد للملف الفلسطيني.3

---

1 Gerges, Fawaz A. Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East. Princeton University Press, 2018, p. 274.

2 Steven Simon and Jonathan Stevenson, “The End of Pox Americana: Why Washington’s Middle East Pullback Makes Sense,” Foreign Affairs 97, no. 6 (2018): 2–10.

3 Donald Trump, “Remarks by President Trump to the 73rd Session of the United Nations General Assembly,” The White House, September 25, 2018.

2. التحالفات الإقليمية كأولوية أمنية بديلة.

تبنّت إدارة ترامب نهجًا يقوم على استبدال النهج التسووي بنهج التحالفات الانتقائية، مركّزة على بناء جبهة إقليمية مناهضة لإيران، تضم إسرائيل وبعض الدول الخليجية. هذه الجبهة أصبحت بمثابة حجر الزاوية في تصور الأمن القومي الجديد، حيث رُوّج لفكرة أن التنسيق الأمني والاستخباراتي مع هذه الدول يحقق نتائج أكثر مباشرة من الاستمرار في الضغط من أجل حل سياسي مع الفلسطينيين.

ويدلّ ذلك على أن إدارة ترامب لم تعد ترى في استمرار الاحتلال الإسرائيلي مخاطرة أمنية أو عنصرًا من عناصر زعزعة الاستقرار، بل اعتبرته أمرًا ثانويًا يمكن التحكم بتداعياته. وقد انعكس هذا التصور في خطة "صفقة القرن" التي قدمت رؤية تتجاوز المطلب الفلسطيني التقليدي في إقامة دولة مستقلة، وترتكز على "الواقع القائم".[1]

3. تراجع الأهمية الرمزية للقضية الفلسطينية.

من التحولات اللافتة في عهد ترامب أيضًا، هو تآكل رمزية القضية الفلسطينية داخل الخطاب السياسي الأمريكي، لا سيما بعد أن باتت تُطرح في سياق "المشكلات المستعصية" التي لا جدوى من الاستثمار الدبلوماسي فيها. ونتيجة لذلك، غابت فلسطين عن الخطابات الرسمية المرتبطة بمناسبات الأمن القومي، مثل خطاب "حالة الاتحاد"، واستُبدلت بقضايا مثل التجارة، والهجرة، ومكافحة الإرهاب.

هذا الغياب لم يكن مجرد تعبير عن موقف أيديولوجي، بل حمل دلالة على إعادة ترتيب الأولويات على مستوى مؤسسات صنع القرار، بما فيها مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع والخارجية، التي أصبحت تركز على التهديد الإيراني والتواجد العسكري في سوريا والعراق، أكثر من أي وقت مضى.[2]

---

1 The White House, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020.

2 Fawaz A. Gerges, Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 2018), 368.

ثانيًا: تراجع الدور الأمريكي كوسيط في عملية السلام

تاريخيًا، سعت الولايات المتحدة إلى الظهور كوسيط نزيه في عملية السلام، إلا أن سياسات إدارة ترامب، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقطع التمويل عن الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، أنهت عمليًا هذا الدور.

هذه الإجراءات أفقدت واشنطن مصداقيتها لدى الطرف الفلسطيني، ودفعت القيادة الفلسطينية إلى رفض التعامل مع الإدارة الأمريكية، ما أخرج الولايات المتحدة من موقع التأثير المباشر في أي مفاوضات مستقبلية.[1] كما أن إدارة ترامب لم تكتفِ بالانسحاب من الوساطة، بل سعت لتقويض أركان النظام الدولي الذي كان يدعم مسار التسوية، من خلال تشجيع التطبيع العربي مع إسرائيل دون مقابل للفلسطينيين.[2]

التحليل هنا يوضح أن تغييب الولايات المتحدة لدورها كوسيط لم يكن مجرد تقصير دبلوماسي، بل نتيجة مباشرة لرؤية سياسية اعتبرت أن استمرار الصراع لا يتعارض مع المصالح الأمريكية، بل قد يخدمها في بعض الأحيان من خلال تفتيت المواقف العربية ومنع تشكّل جبهة ضاغطة.

وقد انعكس ذلك في استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 التي أعدّها فريق ترامب، والتي خلت من أي إشارة جوهرية إلى التزام بحل الدولتين، أو اعتبار القضية الفلسطينية عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة في الشرق الأوسط[2]. وقد بانت خطة الرئيس ترامب في هذا الجانب من خلال:

1. تآكل الثقة الفلسطينية في الوسيط الأمريكي

لم تكن الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب – مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017 – مجرد قرارات رمزية، بل مثّلت كسرًا للخطوط الحمراء الفلسطينية، والتي لطالما ارتكزت على أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. وقد تسببت هذه الخطوة في انهيار الثقة المتراكمة نسبيًا في "نزاهة" الوسيط الأمريكي،

---

1 Lustick, Ian. Paradigm Lost: From Two-State Solution to One-State Reality. University of Pennsylvania Press, 2019, p. 146.

2 برهوم، حسام. "تراجع الوساطة الأمريكية في عملية السلام". مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2020، ص 63.

الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى الإعلان عن قطع العلاقات السياسية مع إدارة ترامب ورفض أي وساطة مباشرة من قبلها.[1]

وقد أسهم هذا الموقف الفلسطيني في إخراج الولايات المتحدة من الإطار التقليدي لقيادة مسار التسوية، وأعطى مؤشرات واضحة على أن الدور الأمريكي فقد شرعيته التفاوضية أمام المجتمع الفلسطيني والدولي .وترافقت هذه التطورات مع خطوات أُخرى مثل إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن عام 2018، ووقف تمويل برامج الدعم الإنساني، لا سيما الأونروا، مما عمّق الفجوة السياسية بين الطرفين.[2]

2. انحياز كامل لإسرائيل وتخلٍ عن الحياد

برز تراجع الولايات المتحدة كوسيط محايد بوضوح في خطة "السلام من أجل الازدهار" (صفقة القرن)، التي تبنّت الرؤية الأمنية والسياسية الإسرائيلية بالكامل، حيث تجاهلت المرجعيات الدولية ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. فقد اقترحت الخطة إنشاء دولة فلسطينية "مشروطة"، مجزأة الأراضي، بلا سيادة حقيقية، ومرتبطة أمنيًا بإسرائيل.[3]

هذا الانحياز أثبت أن إدارة ترامب لم تكن بصدد تقديم حل متوازن، وإنما كانت تسعى لفرض "تسوية" من طرف واحد، بما ينسجم مع مصالح اليمين الإسرائيلي. وبهذا، لم تعد واشنطن تمثل قوة ضاغطة نحو السلام، بل طرفًا فاعلًا ضمن المعادلة، ومنحازًا إلى أحد أقطابها. وقد أكدت القيادة الفلسطينية حينها أن واشنطن لم تعد مؤهلة لرعاية أي مفاوضات مستقبلية.[4]

3. تفكيك الإجماع الدولي حول مسار التسوية

---

1 خالد الدخيل، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: من كارتر إلى ترامب)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، 276.

2 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017 (New York: Metropolitan Books, 2020), 221.

3 The White House, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020.

4 Nour Odeh,source mentioned, January 31, 2020.

اتخذت إدارة ترامب خطوات استراتيجية لتفكيك ما تبقى من إجماع دولي داعم لحل الدولتين، وذلك عبر تشجيع بعض الدول العربية على توقيع اتفاقات تطبيع مباشرة مع إسرائيل دون اشتراط تقدم في المسار الفلسطيني. وقد أدى هذا التوجه إلى إضعاف الموقع التفاوضي للفلسطينيين، كما قوّض مبادرة السلام العربية التي ربطت التطبيع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

كما عارضت إدارة ترامب بشكل منهجي توجهات الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، وأحبطت محاولات متكررة لإدانة الاستيطان أو الاعتراف بالقدس الشرقية كأرض محتلة.1 وهو ما أسفر عن تراجع واضح في قدرة المؤسسات الدولية على تشكيل ضغط حقيقي لدفع إسرائيل نحو تنازلات سياسية.

إن تراجع الدور الأمريكي كوسيط في عملية السلام لم يكن نتيجة فتور مؤقت أو ضعف في الحضور السياسي، بل تحوّلًا استراتيجيًا من دور الوسيط إلى دور الشريك المنحاز .فقد أعادت إدارة ترامب صياغة قواعد اللعبة، معتبرة أن عملية السلام لا تحتاج إلى توازن أخلاقي أو قانوني، بل إلى "واقعية سياسية" تقوم على فرض الوقائع على الأرض وتجاوز الحقوق التاريخية.

وقد شكل هذا التحول انهيارًا للركائز التقليدية التي بنت عليها الولايات المتحدة نفوذها في الملف الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو، وفتح الباب أمام قوى دولية وإقليمية أخرى لملء الفراغ، مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا، وإن كان تأثيرها لا يزال محدودًا بفعل تعقيدات التوازنات الدولية.

ثالثًا: تصاعد الاعتبارات الاقتصادية والتحالفات البديلة

كرست إدارة ترامب مقاربة "الصفقات" في علاقاتها الخارجية، ما جعل السياسة تُدار بمنطق الربح والخسارة الاقتصادية. وضمن هذا الإطار، لم يكن للفلسطينيين "قيمة تفاوضية" تُقنع الإدارة بإدراج قضيتهم في سلّم الأولويات، بخلاف إسرائيل والدول الخليجية التي عرضت صفقات تسلح ضخمة واستثمارات بعشرات المليارات.

لذلك، فضّلت واشنطن الاستثمار في التحالف مع الأنظمة التي تملك المال والنفوذ الإقليمي، ولو كان ذلك على حساب القضايا العادلة أو التحالفات التاريخية. ويُظهر هذا التحول الطبيعة البراغماتية البحتة للسياسة الخارجية في عهد ترامب، حيث تم تهميش القضية الفلسطينية بوصفها لا تدرّ مكاسب فورية. وقد ظهر هذا

1 محمد السماك، "اتفاقات التطبيع العربي مع إسرائيل: المكاسب والخسائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 499، (نوفمبر 2020): 56–62.

بوضوح في "ورشة البحرين" التي قادها جاريد كوشنر، والتي ركزت على البعد الاقتصادي لتسوية الصراع، دون التطرق لأي أبعاد سياسية، ما مثّل نموذجًا حيًا على تغييب الحقوق الفلسطينية في مقابل وعود غامضة بالنمو الاقتصادي.[1]

1. تهميش البعد السياسي لصالح الأولويات التجارية

تميّزت إدارة ترامب بميلها إلى تقزيم السياسة الخارجية إلى مجرد صفقات مالية وتجارية، وهو ما انعكس بوضوح في الطريقة التي عالجت بها ملف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فبدلًا من العمل على إيجاد حل عادل قائم على القرارات الدولية، تبنّت واشنطن خطابًا يُمجد الاستثمارات والبنى التحتية بوصفها بدائل عن العدالة والحقوق السياسية.

ويُعدّ مؤتمر البحرين (يونيو 2019) أوضح تعبير عن هذا المنظور، حيث قدمت الإدارة الأمريكية رؤية اقتصادية خالية من أي تعهدات سياسية للفلسطينيين، في محاولة لتسويق "السلام الاقتصادي" باعتباره حلًا ممكنًا. إلا أن هذا الطرح قوبل برفض فلسطيني واسع، اعتُبر بمثابة تصفية للقضية وليس تسوية لها[2].

2. إعادة هندسة التحالفات الإقليمية

بدلًا من بناء تحالفات على أسس أخلاقية أو قانونية، أعادت إدارة ترامب هيكلة شبكة تحالفاتها في المنطقة وفق مؤشرات اقتصادية واستراتيجية جديدة .فالدول الخليجية، لما تملكه من قدرات مالية واستثمارية، أصبحت محور التركيز الأمريكي، حتى وإن كان ذلك على حساب الملفات العالقة أو القضايا التاريخية، ومنها القضية الفلسطينية.

---

1 Kamel, Lorenzo. "The Trump Peace Plan: More than a 'Deal of the Century'." Institute for International Political Studies (ISPI), 2020, p. 9.

2 وليد عبد الحي، "أبعاد ورشة البحرين الاقتصادية وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، https://www.dohainstitute.org.

وقد بدا هذا التحول جليًا في صفقات السلاح الضخمة التي عقدتها واشنطن مع دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات، حيث بلغت قيمة بعض الاتفاقات عشرات المليارات من الدولارات، ما جعل العلاقة مع هذه الدول "مربحة" أكثر من الاستمرار في دعم طرف ضعيف سياسيًا واقتصاديًا كالفلسطينيين.1

3. القطيعة مع الموروث الدبلوماسي الأمريكي

مثّلت هذه المقاربة قطيعة واضحة مع التقاليد الدبلوماسية الأمريكية التي كانت، رغم انحيازها التاريخي لإسرائيل، تحاول الحفاظ على الحد الأدنى من التوازن والالتزام بالمظاهر القانونية لعملية السلام. لكن في عهد ترامب، تم تجاوز كل تلك الاعتبارات لصالح براغماتية نفعية تقيّم العلاقات الخارجية بناءً على حجم العوائد المادية.

هذا التوجه جعل من الفلسطينيين عبئًا لا فائدة منه – وفق منطق الإدارة – في حين اعتُبر تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتوسيع المحور المناهض لإيران، إنجازات يمكن تحقيقها دون الحاجة لإرضاء الفلسطينيين2 وقد صرّح عدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية، ومنهم كوشنر، بأن الفلسطينيين أضاعوا "فرصًا تاريخية"، ما يعكس رغبة في تجاوزهم وليس التفاوض معهم3.

تُظهر سياسات إدارة ترامب أن التحول نحو المقاربة الاقتصادية لم يكن مجرد خيار تكنوقراطي، بل استراتيجية متعمدة لتقويض أساسات الحل السياسي. فبمعزل عن العدالة أو الحقوق، أصبحت التسوية تُقاس بالأرباح والفرص التجارية، وهو ما فتح الباب أمام تهميش كامل للقضية الفلسطينية من جدول الأعمال الدولي.

---

1 Bruce Riedel, Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018), 203–205.

2 Steven A. Cook, “The Middle East Doesn’t Matter Anymore,” Foreign Policy, October 14, 2019, https://foreignpolicy.com.

3 Jared Kushner, Breaking History: A White House Memoir (New York: Broadside Books, 2022), 244–249.

كما أن هذا التحول عكس رغبة أمريكية في بناء نظام إقليمي جديد لا يتمحور حول فلسطين، بل حول محور ثلاثي تقوده واشنطن وتل أبيب وعواصم خليجية بارزة، حيث تصبح المصالح المشتركة (اقتصاد، طاقة، أمن) هي الرابط الأساسي، بدلًا من المبادئ السياسية والشرعية الدولية[1].

لا يمكن اعتبار ما جرى في عهد ترامب مجرد تهميش للقضية الفلسطينية، بل هو بداية فعلية لمحاولة تصفيتها كملف سياسي ذي وزن في الأجندة الدولية. لقد سعت الإدارة الأمريكية إلى تغيير القواعد السياسية التقليدية، وإعادة تعريف الصراع بما يتوافق مع مواقف إسرائيل بالكامل، دون أدنى اعتبار للحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

هذا التوجه لم يكن وليد اللحظة، بل تتويجًا لمسار طويل من الانحياز، بلغ ذروته في عهد ترامب. ونتيجة لذلك، أصبح الفلسطينيون يواجهون تحديات غير مسبوقة، ليس فقط من خصومهم المباشرين، بل من الحليف المفترض الذي لعب دورًا محوريًا لعقود في صياغة مستقبل المنطقة.

لقد ساهمت سياسة التهميش الممنهج التي اتبعتها إدارة ترامب في إعادة هندسة النظام الإقليمي دون مراعاة للعدالة التاريخية أو للشرعية الدولية، مما أدى إلى تآكل مكانة القضية الفلسطينية في الوعي السياسي الدولي. فالتحولات الكبرى، كالتطبيع دون مقابل، وإزاحة ملف اللاجئين والقدس والحدود من طاولة النقاش، لا يمكن قراءتها إلا بوصفها خطوات لتصفية الحقوق الأساسية عبر أدوات ناعمة وتحت غطاء اقتصادي–استثماري.

وما يفاقم هذا الواقع هو هشاشة النظام الدولي ذاته، الذي لم يبدِ استعدادًا جديًا لمقاومة هذا المسار الأمريكي–الإسرائيلي الجديد، ما جعل الفلسطينيين عالقين في فراغ سياسي غير مسبوق :لا مفاوضات جادة، ولا مظلة دولية فاعلة، ولا دعم أمريكي تقليدي حتى بالحد الأدنى. وبالتالي، فإن حقبة ترامب لم تُخرج فقط واشنطن من موقع الوسيط، بل أخرجت معها أسس التسوية نفسها، لتدخل القضية مرحلة جديدة عنوانها "الصراع على البقاء في المشهد السياسي العالمي."

---

1 “Peace to Prosperity Workshop: Full Economic Plan,” The White House Archives, 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov.

المطلب الثالث: العلاقة بين التقارب العربي الإسرائيلي والتوجهات الأمريكية

شكّل التحول المتسارع في العلاقات العربية–الإسرائيلية خلال إدارة ترامب محطة مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث اتخذت الولايات المتحدة دورًا نشطًا في دفع عدد من الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل، دون ربط ذلك بحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. وقد جاءت هذه التوجهات في سياق رؤية سياسية أميركية تسعى لإعادة ترتيب أولويات المنطقة على أساس التهديد الإيراني، والتعاون الأمني، والمكاسب الاقتصادية، ما أدى إلى تهميش المطالب الفلسطينية التقليدية. ويُثير هذا التحول تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدور الأميركي الجديد، وحدود تأثيره على مكانة القضية الفلسطينية ضمن المشهد الإقليمي والدولي.

أولًا: الرعاية الأمريكية لمسار التطبيع

تبنّت إدارة ترامب سياسة الدفع المباشر نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، باعتبار ذلك اختراقًا استراتيجيًا يحقق أهدافًا أمريكية وإسرائيلية مشتركة. وقد تجسّد هذا المسار في "اتفاقات إبراهام " (Abraham Accords)التي وُقعت عام 2020، وضمّت كلًا من الإمارات، والبحرين، والسودان، والمغرب، بإشراف مباشر من البيت الأبيض.

جاءت هذه الاتفاقات تتويجًا لسياسات أمريكية هدفت إلى تجاوز القضية الفلسطينية بوصفها عائقًا أمام التعاون الإقليمي، وجرى الترويج لها على أنها مدخل للاستقرار والازدهار، رغم أن الفلسطينيين تم تهميشهم تمامًا من أي مشاورات حقيقية1. وقد وفّرت واشنطن حوافز اقتصادية وأمنية للدول المطبعة، مقابل الانخراط في التطبيع مع إسرائيل، دون اشتراط أي تقدم في مسار التسوية. تمثل هذه الاستراتيجية نوعًا من الهندسة السياسية الإقليمية، حيث أعادت إدارة ترامب ترتيب أولويات الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الأمنية والاقتصادية، مع تحييد ملف الصراع العربي–الإسرائيلي.

1 Lustick, Ian S,source mentioned, 2019. P55.

ثانيًا: إعادة صياغة التحالفات الإقليمية

جاءت اتفاقات التطبيع في سياق أوسع لإعادة هيكلة النظام الإقليمي، بحيث تنتقل العلاقة بين واشنطن والعواصم العربية من علاقة "رعاية القضية الفلسطينية" إلى علاقة "شراكة أمنية ضد التهديد الإيراني". في هذا الإطار، أصبح التطبيع أداة لإعادة تشكيل المحور الإقليمي الموالي للولايات المتحدة. وقد رأت إدارة ترامب أن اندماج إسرائيل في الإقليم العربي هو ضمانة لأمن حلفائها، ومفتاح لتعزيز الضغط على إيران، بينما لم تعد ترى أن الفلسطينيين يملكون القدرة على تعطيل هذه التوجهات.1

أشارت عدة تقارير إلى أن الإدارة الأمريكية قدّمت صفقات سلاح ضخمة ومكاسب دبلوماسية لبعض الأنظمة العربية، كجزء من استراتيجية "الربط بين التطبيع والمنافع"، مما أفرغ الموقف العربي التقليدي من محتواه التاريخي بشأن ضرورة الانسحاب الإسرائيلي مقابل السلام,2

ثالثًا: تغييب الفلسطينيين عن المشهد

ساهم المسار الجديد للتقارب العربي–الإسرائيلي في إضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي، حيث شعر الفلسطينيون بأنهم باتوا خارج الحسابات السياسية الإقليمية والدولية. هذا التغير دفع القيادة الفلسطينية إلى إعلان رفضها للمبادرات الأمريكية، والتأكيد على أن التطبيع لا يمثل الشعوب العربية.

وتشير بعض التحليلات إلى أن ما حدث في السنوات الأخيرة يُعبّر عن "إعادة تدوير" القضية الفلسطينية لا حلّها، من خلال نقلها من كونها مركزية في العلاقات الدولية إلى كونها "تفصيلًا معلقًا" لا يمنع التطبيع. 3هذا الانقلاب في ترتيب الأولويات السياسية مثّل ضربة استراتيجية لطموحات الفلسطينيين، وأعاد إنتاج معادلة السلام بمعزل عن جوهرها الأساسي المتمثل في إنهاء الاحتلال وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

1 Berti, Benedetta. “Israel’s Regional Policies and the Abraham Accords.” Middle East Institute, 2021.

2 سلامة، مصطفى. "صفقات التطبيع وتراجع المركزية الفلسطينية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

3 الطيبي، أحمد. "التطبيع العربي مع إسرائيل: السياق والدوافع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 504، 2020.

رابعًا: التطبيع كأداة لشرعنة السياسات الإسرائيلية

وفّرت اتفاقات إبراهام غطاءً سياسيًا للسياسات الإسرائيلية التوسعية، خصوصًا في ظل الغياب الأمريكي عن مساءلة تل أبيب بشأن الاستيطان أو الانتهاكات الميدانية في الضفة الغربية. وقد فُهمت هذه الاتفاقات إسرائيليًا على أنها إقرار عربي ضمني بالوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض.1

وبينما جرى الترويج للتطبيع باعتباره أداة لوقف الضم، فإن الوقائع الميدانية أظهرت تسارع النشاط الاستيطاني، وتعاظم دور اليمين الإسرائيلي، بما يناقض تمامًا أي سردية تدّعي أن الاتفاقات خدمَت السلام.

إن تحليل المسار الذي قادته إدارة ترامب يُظهر أنها لم تكن مجرد وسيط في عملية التطبيع، بل كانت مهندسًا لهدف استراتيجي يتمثل في دمج إسرائيل في البيئة العربية دون ثمن سياسي .هذا التوجه لم يُضعف الموقف الفلسطيني فحسب، بل غيّر قواعد اللعبة الدبلوماسية في المنطقة.

إن أبرز ما يميز هذه الحقبة هو أن التقارب العربي–الإسرائيلي لم يُبْنَ على تسوية عادلة، بل على منطق تقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية، وهو ما يجعل من هذا التحول غير مستقر أو دائم في حال لم تُعالَج جذور الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. كما أن هذا النهج يكرّس تآكل مكانة القضية الفلسطينية في وعي الأنظمة العربية، ويعمّق من عزلتها الدولية، وهو ما سيتطلب جهدًا فلسطينيًا–عربيًا مضاعفًا لإعادة الاعتبار للقضية ضمن المعادلة الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: المحددات الرئيسية لتوجه إدارة ترامب نحو الملف الفلسطيني

لم تكن سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية وليدة قرارات معزولة أو تحركات طارئة، بل جاءت انعكاسًا مباشرًا لجملة من المحددات العميقة التي أثّرت في تشكيل رؤية البيت الأبيض لهذا الملف. فقد لعبت المصالح السياسية والاقتصادية دورًا جوهريًا في دفع الإدارة نحو الاصطفاف غير المسبوق مع إسرائيل، حيث ارتبطت أولويات ترامب الخارجية بعقيدة "أمريكا أولًا"، والتي أعادت تعريف التحالفات الدولية وفق منطق المنفعة الآنية والمكاسب الاقتصادية، لا الاعتبارات القيمية أو التاريخية.

في الوقت ذاته، أدّت جماعات الضغط، وعلى رأسها اللوبي الصهيوني ممثلًا بمنظمة "إيباك" وشبكات الإنجيليين المسيحيين، دورًا حاسمًا في التأثير على صانع القرار الأمريكي، عبر توجيه الدعم الانتخابي والتمويل

1 Shlaim, Avi. Israel and the Arabs: 100 Years of Conflict. Penguin Books, 2020.

السياسي للإدارة الجمهورية. كما ترافقت هذه المحددات مع تحولات داخلية في بنية الحزب الجمهوري، وانحياز متزايد نحو أجندات اليمين المتطرف، ما أسهم في تغليب المقاربة الإسرائيلية على أي توازن سابق كان يُراعى – ولو شكليًا – في التعامل مع الفلسطينيين. من هنا، فإن فهم سياسات إدارة ترامب لا يكتمل إلا من خلال تفكيك تلك المحددات المتشابكة، التي حولت واشنطن من وسيط دولي إلى طرف فاعل في ترسيخ وقائع الاحتلال.

المطلب الأول: الاعتبارات السياسية والاقتصادية الامريكية

تتأثر السياسة الخارجية لأي إدارة أمريكية بجملة من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تُسهم في تحديد أولوياتها ومواقفها من القضايا الدولية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وفي عهد إدارة ترامب، برزت محددات سياسية واقتصادية عديدة—داخليًا وخارجيًا—أسهمت في رسم ملامح مقاربة أكثر انحيازًا لإسرائيل وأقل اكتراثًا بالمطالب الفلسطينية. وتُعد المؤسسات التشريعية مثل الكونغرس، إلى جانب جماعات الضغط، والرأي العام، والمصالح الاقتصادية الكبرى، عناصر مؤثرة في هذا السياق.

أولًا: التأثير الحزبي والانقسام الداخلي

لعب الانقسام الحزبي الأمريكي بين الجمهوريين والديمقراطيين دورًا بارزًا في تشكيل سياسة إدارة ترامب تجاه الملف الفلسطيني، حيث انحاز ترامب بشكل واضح إلى أجندة اليمين الجمهوري المتشدد المؤيد لإسرائيل. وقد تبنّت إدارته مواقف قاطعة تجاه قضايا الحل النهائي مثل القدس، اللاجئين، والمستوطنات، انسجامًا مع قاعدة انتخابية يمينية ودينية تؤيد إسرائيل لأسباب أيديولوجية وإنجيلية.

مثلت هذه القاعدة الانتخابية، وخاصة الإنجيليين البيض، أحد أهم الحوامل السياسية التي دفعت ترامب إلى تبني خطاب أقرب إلى السردية الإسرائيلية.1 وهو ما انعكس في تعيينات رمزية وسياسية مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واختيار شخصيات معروفة بمواقفها المتشددة مثل ديفيد فريدمان سفيرًا لدى إسرائيل.

1 Khaled Elgindy, Blind Spot: America and the Palestinians, from Balfour to Trump (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2019), 201–203.

تحليليًا، يفهم هذا الانحياز باعتباره محاولة لتعزيز شرعية ترامب داخليًا في وجه خصومه السياسيين، من خلال توجيه السياسة الخارجية نحو قضايا تحظى بدعم قواعده السياسية والدينية، حتى لو تم ذلك على حساب السياسة التقليدية الأمريكية التي لطالما دعت إلى الحياد النسبي في النزاع.

وقد أدّى هذا الانحياز الحزبي إلى خلق حالة من التسييس الحاد للسياسة الخارجية، حيث لم تعد مقاربة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي خاضعة لمعادلات الجغرافيا السياسية أو مصالح الأمن القومي الأمريكي بمفهومه التقليدي، بل أصبحت رهينة صراعات داخلية بين التيارات المحافظة والتقدمية داخل النظام السياسي الأمريكي. وقد عارض العديد من الديمقراطيين خطوات ترامب، مثل الاعتراف بالقدس، واعتبروها قرارات تخدم أجندة شخصية وانتخابية أكثر من كونها سياسات استراتيجية مدروسة. هذا الانقسام خلق بيئة من التذبذب في الموقف الأمريكي، ما أضعف مصداقية واشنطن كفاعل محايد، وعمّق الفجوة بينها وبين الجانب الفلسطيني.

علاوة على ذلك، فإن انخراط السياسة الخارجية في منطق الصراع الداخلي الحزبي أضرّ بشكل مباشر بمكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، خاصة في المحافل التي تتطلب إجماعًا حول مبادئ القانون الدولي، كقضية الاستيطان أو اللاجئين. كما أتاح هذا الواقع لإسرائيل مساحة أوسع للتحرك ضمن بيئة سياسية أمريكية خاضعة لأولويات حزبية ضيقة، ما يعني أن السياسة الأمريكية لم تكن تعكس مصالح الدولة بمفهومها المؤسساتي، بل توجّهاتها الفئوية والانتخابية، وهو ما ساهم في تقويض فرص الوصول إلى تسوية حقيقية وشاملة.

ثانيًا: دور الكونغرس والرأي العام الأمريكي

على الرغم من أن السياسة الخارجية تُدار من البيت الأبيض، إلا أن الكونغرس الأمريكي يملك أدوات مؤثرة مثل المصادقة على الميزانيات، وإقرار العقوبات، وإصدار التشريعات ذات الطابع الخارجي. وقد ظهر خلال فترة ترامب تزايد في دعم الكونغرس لسياسات الإدارة حيال إسرائيل، لا سيما من خلال تمرير قوانين تستهدف مقاطعة إسرائيل أو دعم "صفقة القرن" بشكل غير مباشر.[1]

1 وليد عبد الحي، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: أبعاد التحول وآفاق الاستمرار"، مجلة شؤون عربية، العدد 180، 2020، ص. 67–70.

أما الرأي العام، فقد أظهر انقسامًا بين الدعم التقليدي لإسرائيل في أوساط الجمهوريين، وتعاطف متزايد مع الفلسطينيين في صفوف الشباب والديمقراطيين، ما دفع إدارة ترامب إلى تجاهل هذا التحول، والتركيز على جمهورها الضيق، معتبرة أن الملف الفلسطيني لا يشكل عنصرًا مهمًا في حسابات الانتخابات العامة. ومن زاوية التحليل، فإن هذا التوجه يعكس مفارقة استراتيجية: إذ تراجعت أهمية الموقف الفلسطيني في المعادلة السياسية الداخلية الأمريكية، ليُختزل الملف في توازنات حزبية ضيقة، وليس ضمن رؤية استراتيجية شاملة.

إن محدودية تأثير الرأي العام على صناع القرار في البيت الأبيض، خصوصًا في ظل استقطاب سياسي حاد، سمحت للإدارة بتجاهل التحولات التدريجية في المزاج الشعبي، خاصة بين فئة الشباب والناخبين الديمقراطيين الليبراليين. فبدلًا من التعامل مع هذا التغير باعتباره مؤشرًا على الحاجة إلى إعادة توازن في الخطاب والسياسات الأمريكية، استمرت إدارة ترامب في توجيه خطابها ومبادراتها نحو جمهورها المحافظ، متجاهلة بذلك القاعدة الاجتماعية الأوسع التي بدأت تُبدي تعاطفًا أكبر مع الحقوق الفلسطينية. هذا الانفصال بين الموقف الرسمي والاتجاهات الاجتماعية الصاعدة، يشير إلى خلل بنيوي في منظومة صنع القرار الأمريكي الخارجي، يُفاقمه الاستقطاب الإعلامي والحزبي.

وفي سياق متصل، يمكن النظر إلى موقف الكونغرس على أنه يعكس علاقة تزاوج بين المؤسسات السياسية واللوبيات المؤثرة، وعلى رأسها "إيباك(AIPAC) "، التي تمارس ضغوطًا دائمة لتثبيت دعم غير مشروط لإسرائيل، بغض النظر عن التغيرات على الأرض أو في الرأي العام. ونتيجة لهذا التداخل، أصبح الدعم لإسرائيل قضية داخلية أكثر من كونها مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية. وهو ما يجعل أي إدارة، وخاصة تلك التي تعتمد على قاعدة يمينية محافظة مثل إدارة ترامب، مضطرة إلى مجاراة هذا التوجه، حتى وإن تعارض مع قواعد القانون الدولي أو أسس الشرعية الدولية، مما يؤدي في المحصلة إلى تهميش دائم للملف الفلسطيني داخل المنظومة السياسية الأمريكية.

ثالثًا: تأثير الاقتصاد الأمريكي والمصالح العابرة للحدود

اعتمدت إدارة ترامب سياسة خارجية ذات طابع تجاري، ركّزت على المكاسب الاقتصادية قصيرة الأمد، سواء من خلال صفقات السلاح أو الاستثمارات العابرة للحدود. في هذا الإطار، تم تقييم العلاقات مع دول الشرق الأوسط من منظور الجدوى الاقتصادية، ما جعل إسرائيل والدول الخليجية في مقدّمة الشركاء الإقليميين.

لم يكن الملف الفلسطيني ضمن الأولويات لأنه لا يُنتج فرصًا اقتصادية مغرية، ولا يُشكّل حافزًا ماليًا لإدارة تعتمد في رؤيتها للسياسة الخارجية على مفردات الربح والخسارة.1 ولهذا، ركزت إدارة ترامب على التحالفات الاقتصادية والعسكرية مع دول مثل السعودية والإمارات، متجاهلةً القضية الفلسطينية التي اعتُبرت "عائقًا" أمام تطبيع العلاقات الإقليمية الواسعة.

ومن زاوية التحليل، يمكن القول إن البُعد الاقتصادي كان عاملًا حاسمًا في تهميش الملف الفلسطيني، حيث أصبحت واشنطن تنظر إلى الشرق الأوسط كمجال استثمار وتجارة وتحالف، وليس كمسرح لتسوية الصراعات التاريخية.

وقد تعزّز هذا التوجّه الاقتصادي النَفعي في إدارة ترامب بفعل حضور قوي لرجال الأعمال في مراكز صنع القرار، مثل جاريد كوشنر، الذي تعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كـ"صفقة عقارية" أكثر منه قضية تحرر وطني. هذا المنظور اختزل تعقيدات الصراع في مؤشرات اقتصادية وأرقام استثمار، ما أدى إلى تسويق "صفقة القرن" بوصفها مشروعًا اقتصاديًا للتنمية، بدلًا من كونها رؤية سياسية لحل جذري. وهو ما يكشف عن منطق جديد في تعاطي الإدارة الأمريكية مع الملفات الدولية، يقوم على إزاحة القيم السياسية والأخلاقية لصالح أدوات السوق ومفاهيم التبادل التجاري.

من جهة أخرى، فإن اعتماد الولايات المتحدة على الاستثمارات الخليجية والدعم المالي في ملفات أخرى، مثل صفقات الأسلحة وشراء سندات الخزينة، جعل من التحالف مع دول الخليج أولوية استراتيجية تفوق في أهميتها دعم الفلسطينيين. ومع تسارع وتيرة التطبيع العربي الإسرائيلي برعاية أمريكية، باتت القضية الفلسطينية عبئًا لا يتناسب مع منطق الانفتاح الاقتصادي والتقارب الأمني بين إسرائيل والأنظمة العربية. هذا ما يفسر تجاهل إدارة ترامب للمطالب الفلسطينية، واندفاعها نحو تشكيل محور إقليمي بديل، يتجاوز فكرة حل الدولتين ويُرسّخ واقعًا جديدًا قائمًا على المصالح الاقتصادية والتحالفات العسكرية.

1رشاد عبد الله، "التحولات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص. 115–118.

رابعًا: البيروقراطية الأمريكية ومراكز التفكير(Think Tanks)

رغم ما يظهر من تركيز السلطة الخارجية في يد الرئيس، إلا أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة تتم من خلال شبكة متداخلة من المؤسسات البيروقراطية، ومراكز الأبحاث، والدوائر الاستشارية، التي تملك تأثيرًا كبيرًا في رسم أولويات السياسة الخارجية، خاصة في الملفات المعقدة مثل القضية الفلسطينية.

خلال عهد ترامب، برزت مراكز بحثية ذات توجهات محافظة ومؤيدة لإسرائيل في قلب صناعة القرار، مثل "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) "و"معهد هيرتسليا"، والتي وفّرت مبررات نظرية وسياسية لتهميش القضية الفلسطينية، واعتبار الخطر الإيراني هو التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي1. كما شاركت هذه المراكز في إعداد تصورات "صفقة القرن"، عبر مستشاري كوشنر وفريق التفاوض.

على المستوى البيروقراطي، فإن وزارة الخارجية، التي كانت سابقًا تحمل تقليدًا دبلوماسيًا يدعو لحل الدولتين، جرى تهميشها إلى حد كبير لصالح أصوات أكثر تشددًا في مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع. كما لعب مستشارو ترامب المقرّبون، مثل كوشنر وفريدمان وغرينبلات، دورًا محوريًا في إعادة توجيه السياسة نحو رؤية أكثر انسجامًا مع اليمين الإسرائيلي، متجاوزين البيروقراطية التقليدية.2

تحليليًا، يعكس هذا التحول تغلغل "الرؤية الأيديولوجية" في عملية صنع القرار، حيث تم تقليص المساحات المهنية البيروقراطية لصالح شبكات من النفوذ الفكري والسياسي تعمل خارج الأطر المؤسسية التقليدية، مما قاد إلى سياسات غير متوازنة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

تُظهر هذه الديناميكية مدى هشاشة الجهاز البيروقراطي في مواجهة الضغوط السياسية والإيديولوجية، خاصة في ظل إدارة تعتمد بشكل كبير على شخصيات مقرّبة من الرئيس وتحظى بثقة شخصية مباشرة، مما أدى إلى تهميش الخبرات المهنية والمؤسساتية التي كانت تمثل التوازن والتنوع في صنع القرار. هذا الواقع ساهم في

---

1 Dalia Dassa Kaye, "The Role of Think Tanks in U.S. Middle East Policy," RAND Corporation, 2020, https://www.rand.org/blog/2020/01/the-role-of-think-tanks-in-us-middle-east-policy.html.

2 محمد السعيد إدريس، "إدارة ترامب والصراع العربي الإسرائيلي: من إدارة التفاوض إلى تصفية القضية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020، ص. 112–116.

تعزيز توجهات متطرفة تجاه القضية الفلسطينية، مع غياب آليات الرقابة الداخلية التي قد تحد من الانحيازات الأحادية.

من جهة أخرى، فإن الدور المتنامي لمراكز التفكير ذات التوجهات المحافظة يُبرز كيفية تأثير الأفكار السياسية على صياغة السياسات العملية، حيث تتحول هذه المراكز من مجرد أدوات استشارية إلى فواعل فاعلة في رسم خارطة الطريق الأمريكية في الشرق الأوسط. هذا الأمر يجعل من الصعب فصل السياسة الخارجية الأمريكية عن الأجندات الأيديولوجية المرتبطة باللوبيات والمؤسسات الخارجية، مما يضعف من فرص اعتماد مقاربات متوازنة وشاملة تجاه النزاعات الإقليمية.

المطلب الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي

يُعتبر اللوبي الإسرائيلي أحد أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خاصة في ملف القضية الفلسطينية. يمتلك هذا اللوبي شبكة متشابكة من المؤسسات والفاعلين السياسيين والإعلاميين الذين يسعون إلى ضمان بقاء إسرائيل في صدارة الاهتمام الأمريكي، وتوجيه القرار الأمريكي بما يخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية. خلال عهد ترامب، ازدادت قوة هذا اللوبي بشكل لافت، ليشكل أحد المحددات الرئيسة في صياغة السياسة الأمريكية، حيث تجلت هذه التأثيرات في سياسات أحادية الجانب تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.[1]

اولا: طبيعة وأدوات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة

يمتلك اللوبي الإسرائيلي مجموعة متنوعة من الأدوات للتأثير على صُنع القرار الأمريكي، منها الضغط السياسي من خلال جماعات مثل "اللجنة اليهودية الأمريكية للشؤون العامة(AIPAC) "، والتمويل الانتخابي، والتحالف مع وسائل الإعلام، إضافة إلى نشاط مكثف في مجال العلاقات العامة والتشريعات. يحرص هذا اللوبي على بناء تحالفات قوية مع أعضاء الكونغرس، وتجنيد الدعم الشعبي من خلال استراتيجيات دعائية متقدمة.[2]

1 Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. Source mentioned, 2007, ص 23–45.

2 Khalidi, Rashid. "The U.S. Lobby and Its Influence on Middle East Peace." Journal of Palestine Studies 48, no. 1 (2018): 85–98.

تعد هذه الآليات فعالة جداً في توجيه السياسات الأمريكية، حيث تعتمد الإدارة الأمريكية في كثير من الأحيان على توصيات اللوبي في صياغة مواقفها الرسمية، خصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف بالقدس، دعم الاستيطان، ورفض أي مبادرات فلسطينية يُنظر إليها على أنها تهدد الأمن الإسرائيلي.1

يتسم عمل اللوبي الإسرائيلي بالمرونة والتأثير متعدد المستويات؛ إذ لا يقتصر نفوذه على السلطة التنفيذية، بل يمتد إلى السلطة التشريعية من خلال تنسيق مباشر مع أعضاء الكونغرس عبر لجان العلاقات الخارجية والدفاع. وتُظهر الدراسات أنAIPAC ، على سبيل المثال، تقوم سنويًا بتنظيم مؤتمر سياسي يُعتبر من أكبر التجمعات السياسية في واشنطن، يجمع بين صانعي القرار وممثلين عن كبرى الشركات، ومجموعات الضغط، وأعضاء الكونغرس، بما يسهم في خلق شبكة علاقات تحكمها المصالح والتفاهمات طويلة الأمد.2

كما يعتمد اللوبي على تمويل الحملات الانتخابية كأداة فعالة لكسب ولاء المشرّعين. فالمؤسسات الداعمة لإسرائيل، سواء بشكل مباشر أو عبر لجان العمل السياسي(PACs) ، تُضخ أموالًا ضخمة لدعم المرشحين الذين يتبنون سياسات داعمة لإسرائيل، أو على الأقل لا يعارضون توجهاتها. ويؤدي هذا النوع من التمويل إلى خلق بيئة سياسية تخشى المساس بإسرائيل أو انتقاد سياساتها، خوفًا من فقدان الدعم الانتخابي أو التعرّض لحملات تشويه إعلامية.3

من ناحية أخرى، يستثمر اللوبي الإسرائيلي بكثافة في التعليم والإعلام من خلال رعاية برامج تدريبية لطلبة الجامعات الأمريكية، ودعم مؤسسات بحثية تُروّج لرواية إسرائيل الأمنية والسياسية. وتُموَّل كراسي أكاديمية ومراكز دراسات تُعنى بشؤون الشرق الأوسط من منظور موالٍ لإسرائيل، ما يُنتج نخبة فكرية وأكاديمية تؤثر لاحقًا في صناعة القرار. وهذا يُعد شكلًا غير مباشر من النفوذ، لكنه بالغ الفاعلية في تغيير الإدراك الجماعي الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.4

---

1 Guttman, Nathan. The Politics of Influence: AIPAC and the U.S. Congress. Washington Institute, 2019, p 134–112.

2 Mearsheimer, John J., and Stephen M. Walt. irban, the same ref 2007, pp. 113–125.

3 Khalidi, Rashid, source mentioned (2018): 86–90.

4 Guttman, Nathan. Irban, the same ref, 2019, pp. 145–152.

إن اللوبي الإسرائيلي لا يمارس ضغطًا سياسيًا فحسب، بل يصوغ بيئة معرفية وثقافية كاملة تُمهد لقبول السياسات الموالية لإسرائيل بوصفها "واقعية" أو "ضرورية للأمن القومي الأمريكي". وتؤدي هذه البيئة إلى تهميش الرؤى البديلة، خصوصًا تلك التي تتبنى مقاربة أكثر توازنًا أو تنادي بإنصاف الفلسطينيين. فبهذا، يتجاوز تأثير اللوبي حدود السياسة الظاهرة، ليُسهم في إعادة تشكيل الوعي الأمريكي حيال المنطقة.1

ثانيا: تأثير اللوبي على التشريعات والميزانيات الأمريكية

لعب اللوبي دوراً أساسياً في تمرير قوانين أمريكية داعمة لإسرائيل، مثل قانون "مناهضة مقاطعة إسرائيل " (Anti-Boycott Act)الذي يعاقب الأفراد والمؤسسات التي تشارك في مقاطعة إسرائيل. كما كان له أثر بارز في زيادة الميزانيات المخصصة للمساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، التي تجاوزت عدة مليارات سنوياً.2

هذه القرارات التشريعية تؤكد وجود علاقة وثيقة بين الدعم المالي والسياسي الذي يقدمه اللوبي لمسؤولي السياسة الأمريكية، مما يضمن استمرار الدعم الإسرائيلي على حساب مواقف أخرى، مثل حقوق الفلسطينيين ومساعي السلام.3 ساهم اللوبي الإسرائيلي في توجيه النقاشات داخل الكونغرس نحو إقرار تشريعات تُجرّم مقاطعة إسرائيل وتُقيّد حرية التعبير في الولايات المتحدة، وهو ما أثار انتقادات من بعض منظمات الحقوق المدنية.

وقد دعم اللوبي مشاريع قوانين مثل "قانون تعزيز التعاون الأمني الأمريكي الإسرائيلي" و"قانون مكافحة حركة BDS"، حيث نجح في إقناع المشرّعين بأن معارضة هذه القوانين تُعدّ تهديدًا للأمن القومي الأمريكي. وقد حذر مركز العدالة والديمقراطية من أن مثل هذه القوانين تُفرغ الخطاب العام من مضمونه الحقوقي، وتحوّل الالتزام مع إسرائيل إلى التزام قسري يتجاوز المنطق الدبلوماسي التقليدي.4

---

1 Shenhav, Yehouda. "American Politics and the Israeli Lobby." Middle East Report 252 (2020): 38–40.

2 Halper, Jeff. War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification. Pluto Press, 2015, p 90–78.

3 Shenhav, Yehouda. Irban.the same ref, Report 252 (2020): 34–41.

4 عبد الرحمن، حسن .اللوبي الصهيوني وصناعة القرار الأمريكي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص. 74–76.

كما أن الضغط الذي مارسه اللوبي ساهم في زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة، خصوصًا بعد توقيع اتفاق المساعدات العسكرية لعام 2016، الذي خصّص 38 مليار دولار على مدى عشر سنوات. رغم أن هذا الاتفاق تم في عهد أوباما، إلا أن إدارة ترامب التزمت به وطبّقته بحماسة، بل وساهمت في توسيع نطاق الدعم عبر برامج إضافية للصواريخ والدفاع الجوي، بتوصيات صريحة من المشرعين الداعمين لإسرائيل والمدعومين من AIPAC[1] . وقد أشار تحليل لمؤسسة *Brookings* إلى أن الكونغرس يُصادق تلقائيًا تقريبًا على أي زيادة في الدعم لإسرائيل دون خضوعها لنقاش جدي حول الأولويات الوطنية.[2]

ومن هنا فإن هيمنة اللوبي على مسار التشريعات تمثل إخلالًا بميزان المصالح في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تمنح إسرائيل امتيازات غير مشروطة لا تُمنح حتى لحلفاء استراتيجيين آخرين. كما أن هذا النمط التشريعي يُصعّب على الإدارات الأمريكية القادمة إعادة تقييم العلاقة أو ممارسة الضغط على إسرائيل في ملفات مثل الاستيطان أو ملف غزة. والمحصلة أن إسرائيل لا تُحاسب في الكونغرس، بل تُكافأ مهما كانت أفعالها على الأرض مخالفة للقانون الدولي.

وبشكل اعمق، فإن هذا التأثير المفرط يقلّص من فرص إنتاج سياسات متوازنة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ويُضعف أدوات الدبلوماسية الأمريكية. فالموازنات التي تُصرف لدعم إسرائيل تُقطع في المقابل عن برامج المساعدات الإنسانية أو مبادرات السلام في فلسطين، ما يعمّق حالة الانحياز الأمريكي ويقوّض الدور التقليدي لواشنطن كوسيط محايد في الشرق الأوسط[4]. وبذلك، فإن أثر اللوبي لم يعد مجرد تأثير على التشريع، بل إعادة صياغة لأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة على نحو يُقصي الحقوق الفلسطينية.

ثالث: التنسيق مع التيار الإنجيلي واليمين الإسرائيلي

ازداد التنسيق بين اللوبي الإسرائيلي والتيارات الإنجيلية المحافظة، حيث يشترك الطرفان في رؤية أيديولوجية تدعم سياسات متشددة تجاه الفلسطينيين وتُعزز فكرة الحماية المطلقة لإسرائيل. أدى هذا التحالف إلى تعزيز

1Indyk, Martin. “The U.S.–Israel Memorandum of Understanding: What’s Behind the Deal?” Brookings Institution, 2016, p. 3.

2 أبو شمالة، ياسر. "دور اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ".مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020): ص. 112–115.

تأثير اللوبي في الإدارة الأمريكية، خصوصاً في عهد ترامب، الذي استفاد من الدعم الشعبي والسياسي لهذا التيار في تقوية مواقفه.1

إن هذا التنسيق ليس مجرد تلاقي مصالح، بل يشكل قاعدة أيديولوجية متينة تعزز استمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وتقلص من فرص تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، خاصة مع تصاعد الخطاب الشعبوي الذي يوظف هذه العلاقات في الأجندات الانتخابية.

لقد ساهم هذا التحالف بين اللوبي الإسرائيلي والتيار الإنجيلي في خلق سردية دينية–سياسية مشتركة تبرّر الدعم المطلق لإسرائيل، ليس فقط كحليف استراتيجي، بل كتحقيق لنبوءات توراتية تتعلق بعودة المسيح، وفقًا للفكر الإنجيلي الصهيوني. ومن أبرز من تبنوا هذا الخطاب وزير الخارجية مايك بومبيو، الذي تحدث علنًا عن "الحق التوراتي" في دعم إسرائيل، في مواقف تُظهر تغلغل البُعد اللاهوتي في القرار السياسي الأميركي، وتماهٍ مع الأجندة الإسرائيلية الدينية.2

على الأرض، ترجمت هذه التحالفات إلى مواقف عملية، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في 2018، وهي خطوة لاقت ترحيبًا كبيرًا من قيادات إنجيلية نافذة مثل القس جون هاجي ومجموعات مثل "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل .(CUFI) "وقد أوضح مركز *Pew Research* أن 64% من الإنجيليين البيض في أميركا يدعمون هذه الخطوة، ما يدل على حجم الضغط الشعبي الذي يُمارس لصالح هذا التوجه.3

وبالتالي فإن هذا التحالف الإنجيلي–الإسرائيلي لا يستند فقط إلى حسابات انتخابية، بل يُعيد تشكيل السياسة الخارجية الأميركية بمنطق ديني إقصائي، يُقصي الرواية الفلسطينية ويضعها في خانة "العدو العقائدي". كما

---

1 Hertzberg, Hendrik. "The Evangelicals and Israel." The New Yorker, March 2020, https://www.newyorker.com/news/hendrik-hertzberg/the-evangelicals-and-israel.

2 شلبي، أسامة .الدين والسياسة في الولايات المتحدة: التحالف الإنجيلي–الصهيوني .القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020، ص. 88–90.

3 Pew Research Center. Evangelical Views on Israel and U.S. Policy, July 2018, pp. 2–4.

أن استخدام نصوص دينية لتبرير السياسات الخارجية يُقوّض معايير القانون الدولي ويحول السياسة الأمريكية إلى امتداد لعقائد دينية تعسفية، يصعب التراجع عنها لاحقًا دون كلفة سياسية1.

ومن زاوية انتخابية، فإن التنسيق مع التيار الإنجيلي وفّر لترامب قاعدة انتخابية صلبة وظفها في حملاته، خاصة في الولايات الجنوبية والوسطى. وقد دعم هذا التيار سياسات ترامب العدوانية تجاه الفلسطينيين، بما فيها وقف تمويل الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وهو ما يوضح كيف أصبحت مصالح إسرائيل تتقاطع مع رغبات قطاعات داخلية أميركية، تستخدم الدين والهوية كأدوات لتعزيز هيمنتها على القرار الخارجي.2

رابعا: تحديات وتأثيرات اللوبي على السياسة الأمريكية تجاه فلسطين

رغم القوة المؤثرة للوكالة، تواجه هذه السياسة انتقادات داخلية وخارجية، إذ يتهمها البعض بأنها تؤدي إلى تغليب المصالح الضيقة على القيم الديمقراطية والعدالة الدولية. كما أن هذا التأثير ساهم في تعميق الانقسام بين الفلسطينيين والأمريكيين، وأضعف من إمكانية دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه في النزاع.3

يمكن فهم تأثير اللوبي الإسرائيلي كجزء من منظومة ضغط سياسية أوسع تحكمها علاقات القوة، لكنها في الوقت ذاته تطرح تساؤلات عن مدى استقلالية السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى التوازن المطلوب في التعامل مع الملفات الإقليمية المعقدة.

إن النفوذ الكبير الذي يتمتع به اللوبي الإسرائيلي يعد تعبيرًا عن إشكالية أعمق في بنية النظام السياسي الأمريكي، وهي قابلية القرار الخارجي للتأثر بضغوط جماعات المصالح، ما يضعف من مبدأ الحياد الذي يفترض أن تنتهجه واشنطن كقوة عظمى. هذه الإشكالية لا تقتصر على البعد الفلسطيني–الإسرائيلي، بل تمتد

---

1 Munayyer, Yousef. “Christian Zionism and Its Influence on U.S. Policy.” The Nation, December 2020, p. 3.

2 أحمد، محمود. "التيارات الإنجيلية ودورها في التأثير على القرار الأمريكي تجاه فلسطين ".المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 56 (2021): ص. 147–149.

3 Rashid, Abbas. "The Limits of Lobby Influence: A Critique of U.S. Policy." Middle East Eye, 2021.

لتشمل كيفية توجيه السياسة الخارجية وفقًا لأولويات داخلية ضيقة لا تعكس دائمًا المصالح الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة. ففي الحالة الفلسطينية، أدت هذه الضغوط إلى تهميش كل مقاربة عادلة أو متوازنة، ما يقوّض الدور الأمريكي كوسيط حقيقي ويكرّس صورة الانحياز التام لإسرائيل.

من جهة أخرى، فإن هذا التأثير المكثف يُحدث فجوة متزايدة بين السياسات الرسمية ومواقف الرأي العام الأمريكي، لا سيما لدى الأجيال الشابة والتيارات التقدمية داخل الحزب الديمقراطي، التي باتت تنتقد الدعم غير المشروط لإسرائيل وتدعو لمراجعة العلاقة معها. وقد أظهرت استطلاعات حديثة تراجع الدعم الشعبي لبعض سياسات إسرائيل، ما يشير إلى أن استمرار تبني أجندة اللوبي دون تعديل قد يفضي إلى تصدعات سياسية داخلية، ويُفقد السياسة الأمريكية مرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية. هذه المفارقة تضع صانع القرار أمام تحدٍ حقيقي: إما إعادة التوازن لصالح رؤية أكثر شمولية للعدالة، أو استمرار الانزلاق نحو سياسات تمثل طرفًا على حساب طرف آخر، ما يهدد بمزيد من التدهور في مصداقية الدور الأمريكي في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الغياب المتعمد لأي مبادرات حقيقية نحو عملية سلام عادلة

رغم ما كانت تروج له إدارة ترامب من خطط لحل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، فإن السياسة العملية التي اتبعتها كشفت عن غياب متعمد لأي نية حقيقية لإطلاق عملية سلام عادلة ومتوازنة. فقد استبدلت مرجعيات التسوية التقليدية بإجراءات أحادية، وتحولت واشنطن من وسيط مزعوم إلى طرف منحاز بالكامل. ويظهر تفكيك خطوات الإدارة الأمريكية أن ما طرح لم يكن سوى محاولة لإعادة تعريف "السلام" بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية، بعيدًا عن القانون الدولي ومتطلبات العدالة. ويمكن تحليل هذا الغياب المتعمد من خلال أربعة مسارات رئيسية توضّح كيف تم تجاوز الملف الفلسطيني أو تقزيمه لصالح اعتبارات أخرى.

أولًا: التركيز على التطبيع الإقليمي وتجاوز الملف الفلسطيني

شكل اتفاقا "أبراهام" نموذجًا صارخًا لتحول الأولويات الأمريكية من تسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية بعيدًا عن القضية الفلسطينية. إذ روجت إدارة ترامب لهذه الاتفاقات كـ"إنجاز تاريخي" دون أن تضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ما جعل هذه الخطوة تُقرأ كإقصاء ممنهج للملف الفلسطيني من الطاولة الدبلوماسية الدولية. وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو أن هذه

الاتفاقيات تهدف إلى "إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية لمواجهة التهديد الإيراني"، دون الإشارة الجادة إلى عملية السلام الفلسطينية.1

من جانب آخر، رأت أوساط فلسطينية وعربية في هذا النهج محاولة أمريكية لفرض وقائع جديدة تنهي مركزية القضية الفلسطينية في النظام الإقليمي، وتطوع الأنظمة العربية نحو شراكة أمنية واقتصادية مع إسرائيل، تحت مسمى "السلام مقابل المصالح" بدلًا من "الأرض مقابل السلام".2 ومن هنا فإن هذا التحول يعكس انحرافًا هيكليًا في مقاربة الولايات المتحدة للنزاع، إذ جرى تقزيم القضية الفلسطينية إلى مسألة جانبية، وجرى الاستثمار الدبلوماسي في ملفات لا تمت بصلة جوهرية لحقوق الفلسطينيين، بل توظف القضية كمجرد ورقة تفاوضية بين دول أخرى.

كما يظهر هذا النهج أن "السلام" في منظور إدارة ترامب لم يعد يعني تسوية عادلة، بل إدارة شكلية للصراع تسمح باستمرار الاحتلال من جهة، وتروج لعلاقات طبيعية من جهة أخرى، دون أي التزامات جوهرية تجاه الفلسطينيين.

ثانيًا: تقويض دور الوسيط النزيه عبر الانحياز الصريح لإسرائيل

أقدمت إدارة ترامب على خطوات عدة أضعفت صورتها كوسيط محايد في الصراع، أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وهي خطوات تسببت في قطيعة رسمية مع القيادة الفلسطينية.3 كما امتنعت الإدارة عن إصدار أي انتقاد رسمي للاستيطان، بل قامت بإعادة تفسير القوانين الدولية بشكل

1 Mike Pompeo, Never Give an Inch: Fighting for the America I Love (New York: HarperCollins, 2023), 201.

2 عاطف الغمري، "تأملات في الاتفاقات الإبراهيمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2021، ص 66.

3 Ian Black, “Trump’s Israel Policy: From Impartial Mediator to Loyal Ally,” The Guardian, December 7, 2017.

يخدم الرؤية الإسرائيلية، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو حين أعلن أن المستوطنات "لا تعد انتهاكًا للقانون الدولي".[1]

عليه، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية لم تكتفِ بالانحياز بل سعت إلى إعادة تشكيل المرجعيات القانونية للنزاع، مما يعني إلغاء أي إطار دولي سابق للعملية السياسية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الثنائية. ومن خلال تقويض الوساطة المتوازنة، فقدت الولايات المتحدة الثقة السياسية من جانب الفلسطينيين، وأصبحت أقرب إلى "شريك تفاوضي لإسرائيل" بدلًا من كونها وسيطًا، ما أدّى إلى حالة فراغ دبلوماسي عميق في الساحة السياسية.

ثالثًا: تجاهل المبادرات الدولية ومتطلبات القانون الدولي

رفضت إدارة ترامب التعاطي مع المبادرات الدولية التي كانت تدعو إلى استئناف المفاوضات ضمن مظلة دولية متعددة الأطراف، مثل المبادرة الفرنسية لعام 2016، ومواقف الاتحاد الأوروبي التي أكدت ضرورة قيام الدولة الفلسطينية وفق حدود 1976.[2]

كما انسحبت الولايات المتحدة من عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2018، في خطوة فسّرها كثيرون على أنها تهرّب من المساءلة الدولية بشأن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية، ورفض واضح لأي رقابة قانونية على الحليف الإسرائيلي.[3]

يعكس هذا التجاهل سياسة أمريكية تقوم على الانفراد والتفرد بالقرار في القضايا الدولية، متجاوزةً منظومة القانون الدولي. وهو أمر يفتح الباب أمام مزيد من اختلال التوازن بين الطرفين، ويعزز من هيمنة الطرف الإسرائيلي سياسيًا وقانونيًا. كما أنّ هذا الانسحاب من المنظمات الدولية يعني تخلّي واشنطن عن دورها

---

1 U.S. Department of State, "Secretary Pompeo's Remarks on Israeli Settlements," November 18, 2019.

2 European Union External Action, "EU Position on Middle East Peace Process," 2020.

3 يوسف جمعة سلامة، "الانسحاب الأمريكي من المؤسسات الدولية وأثره على فلسطين"، المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية، العدد 34، 2019، ص 47.

الأخلاقي والقانوني في الدفاع عن حقوق الإنسان، ما أعطى رسالة سلبية للمنظومة الدولية بأن "قوة الأمر الواقع" أهم من مبادئ العدالة الدولية.

رابعًا: اختزال التسوية في البعد الاقتصادي وتجاهل البعد السياسي

روجت إدارة ترامب لرؤية اقتصادية لحل النزاع من خلال ما سُمي بـ"السلام من أجل الازدهار"، والذي تم عرضه في ورشة المنامة عام 2019، حيث طُرحت مشاريع اقتصادية للفلسطينيين دون أي حديث عن إنهاء الاحتلال أو إقامة الدولة.[1] وقد رفضت القيادة الفلسطينية هذه الرؤية، معتبرة أنها تُفرغ العملية السياسية من مضمونها، وتحول الصراع إلى قضية إنسانية أو اقتصادية بحتة، وتُهمّش حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.[2]

إن مقاربة ترامب تعكس فهمًا مشوهًا لطبيعة النزاع، إذ لا يمكن حل قضية ذات أبعاد قومية وتاريخية وسياسية من خلال مشاريع بنى تحتية أو قروض مشروطة. وهذه المقاربة تسعى إلى شراء الصمت الفلسطيني لا إلى تحقيق العدالة. كما أن هذا الاختزال يشير إلى تجاهل جذور الصراع، ويكشف عن تحول في مفاهيم "السلام" التي أصبحت تعرف من منظور اقتصادي وتجاري، متجاهلة تمامًا الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين.

1 White House, “Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,” June 2019.

2 مركز رؤية للتنمية السياسية، "صفقة القرن: مضامينها ومآلاتها"، تقرير استراتيجي، رام الله، 2020، ص 19.

الفصل الثاني
السياسات والقرارات الامريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال حكم ترامب (2017-2021)

تمهيد:

في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2021، شكلت إدارة الرئيس دونالد ترامب تحولا نوعيا في مقاربة الولايات المتحدة للملف الفلسطيني، حيث ابتعدت عن الدور الذي سعت الإدارات الأمريكية السابقة إلى تسويقه بوصفه دور الوسيط، ولو شكليا، لتتبنى موقفا منحازا بصورة مباشرة وواضحة للرؤية الإسرائيلية. وقد استند هذا التحول إلى منطلقات شخصية وأيديولوجية طبعت أسلوب صنع القرار داخل الإدارة الأمريكية، وتغذت على اعتبارات انتخابية داخلية وتحالفات وثيقة مع اليمين الإسرائيلي والتيار الإنجيلي، الأمر الذي أفضى إلى تبني تصور أحادي لما يسمى عملية السلام، يتجاهل جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية ويقصيها من معادلة التسوية.

وتجسد هذا التوجه في سلسلة من القرارات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي أعادت رسم ملامح الدور الأمريكي في الصراع، حيث لم تكتف الإدارة بتغيير خطابها السياسي، بل انتقلت إلى إجراءات عملية كرست واقعا جديدا على الأرض، وأسهمت في تقويض الأسس القانونية والسياسية التي قامت عليها عملية التسوية منذ عقود. وقد جاءت هذه الخطوات منسجمة مع رؤية أشمل لإدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط، قوامها إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية بما يخدم مصالح آنية، ويعزز مكانة إسرائيل كفاعل مركزي في الإقليم، على حساب القضية الفلسطينية ومكانتها في الأجندة الدولية.

وبالتالي إن سياسة إدارة ترامب لم تنطلق من مسعى جدي لتحقيق تسوية عادلة، بقدر ما هدفت إلى فرض صيغة أمريكية–إسرائيلية للحل تتجاهل اختلال موازين القوى وتغيب متطلبات التفاوض العادل. وقد عكست هذه المقاربة خللا بنيويا في الدور الأمريكي، تجلى في التخلي العملي عن خطاب حل الدولتين، واستبداله بمنطق الهيمنة الإسرائيلية الكاملة. كما أسهمت مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية في ترسيخ هذا المسار، من بينها طبيعة القيادة السياسية الأمريكية آنذاك، وتأثير القوى الضاغطة في الداخل، إلى جانب حسابات جيوسياسية أوسع، الأمر الذي يجعل دراسة هذه المرحلة ضرورة لفهم طبيعة التحول وآثاره العميقة على مستقبل القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: أبرز الإجراءات السياسية التي اتخذتها إدارة ترامب تجاه فلسطين

إن إدارة الرئيس دونالد ترامب شكلت تحولًا حادًا في طبيعة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، حيث لم تكتف بدعم إسرائيل دبلوماسيًا وعسكريًا كما فعلت إدارات سابقة، بل اتخذت خطوات سياسية مباشرة أضعفت فرص التسوية العادلة، وأعادت صياغة الدور الأمريكي من وسيط مزعوم إلى طرف منحاز. فقد تجلّى هذا

الانحياز من خلال إجراءات غير مسبوقة، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، إضافة إلى وقف الدعم المالي عن المؤسسات الفلسطينية والدولية، مما مثّل قطيعة حقيقية مع مواقف الإدارات السابقة التي حاولت – ولو شكليًا – الحفاظ على توازن في الخطاب السياسي تجاه طرفي النزاع1. وتستوجب هذه التحولات تحليلًا دقيقًا لطبيعتها وأبعادها، بما يعكس أثرها على الواقع السياسي الفلسطيني والدولي.

المطلب الأول: إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

يعتبر قرار إدارة ترامب في السادس من ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها نقطة تحوّل جذرية في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، متجاوزًا عقودًا من الحذر الدبلوماسي الذي اتسمت به الإدارات السابقة، التي التزمت بعدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين. وقد جاء القرار ضمن مقاربة إدارة ترامب الأكثر انحيازًا للموقف الإسرائيلي، مدفوعًا بعوامل داخلية تمثلت في رغبة ترامب بإرضاء قاعدته الإنجيلية واليمينية، إلى جانب نفوذ اللوبي الصهيوني الذي كثّف ضغوطه خلال تلك المرحلة، فضلًا عن محاولة ترامب تعزيز صورته كزعيم "حاسم" و"غير تقليدي"2.

ولم يكن الإعلان مجرد إجراء رمزي، بل اتسم بطابع مؤسسي تمثل في نقل السفارة فعليًا إلى القدس في مايو 2018، وهو ما ترافق مع تدهور غير مسبوق في العلاقة بين واشنطن والسلطة الفلسطينية، إذ اعتبرت القيادة الفلسطينية أن الولايات المتحدة قد خرجت من موقع الوسيط المحايد في عملية السلام3.

وقد قوبل القرار بإدانات واسعة، حيث اعتبرته غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خرقًا للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن المتعلقة بوضع القدس، مما كرس الانقسام في المواقف الدولية بشأن المدينة، وأضعف من قدرة واشنطن على قيادة أي مسار تفاوضي جاد مستقبلًا4. عكس القرار توجّهًا أيديولوجيًا في إدارة ترامب،

---

1 أحمد نوفل، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد 65 (2021): 99.

2 حسين أبو النمل، السياسة الأمريكية تجاه القدس: الدوافع والمآلات، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 57، 2019، ص 22.

3 Khaled Elgindy, source mentioned,2019, p. 216.

4 Martin Indyk, "The Jerusalem Announcement: Why Now, What Next?", Brookings Institution, December 2017, p.

قائمًا على تبني رواية إسرائيلية بالكامل حول الصراع، وسعى إلى فرض وقائع سياسية وقانونية من طرف واحد، في تجاهل واضح لمبادئ القانون الدولي ومتطلبات العدالة في قضايا الحل النهائي، وعلى رأسها مستقبل مدينة القدس.

أولًا: السياق التاريخي والسياسي للقرار

منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام 1967، امتنعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وتمسكت – ولو شكليًا – بموقف الحياد حيال وضع المدينة، مؤكدة أن مصيرها يحسم من خلال مفاوضات الحل النهائي. هذا الموقف وجد له سندًا في قرارات مجلس الأمن الدولي، مثل القرار 478 لعام 1980، الذي رفض ضم القدس وأكد بطلان أي تغييرات على وضعها القانوني.1

وفي 6 ديسمبر 2017، كسرت هذا التوازن عندما أعلن الرئيس الأمريكي اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأمر بنقل السفارة الأمريكية إليها. هذه الخطوة لم تكن قرارًا تقنيًا، بل إعلانًا سياسيًا يتجاوز الأعراف الدولية، ويكرس الرؤية الإسرائيلية للمدينة على حساب الحقوق الفلسطينية.

لم يكن قرار ترامب معزولًا عن السياق السياسي الأمريكي الداخلي. بل كان جزءًا من محاولة لكسب التيار الإنجيلي والمجموعات الصهيونية المؤثرة، وهو ما يكشف عن تغليب الحسابات الانتخابية والأيديولوجية على الاعتبارات الدبلوماسية طويلة المدى.

رغم أن الإدارات الأمريكية السابقة لم تعترف رسميًا بالقدس كعاصمة لإسرائيل، فإنها لم تكن محايدة تمامًا، إذ كانت تغض الطرف عن ممارسات تهويد المدينة، وتكتفي بالتأكيد على "ضرورة التفاوض حول مصير القدس" في إطار تسوية شاملة، ما أدى إلى تراكم واقع سياسي وميداني مواتٍ لإسرائيل. لكن إدارة ترامب تجاوزت هذا التواطؤ الصامت، لتعلن انحيازًا صريحًا، مثل نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه أحد أكثر الملفات حساسية في الصراع العربي الإسرائيلي2

1 United Nations Security Council, “Resolution 478 (1980),” https://digitallibrary.un.org/record/11160 .

2 Walid Khalidi, "Why the U.S. Recognition of Jerusalem as Israel's Capital Is So Dangerous", Journal of Palestine Studies, Vol. 47, No. 2 (Winter 2018): 7–16.

جاء قرار الاعتراف ليعكس أيضًا فهماً مبسطًا ومشوّهًا لتاريخ الصراع، حيث تم تجاهل التعقيد القانوني والديني والديمغرافي المرتبط بالقدس، لصالح سردية دينية وتاريخية تنتصر للرؤية الإسرائيلية والإنجيلية على حساب مبادئ القانون الدولي. من هنا، لم يكن الاعتراف مجرد إجراء دبلوماسي، بل إزاحة رمزية عن موقع الوسيط إلى موقع الشريك في فرض وقائع الاحتلال[1].

وبالتالي يمكن فهم قرار ترامب في ضوء ما يعرف بـ"نظرية الرجل المجنون" التي اعتمدها لإرباك خصومه وفرض تسويات غير متوازنة. فبدلًا من الالتزام بخطابات التهدئة والتوازن، عمد إلى الصدمة السياسية كأداة تفاوضية. لكن هذه الصدمة لم تؤدِ إلى نتائج إيجابية في ملف التسوية، بل عززت الرفض الفلسطيني والدولي، وقلّصت من فرص أي مفاوضات مستقبلية على أساس متوازن.

كما أن القرار جاء منسجمًا مع نهج إدارة ترامب العام في تفكيك المنظومة متعددة الأطراف، والتنصل من المرجعيات القانونية الأممية. إذ رأى ترامب أن الالتزام بقرارات مجلس الأمن أو المرجعيات الدولية يقيد حرية التحرك الأمريكي، وهو ما دفعه إلى تهميش تلك القرارات كما حصل مع قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 الذي أدان الاستيطان الإسرائيلي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار لم يكن محل إجماع أمريكي داخلي، فقد عارضته جهات دبلوماسية وأمنية حذرت من تداعياته على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لا سيما في ظل تصاعد الغضب الشعبي في العالمين العربي والإسلامي، وتدهور صورة الولايات المتحدة كوسيط نزيه.[3]

من ناحية أخرى، عكس القرار هشاشة الموقف العربي والإسلامي، حيث لم تواجه هذه الخطوة بردود عملية فاعلة، باستثناء بيانات الشجب والإدانة. وهذا التراجع في الرد الرسمي العربي ساهم في تثبيت الأمر الواقع، وفتح شهية اليمين الإسرائيلي لمزيد من الخطوات الأحادية، كالتمسك بضم أجزاء من الضفة الغربية.

---

1 محمد السماك، "القدس والشرعية الدولية: قراءة قانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 61 (شتاء 2021): 102.

2 United Nations Security Council, Resolution 2334 (2016), S/RES/2334.

3 Nour Odeh, “Trump’s Jerusalem Move Has Sparked a Dangerous New Phase,” Foreign Policy, December 7, 2017.

ثانيًا: دوافع القرار الأمريكي وتوقيت تنفيذه

اتخذت إدارة ترامب هذا القرار تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. داخليًا، شكّل التيار الإنجيلي – الذي يمثل قاعدة انتخابية مركزية لترامب – ضغطًا مستمرًا باتجاه الاعتراف بالقدس1. كذلك، لعبت شخصيات رئيسية في الإدارة مثل جاريد كوشنر ومايك بنس دورًا في تهيئة الأجواء لهذا التحوّل، إذ يحملان قناعات دينية وسياسية داعمة لإسرائيل بشكل مطلق.2

ومن الناحية الخارجية فقد استغلت الإدارة الأمريكية حالة التشرذم العربي والانقسام الفلسطيني، وغياب ردود فعل رادعة، لتمرير القرار دون خشية من تداعيات إقليمية كبيرة. بل إن بعض الدول العربية تعاملت مع القرار بتحفّظ إعلامي دون اتخاذ مواقف حازمة.

لم يكن اختيار تاريخ نقل السفارة في 14 مايو 2018 – الموافق للنكبة – مجرد صدفة، بل يحمل رسالة رمزية بالغة الاستفزاز، تؤكد أن الإدارة الأمريكية تتبنى الرواية الإسرائيلية تاريخيًا وجغرافيًا. كذلك فإن هذا التوقيت يؤشر إلى رغبة ترامب في فرض أمر واقع، يعزز موقعه في الانتخابات النصفية المقبلة آنذاك.

شكل قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها انعكاسًا لتوجهات أيديولوجية محافظة داخل الإدارة الأمريكية، وبخاصة في أوساط المستشارين المقربين من ترامب. فقد كان لمواقف المؤسسات البحثية اليمينية – مثل "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" و"معهد هدسون" – تأثير ملموس في تهيئة المناخ السياسي والإعلامي المؤيد لهذا التحوّل، حيث روجت تلك المؤسسات لضرورة الاعتراف بالقدس كـ"عاصمة أبدية" لإسرائيل، واعتبرت التأخر في هذه الخطوة نوعًا من التقاعس السياسي.3

وفي السياق نفسه جاء هذا التحول انسجامًا مع التحالف المتزايد بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية، ما شجع إدارة ترامب على المضي قدمًا دون خشية من الانعكاسات الإقليمية، خاصة بعد أن رصدت الإدارة مواقف

---

1 Douglas Little, “Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East,” Middle East Journal, Vol. 66, No. 2 (Spring 2012): 255.

2 Steven A. Cook, “Trump’s Jerusalem Move: A Win for the Base, a Loss for Diplomacy,” Council on Foreign Relations, December 7, 2017.

3 Doran, Michael. “The Real Jerusalem Issue Is Not the Embassy.” Hudson Institute, December 2017, p. 3.

عربية تميل إلى "تطبيع الصدمة" بدل مواجهتها. وهذا ما شجّع صانع القرار الأمريكي على استثمار حالة الفراغ الاستراتيجي العربي لإعادة صياغة الموقف الأمريكي التقليدي.[1]

ومن هنا يمكن القول إن إدارة ترامب لم تكن تتعامل مع ملف القدس بمعزل عن "صفقة القرن"، بل رأت في الإعلان المبكر عن القدس كعاصمة لإسرائيل خطوة تمهيدية لتحجيم سقف التفاوض الفلسطيني. فبإزاحة ملف القدس عن الطاولة، كانت واشنطن تسعى لتغيير قواعد اللعبة، وفرض واقع جديد يتجاوز قرارات الشرعية الدولية. ويتجلى هنا منطق "فرض الوقائع" كأداة تفاوضية، لا كخطوة نهائية.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل الطابع الشخصي في سياسة ترامب الخارجية، حيث سعى إلى تسجيل "إنجاز تاريخي" يميزه عن سابقيه. فالرئيس الذي كان يفتقر إلى سجل دبلوماسي تقليدي، وجد في هذه الخطوة وسيلة لربط اسمه بتحول كبير في السياسة الأمريكية، بغض النظر عن عواقبه على الأمن الإقليمي أو مستقبل حل الدولتين. وهذا ما يكشف عن سمة "الاستعراضية السياسية" التي طبعت قرارات ترامب ذات الطابع الرمزي، والتي غالبًا ما كانت تهدف إلى مخاطبة الداخل الأمريكي أكثر من تحقيق توازنات دولية.

ثالثًا: ردود الفعل الفلسطينية والدولية على القرار

قوبل الإعلان الأمريكي بموجة رفض فلسطيني عارمة. فقد اندلعت الاحتجاجات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث استشهد أكثر من 60 فلسطينيًا برصاص قوات الاحتلال أثناء مسيرات العودة في يوم افتتاح السفارة[2]. كما أعلنت القيادة الفلسطينية وقف الاتصالات مع الإدارة الأمريكية، واعتبرتها طرفًا غير نزيه في عملية السلام.

ومن الناحية الدولية، أدانت أغلب الدول القرار، وصوّتت 128 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار يدين الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ضمن الجلسة الطارئة في ديسمبر 2017 (ES-10/19)[3] ورغم التهديدات الأمريكية بقطع المساعدات عن الدول المصوتة، إلا أن المجتمع الدولي تمسك بموقفه الرافض.

---

1 عبد الرحيم علي، "تداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة شؤون عربية، العدد 176، ربيع 2018، ص. 22.

2 مصطفى البرغوثي، "أثر قرار ترامب على مستقبل القدس"، شؤون فلسطينية، العدد 271 (ربيع 2018): 14–18.

3 United Nations General Assembly, "Resolution ES-10/19," 21 December 2017.

شكل هذا الرفض الدولي ضربة رمزية لإدارة ترامب، لكنه لم يغيّر من واقع القرار. فقد أثبتت الإدارة الأمريكية قدرتها على فرض الرؤية الإسرائيلية حتى ولو عارضها أغلب العالم. وهو ما يشير إلى اختلال موازين القوة داخل النظام الدولي وتراجع فاعلية المؤسسات متعددة الأطراف.

لم تقتصر ردود الفعل الفلسطينية على الجانب الشعبي والسياسي فحسب، بل امتدت إلى المستوى القانوني والدبلوماسي، إذ لجأت القيادة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية، مطالبة بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال، بما في ذلك الاعتداءات التي تزامنت مع افتتاح السفارة. كما حاولت تفعيل أدوات القانون الدولي لفضح انحياز الولايات المتحدة وتأكيد أن وضع القدس يخضع للقانون الدولي ولا يمكن تغييره بقرار أحادي.[1]

وبالنسبة للمستوى الإقليمي، فقد شهدت العواصم العربية احتجاجات واسعة، أبرزها في عمان وتونس والرباط، إلا أن ردود الفعل الرسمية ظلت دون سقف توقعات الشارع العربي. ففي حين اكتفت بعض الأنظمة بإصدار بيانات تنديد، حرصت أخرى على عدم المساس بعلاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن، ما عكس حجم التحول في أولويات كثير من الدول العربية، التي باتت ترى في الملف الإيراني تهديدًا يفوق خطورة ما يحدث في فلسطين.[2]

وشكلت هذه الردود اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام المجتمع الدولي بالمبادئ التي يدعي الدفاع عنها، خصوصًا المتعلقة بالشرعية الدولية. فرغم الدعم الواسع لفلسطين في الجمعية العامة، لم تنجح الدول الكبرى – مثل الاتحاد الأوروبي – في اتخاذ إجراءات ردعية حقيقية ضد القرار الأمريكي. هذا الإخفاق ساهم في تعزيز قناعة بأن النظام الدولي بات يدار من خلال موازين القوة وليس عبر المبادئ، وهو ما شجع الإدارة الأمريكية على الاستمرار في خطواتها الأحادية دون اكتراث بالشرعية الدولية.

إضافة إلى ذلك، كان لوسائل الإعلام دور بارز في تشكيل الرأي العام الدولي حيال الخطوة الأمريكية. فقد سلطت وسائل إعلام كبرى – مثل BBC و Le Monde وCNN – الضوء على التصعيد الميداني في غزة وعلى التفاوت بين مظاهر الاحتفال الأمريكي الإسرائيلي من جهة، والمجازر المرتكبة بحق المتظاهرين السلميين من جهة أخرى. هذا التناقض خلق حالة من الصدمة الأخلاقية في الغرب، وساهم في تعميق الانقسام بين

1 يوسف دبلو، "القدس في القانون الدولي"، مجلة الحقوق الدولية، العدد 12، 2018، ص. 74.

2 ناصر قنديل، "العجز العربي أمام الانحياز الأمريكي لإسرائيل"، صحيفة البناء، عدد 3347، ديسمبر 2017.

الرأي العام والحكومات الغربية، لا سيما في الدول الأوروبية، بشأن الموقف من سياسات ترامب في الشرق الأوسط.

رابعًا: الانعكاسات القانونية والدبلوماسية

من الناحية القانونية، يُعد قرار ترامب انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة، التي تحظر على قوة الاحتلال نقل مؤسسات سيادية إلى الأراضي المحتلة. كذلك فإن القرار يتناقض مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2004، الذي أكد عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في القدس.1

وعلى صعيد الدبلوماسية، فقد تسبب القرار في شلل مسار السلام، وأفقد الولايات المتحدة صفتها كوسيط محايد. كما أدى إلى تعميق القطيعة بين القيادة الفلسطينية والإدارة الأمريكية، وأسهم في دفع السلطة الفلسطينية نحو البحث عن بدائل دبلوماسية، منها السعي لاعترافات أوروبية بدولة فلسطين. ويعتبر قرار الاعتراف بالقدس أحد أكثر قرارات ترامب تأثيرًا في السياسة الخارجية، لأنه لم يكن فقط تصرفًا دبلوماسيًا، بل إعلانًا ضمنيًّا بتغيير جذري في العقيدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. كما مهّد لاحقًا لخطوات أكثر تطرفًا مثل وقف تمويل الأونروا وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

تعمقت الآثار القانونية للقرار في ظل تجاهله لقرارات مجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها القرار 478 لعام 1980، الذي دعا الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات في وضع القدس، ورفض نقل السفارات إليها. وقد اعتبر خبراء القانون الدولي أن القرار الأمريكي يمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، حيث يكسر الإجماع القانوني حول عدم شرعية ضم القدس، ويهدد بإضفاء شرعية سياسية على الاحتلال من خلال ممارسات الأمر الواقع.2

وقد دفعت هذه الانتهاكات القانونية بعض المنظمات الحقوقية والجهات الأكاديمية إلى إطلاق مبادرات توثيق قانوني للقرار وتبعاته، منها تقارير قدمها "مجلس حقوق الإنسان" في الأمم المتحدة، وبيانات أصدرتها "منظمة

1 Al-Haq, Legal Analysis of the US Embassy Move to Jerusalem, (Ramallah: Al-Haq Organization, 2018), 4–6.

2خالد القاسم، "الاعتراف الأمريكي بالقدس: تداعياته القانونية"، مجلة القانون والسياسة، العدد 45، 2018، ص. 92 .

العفو الدولية (Amnesty International) "و"هيومن رايتس ووتش(Human Rights Watch) "، والتي أدانت فيها الخطوة الأمريكية واعتبرتها تشجيعًا مباشرًا لانتهاك حقوق الفلسطينيين في القدس.1

ومن هنا يمكن القول إن هذا القرار مثل تحولًا في وظيفة الدبلوماسية الأمريكية من دور الوسيط إلى دور الشريك في فرض الرؤية الإسرائيلية. لم يعد دور واشنطن ينحصر في تقريب وجهات النظر، بل تحوّل إلى أداة لدفع مشروع سياسي أحادي، ما أدى إلى تآكل الثقة في العملية السلمية ليس فقط من الجانب الفلسطيني، بل أيضًا من أطراف دولية أخرى باتت ترى أن واشنطن فقدت أهليتها كمرجعية سياسية دولية في النزاع.

وعلى صعيد اخر ساهم القرار في إحداث شرخ في العلاقات الأمريكية مع عدد من الدول الأوروبية، خصوصًا فرنسا وألمانيا، اللتين عبرتا عن قلقهما من انعكاسات الخطوة على الاستقرار الإقليمي. كما أثّر القرار على علاقات واشنطن ببعض دول أمريكا اللاتينية والآسيوية، التي استهجنت الانحياز الأمريكي، وأعادت التأكيد على موقفها الداعم لحل الدولتين على أساس القانون الدولي والقرارات الأممية. لقد ظهرت بوادر هذا التوتر في جلسات الأمم المتحدة واللقاءات الدبلوماسية، ما يعكس تراجعًا نسبيًا في الهيمنة الأمريكية على الحلبة الدولية.2

المطلب الثاني: إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا.

يعتبر إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ووقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تطورًا خطيرًا في توجهات إدارة ترامب إزاء القضية الفلسطينية، إذ اتخذت هذه الخطوات كجزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تقليص الدور السياسي للفلسطينيين على الساحة الدولية، والضغط عليهم للقبول بصفقات سياسية مجحفة. عكست هذه الإجراءات قطيعة مع تقاليد دبلوماسية أمريكية سابقة كانت توازن بين دعم إسرائيل والحفاظ على حد أدنى من التواصل مع القيادة الفلسطينية، كما جسّدت توجّهًا نحو إعادة تعريف طبيعة الصراع من خلال ضرب رموزه السياسية والإنسانية.

1 Amnesty International, “Israel/OPT: U.S. Recognition of Jerusalem as Capital Undermines Rule of Law,” December 6, 2017.

2 Tobias Schneider, “Europe’s Diplomatic Dilemma over Trump’s Jerusalem Move,” Foreign Affairs, January 2018.

أولًا: الخلفية القانونية والسياسية لمكتب منظمة التحرير في واشنطن

تأسس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن عام 1994، في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، كمؤشر على التقدم في مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واعتبر وجوده خطوة رمزية وعملية على حد سواء، تمكن الفلسطينيين من التواصل السياسي والدبلوماسي مع الإدارة الأمريكية1. ومع أن هذا المكتب لم يكن بمثابة سفارة بالمعنى القانوني الكامل، إلا أنه اكتسب على مر السنوات دورًا مهمًا في تمثيل الموقف الفلسطيني في واشنطن، وكانت تجدد له الرخصة بشكل دوري بموافقة الكونغرس والبيت الأبيض.2

ولهذا يمكن النظر إلى استمرار عمل هذا المكتب بوصفه انعكاسًا لإرادة أمريكية – وإن كانت محدودة – في إبقاء قنوات الحوار مع الفلسطينيين مفتوحة، ضمن سياق رعاية العملية السلمية. ولكن مع مجيء إدارة ترامب، بدأت تتصاعد مؤشرات سياسية تشير إلى ميل نحو القطيعة، لا سيما بعد رفض السلطة الفلسطينية استقبال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس عقب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

ثانيًا: قرار الإغلاق وتوقيته ودلالاته السياسية

في سبتمبر 2018، أعلنت الإدارة الأمريكية رسميًا إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، مبررة ذلك بعدم انخراط القيادة الفلسطينية في مفاوضات "مباشرة وهادفة" مع إسرائيل، وهو ما اعتبرته مؤشراً على رفضهم المتكرر لمحاولات الإدارة إعادة إطلاق عملية السلام3. وجاء القرار أيضًا بعد تهديدات متكررة من الكونغرس والبيت الأبيض عقب طلب القيادة الفلسطينية من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما اعتبرته واشنطن تجاوزًا للخطوط الحمراء4.

---

1 محمود الزهار، منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الدولي، بيروت: مركز الزيتونة، 2018، ص 145.

2 Zaha Hassan, "Why Closing the PLO Office in Washington Is So Dangerous," The Nation, September 12, 2018, p. 2.

3 U.S. Department of State, "Closure of the PLO Office in Washington," September 10, 2018.

4 Noura Erakat, Justice for Some: Law and the Question of Palestine, Stanford University Press, 2019, p. 215.

هذا الإغلاق لم يكن مجرد قرار إداري، بل مثل تحولًا استراتيجيًا في السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، عكست من خلاله إدارة ترامب رؤيتها للصراع، حيث أصبحت تتعامل مع القيادة الفلسطينية بوصفها طرفًا "معرقلاً"، وليس "شريكًا" في السلام. وبهذا، انتقلت الولايات المتحدة من موقع الوسيط إلى طرف داعم لطرف على حساب آخر، مما قوّض مصداقيتها بالكامل في نظر الفلسطينيين.

ثالثًا: الامم المتحدة ودورها الإنساني

في أغسطس 2018، أعلنت إدارة ترامب وقف تمويلها الكامل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بعد أن كانت الولايات المتحدة الممول الأكبر للوكالة، حيث ساهمت في عام 2017 بنحو 360 مليون دولار1. واعتبرت الإدارة أن الوكالة "منحازة وغير فعالة"، واتهمتها بتكريس أزمة اللاجئين بدلاً من حلها، داعية إلى تغيير جذري في طريقة تقديم الدعم للفلسطينيين2

وقد فسر هذا القرار على نطاق واسع باعتباره محاولة لإعادة تعريف قضية اللاجئين، عبر تقليص عدد من يعترف بهم كلاجئين فلسطينيين، والضغط على القيادة الفلسطينية للقبول بخيارات تفاوضية تمليها الإدارة الأمريكية. كما رأى محللون أن هذا الإجراء يندرج ضمن استراتيجية أوسع لتصفية قضايا الحل النهائي (اللاجئين، القدس، الحدود) عبر فرض وقائع مالية وسياسية على الأرض3.

رابعًا: التداعيات السياسية والإنسانية للقرارات الأمريكية

خلف إغلاق مكتب منظمة التحرير ووقف تمويل الأونروا آثارًا متعددة الأبعاد. سياسيًا، دخلت العلاقة بين واشنطن والسلطة الفلسطينية في حالة من القطيعة التامة، حيث قطعت السلطة الفلسطينية كافة أشكال التنسيق مع الإدارة الأمريكية، وأعلنت عدم الاعتراف بها كوسيط نزيه في أي مسار تفاوضي قادم4. أما على المستوى

---

1 United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), "Annual Report 2017," p. 8.

2 Taylor Luck, "Trump Ends Aid to Palestinian Refugee Agency," The Christian Science Monitor, August 31, 2018.

3 رشيد الخالدي، قضية فلسطين: ماضيها ومستقبلها، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020، ص 301.

4 Khaled Elgind,source mentioned, 2019, p. 219.

الإنساني، فقد ألحقت قرارات وقف الدعم المالي أضرارًا كبيرة بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها الأونروا لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس1.

تظهر هذه الخطوات كيف اعتمدت إدارة ترامب على أدوات العقاب المالي والدبلوماسي كوسيلة لإخضاع الطرف الفلسطيني لمقاربتها في "صفقة القرن"، وهو ما أدى إلى مزيد من التوتر والانقسام، ليس فقط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل أيضًا على المستوى الدولي، حيث عارضت معظم الدول المانحة التقليدية للأونروا الموقف الأمريكي، وسعت إلى تعويض النقص المالي، ما كشف عزلة متزايدة للولايات المتحدة بشأن رؤيتها لحل الصراع.

المطلب الثالث: الاعتراف بشرعية الاستيطان والقانون الدولي.

يعتبر موقف إدارة ترامب من الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحولاً جذريًا في السياسة الأمريكية، ليس فقط من حيث الانحياز السياسي، بل أيضًا في تقويض الأسس القانونية التي طالما استندت إليها مواقف المجتمع الدولي. ففي سابقة خطيرة، أعلنت الإدارة الأمريكية اعترافها بشرعية المستوطنات الإسرائيلية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو ما فتح الباب أمام إسرائيل لتوسيع رقعة الاستيطان، وشكل نكسة جديدة لمساعي تحقيق السلام العادل. وقد ترافق هذا الموقف مع تهميش متعمد للمنظومة القانونية الدولية، عبر إعادة تأطير الرواية القانونية لتخدم السردية الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا.

أولًا :الموقف الامريكي التقليدي وموضوع الإستيطان

يعتبر إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في نوفمبر 2019 بأن الإدارة الأمريكية "لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي" تحولًا في السياسة الأمريكية.2 فبعد عقود من المواقف الحذرة، جاءت هذه الخطوة لتنسف مبدأ أساسيًا في مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام

1 United Nations General Assembly, "Report of the Commissioner-General of UNRWA", A/74/13, 2019, p. 19.

2 Mike Pompeo, “U.S. Policy on Israeli Settlements,” U.S. Department of State, November 18, 2019, https://2017-2021.state.gov/u-s-policy-on-israeli-settlements/index.html.

1967، وهو اعتبار الاستيطان عقبة أمام السلام. وقد تم الإعلان عن هذه السياسة الجديدة دون الرجوع لأي مرجعية قانونية دولية، مما أضفى عليها طابعًا سياسيًا صرفًا.

ويعكس هذا التغير رغبة إدارة ترامب في تأطير القضية الفلسطينية من منظور إسرائيلي بالكامل، حيث جرى تجاوز الأبعاد القانونية للصراع لصالح مقاربة واقعية تفرض ما هو قائم بالقوة باعتباره أمرًا مشروعًا. ويمكن اعتبار هذا التحول امتدادًا لمحاولة إضفاء "شرعية أمريكية" على السياسات الإسرائيلية التوسعية.

لم تقتصر دلالات الموقف الأمريكي الجديد على كونه مجرد تصريح سياسي، بل تجاوزت ذلك إلى دعم عملي للسياسات الإسرائيلية على الأرض، إذ تزايدت وتيرة الإعلان عن مشاريع استيطانية جديدة عقب التصريح الأمريكي، في إشارة واضحة إلى أن تل أبيب تلقت الضوء الأخضر لتعزيز وجودها في الضفة الغربية. وتشير التقارير الصادرة عن "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" التابع للأمم المتحدة إلى أن عدد الوحدات الاستيطانية المصادق عليها في العام التالي للقرار شهد ارتفاعًا غير مسبوق مقارنة بالسنوات السابقة.[1]

وقد شكل هذا التحول تراجعًا عن الموقف الأمريكي في مجلس الأمن عام 2016، حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار 2334، الذي أدان الاستيطان باعتباره غير شرعي. وبذلك، بدا الموقف الجديد في عهد ترامب وكأنه نقض مباشر لموقف الولايات المتحدة نفسها في المحافل الدولية، ما أضعف من قدرتها على التذرع بالقانون الدولي في ملفات أخرى.[2]

لهذا يمكن اعتبار هذا الموقف جزءًا من محاولة أوسع لإعادة تعريف القانون الدولي وفقًا للرؤية الأمريكية، حيث لم تعد واشنطن تلتزم بتفسير جماعي للشرعية الدولية، بل تسعى إلى فرض تفسير أحادي يخدم حلفاءها. كما يمكن النظر إلى الموقف بوصفه تجسيدًا لفكرة "السيادة المعكوسة"، إذ باتت الإدارة الأمريكية تتبنى سياسات الاحتلال كما لو كانت داخلية أمريكية، في ظل التداخل العميق بين المصالح السياسية والاعتبارات الإيديولوجية داخل إدارة ترامب.

---

1 United Nations OCHA, “Humanitarian Bulletin: West Bank,” December 2019.

2 محمد عبد العاطي، "تغير الموقف الأمريكي من الاستيطان وأثره على عملية السلام"، مجلة السياسة الدولية، عدد 220 (2020): ص. 117.

من زاوية أخرى، عزز الموقف الأمريكي عزلة الفلسطينيين على الساحة الدولية، إذ أصبح من الصعب الضغط على إسرائيل من خلال مجلس الأمن أو المفاوضات الثنائية، طالما أن الولايات المتحدة تتبنى خطابًا سياسيًا يبرر التوسع الاستيطاني. كما أن هذا الموقف فتح الباب أمام دول أخرى – مثل البرازيل والمجر – لتخفيف انتقاداتها العلنية لإسرائيل، مما يشير إلى أن الخطوة الأمريكية قد خلقت نوعًا من "التطبيع القانوني" مع الاستيطان على المستوى العالمي.1

ثانيًا :تقويض قرارات الشرعية الدولية

قوبل الموقف الأمريكي الجديد برفض واسع من قبل المجتمع الدولي، حيث أكدت الأمم المتحدة أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي2. كما تم تجاهل قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، والذي ينص بوضوح على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي ويطالب بوقفه الكامل3. غير أن إدارة ترامب لم تكتف بتجاهل القرار، بل عملت على تعطيل أي جهد دولي يعيد التأكيد على مرجعية القانون الدولي.

هذا التهميش المتعمد للشرعية الدولية خلق سابقة خطيرة، إذ أرسى نمطا يضفي صفة "الاختيارية" على احترام القانون الدولي، لا سيما عندما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة أو حلفائها. ومن شأن ذلك أن يفتح الباب أمام المزيد من الانتهاكات دون مساءلة، ما يعزز مناخ الإفلات من العقاب في الصراعات المشابهة.

لم تقتصر تداعيات تقويض قرارات الشرعية الدولية على الملف الفلسطيني فقط، بل امتدت لتشمل نهجًا أمريكيًا أكثر جرأة في التعامل مع الهيئات متعددة الأطراف. فقد شهدت سنوات حكم ترامب انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بدعوى "انحيازه ضد إسرائيل"، ما كشف عن نهج انتقائي تجاه

---

1 Seth Anziska, “Pompeo’s West Bank Announcement Breaks with International Law,” Foreign Policy, November 18, 2019.

2 United Nations, “UN Rights Office Reaffirms That Israeli Settlements Are Illegal,” February 2020, https://news.un.org/en/story/2020/02/1057631

3 Security Council Resolution 2334 (2016), United Nations, https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf.

المؤسسات الدولية يتعامل معها كأدوات لا كشركاء[1] وقد ترافق ذلك مع تقييد التمويل الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ما شكل ضغوطًا إضافية على النظام الدولي القائم على قواعد واضحة.

توضح هذه التحركات أن إدارة ترامب لم تكتفِ بإضعاف المرجعيات القانونية التي تحكم الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل سعت إلى تفكيك البنية المؤسساتية التي تكرس تلك المرجعيات. فعوضًا عن استخدام موقعها لتعزيز التوافق الدولي، اختارت واشنطن الترويج لفكرة أن القانون الدولي "مرِن" ويمكن تفسيره سياسيًا بحسب التوجه الأمريكي. وفي هذا السياق، أشار عدد من الباحثين إلى أن مواقف الإدارة الأميركية شكّلت خروجًا عن قواعد الإجماع الدولي، وهو ما انعكس في مواقف الدول الأوروبية الرافضة للموقف الأمريكي الجديد[2].

ومن هنا يمكن القول إن هذا النهج الأمريكي الجديد يتعارض مع طبيعة القانون الدولي نفسه، الذي يفترض ثبات القواعد القانونية بغض النظر عن توازنات القوى السياسية. فحين تصبح الالتزامات الدولية رهينة التقديرات السيادية لدولة بعينها، يُفقد النظام الدولي قدرته على ضبط السلوك السياسي. ويعد الموقف من الاستيطان مثالًا فاقعًا لهذا التناقض، إذ لم تعد واشنطن فقط تتجاهل القانون الدولي، بل باتت تعمل على إعادة تعريفه عبر ممارسة النفوذ بدل الاستناد إلى قواعده.

من جهة أخرى، فقد عززت هذه السياسات من هشاشة النظام الدولي، لا سيما في قضايا أخرى ذات طبيعة قانونية معقدة مثل ضم الأراضي والنزاعات الحدودية. إذ وفرت سابقة التعامل مع الاستيطان الإسرائيلي ذريعة لبعض الدول للتهرب من التزاماتها الدولية بحجة أن "السابقة الأمريكية" تعطي الحق في انتهاك القانون دون تبعات. وفي هذا السياق، حذر خبراء في القانون الدولي من أن هذه السياسات تهدد مبدأ "عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة"، الذي يعد أحد أعمدة النظام القانوني بعد الحرب العالمية الثانية[3]

1Brett D. Schaefer, “Why the U.S. Withdrew from the UN Human Rights Council,” The Heritage Foundation, June 2018.

2 كريم الجندي، "المواقف الأوروبية من خطة ترامب للسلام"، مجلة شؤون عربية، عدد 180 (2020): ص. 89.

3 Christine Bell, “International Law and the United States’ Position on Israeli Settlements,” European Journal of International Law, vol. 31, no. 2 (2020): pp. 513–517.

ثالثًا :تشجيع السياسات الإسرائيلية التوسعية

أدى الغطاء السياسي الأمريكي إلى إطلاق يد الحكومة الإسرائيلية في توسيع رقعة المستوطنات، لا سيما في مناطق حساسة كالقدس الشرقية ومنطقة الأغوار 1 وقد ارتفعت وتيرة بناء الوحدات الاستيطانية خلال فترة ترامب بشكل ملحوظ، في ظل غياب أي ضغط أمريكي أو أوروبي فعال للحد من هذا التمدد. كما جرى إدراج عدد من المستوطنات ضمن الخطط التنموية الإسرائيلية كجزء من "صفقة القرن."

ويعكس هذا الواقع العلاقة العضوية بين الدعم الأمريكي اللا مشروط والسلوك التوسعي الإسرائيلي، ما يجعل من الولايات المتحدة شريكا مباشرًا في تقويض مشروع الدولة الفلسطينية. إذ باتت المواقف الأمريكية تُستخدم كذريعة قانونية من قبل إسرائيل لتبرير تصرفاتها أمام المجتمع الدولي.

تجاوزت السياسات التوسعية الإسرائيلية في عهد ترامب مجرد بناء مستوطنات جديدة، لتشمل تعزيز البنية التحتية داخل الكتل الاستيطانية الكبرى، وربطها بشبكات المواصلات والمياه والكهرباء الإسرائيلية، ما يعكس توجهًا لإدماج هذه المناطق فعليًا ضمن الدولة العبرية.2 هذا الدمج "الوظيفي" يخلق حقائق مادية جديدة على الأرض، تصعب لاحقًا أي سيناريوهات للحل القائم على مبدأ الدولتين، لأنه يعيد رسم الجغرافيا الفلسطينية بشكل أحادي.

الخطورة لا تكمن فقط في الزيادة الكمية للمستوطنات، بل أيضا في التغيير النوعي لطبيعة التوسع. فقد شملت الخطة الإسرائيلية، التي حظيت بدعم أمريكي ضمني، تحويل بعض البؤر الاستيطانية العشوائية إلى مستوطنات شرعية، مما أضفى على هذه التوسعات طابعًا "قانونيًا" وفقًا للتشريع الإسرائيلي، رغم مخالفتها الصريحة للقانون الدولي3. هذا النهج كرّس واقعًا يعتبر فيه التوسع الاستيطاني عملية سياسية محمية دوليًا، وليست انتهاكًا.

---

1 Yara Hawari, “Trump’s Deal of the Century: Old Israeli Demands in a New Package,” Al-Shabaka, February 2020, https://al-shabaka.org/briefs/trumps-deal-of-the-century-old-israeli-demands-in-a-new-package/

2 Khalil Tufakji, “Israeli Settlement Expansion and the American Green Light,” Al Jazeera Centre for Studies, February 2020.

3 Michael Lynk, “Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories,” United Nations Human Rights Council, March 2019.

من الناحية السياسية، مثل دعم إدارة ترامب غطاءً لاستخدام أدوات السيادة الإسرائيلية في مناطق تخضع نظريًا للتفاوض، خصوصًا منطقة الأغوار. فعندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نية ضم الأغوار رسميًا، لم يصدر عن واشنطن أي اعتراض حقيقي، بل كانت بعض التصريحات الأمريكية تشير إلى "تفهم" هذا الطرح ضمن إطار خطة السلام الأمريكية، مما شكل تشجيعًا غير مباشر على تجاوز الخطوط الحمراء الدولية.

يمكن القول إن السلوك الإسرائيلي خلال هذه المرحلة لم يكن مجرد استجابة للفرص السياسية، بل كان جزءًا من استراتيجية مدروسة استغلت الفراغ الدبلوماسي الذي خلفته إدارة ترامب. فبينما كانت واشنطن تقلص التزاماتها تجاه قرارات الأمم المتحدة، كانت إسرائيل تملأ هذا الفراغ بمشاريع ميدانية ترسخ سيطرتها على الأرض، في ظل غياب معارضة فاعلة.

كما أن تأثير هذا التشجيع الأمريكي لم يقتصر على المشهد السياسي الفلسطيني فقط، بل انسحب على الخطاب الإسرائيلي الداخلي، حيث ارتفعت أصوات تطالب بضم مناطق جديدة تحت مبدأ "الفرصة التاريخية" التي وفرتها الإدارة الأمريكية[1]. هذا التحول في الخطاب يعكس كيف يمكن للدعم الدولي غير المشروط أن يغيّر موازين القوى داخل الدولة الواحدة، ويمنح شرعية داخلية لسياسات توسعية كانت تُعتبر سابقًا محل خلاف.

رابعًا :إعادة تعريف مفهوم السيادة القانونية

سعت إدارة ترامب إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة بطريقة منحازة تعيد صياغة العلاقة بين الاحتلال والمحتل، حيث قدمت السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة كأمر واقع ينبغي قبوله[2]. ووفقًا لهذه الرؤية، لم تعد المرجعيات القانونية القائمة على "الاحتلال غير المشروع" صالحة كأساس لتسوية النزاع، بل جرى استبدالها بمنظور "السيطرة الشرعية بحكم القوة."

وبالتالي يحمل هذا التوجه تداعيات خطيرة على النظام القانوني الدولي ككل، إذ يشجع على فرض الحقائق بالقوة، ويقوض مبادئ العدالة الدولية. كما يضعف من قيمة التوافقات الأممية السابقة، ما يهدد فعالية النظام الدولي في إدارة الأزمات والصراعات.

---

1 نضال ياسين، "الضم في خطاب اليمين الإسرائيلي بعد ترامب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 125 (2021): ص. 55.

2 طارق فهمي، "إدارة ترامب وإعادة تعريف مفاهيم السيادة والسيطرة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، عدد 221 (ربيع 2020): 48.

تبنت إدارة ترامب في خطابها السياسي والدبلوماسي صياغات قانونية غير مسبوقة، تجاهلت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصًا القرار 242 (1967) الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. وبدلًا من ذلك، أعادت واشنطن تفسير مفهوم السيادة على أساس "الفعالية الواقعية" بدلًا من "الشرعية القانونية"1. هذه المقاربة منحت الاحتلال الإسرائيلي غطاءً قانونيًا غير معلن، يُعيد صياغة الوضع القانوني للأراضي المحتلة على نحو يخدم الأجندة الإسرائيلية.

عززت هذه الرؤية من خلال سلسلة مواقف رسمية، مثل اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وهما خطوتان أثارتا انتقادات دولية واسعة باعتبارهما تقويضًا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة2. هذه السابقة القانونية التي أسست لها واشنطن أعطت شرعية لانتهاك قواعد القانون الدولي، وفتحت الباب أمام قوى أخرى لمحاكاة هذا النموذج في نزاعات حدودية إقليمية.

يعتبر هذا التحول في المفاهيم القانونية سابقة خطيرة في بنية النظام الدولي، لأنه يرسخ منطق الغلبة على حساب التوافق، ويضعف من حجية المؤسسات القضائية الدولية مثل محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية. إذ بات بإمكان الدول الكبرى تجاوز هذه المرجعيات متى ما تعارضت مع مصالحها الاستراتيجية، مما يهدد بخلق بيئة فوضوية في العلاقات الدولية.

انعكست هذه المقاربة أيضا على الأدوات الأمريكية داخل الأمم المتحدة، حيث استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرارات تنتقد السياسات الاستيطانية أو العدوانية الإسرائيلية، مما أضعف من سلطة المنظمة الأممية، وأعطى إشارات إلى إسرائيل بأن القانون الدولي لم يعد مرجعًا ملزمًا في ظل الحماية السياسية التي توفرها القوة الأمريكية. بهذا المعنى، لم تكتف واشنطن بتقديم دعم ميداني، بل أعادت ضبط القواعد المرجعية للصراع.

عربيًا، أثارت هذه السياسات الأمريكية نقاشًا حادًا في الأوساط القانونية والسياسية حول مصير مفاهيم مثل السيادة الوطنية، وحقوق الشعوب تحت الاحتلال، ومشروعية المقاومة. إذ اعتبر بعض الباحثين أن ما جرى

---

1 Malcolm Shaw, International Law, 8th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p. 776.

2"Trump Recognizes Golan Heights as Israeli Territory", BBC News, March 25,2019.https://www.vifindia.org/print/6061?via=Azure&utm_source=chatgpt.com.

يمثل تراجعًا عن المكتسبات القانونية التي راكمها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، مما يتطلب مراجعة شاملة لموازين القوى داخل المؤسسات الدولية، وقدرة الدول الصغيرة على الدفاع عن مصالحها ضمن هذا الواقع المنحاز[1].

المبحث الثاني: تحليل صفقة القرن وأثرها على مستقبل الحل السياسي

رغم الإعلان عن "صفقة القرن" باعتبارها مبادرة لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنها في جوهرها تعكس تحولًا نوعيًا في المقاربة الأمريكية تجاه الصراع. إذ لم تعد الولايات المتحدة تلعب دور الوسيط المحايد، بل أصبحت شريكًا منحازًا لطرف على حساب الآخر، بما يتعارض مع المبادئ التي قامت عليها عملية السلام منذ بدايتها. ويكشف تحليل هذه الصفقة عن أبعادها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، كما يسلط الضوء على الأهداف الحقيقية التي وقفت وراءها، خاصة في ظل إدارة ترامب التي سعت إلى إعادة تعريف أسس الحل السياسي، بما يتناسب مع رؤية إسرائيلية أحادية.

المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية وصفقة "السلام مقابل المال"

إن الخطة الاقتصادية جاءت ضمن "صفقة القرن" كأحد أبرز أركان الطرح الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وقد تم تقديمها في البداية بمعزل عن الجانب السياسي، في محاولة لتسويقها كمشروع تنموي طموح يمكن أن يحقق رخاءً اقتصاديًا للفلسطينيين والدول المحيطة. اعتمدت الرؤية على مبدأ "السلام مقابل المال"، حيث ربطت تحقيق مكاسب مالية واستثمارية ضخمة بتنازلات سياسية جوهرية من الطرف الفلسطيني، خصوصًا ما يتعلق بالسيادة والحقوق التاريخية. ومن خلال هذا الطرح، حاولت إدارة ترامب تحويل جوهر الصراع من قضية تحرر وطني إلى أزمة اقتصادية يمكن معالجتها بمشاريع تنموية، متجاهلة جذور الاحتلال ومحددات العدالة السياسية، وهو ما أثار كثيرًا من الانتقادات والشكوك حول مدى جدية الخطة في معالجة جذور النزاع.

1 عزمي بشارة، "السيادة في ظل الفوضى الدولية"، مجلة إضافات، العدد 34، صيف 2020.

أولًا: إقصاء الحقوق السياسية مقابل حوافز اقتصادية

اعتمدت صفقة القرن على مقاربة تعتبر أن تحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين يمكن أن يكون بديلًا مقبولًا عن التنازل الإسرائيلي في الملفات السياسية الجوهرية. وقد عرضت الخطة استثمارات تقدَر بـ50 مليار دولار، منها 27.8 مليارًا في الأراضي الفلسطينية، على أن يتم تنفيذها بشروط محددة تفرض من الخارج، دون إشراك حقيقي للفلسطينيين في وضع التصور الاقتصادي أو السياسي للمستقبل1.

إن هذا النوع من المقاربات الاقتصادية يغفل حقيقة أن جوهر الصراع سياسي بامتياز، ويتعلق بالحق في تقرير المصير، والسيادة، والهوية الوطنية. كما أن تقديم المال مقابل السكوت عن الحقوق يفقد أية مبادرة مصداقيتها لدى الشعوب، ويحولها إلى صفقة تجارية لا أكثر.

ومن هنا يرى عدد من الباحثين أن التركيز على الإغراءات المالية يعكس نزعة أميركية لتجاوز الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، من خلال مقاربة "تنموية" لا تتناسب مع واقع الاحتلال والاستيطان والتهجير القسري، بل تحاول تطبيع هذه المظاهر عبر إعادة تعريف العلاقة بين الاحتلال والواقع السكاني. وقد وصف عزمي بشارة هذا النوع من المقاربات بأنه محاولة لإعادة تشكيل الوعي السياسي للفلسطينيين بحيث يقبل الاحتلال كأمر واقع مقابل تحسينات معيشية سطحية2

كما يلاحظ أن الصفقة لم تتضمن أي التزام بإزالة العراقيل الأساسية التي تعيق الاقتصاد الفلسطيني، مثل القيود على حرية الحركة، وسيطرة إسرائيل على المعابر، وغياب السيطرة على الموارد الطبيعية. وبذلك، فإن أي وعود بالتنمية تفتقد للجدوى ما دامت تخضع للهيمنة الإسرائيلية، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي في أكثر من مناسبة3. وهنا يمكن القول إن المقاربة الأميركية سعت إلى "تحييد البعد السياسي" من خلال إغراق الملف

---

1 Jared Kushner et al., Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, White House, 2020, p. 10.

2 عزمي بشارة، "صفقة القرن: محاولة أميركية لتصفية قضية فلسطين"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 11.

3 World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2019, p. 4. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/428341555095951999.

الفلسطيني في تفاصيل اقتصادية لا تمس جوهر القضية. إن محاولة اختزال الاحتلال في أرقام وموازنات يعد تضليلًا متعمدًا للمجتمع الدولي، ويهدف إلى تمييع معايير الشرعية الدولية المرتبطة بالحقوق الوطنية.

من زاوية أخرى، تنطوي هذه المقاربة على مخاطر خلق طبقة فلسطينية مستفيدة ماليًا من الواقع القائم، ما يعمق الانقسام الداخلي ويضعف شرعية المطالب الوطنية، في عملية تشبه إلى حد كبير ما حدث في جنوب إفريقيا خلال فترة الفصل العنصري، حينما استخدم التحسين الاقتصادي كأداة لإخماد الحركات السياسية[1]. تجدر الإشارة كذلك إلى أن العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، لم تكن جزءًا من الخطة ولم تستشر في وضعها، وهو ما يعكس الطابع السياسي الفج وغير التشاركي للصفقة[2]. إذ فرضت رؤية أحادية تغفل المعايير الأساسية لأي شراكة تنموية عادلة، وتبقي السيطرة في يد المحتل.

إن إصرار إدارة ترامب على تقديم الشق الاقتصادي بمعزل عن السياسي لم يكن فقط محاولة لإعادة ترتيب أولويات التفاوض، بل كان استراتيجية لفرض الأمر الواقع وتدفيع الفلسطينيين ثمنا اقتصاديًا باهظًا في حال رفضهم للصفقة، وهو ما تجلى في وقف تمويل الأونروا، وإغلاق القنوات الدبلوماسية الرسمية، ما عمق من عزلة الفلسطينيين سياسيًا واقتصاديًا في آنٍ واحد

ثانيًا: تعويم المبادرات الاقتصادية القديمة

تضمن الجزء الاقتصادي من الخطة مشاريع سبق طرحها في مبادرات أخرى، كمنطقة صناعية في جنين وميناء بحري لغزة، ما يشير إلى عدم جدية أو أصالة هذه الطروحات[3]. فبدلًا من التأسيس لحلول مبتكرة، أعادت الصفقة تدوير مقترحات لم تنفذ سابقًا بسبب غياب الإرادة السياسية من جانب الاحتلال. إن استحضار مشاريع قديمة من دون معالجة الأسباب التي منعت تنفيذها في السابق، يظهر افتقار الصفقة لرؤية استراتيجية حقيقية. وهذا يكشف أن البعد الاقتصادي فيها لم يكن سوى غطاء لتسويق المبادرة كمشروع إنساني.

---

1 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Picador, 2020, p. 218.

2 Nour Odeh, "Why Trump's Economic Plan for Palestinians Won't Work", Al Jazeera English, June 26, 2019. https://www.aljazeera.com/opinions/2019/6/26/why-trumps-economic-plan-for-palestinians-wont-work.

3 هاني المصري، "قراءة نقدية في صفقة القرن"، مركز مسارات، فبراير 2020، ص. 6.

صفقة القرن لم تقدم في البعد الاقتصادي رؤى مبتكرة، بل عمدت إلى إعادة تدوير مبادرات تنموية سبق طرحها وتركت دون تنفيذ، مثل إنشاء منطقة صناعية في جنين وميناء بحري لغزة. هذا التكرار، دون معالجة الأسباب التي حالت دون تنفيذ المشاريع سابقًا، يكشف افتقار الخطة لأي رؤية اقتصادية استراتيجية حقيقية، ويجعله نموذجًا لاستعارة شعارات تنموية بهدف التجميل الإعلامي لا أكثر[1].

بالمقابل، لا يظهر في الخطة أي مقترح جدي يتعلق بإزالة المعوقات الأساسية للتنمية الفلسطينية، كالقيود الإسرائيلية على حركة البضائع، وقيد الحصول على الموارد المائية، واختراق السيادة الوطنية. بمعنى آخر، فإن "التنمية" المقدَّمة لا تتجاوز البنية التحتية الفوقية، دون أي تأثير فعلي على القدرة الاقتصادية الفلسطينية المستقلة[2].

وتظهر الصفقة كمشروع ترقيعي لا يهدف إلى تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني، بل الحفاظ عليه في وضعية التبعية للوضع السياسي القائم. إذ لم تتناول أيًا من قرارات قرطاج أو المبادرات الاقتصادية الأوروبية السابقة التي ركزت على بنى حقيقية مستدامة.

وبناءا على ما سبق لم تنجح مبادرة "السلام مقابل المال" في معالجة فجوة التنمية العميقة، بل جاءت كمحاولة لتطبيع الواقع عبر إدخال عناصر إغراء غير مدروسة. وبدت وكأنها توجه لتعويض الفلسطينيين مادياً عن التخلي الرمزي عن طموحاتهم السياسية[3].

إن إعادة تدوير المشاريع القديمة بدون إصلاح المنظومة السياسية أو تغيير الواقع الاحتلالي، يعد شكلًا من أشكال التسويغ السياسي للواقع القائم. بذلك، يتحول "السلام الاقتصادي" إلى وسيلة لإضفاء طابع زائف على مبادرات ليس لها علاقة بإنهاء الاحتلال، بل مناسبة لتلميع المشهد: بنية كسر أي مقاومة داخلية أو تنظيمية.[4]

حصول تمويل دولي للخطة—مثل التعهدات من دول الخليج—قد يجعل صفقة القرن قابلة للتطبيق جزئيًا من ناحية التنفيذ التقني، لكنه لا يعالج أصل المشكلة الفلسطينية: الحق السياسي في تقرير المصير، والسيادة،

---

1 عاطف الغمري، "مشاريع التنمية في الصفقة: محاكاة مكررة للأفكار السابقة"، مركز دراسات مسارات، مارس 2020، ص 12.

2World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2019, p. 7.

3 Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, p. 195.

4 عبد الله معروف، "صفقة القرن كغطاء سياسي: قراءة نقدية"، السياسة الدولية، عدد 219، ص 41.

والهوية. إن اقترحت الخطة بناء ميناء لغزة أو مدينة صناعية في جنين، دون أن تعالج الأسباب الحقيقية للاحتلال—مثل جدار الفصل والإغلاق والتطهير العرقي—فإنها تدفن جذور الأزمة بدل أن تعالجها.1

ثالثًا: موقع الدولة الفلسطينية في التصور الاقتصادي.

الملف الاقتصادي الذي قدمته الخطة لم يأت على ذكر "الدولة الفلسطينية" إلا بصيغة غامضة، ما يعكس توجهًا لتقويض فكرة الدولة مقابل الإدارة الذاتية تحت السيادة الإسرائيلية. وتضمن التصور إقامة مشاريع في سيناء ولبنان والأردن، ما يوحي بنقل جزء من العبء الفلسطيني إلى الدول المجاورة2. هذا التوجه يمثل محاولة مكشوفة لإعادة تعريف الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال أدوات اقتصادية، الأمر الذي يهدد بتفكيك المشروع الوطني الفلسطيني برمّته.

لم يأت الملف الاقتصادي لصفقة القرن على ذكر "الدولة الفلسطينية" إلا بصيغة فضفاضة وغامضة، دون الإشارة إلى حدود معترف بها أو سيادة حقيقية، بل تحدث عن كيان يخضع لإجراءات أمنية إسرائيلية صارمة، وترهن مشاريعه بموافقة الاحتلال. هذه الغموض المتعمد يعكس توجهًا واضحًا نحو إفراغ مفهوم الدولة من مضمونه، لصالح رؤية اقتصادية قائمة على الحكم الذاتي المحدود تحت السيطرة الإسرائيلية.3

وقد بدا واضحًا أن الرؤية المطروحة تميل نحو هندسة اقتصادية تتجاوز الحدود الجغرافية لفلسطين التاريخية، عبر توجيه استثمارات ضخمة إلى دول الجوار مثل سيناء ومناطق لبنانية وأردنية، في ما يمكن اعتباره "تدويلًا للقضية الفلسطينية" بوسائل اقتصادية، وتحويل اللاجئين الفلسطينيين من قضية سياسية إلى مسألة خدماتية محلية4

---

1 Nour Odeh, source mentioned, June 26, 2019, p20

2 Bashir Bashir & Azar Dakwar, “The Palestine Economic Vision: A Substitute for Rights and Sovereignty?”, Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020): 55–62.

3Khalil Shikaki, “The Trump Plan and the Palestinian State That Isn’t,” Foreign Affairs, February 2020.

4وليد عبد الحي، "صفقة القرن وتفكيك الدولة الفلسطينية"، الاستقلال للدراسات، 2020، ص 15 .

لذا يمكن اعتبار هذه المقاربة امتدادًا لرؤية استعمارية ناعمة، تنزع الطابع السياسي عن جوهر القضية الفلسطينية، وتستعيض عنه بشبكة مشاريع تابعة تخدم الاستقرار الإقليمي لا التحرر الوطني. وتضع بذلك الاقتصاد في موقع الأداة المضللة، لا المحررة، في مواجهة تطلعات الشعب الفلسطيني.

من أخطر مظاهر تغييب الدولة، أن المشاريع المقترحة لم تربط بسلطة فلسطينية سيادية بل بهياكل إدارية أو شركات تنفيذية تحت إشراف دولي. وحتى التمويل لم يقترح أن يكون عبر موازنة وطنية بل من خلال صناديق تنموية يديرها أطراف خارجية. هذا النموذج يكرس التبعية ويضعف قدرة الفلسطينيين على إدارة شؤونهم الاقتصادية1.

إضافة إلى ذلك، فإن المقاربة الاقتصادية تتجاهل كليًا القضايا الجوهرية المرتبطة بالدولة، مثل السيطرة على الموارد الطبيعية، والحدود، والمجال الجوي، والمعابر، وكلها عناصر لا يمكن لأي كيان أن يمارس السيادة دونها. وبهذا تصبح "الدولة" مجرد شعار غائب في تصور عملي لا يعترف بها فعليًا2.

من منظور سياسي، تعتبر هذه المقاربة جزءًا من استراتيجية نزع الصفة السياسية عن النضال الفلسطيني وتحويله إلى أزمة تحسين مستوى المعيشة، لا قضية تحرر وطني. وهذا يفتح الباب أمام أطراف إقليمية ودولية لاستغلال الملف الفلسطيني ضمن أجندات لا علاقة لها بتحقيق الحقوق المشروعة، بل بتمرير مشاريع تطبيع أوسع.

حتى "التمكين الاقتصادي" الذي ورد في الخطة، لم يربط بمسار نضالي أو سياسي يؤدي إلى قيام دولة مستقلة، بل قدِم كغاية بحد ذاته. وبهذا تختزل القضية الفلسطينية إلى مشكلة اقتصادية قابلة للحل عبر الاستثمارات، دون ربطها بأي التزامات سياسية على الاحتلال.3

---

1 Bashir Bashir and Leila Farsakh, The Arab and Jewish Questions: Geographies of Engagement in Palestine and Beyond, Columbia University Press, 2020, p. 202.

2 سعيد عريقات، "غياب مفهوم الدولة في خطة ترامب"، القدس العربي، 30 يناير 2020.

3 Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Plan Is a Con,” The New York Times, Jan. 29, 2020.

رابعًا: موقع الإقتصاد الفلسطيني في خطة السلام

لم تصمم خطة "السلام من أجل الازدهار" لتنمية الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما استخدمت كأداة ضغط لإجبار القيادة الفلسطينية على القبول بالشروط الإسرائيلية. وقد اشترطت الخطة وقف "التحريض"، وتفكيك بنى المقاومة، وفرض تغييرات في الحوكمة مقابل تلقي الدعم المالي.[1] ومن منظور السياسات العامة، فإن استخدام الاقتصاد كورقة ضغط وليس كأداة تمكين يتناقض مع أبسط مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

لقد كشفت الصفقة عن مقاربة أمريكية تعتبر الاقتصاد الفلسطيني أداة يمكن عبرها تمرير الأجندات السياسية، حيث جرى عرض عشرات المليارات من الدولارات كمحفزات للقبول بالخطة، دون أي التزام بإنهاء الاحتلال أو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الجوهرية. هذه المقاربة قوبلت برفض شعبي ورسمي واسع، نظرًا لتجاهلها جوهر الصراع السياسي وتحويله إلى مجرد قضية معيشية أو تنموية. ويعكس ذلك تحولًا خطيرًا في طبيعة التدخل الدولي، من دعم حق تقرير المصير إلى السعي لترويض المجتمعات من خلال الأدوات الاقتصادية فقط.

من أبرز الانتقادات التي وجهت للجانب الاقتصادي من الخطة، غياب أية إشارات لرفع الحصار عن غزة أو تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية في مناطق (ج)، ما يؤكد أن الخطة تجاهلت البنية الهيكلية للاحتلال الذي يعد أكبر عائق أمام التنمية الحقيقية. فالمساعدات التي تمنح تحت شروط سياسية قسرية، لا تندرج ضمن إطار "التمكين"، بل ضمن أدوات "التطويع"، ما ينسف فكرة الشراكة التنموية ويجعل من التمويل الدولي سلاحًا ضد السيادة الوطنية.[2]

إلى أن ما تطرحه الخطة من مشاريع اقتصادية يتمحور حول خلق بيئة استثمارية "مغلقة"، تضمن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية، وتفقده القدرة على التطور المستقل. وقد نظر إلى المؤتمر الاقتصادي

---

1 ديمة طهبوب، "القدس في صفقة القرن: إنهاء الصراع أم تصفية القضية؟"، المجلة الأردنية للعلوم السياسية، العدد 64 (2021)، ص. 88.

2 مصطفى البرغوثي، "صفقة القرن الاقتصادية: وهم التنمية تحت الاحتلال"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2019، https://palinfo.com/news/2019/6/27/

الذي عقد في المنامة (2019) على أنه تجسيد لهذه الرؤية، حيث تم التركيز على مشاريع بنية تحتية، دون أي مناقشة للقيود المفروضة من قبل الاحتلال1.

وعند النظر لمجريات تطبيق الصفقة، يتبين أن البعد الاقتصادي لم يكن سوى محاولة لتسويق الرؤية الأمريكية دوليًا، خصوصًا لدى الدول الخليجية التي دعيت إلى تمويل هذه المشاريع. إلا أن غياب السلطة الفلسطينية عن هذه المبادرات عرى الخطة من أي مشروعية فلسطينية، وجعلها محط انتقاد واسع حتى من قبل من كانوا يحسبون على التيار المؤيد للتسوية2. وهذا يعكس فشل الولايات المتحدة في استخدام المال كوسيلة إقناع، في ظل الوعي الفلسطيني المتنامي بطبيعة الانحياز الأمريكي.

واذا تعمقنا اكثر نجد التعامل مع الفلسطينيين كمجتمع محتاج لمساعدات وليس كطرف سياسي له حقوق مشروعة، يندرج في إطار "اقتصاد الهيمنة"، حيث يتم توظيف التنمية لتعزيز السيطرة وليس التحرر. فبدل أن تبنى خطة اقتصادية على أساس تفكيك التبعية الاقتصادية لإسرائيل، جاءت لتعززها، مما يعمق أزمات الاقتصاد الفلسطيني بدلًا من حلها. هذا ما جعل الكثير من الاقتصاديين الفلسطينيين يرفضون المشاركة في أي مباحثات متعلقة بالخطة3.

المطلب الثاني: تجاهل قضايا الحل النهائي (اللاجئين، الحدود، القدس)

تمثل قضايا "الحل النهائي" جوهر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي منذ توقيع اتفاق أوسلو، وتشمل: مصير القدس، واللاجئين، والحدود، والسيادة. إلا أن صفقة القرن تجاوزت هذه القضايا الجوهرية، لا عبر تأجيلها، بل من خلال إعادة تعريفها بما يخدم الرؤية الإسرائيلية حصريًا، ويقوض أي أمل في تسوية سياسية عادلة وشاملة.

1Khalil Shikaki, “The Bahrain Economic Workshop: A Political Failure Masquerading as Economic Peace,” Palestinian Center for Policy and Survey Research, July 2019.

2 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, (New York: Metropolitan Books, 2020), 220.

3 طارق دعنا، "الاقتصاد السياسي للصفقة: أدوات السيطرة بدلًا من التمكين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 120 (شتاء 2020): 48.

أولًا: موقف الصفقة من قضية القدس

أحد أكثر بنود الصفقة إثارة للجدل هو الاعتراف بالقدس "عاصمة غير مجزأة لإسرائيل"، ما يعني إسقاط أي مطالب فلسطينية بشأن القدس الشرقية، وهي العاصمة المفترضة للدولة الفلسطينية المستقبلية1 وقد جاء ذلك بعد خطوة ترامب في ديسمبر 2017 بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ما شكل اعترافًا رسميًا بضمها، في مخالفة لقرارات الشرعية الدولية2 من الناحية السياسية، لم يكن إدراج هذا البند مجرد موقف تفاوضي، بل تكريسًا لسياسة الأمر الواقع، وإضفاءً للشرعية على الاحتلال. وهو ما يمثل تراجعًا خطيرًا عن كافة المرجعيات القانونية والدبلوماسية التي قام عليها مسار التسوية.

من الناحية الرمزية والدينية، شكل الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل مساسًا مباشرًا بالمكانة الروحية للقدس في الوجدان العربي والإسلامي، لا سيما أنها تضم المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين. وقد اعتبر العديد من العلماء والمؤسسات الدينية الإسلامية هذا الاعتراف استفزازًا عقائديًا ومساسًا بالمقدسات، ما أدى إلى موجة غضب عارمة امتدت من فلسطين إلى العديد من الدول الإسلامية.3

وبالتالي فإن إخراج القدس من معادلة التفاوض ألقى بظلاله على وضع الأحياء الفلسطينية في المدينة، حيث سجلت زيادة ملحوظة في عمليات الهدم والإخلاء القسري، وفرض قيود مشددة على التوسع العمراني الفلسطيني، مما يسهم في تهويد المدينة ديموغرافيًا. وقد وثقت منظمات حقوقية محلية ودولية، مثل *بيتسليم*، تصاعد هذه السياسات منذ إعلان ترامب، باعتبارها تسعى لتغيير الواقع السكاني القائم بالقوة.4

اما بالنسبة للقانون الدولي، يمثل الاعتراف الأمريكي خرقًا واضحًا لقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار 478 لعام 1980، الذي يرفض ضم القدس ويدعو الدول إلى عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها. تجاهل هذا

---

1 Jared Kushner et al, source mentioned, p. 17.

2 ديمة طهبوب، "القدس في صفقة القرن: إنهاء الصراع أم تصفية القضية؟ ، المجلة الأردنية للعلوم السياسية، العدد 64 (2021)، ص. 88.

3 أحمد يوسف، "موقف العالم الإسلامي من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة دراسات القدس، العدد 23، 2019، ص 33.

4 B'Tselem, "East Jerusalem," https://www.btselem.org/jerusalem (accessed July 2025).

القرار يعكس تحوّلًا في الموقف الأمريكي من "وسيط نزيه" إلى طرف يتبنى الرواية الإسرائيلية بالكامل، وهو ما أضعف أي ثقة فلسطينية أو عربية في الرعاية الأمريكية للعملية السياسية.1

ومن هنا يبدو أن إخراج القدس من التفاوض جاء نتيجة تراكم طويل للخطوات الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا، والتي بدأت منذ ما بعد "اتفاق أوسلو"، وازدادت حدة خلال حقبة ترامب. تم ذلك في ظل حالة فلسطينية من الانقسام والضعف الإقليمي، ما شجع على تمرير مثل هذه الخطوات دون تكلفة سياسية عالية على إسرائيل أو الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن تمرير هذا البند لم يكن معزولًا بل نتيجة سياق إقليمي ودولي هش.

وبالنظر إلى تأثير هذا البند على مستقبل الحل السياسي، فإن استبعاد القدس لا يبقي سوى حلول ناقصة أو مجتزأة قد تفرض على الفلسطينيين تحت عناوين "السلام الاقتصادي" أو "الحكم الذاتي الإداري"، ما يفرغ مفهوم الدولة الفلسطينية من مضمونه، ويحول القضية إلى مسألة إنسانية وإغاثية بدلًا من أن تبقى قضية تحرر وطني. إن فقدان القدس من المعادلة السياسية يعيد ترتيب أولويات الصراع لصالح الرواية الإسرائيلية، ويضعف منطق العدالة الدولية في أية مفاوضات مستقبلية.

ثانيًا: تغييب حق العودة في صفقة القرن

لم تتضمن الصفقة أي اعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، بل اقترحت توطينهم في أماكن تواجدهم أو في دول ثالثة مع تعويض مالي رمزي2. بل وأكثر من ذلك، دعت إلى إنهاء عمل وكالة الأونروا التي تمثل مظلة دولية للاجئين، معتبرة أن استمرارها "يعوق التنمية"3.

بهذا الإقصاء العلني لحق العودة، تنسف الصفقة أحد الأعمدة الأخلاقية والقانونية للقضية الفلسطينية. إذ لا يمكن لأي حل دائم أن يتجاهل مصير أكثر من 5 ملايين لاجئ لهم حقوق مثبتة في القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. يتناقض إسقاط حق العودة مع مبادئ العدالة الانتقالية التي تعتبر ركيزة في عمليات إنهاء الصراعات والنزاعات الممتدة. فحرمان اللاجئين من العودة يعزز من الإحساس بالظلم التاريخي

1 United Nations Security Council, Resolution 478 (1980), https://undocs.org/S/RES/478(1980)

2Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, 2020, p. 196.

3أحمد سعيد نوفل، "تصفية قضية اللاجئين في صفقة القرن"، مجلة السياسة الدولية، عدد 217، يناير 2020، ص. 47 .

ويفاقم من مشاعر الإقصاء والتهميش، مما يهدد استقرار أي تسوية مستقبلية. إذ تعد معالجة ملف اللاجئين بشكل عادل جزءًا أساسيًا من إعادة بناء الثقة بين الأطراف.

تجاهلت الخطة البعد الهوياتي والثقافي لقضية اللجوء، حيث لم تضع أي اعتبار للروابط الاجتماعية والتاريخية التي تجمع اللاجئين بأرضهم الأصلية. إن التعويض المالي لا يمكن أن يحل محل الحق المعنوي والوجداني المرتبط بالعودة، وهو ما يسقط من الصفقة أي بعد إنساني أو وجداني تجاه مأساة اللجوء المستمرة منذ 1948. وفي السياق الدولي، شكلت دعوة الصفقة لإنهاء عمل وكالة الأونروا انحرافًا حادًا عن موقف المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، حيث اعتُبرت الأونروا لسنوات أداة لحماية الحقوق الأساسية لهذه الفئة. وقد انتقدت جهات حقوقية وإنسانية عديدة هذه الخطوة، معتبرة إياها محاولة لتصفية ملف اللاجئين بشكل نهائي، خارج إطار التفاوض الجماعي.1

ومن الناحية العملية، لم توضح الصفقة آليات تنفيذ مقترح التوطين أو البلدان المستهدفة لاستقبال اللاجئين، ما يعكس غياب رؤية عملية أو تنسيق دولي مسبق، ويثير تساؤلات حول جدية الخطة واستعداد الأطراف المعنية لتحمّل تبعاتها.2 ويلاحظ أن مقترح التوطين يتماشى مع ما سعت إليه إسرائيل لسنوات من خلال سياسات فرض الأمر الواقع، والترويج لفكرة "تصفية قضية اللاجئين عبر الإدماج الإقليمي"، وهو ما يؤكد أن الصفقة لم تكن إلا استنساخًا لرؤية اليمين الإسرائيلي، الذي يرى في اللاجئين تهديدًا ديمغرافيًا ينبغي التخلص منه دون تحمل أي مسؤولية قانونية أو تاريخية.3

---

1 Khalil Shaheen, “The Deal of the Century and the Refugee Question: Ending UNRWA as a Gateway to Liquidation,” Al-Shabaka Policy Brief, 2019.

2 Salem Barahmeh, "The Trump Plan and the Elimination of the Palestinian Right of Return," The Guardian, January 30, 2020.

3 نادية أبو زنادة، "حق العودة في ظل صفقة القرن"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 67، 2020، ص 91.

ثالثًا: ترسيم حدود الدولة الفلسطينية وفق الرؤية الإسرائيلية

الخرائط المرفقة بخطة ترامب تظهر كيانًا فلسطينيًا متقطع الأوصال، بلا تواصل جغرافي حقيقي، وتحت سيطرة إسرائيلية على المعابر والحدود، وحتى المجال الجوي والمائي.[1] كما تمنح الصفقة الشرعية للمستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك الأغوار، ما يقضي فعليًا على إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. يمكن القول إن الحدود التي ترسمها الصفقة تخلق كيانًا فلسطينيًا خاضعًا للإملاءات الأمنية والسياسية الإسرائيلية، ولا يمكن وصفه بدولة بالمعنى القانوني أو السيادي، بل أقرب إلى حكم ذاتي مشروط.

تجاهلت الخطة الأمريكية تمامًا مبادئ القانون الدولي التي تؤكد على عدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة، متبنية بدلاً من ذلك وجهة النظر الإسرائيلية في إبقاء كتل استيطانية كبيرة داخل حدود الدولة الإسرائيلية المقترحة. وبهذا تكون الصفقة قد شرعنت الضم الزاحف الذي مارسته الحكومات الإسرائيلية على مدار عقود[2]، مما يحول الأراضي الفلسطينية إلى جزر معزولة تحت سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة، ويقوض إمكانية نشوء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ولم تقتصر خطة ترامب على فرض واقع جغرافي مجتزأ، بل اقترحت ربط الأجزاء المفصولة من "الدولة الفلسطينية" عبر جسور وأنفاق تحت السيطرة الإسرائيلية، ما يجعل من التواصل الجغرافي رهينة لإرادة الاحتلال. فحتى في حال إنشاء بنى تحتية تربط الضفة الغربية بغزة، فإن السيطرة عليها ستكون في يد إسرائيل، مما يعني أن الفلسطينيين سيبقون معتمدين على التنسيق الأمني والموافقة الإسرائيلية لعبور مواطنيهم وبضائعهم[3]، وهو ما يفرغ مفهوم السيادة من مضمونه.

1Khalil Shikaki, “Trump’s Plan and the Future of the Two-State Solution,” Carnegie Endowment for International Peace, February 2020. https://carnegieendowment.org/2020/02/06/trump-s-plan-and-future-of-two-state-solution-pub-81096

2 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), “Humanitarian Impact of Settlements,” 2020.

3Khalil Shikaki, source mentioned, 2020.

ويلاحظ أن الخطة لم تقدم أي ضمانات دولية بشأن الالتزام الإسرائيلي بالحدود المقترحة، مما يفتح الباب أمام مزيد من التمدد الاستيطاني والضم الأحادي في المستقبل. وهذا يشكل خرقًا واضحًا لحل الدولتين الذي يستند إلى حدود الرابع من حزيران 1967، ويؤسس لمرحلة جديدة من التفكك الجغرافي الفلسطيني لا رجعة فيها، حيث تصبح الدولة المقترحة مجرد كيان ناقص السيادة خاضع للابتزاز السياسي والأمني.

اما من منظور التخطيط الحضري والديمغرافي، فإن الكيان الفلسطيني المرسوم في الخطة يعاني من انفصام سكاني ومكاني. إذ أن غياب التماسك الجغرافي يحول دون تطور اقتصادي أو اجتماعي متكامل، ما سيؤدي إلى تعميق الفجوات بين المناطق المختلفة، ويعزز من مركزية الاحتلال كفاعل رئيسي في الحياة اليومية للفلسطينيين، ويجعل من أي إدارة فلسطينية مجرد وسيط محلي.

وفي النهاية تجاهلت الخطة المعايير الدولية لتقرير المصير، حيث لم تمنح الفلسطينيين أي دور حقيقي في تحديد شكل دولتهم أو حدودها، بل فرضت عليهم رؤية أحادية الجانب لا تراعي حقوقهم الوطنية أو التاريخية. وتظهر هذه المقاربة تغييبًا متعمدًا لصوت الشعب الفلسطيني كمكون رئيس في أية تسوية، بما يتناقض مع مبدأ المشاركة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويحول عملية السلام إلى عملية فرض، لا تفاوض.

رابعًا: المرجعيات الدولية والتصورات الأمريكية

بدلًا من البناء على اتفاقيات أوسلو أو قرارات الأمم المتحدة، تقوم صفقة القرن على "رؤية أمريكية جديدة" تتجاهل بالكامل ما تم التوصل إليه في العقود السابقة. فلا يذكر القرار 242، ولا 338، ولا 194، ما يعني تجاوز المنظومة القانونية التي نظمت عملية السلام[1]. هذا الإسقاط المتعمد للمرجعيات يهدف إلى إعادة تعريف الحل السياسي بما يتماشى مع ميزان القوى الحالي وليس مع المبادئ العادلة. ويحول الولايات المتحدة من راعٍ إلى طرف منحاز، يفرض حله بدلًا من التفاوض عليه.

رغم أن المرجعيات الدولية ظلت لعقود تشكل الأساس النظري والعملي لأية مفاوضات سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن الصفقة عمدت إلى تجاهل كل ما تم الاتفاق عليه سابقًا، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو من خلال الاتفاقات الثنائية. لم يتم الإشارة إلى مفهوم "الأرض مقابل السلام"، ولا إلى حق الفلسطينيين في

1 مصطفى البرغوثي، "صفقة القرن: انقلاب على القانون الدولي"، المنتدى العربي والدولي من أجل العدالة لفلسطين، 2020، ص. 12.

تقرير المصير، بل تم استبدال كل ذلك بمقترحات تقنية تركز على الجوانب الاقتصادية والأمنية، مما عكس انحرافًا جوهريًا عن أسس القانون الدولي التي قامت عليها مسيرة السلام.1

يتجلى هذا التحول أيضًا في تقويض أي دور فاعل للمؤسسات الدولية، حيث اعتبرت الصفقة أن التعددية الدولية جزء من المشكلة وليس من الحل، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ خطوات عدائية ضد هذه المؤسسات، مثل قطع التمويل عن الأونروا، والانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. هذه الإجراءات لم تكن منفصلة عن مضمون الصفقة، بل جاءت كإطار داعم لتكريس الانفراد الأمريكي في صياغة الحلول، بمعزل عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي.2

وبالتالي فإن إسقاط المرجعيات لم يكن فقط تكتيكًا تفاوضيًا، بل شكل محاولة لإعادة تشكيل الذاكرة السياسية للصراع، بحيث يتم تهميش القضايا الجوهرية كحق العودة والقدس والسيادة، مقابل التركيز على مشاريع استثمارية وتسهيلات معيشية. وهذه المقاربة تعكس ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"الهندسة السياسية للصراع"، حيث يُعاد تعريف المشكلة وفقًا لمصالح الفاعل الأقوى وليس وفقًا لمبادئ العدالة والإنصاف.

كما أن هذا النهج أدى إلى خلخلة المرجعيات العربية أيضًا، حيث وجدت بعض الدول نفسها مضطرة للتعاطي مع الرؤية الأمريكية بصفتها الأمر الواقع الجديد، دون التمسك بالمبادرة العربية للسلام لعام 2002 التي تشترط الانسحاب الكامل مقابل التطبيع. وهكذا، لم يكن إسقاط المرجعيات الدولية مقتصرًا على الإطار القانوني، بل انسحب ليشمل البنية السياسية الإقليمية نفسها، ويضعف منسوب الإجماع العربي حول ثوابت القضية الفلسطينية.

أما على المدى البعيد، فإن هذا التوجه يحمل تداعيات خطيرة، إذ يفتح المجال أمام سوابق دولية قد تستخدم لاحقًا في صراعات مشابهة، حيث يتم تجاوز القانون الدولي لصالح حلول أحادية تفرضها القوى الكبرى. وهذا

1 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017 (New York: Metropolitan Books, 2020), 218.

2 نائل الجيوسي، "صفقة القرن وإزاحة المرجعيات الدولية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 221، يوليو 2020، ص. 102–105.

ما يهدد مصداقية النظام الدولي برمته، ويكرس حالة اللاعدالة التي يعاني منها الفلسطينيون منذ أكثر من سبعة عقود.

المطلب الثالث: إعادة صياغة مفهوم الدولة الفلسطينية وفق رؤية ترامب

إن مفهوم "الدولة الفلسطينية" كما ورد في صفقة القرن يبتعد تمامًا عن التعريفات القانونية والسياسية للدولة ذات السيادة. ففي حين يفترض أن تنهي أي خطة سياسية حالة الاحتلال وتفضي إلى قيام دولة مستقلة، فإن الرؤية التي طرحتها إدارة ترامب أعادت تعريف الدولة الفلسطينية لتكون "كيانًا إداريًا محدود الصلاحيات"، محاطًا بإملاءات أمنية إسرائيلية، وبلا استقلال فعلي، سياسيًا أو جغرافيًا أو اقتصاديًا.

أولًا: شروط قيام "الدولة الفلسطينية"

تشترط صفقة القرن على الفلسطينيين تنفيذ سلسلة من الشروط الأمنية والإدارية والسياسية، قبل الاعتراف بقيام دولتهم، من بينها: نزع سلاح الفصائل، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، تفكيك البنى "التحريضية"، والقبول بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية على الدولة الفلسطينية المستقبلية لمدة غير محددة[1]. إن هذه الشروط تظهر أن "قيام الدولة" في الرؤية الأمريكية ليس حقًا سياديًا، بل منحة مشروطة بالطاعة الكاملة، ما يحوّل فكرة الدولة إلى مجرد إدارة ذاتية موسعة، ويمنح إسرائيل حق الفيتو المطلق على مستقبل الفلسطينيين.

تشترط الخطة كذلك على الفلسطينيين الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، في تناقض صريح مع قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر القدس الشرقية أرضًا محتلة، ومقرًا مستقبليًا للدولة الفلسطينية. هذا الاعتراف المسبق، يطلب دون أي مقابل فعلي للفلسطينيين، مما يقوّض أهم ملفات الحل النهائي ويُلغي أحد أبرز المطالب الوطنية الفلسطينية المتعلقة بالسيادة على القدس.

يشترط المخطط الأمريكي أيضًا أن يكون الفلسطينيون قد أثبتوا خلال أربع سنوات "استعدادهم للسلام" وفق معايير إسرائيلية صارمة، تشمل تغييرات في المناهج الدراسية، والسياسات الإعلامية، وضبط كامل للوضع الأمني، وإظهار التعاون الاقتصادي. هذه المعايير الفضفاضة تُمنح لإسرائيل والولايات المتحدة فقط حق

1 Jared Kushner et al., source mentioned. 14–18.

تقييمها، مما يعني أن القرار النهائي بشأن قيام الدولة يُسحب من أيدي الفلسطينيين ليُرتهن بإرادة الطرفين الآخرين[1]

تربط الخطة الاقتصادية المصاحبة للصفقة قيام الدولة الفلسطينية بمشاريع تنموية تمول من أطراف خارجية، دون أي التزام أمريكي مباشر، مما يضع مستقبل الدولة المفترضة رهينة التمويل السياسي المشروط، لا على أساس الحقوق الثابتة. وهذا النموذج يفرغ مشروع الدولة من مضمونه الوطني، ويحوّله إلى مبادرة اقتصادية لا تملك مقومات الاستقلال السيادي[2].

يتضح أن رؤية "صفقة القرن" لقيام الدولة الفلسطينية لا تعكس مقاربة قائمة على إنهاء الاحتلال وتحقيق تقرير المصير، بل على تأطير الشعب الفلسطيني ضمن واقع الاحتلال القائم مع تحسينات شكلية. حيث يُطلب من الضحية الامتثال لشروط الجلاد، دون ضمانات حقيقية أو مرجعيات ملزمة للطرف الآخر. وهذا يجعل من الدولة الموعودة مجرد وهم سياسي يُستخدم كأداة ضغط.

علاوة على ذلك، فإن الرؤية الأمريكية تفتقر لأي ضمانات قانونية ملزمة لإسرائيل مقابل التزامات الفلسطينيين، مما يفتح الباب واسعًا أمام استمرار التلاعب بالشروط، وتأجيل الاعتراف بالدولة إلى أجل غير مسمى. وبهذا، لا تمثل الشروط المعلنة سوى وسيلة إضافية لترسيخ الواقع القائم، تحت غطاء مشروع سياسي يبدو ظاهريًا وكأنه يقدم "فرصة سلام"، لكنه عمليًا يعمّق الفجوة ويؤسس لسلام مفروض لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق المشروعة[3].

ثانيًا: افتقار الدولة الفلسطيني للسيادة الفعلية:

تظهِر خرائط الصفقة أن الدولة الفلسطينية ستكون محاطة بالكامل بالأراضي الإسرائيلية، مع عدم امتلاكه أي حدود خارجية، ولا تحكمه بالمجال الجوي أو الموانئ أو المعابر. كما تحتفظ إسرائيل بحق التدخل الأمني داخل

---

1 نص خطة السلام الأمريكية، "Peace to Prosperity", White House, 2020, p. 15.

2 محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن: إعادة تعريف المشروع الصهيوني"، السياسة الدولية، العدد 219 (يوليو 2020): 118.

3Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, New York: Metropolitan Books, 2020, p. 256.

الأراضي الفلسطينية "إذا دعت الحاجة"[1]. هذه القيود تجعل "الدولة الفلسطينية" المقترحة بلا مظاهر سيادة حقيقية، ما يناقض بشكل صريح تعريف الدولة وفق اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933، التي تشترط السيادة على الإقليم والسكان والعلاقات الخارجية.

رغم ما تدعيه الخطة الأمريكية من "فرصة تاريخية" للفلسطينيين، فإنها لا توفر لهم سيطرة على الموارد الطبيعية داخل حدود كيانهم المقترح. فعلى سبيل المثال، تضع الصفقة موارد المياه الجوفية في الضفة الغربية تحت الإدارة الإسرائيلية، وتمنح إسرائيل صلاحيات لتوزيع الحصص، ما يترك الفلسطينيين في تبعية مائية دائمة[2]. هذا يعكس نمطًا من "السيادة المنقوصة" التي تجعل التنمية الاقتصادية والبيئية رهينة للقرارات الإسرائيلية. وتخضع حركة البضائع والأشخاص في الكيان الفلسطيني لنظام مراقبة إسرائيلي صارم، سواء عبر المعابر أو داخل الأراضي المتقطعة جغرافيًا. وقد أظهرت تجارب سابقة، مثل نظام الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، وبالتالي كيف يمكن لإسرائيل تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بذريعة "الضرورات الأمنية"[3]. هذا الأمر يعمق واقع التبعية ويفقد أي سلطة فلسطينية مقومات الحكم الفعلي.

تعليقا على ذلك فإن الصفقة تكرس مفهوم "الهيمنة دون الاحتلال"، أي تفويض الفلسطينيين بإدارة شؤون حياتهم اليومية ضمن حدود مرسومة مسبقًا من قبل قوة خارجية. لا يمكن اعتبار هذا النموذج استقلالًا أو تحررًا سياسيًا، بل هو شكل محدث من الإدارة المدنية تحت إشراف عسكري، ينتج واقعًا سياسيًا مشوهًا لا يمكن وصفه بالسيادة.

كما أن الخطة الأمريكية تُقصي الفلسطينيين عن أي دور في إدارة الحدود الخارجية أو العلاقات الدولية، حيث تضع هذه الوظائف الحصرية بيد إسرائيل. وتخالف بذلك أحد أركان السيادة المعترف بها في القانون الدولي،

---

1 Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Plan: A Brutal Strategy of Permanence,” The New York Review of Books, February 2020.

2 Khaled Elgindy, source mentioned, 2019, 256.

3 Human Rights Watch, “Separate and Unequal: Israel’s Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories,” December 2010, https://www.hrw.org/report/2010/12/19/separate-and-unequal

وهو الاستقلال في إدارة الشؤون الخارجية[1]. هذا الإقصاء يجعل الدولة المقترحة أقرب إلى "كيان تابع" داخل النظام الإقليمي، بلا قدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة.

من زاوية أخرى، فإن عدم وجود جيش أو صلاحيات دفاعية للكيان الفلسطيني يمثل إخلالًا إضافيًا بمبدأ السيادة. فالصفقة تشترط نزع سلاح الفصائل ومنع أي تشكيل عسكري مستقل، بينما تبقي لإسرائيل "الحق الحصري" في فرض الأمن في المناطق الفلسطينية[2]. وبهذا، تصبح الدولة المقترحة مكشوفة استراتيجيًا ومعتمدة بالكامل على طرف خارجي لضمان أمنها، ما يقوّض جوهر فكرة الدولة كمؤسسة سيادية.

ثالثًا: تقويض وحدة الأرض والشعب

الصفقة تفصل جغرافيًا وسياسيًا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اشتراط "عودة السلطة الشرعية" إلى غزة، وفصل التعامل الأمني والسياسي مع كل منطقة على حدة. كما تبقي اللاجئين في الشتات خارج أي ترتيبات سيادية، ما يضرب وحدة الشعب الفلسطيني[3] بهذه المعادلة، يعاد إنتاج التجزئة كأداة لإضعاف أي كيان فلسطيني جامع. إذ تمنح أجزاء من الأرض "سلطة إدارية"، بينما يُقصى جزء كبير من الشعب، ما يحول فكرة الدولة إلى مشروع مقطع وغير مكتمل.

وتتبنى صفقة القرن مبدأ التعامل مع غزة والضفة الغربية كوحدتين منفصلتين، ما يعمق الانقسام القائم أصلًا. تشترط عودة "الشرعية الفلسطينية" إلى غزة وفق المعايير الأمريكية، وتتجاهل حقيقة أن الانقسام ذاته هو نتيجة للتدخلات الإقليمية والدولية، لا فقط للتنازع المحلي. هذا الفصل الإداري المؤسس ضمن خطة السلام يعزّز منطق "السلطتين" ويمنع إعادة بناء سلطة فلسطينية موحدة وقادرة على تمثيل كل الشعب.

ومن خلال إسقاط حق العودة، تقصي الصفقة ملايين اللاجئين من أي تصور مستقبلي للدولة، ما يفرغ الفكرة الوطنية الفلسطينية من بعدها الشعبي والديمغرافي الشامل. لا تكتفي الخطة بتجاهل اللاجئين، بل تقترح توطينهم

---

1 Jean d'Aspremont, International Law: Foundations and Principles (Edward Elgar Publishing, 2021), 72.

2 United States Government, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020, https://trumpwhitehouse.archives.gov/peacetoprosperity.

3 محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن: تفكيك الدولة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 218 (أبريل 2020)، ص. 32.

خارج فلسطين التاريخية، في دول مثل لبنان والأردن وسوريا، دون الالتفات إلى حقهم المشروع بالعودة بموجب القرار الأممي1. هذا الإقصاء المنهجي يفتت وحدة الشعب جغرافيًا وهوياتيًا.

رغم الادعاء بتخصيص بعض المناطق المحاذية للقدس كعاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية، فإن صفقة القرن تقر بضم المدينة كاملة لإسرائيل، ما يقطع الصلة بين القدس كرمز ديني ووطني، وبين الشعب الفلسطيني. هذه القطيعة تتعدى البعد المكاني، لتطال البعد الهوياتي والرمزي، حيث أن القدس كانت دومًا محورًا جامعًا لمختلف مكونات الشعب الفلسطيني، داخل وخارج الأرض المحتلة.

تقترح الصفقة شبكة من المعابر والأنفاق والجسور تربط بين "المناطق الفلسطينية" المتناثرة، لكنها تبقي هذه المناطق محاصرة ومحاطة بالمستوطنات أو بالحواجز الأمنية. هذا الشكل من التجزئة الهندسية لا يحول فقط دون بناء وحدة سياسية واقتصادية، بل يمنع أي تفاعل اجتماعي سليم بين مكونات الشعب الفلسطيني، ويفرض واقع "الكنتونات" بدلًا من الكيان الموحد2.

وتعكس تفاصيل الصفقة تصورًا لكيان فلسطيني يؤدي أدوارًا محددة دون امتلاك قرار سياسي حر، ما يحول "الدولة" إلى وحدة خدماتية لا تعبر عن إرادة شعب موحد. فالمؤسسات المقترحة – مثل الشرطة أو الهيئات الإدارية – يفترض أن تعمل تحت الرقابة الأمنية الإسرائيلية، ووفق آليات تمويل مشروطة من الولايات المتحدة والدول المانحة، دون تمثيل حقيقي لجميع الفلسطينيين، وبالأخص اللاجئين أو فلسطينيي الخارج.

رابعًا: الضمانات الدولية الملزمة

لا تنص الخطة على أي التزام دولي بتنفيذ ما ورد فيها، ولا على آلية رقابة أو تدخل أممي، بل تعتمد على الطرف الأمريكي وإسرائيل كضامنين وحيدين. وبذلك، تفقد الدولة الفلسطينية المحتملة أي حماية دولية من الخروقات أو من تقلبات السياسة الأمريكية ذاتها3. هذا الغياب للضمانات لا يعكس فقط ضعف الالتزام

1 UN General Assembly Resolution 194 (III), 11 December 1948. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-178825/

2 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017 (New York: Metropolitan Books, 2020), 210.

3Daniel Kurtzer, “The Flaws in Trump’s Middle East Plan,” Foreign Affairs, February 2020.

السياسي الأمريكي، بل يؤكد أن الرؤية لا تقوم على "حل تفاوضي"، بل على فرض إرادة المنتصر، ما يجعل من الدولة المقترحة مشروعًا هشا وعرضة للابتزاز الدائم.

في غياب آلية ملزمة لتنفيذ بنود "صفقة القرن"، تفتح الأبواب على مصراعيها لإعادة تعريف العلاقة بين الاحتلال والشعب الفلسطيني وفق مصالح إسرائيل وحدها، لا وفق القانون الدولي. إذ أن غياب أي جهة ثالثة محايدة أو آلية رقابة دولية يسقط مبدأ "الراعي النزيه" للعملية السياسية، ويحول الاتفاق إلى تفاهم ثنائي بين غير متكافئين. فالولايات المتحدة، التي يفترض أنها الراعية، تتبنى بالكامل الرواية الإسرائيلية، ما يفقدها أي صفة حياد1.

كما أن الخطة لم تعرض على مجلس الأمن الدولي، ولا ترتبط بأي قرار صادر عن الجمعية العامة أو عن هيئات الأمم المتحدة، ما يعني أن تنفيذها لا يتطلب إجماعًا دوليًا، بل يمر من خلال تفاهم ثنائي تفرضه القوة. هذا الانحراف عن الأعراف القانونية المتبعة في تسوية النزاعات الدولية يعد سابقة خطيرة، تضعف شرعية أي اتفاق قد ينتج عنها مستقبلاً.2

تظهر بنود الصفقة أنها لم تصاغ كاتفاقية دولية ذات طابع قانوني ملزم، بل كخطة أمريكية داخلية، تمنح للفلسطينيين كفرصة وحيدة مشروطة بالقبول الكامل. هذا يضعف مركز الطرف الفلسطيني، ويسقط مبدأ التفاوض على أسس متوازنة. فالخطط التي لا تخضع لأي إشراف دولي، وتطرح بلغة الإملاء، تفتقد لأي جدية في إيجاد حل دائم3.

وبناءا عليه يمكن القول إن غياب ضمانات دولية يعكس تحللًا ممنهجًا من كل الأسس التي قامت عليها عملية السلام منذ مدريد وأوسلو، والتي بنيت على قرارات دولية وتفاهمات متعددة الأطراف. وبدلًا من إعادة تنشيط هذه الأسس، تأتي الخطة لتدفع نحو "تسوية أمريكية إسرائيلية" بلا شركاء حقيقيين، ما يعيد القضية الفلسطينية إلى مربعها الأول، كقضية استعمار لا نزاع حدود.

---

1 Khalil Shikaki, source mentioned, February 2020.

2 Rashid Khalidi, source mentioned,2020, 251.

3 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Humanitarian Concerns over the US Peace Plan,” February 2020.

ولذلك فإن الخطة تنزع عن المجتمع الدولي أي دور حقيقي في حماية ما قد ينتج عنها من "كيان فلسطيني"، وتمنع أي تدخل مستقبلي في حال وقوع انتهاكات، سواء من إسرائيل أو غيرها. وهذا ما يجعل فكرة الدولة الفلسطينية، في هذا السياق، عرضة للانهيار بمجرد تغير المزاج السياسي في البيت الأبيض أو لدى صانع القرار الإسرائيلي، دون أن يكون للفلسطينيين أي وسيلة ردع أو حماية فعلية.

المطلب الرابع: دور كوشنر في تثبيت الأهداف الأمريكية من الصفقة

لم تكن "صفقة القرن" مجرد خطة سلام تقليدية تندرج ضمن محاولات التسوية السابقة، بل عكست تحولًا جذريًا في المقاربة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد تم تقديمها بوصفها مشروعًا شاملاً لإعادة ترتيب المنطقة، وفق أولويات الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب وصهره وكبير مستشاريه جاريد كوشنر. وبعيدًا عن الشعارات المعلنة حول السلام والازدهار، كشفت بنود الخطة ومجريات عرضها عن أهداف تتجاوز الحل السياسي، وتتصل بمصالح جيوسياسية واقتصادية وأمنية، فضلاً عن اعتبارات داخلية أمريكية. وقد لعب كوشنر دورًا محوريًا في صياغة الصفقة والترويج لها، بما يعكس طبيعة الدور الشخصاني والمؤسسي معًا في توجهات السياسة الأمريكية خلال تلك المرحلة

أولًا: تعزيز التحالف الإسرائيلي–الأمريكي وتكريس الهيمنة الإقليمية

من أبرز الأهداف غير المعلنة لصفقة القرن، ترسيخ موقع إسرائيل كقوة إقليمية مهيمنة بضمانة أمريكية. فقد منحت الصفقة إسرائيل اليد العليا في الملفات الجوهرية، كالقدس، واللاجئين، والسيطرة الأمنية، وشرعنة المستوطنات، مما يؤكد أن الخطة تهدف إلى "إغلاق" ملف الصراع لمصلحة تل أبيب، لا إلى تسويته.

أظهرت التحليلات أن الصفقة شكّلت امتدادًا لسياسة "التحالف غير المشروط" التي اعتمدتها إدارة ترامب تجاه إسرائيل، ما جعلها الخطة الأكثر تحيّزًا في تاريخ الوساطة الأمريكية[1]. وهذا التحيز لم يكن فقط لمصالح إسرائيل الأمنية، بل لرؤيتها الإيديولوجية للصراع. من هنا فإن تركيز الصفقة على ضمانات إسرائيلية في جميع بنودها – دون مقابل حقيقي للفلسطينيين – يعكس مقاربة القوة كأداة تسوية، بعيدًا عن منطق العدالة أو القرارات الدولية. وهو ما يعيد إنتاج النظام الإقليمي وفق معادلة التفوّق الإسرائيلي كشرط مسبق لأي ترتيبات سياسية أو اقتصادية مستقبلية.

1 Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, 219.

كما أن هذه المقاربة تعزز النفوذ الأمريكي عبر الحليف الإسرائيلي، في مواجهة خصوم مثل إيران أو القوى الدولية المنافسة، مما يجعل من الصفقة جزءًا من استراتيجية أوسع للهيمنة الإقليمية عبر الشراكات الخاصة، لا المؤسسات الجماعية.

ثانيًا: تصفية قضية اللاجئين وإنهاء حق العودة

أحد الأهداف الرئيسة للخطة تمثل في تجاوز قضية اللاجئين عبر أدوات اقتصادية ووظيفية، من خلال "إدماجهم" في الدول المضيفة أو تمويل مشاريع تنموية في أماكن وجودهم، دون الاعتراف بحق العودة أو تحمل إسرائيل أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية. تنص الخطة صراحة على رفض العودة إلى أراضي 1948، واقتصار الحل على "خيارات توطين" خارج فلسطين، بدعم مالي من دول عربية وغربية، بما يعني عمليًا شطب أحد أهم ركائز القضية الفلسطينية[1].

واذا ما بحنا وراء ذلك هذا التوجه يشير إلى سعي أمريكي لتصفية البعد الحقوقي والإنساني للصراع، وتحويله إلى مشكلة "إنسانية–اقتصادية"، ما يخدم الرؤية الإسرائيلية التي تعتبر اللاجئين خطرًا ديموغرافيًا وأمنيًا يجب تحييده نهائيًا. كما أن تقليص الدعم للأونروا في عهد ترامب يتسق مع هذا التوجه، في محاولة لتجفيف أدوات الحماية القانونية والإنسانية للاجئين، وتجريدهم من أي مرجعية دولية تمنحهم صفة "اللاجئ"، تمهيدًا لإنهاء قضيتهم من أساسها.

ثالثًا: استخدام الصفقة كورقة ضغط انتخابية داخل الولايات المتحدة

لم تكن دوافع الصفقة خارجية فقط، بل انطوت أيضًا على أبعاد انتخابية داخلية، فقد مثلت أداة لكسب دعم اللوبي الصهيوني واليمين الإنجيلي، وهما قاعدتان انتخابيتان رئيسيتان لدونالد ترامب، خاصة في الانتخابات الرئاسية لعام 2020.

لقد حظيت الصفقة بترويج واسع في الإعلام المحافظ الأمريكي بوصفها "الإنجاز الأعظم للسلام"، واستخدمت في حملة ترامب الانتخابية لتسويق صورة الرئيس القوي الذي يعيد تشكيل الشرق الأوسط[2]. وبالتالي فإن توقيت

---

1 Khaled Elgindy, source mentioned, 2019, 257.

2Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “The Trump Administration's Israel–Palestine Plan,” Center for a New American Security, January 2020.

إعلان الصفقة – في يناير 2020، وقبيل الانتخابات بعدة أشهر – يعزز الفرضية بأنها كانت أداة داخلية لتعزيز شعبية الرئيس، أكثر من كونها خطة سلام متكاملة وواقعية. كما أن شخصنة الملف، من خلال التركيز على دور كوشنر وإقصاء وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات التقليدية من العملية، يكشف عن طابع "الصفقة الخاصة" المرتبطة بالرئيس، لا بالدولة الأمريكية كمؤسسة.

رابعًا: دور كوشنر في صياغة الرؤية وتجاوز الأعراف الدبلوماسية

كان لجاريد كوشنر دور حاسم في بلورة صفقة القرن، حيث ترأس فريقًا صغيرًا أغلب أعضائه من غير الدبلوماسيين، واعتمد في مشاوراته على قنوات غير رسمية ضيقة، وتواصل مباشر مع قادة الخليج وإسرائيل، مع إقصاء القيادة الفلسطينية. صرح كوشنر أكثر من مرة بأن هدفه ليس تقديم "حل عادل" بل "واقعي"، وركز على الأبعاد الاقتصادية للصفقة من خلال "ورشة البحرين"، متجاهلًا البعد القانوني والسياسي للصراع[1]

ويمثل كوشنر نموذجًا لتحول صانع القرار الأمريكي من الدبلوماسي المحترف إلى "رجل أعمال" يتعامل مع القضايا السياسية كمشاريع تفاوض وربح وخسارة. وقد أدى ذلك إلى تهميش القانون الدولي، والإطار التفاوضي الذي استندت إليه عمليات التسوية السابقة. كما أن اعتماد كوشنر على أدوات اقتصادية لجذب الأطراف العربية، دون إشراك الفلسطينيين، عكس انزياحًا عن مفاهيم الوساطة النزيهة، وأدى إلى فشل الصفقة في تحقيق أي اختراق فعلي رغم الدعم السياسي والإعلامي الواسع لها.

المبحث الثالث: ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه سياسات ترامب.

يعتبر إعلان إدارة ترامب عن "صفقة القرن" وتحولاتها الجذرية في التعامل مع القضية الفلسطينية، نقطة مفصلية أثارت ردود فعل متباينة على المستويين الرسمي والشعبي، عربيًا ودوليًا. إذ لم تكن هذه السياسات مجرد مواقف عابرة، بل مثلت تحولات استراتيجية مست جوهر القضية الفلسطينية ومبادئ الحل العادل التي استقرت في الوعي الجمعي لعقود. وقد تراوحت ردود الفعل ما بين الرفض الصريح والتردد الحذر، وصولًا إلى أشكال من القبول الضمني، وهو ما يعكس تباين الحسابات السياسية والمصالح الإقليمية والدولية، فضلًا عن تأثير المتغيرات الداخلية في كل طرف. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة هذه الردود، والوقوف على أبعادها وتداعياتها، من خلال استعراض المواقف الرسمية والشعبية المختلفة إزاء السياسات الأمريكية في عهد ترامب.

1 عبد الحليم قنديل، "صفقة القرن واليمين الأمريكي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020): 34–36.

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني إتجاه سياسيات ترامب.

ان صفقة القرن محطة مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ جاءت محملة برؤية أمريكية تنحاز بشكل غير مسبوق للمطالب الإسرائيلية، وتتجاوز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد مثل الإعلان عنها صدمة للقيادة الفلسطينية والفصائل السياسية والشارع الفلسطيني، لما تضمنته من بنود تمس جوهر القضية، مثل القدس، واللاجئين، والسيادة، وحدود الدولة المستقبلية. وقد تباينت ردود الفعل الفلسطينية إزاء هذه الصفقة بين مواقف رسمية رافضة، وتحركات شعبية غاضبة، ومواقف فصائلية حاولت قراءة الصفقة في سياق صراعها الداخلي وتنافسها السياسي. ويعكس الموقف الفلسطيني من صفقة القرن ليس فقط رفضًا لمضمونها، بل أيضًا تعبيرًا عن أزمة داخلية في إدارة الملف السياسي، والانقسام، وتحديات تمثيل الشعب الفلسطيني في ظل تغيّرات إقليمية ودولية متسارعة.

أولًا: موقف السلطة الوطنية الفلسطينية

جاء موقف السلطة الفلسطينية واضحًا برفض قاطع لخطة "صفقة القرن" منذ الإعلان عنها في يناير 2020، حيث اعتبرتها القيادة الفلسطينية محاولة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي. الرئيس محمود عباس أعلن أن الخطة لا تصلح أساسًا للتفاوض، مؤكدًا أن "القدس ليست للبيع"، في إشارة إلى تجاهل الخطة لمطالب الفلسطينيين بشأن القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية.[1]

هذا الرفض لم يكن فقط رفضًا سياسيًا بل مؤسسيًا كذلك، حيث أعلنت السلطة وقف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل والولايات المتحدة، معتبرة أن واشنطن فقدت أهليتها كوسيط محايد بعد تبنيها الكامل للرؤية الإسرائيلية.[2] إن هذا الموقف جاء كرد فعل منطقي من السلطة التي رأت في الخطة تهديدًا وجوديًا لكيانها السياسي، لكنه كشف أيضًا عن محدودية الخيارات الفلسطينية في ظل توازنات دولية غير مواتية، وضعف التأثير العربي المساند.

اتسم الخطاب الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية بعد إعلان الصفقة بمحاولة تعبئة دولية ضد المشروع الأمريكي، من خلال تفعيل الحضور الفلسطيني في المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومحكمة الجنايات

---

1 محمود عباس، "خطاب الرئيس الفلسطيني أمام الجامعة العربية"، القاهرة، 1 شباط/فبراير 2020.

2 Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, 234.

الدولية. وقد سعى الرئيس محمود عباس إلى استقطاب دعم أوروبي وعربي وإسلامي لموقفه، مشددًا على التمسك بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن كمرجعية لأي عملية سلام مستقبلية.1

أحد الأبعاد التي برزت في موقف السلطة تمثل في إعادة طرح مشروع المصالحة الفلسطينية كوسيلة لمواجهة الخطة الأمريكية، غير أن هذه الدعوات اصطدمت بالواقع السياسي الداخلي المعقد، ولم تتحول إلى إجراءات ملموسة، ما أضعف قدرة الموقف الرسمي على حشد وحدة وطنية حقيقية، رغم الإجماع الفلسطيني على رفض الصفقة. وبذلك بقيت السلطة أسيرة خطابها السياسي دون ترجمته إلى استراتيجية موحدة أو شاملة.

وفقد اختارت القيادة الفلسطينية الانسحاب من مسار التفاوض بالكامل، في خطوة تعكس حجم القطيعة مع واشنطن، حيث قاطعت لقاءات رسمية كان من الممكن أن تستغل لعرض وجهة النظر الفلسطينية، مثل ورشة البحرين الاقتصادية في يونيو 2019، وهو ما شكل في نظر البعض انسحابًا من ساحة التأثير بدلًا من مواجهته.2

على الصعيد الداخلي، حرصت السلطة على تعزيز خطابها الإعلامي الرافض للصفقة عبر مختلف المنابر الرسمية، ما شكل محاولة لتأكيد شرعيتها السياسية أمام الجمهور الفلسطيني في ظل التحديات المتزايدة، خصوصًا مع تراجع الثقة الشعبية في مؤسساتها. ومع ذلك، فإن هذا الخطاب لم يكن كافيًا لتعويض فقدان أدوات الضغط الفعلية، لا سيما في ظل تقليص المساعدات الخارجية، واستمرار التنسيق الأمني بشكل غير معلن في مراحل لاحقة.

ثانيًا: مواقف الفصائل الفلسطينية

لم يكن الرفض محصورًا بالسلطة وحدها، بل شمل مجمل الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، اللتان اعتبرتا الصفقة امتدادًا لسياسة أمريكية منحازة لإسرائيل، وتهدف إلى القضاء على حق العودة وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني.3

1" الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن: لن نقبل بصفقة القرن"، وكالة وفا الرسمية، 11 فبراير 2020، https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=JXprLfa870998014043aJXprLf

2 Khaled Elgindy, source mentioned, 2019, 215.

3 المركز الفلسطيني للإعلام، "حماس ترفض خطة ترامب وتدعو لمواجهتها"، 29 يناير 2020، https://palinfo.com

وفي بيان مشترك، دعت الفصائل إلى تفعيل "المقاومة الشاملة" ووقف التنسيق الأمني، وطالبت بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني لمواجهة هذه الخطة عبر استراتيجية وطنية موحدة1. تكشف مواقف الفصائل عن وجود إجماع فلسطيني نادر في رفض الصفقة، رغم التباينات التقليدية بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني. إلا أن هذا التوافق لم يترجم إلى خطة عملية موحدة على الأرض، ما جعل الرفض رمزيًا في معظمه دون قدرة فعلية على إفشال الخطة أو التأثير في موازين القوى.

لقد عبرت فصائل المقاومة الفلسطينية عن موقف موحد تجاه الخطة الأمريكية، معتبرة أنها تشكل انقلابًا على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. حماس، على وجه الخصوص، اعتبرت الصفقة "مؤامرة خطيرة" ورفضت بشكل قاطع التنازل عن القدس أو أي من الثوابت، مؤكدة أن الصفقة لن تمر "ما دام هناك شعب حي يقاوم"2. أما الجهاد الإسلامي، فوصفت الصفقة بأنها "امتداد لاتفاق أوسلو ولكن دون غطاء فلسطيني"، وأكدت أن الإدارة الأمريكية لم تكن يومًا وسيطًا نزيهًا في أي مفاوضات3.

بعيدًا عن الخطاب السياسي، وظفت الفصائل هذا الرفض في تعزيز الخطاب الشعبي المقاوم، حيث شهدت عدة مدن فلسطينية فعاليات ميدانية، بعضها نظمه تحالف القوى الوطنية والإسلامية، في محاولة لإظهار أن الشارع الفلسطيني موحد خلف خيار الرفض. إلا أن هذه الفعاليات بقيت محدودة التأثير من حيث الضغط الفعلي على الأطراف الدولية، الأمر الذي يُظهر ضعف الأداة الشعبية في ظل غياب الدعم الإقليمي الفعال.

من الزاوية الإعلامية، استغلت الفصائل فرصة الإعلان عن الصفقة لتكثيف حملاتها الإعلامية، مستخدمة وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح مخاطر الصفقة على الحقوق الوطنية، ومحاولة حشد الدعم الشعبي العربي والإسلامي لرفض المشروع. إلا أن الحصار المفروض على غزة وضعف الحضور السياسي للفصائل في المحافل الدولية قلل من فعالية هذا الحراك الإعلامي رغم اتساعه.

واعتبرت صفقة القرن بأنها فرصة لإعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني على أساس المقاومة لا المفاوضات. فقد دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى "طي صفحة أوسلو" وإطلاق مرحلة جديدة من

---

1 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "صفقة القرن: قراءة تحليلية"، 2 فبراير 2020.

2حماس، "الصفقة الأمريكية مؤامرة لن تمر"، المركز الفلسطيني للإعلام، 29 يناير 2020، https://palinfo.com

3 الجهاد الإسلامي، "صفقة القرن مرفوضة ولن نسمح بتمريرها"، قناة الميادين، 30 يناير 2020، https://www.almayadeen.net

الكفاح الوطني[1] غير أن غياب آليات عملية لتحقيق هذا التحول جعل الطرح أقرب إلى التصريحات النظرية منه إلى خطة قابلة للتنفيذ.

وعليه فإن المواقف الفصائلية، رغم وحدة خطابها، تعكس أزمة في العمل الفلسطيني المشترك؛ إذ لم تفضِ إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة قادرة على التنسيق الميداني والسياسي لصد تداعيات الصفقة. ويبدو أن هذا الضعف يعود إلى انعدام الثقة بين الفصائل، واستمرار الانقسام السياسي، وعدم وجود قيادة موحدة أو مرجعية شاملة يمكن أن تقود استراتيجية مقاومة متماسكة.

ثالثًا: ردود فعل الشارع الفلسطيني

قوبلت الصفقة بغضب شعبي واسع في الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت مدن الضفة الغربية وقطاع غزة احتجاجات واسعة، ورفعت شعارات تندد بالخطة وتصفها بـ"النكبة الثانية"[2]. وبرزت الدعوات لمقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، كما أعيد رفع رايات الوحدة الفلسطينية في عدد من المظاهرات. غير أن الزخم الشعبي سرعان ما تراجع بسبب عوامل عدة، أبرزها الإحباط المتراكم من فشل مسارات التسوية، والانقسام السياسي الداخلي، فضلًا عن غياب استراتيجية واضحة لتوجيه هذا الغضب الشعبي نحو مسار مقاوم ومنظم، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1. تفاعل النخب الشبابية والطلابية

برزت مشاركة واسعة من طلبة الجامعات والشباب في الحراكات المناهضة للصفقة، حيث نظمت عدة اعتصامات داخل الجامعات الفلسطينية، خاصة في جامعة بيرزيت والنجاح، وتم رفع لافتات تندد بالخضوع للإملاءات الأمريكية. وقد عبرت هذه الفئة عن وعي سياسي متقدم، رافضة محاولة تحويل قضيتهم إلى قضية

---

1 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "الرد الحقيقي على صفقة القرن هو إنهاء أوسلو"، موقع الجبهة الرسمي، 1 فبراير 2020، https://pflp.ps

2 وكالة وفا، "احتجاجات شعبية واسعة رفضًا لصفقة القرن"، 30 يناير 2020، https://wafa.ps

معونات ومساعدات مالية بدلًا من كونها قضية تحرر وطني، مما يعكس تطورًا نوعيًا في الخطاب الاحتجاجي الشبابي داخل المجتمع الفلسطيني.[1]

2. دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة والرفض

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في إذكاء الوعي الشعبي حول خطورة صفقة القرن، إذ انتشرت الحملات الإلكترونية الرافضة للخطة تحت وسوم مثل #لا_لصفقة_القرن و#فلسطين_مش_للبيع. وقد ساهمت هذه المنصات في تعزيز ثقافة المقاومة السلمية ونقل الرواية الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي، رغم أن تأثيرها العملي بقي محدودًا نتيجة عدم الارتباط بحراك ميداني مستدام[2].

3. غياب الحاضنة التنظيمية للاحتجاجات

رغم اتساع رقعة الغضب الشعبي، إلا أن غياب تنظيم سياسي موحد قادر على توجيه الشارع أضعف من تأثير الحراكات. فقد اقتصرت ردود الفعل على احتجاجات عفوية أو فعاليات حزبية محدودة دون رؤية استراتيجية موحدة. ويُعزى هذا إلى تراجع الثقة بالأطر القيادية، ما جعل الشارع الفلسطيني في حالة حراك غير موجه وغير قادر على الضغط السياسي أو تغيير المعادلات القائمة.

4. البعد الاقتصادي في ردود الفعل الشعبية

من بين الأسباب التي حدت من استدامة الحراك الشعبي، تفاقم الظروف الاقتصادية، خاصة في الضفة وقطاع غزة الذي يعاني من حصار طويل الأمد. فالأزمات المعيشية أضعفت قدرة المواطنين على الانخراط المستمر في الفعاليات، ما جعل الرفض الشعبي لصفقة القرن موسميًا أو مرتبطًا بأحداث معينة. وهذا يشير إلى أهمية معالجة البعد الاقتصادي في أي تحرك شعبي مستقبلي تجاه قضايا كبرى كالصفقة.

---

1 أنظر: خالد عودة الله، "دور الشباب الفلسطيني في مقاومة صفقة القرن"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، https://www.alzaytouna.net.

2 Muhammad Shehada, “Palestinian Social Media Erupts Against Trump’s Deal,” The National Interest, February 2020.

5. انعكاسات الفتور الشعبي على الحالة الفلسطينية

إن تراجع الزخم الشعبي بعد الإعلان عن الصفقة فاقم من الإحساس بالعجز الوطني، ورسخ حالة الاستسلام السياسي لدى بعض فئات المجتمع. وقد انعكس ذلك في ضعف الإقبال على الأنشطة الوطنية، والشكوك المتزايدة في جدوى أي مبادرة فلسطينية لمواجهة الاحتلال أو الإدارة الأمريكية، ما يستدعي مراجعة جذرية للعلاقة بين القيادة والشارع لإعادة بناء الثقة والتعبئة الوطنية1.

رابعًا: الانقسام الفلسطيني وأثره على صياغة موقف موحّد ضد سياسات ترامب

أثر الانقسام السياسي الحاد بين حركتي فتح وحماس، والذي تفاقم منذ عام 2007، على قدرة الفلسطينيين في صياغة موقف موحد وفاعل تجاه صفقة القرن. فعلى الرغم من اتفاق الطرفين على رفض المبادرة الأمريكية، فإن الخلافات الداخلية حجّمت القدرة على ترجمة هذا الرفض إلى خطوات سياسية موحدة أو حملة دبلوماسية دولية فعالة. كما أن غياب إطار وطني شامل يعبر عن الكل الفلسطيني، أعاق بناء جبهة داخلية متماسكة تستطيع مواجهة التحديات التي فرضتها الصفقة.

وقد أظهرت عدة تقارير أن حالة الانقسام سمحت للإدارة الأمريكية بتعزيز خطابها القائم على أن "الفلسطينيين غير جاهزين للسلام"، واستخدمت ذلك كتبرير لتجاوز القيادة الفلسطينية الرسمية ومحاولة التعامل مع شخصيات أو أطراف بديلة.2 بل إن بعض بنود الصفقة كانت تستبطن استثمار هذا الانقسام، من خلال الإشارة إلى مشاريع تنموية مخصصة لغزة دون ربطها بالضفة الغربية، ما اعتبره مراقبون محاولة لتكريس الانفصال الجغرافي والسياسي بين الشطرين3.

---

1 أحمد عز الدين، "أثر انعدام الثقة السياسية على التعبئة الشعبية في فلسطين"، مجلة شؤون عربية، العدد 180، 2021، ص. 47.

2 صالح النعامي، "صفقة القرن واستراتيجية إدارة الانقسام الفلسطيني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 28 يناير 2020، https://www.dohainstitute.org

3 Khalil Shikaki, source mentioned, February 2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/palestinian-territories/2020-02-05/trump-peace-plan-and-palestinian-divide.

وفي الجانب الاخر فإن استمرار حالة الانقسام الداخلي قد أضعف قدرة الشارع الفلسطيني على التحشيد السياسي والشعبي ضد الصفقة. فبدلًا من التوحد خلف قيادة موحدة وخطاب سياسي جامع، انشغل الشارع في أحيان كثيرة بالخلافات الداخلية، مما ساهم في تشتيت الجهد الوطني وتخفيف ضغط الرأي العام على الاحتلال وحلفائه. وما يزيد من خطورة هذا الواقع هو أن القوى الإقليمية والدولية باتت تتعامل مع الفصائل الفلسطينية كأطراف متنازعة أكثر من كونها ممثلين عن مشروع تحرري، مما قلل من جاذبية الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية. هذا التشرذم أضعف من قدرة الفلسطينيين على مخاطبة المجتمع الدولي بخطاب موحّد يوضح رفضهم لصفقة القرن ويقترح بديلاً حقيقيًا لها.

ورغم محاولات متكررة لرأب الصدع، بما فيها لقاءات في القاهرة والدوحة وموسكو، فإن الانقسام ما زال قائمًا، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الفصائل الفلسطينية على إعادة بناء وحدة وطنية تعيد الاعتبار للمشروع التحرري في ظل التحديات المتزايدة. وبذلك، فإن التعامل مع صفقة القرن لا يقتصر فقط على رفضها، بل يتطلب إعادة النظر في البنية السياسية الداخلية التي يمكن أن تشكل الحاضنة لأي مواجهة فعالة لها.

المطلب الثاني: المواقف العربية (الرفض، الحياد، التطبيع)

لم تكن المواقف العربية إزاء صفقة القرن موحدة أو منسجمة، بل انقسمت بين أطراف رفضت الخطة بوضوح، وأخرى اختارت التزام الحياد أو التجاهل الإعلامي، في حين مضت بعض الدول في خطوات تطبيعية تعكس انفتاحًا ضمنيًا على الرؤية الأمريكية. وقد تأثرت هذه المواقف بعدة اعتبارات: داخلية وإقليمية، إضافة إلى طبيعة العلاقات مع إدارة ترامب، وموازين القوى في المنطقة. وعلى الرغم من تباين الخطاب العلني، إلا أن السلوك العملي لبعض الأنظمة قد خدم الأهداف الأمريكية والإسرائيلية من الصفقة، سواء بالصمت، أو عبر خطوات متسارعة نحو التطبيع.

أولًا: المواقف الرافضة صراحة لصفقة القرن

جاءت مواقف بعض الدول العربية، لا سيما الأردن والجزائر وتونس، في إطار الرفض العلني للمبادرة الأمريكية، باعتبارها مجحفة بحق الفلسطينيين، ومخالفة للقرارات الدولية ذات الصلة. وقد حذر العاهل الأردني مرارًا من

تهديد الصفقة لحل الدولتين، مؤكدًا على أن القدس خط أحمر، وعلى مركزية الوصاية الهاشمية على المقدسات في المدينة المقدسة[1].

وفي السياق ذاته، شددت الجزائر وتونس على رفض أي خطة لا تحترم حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967، وحقه في القدس عاصمة لها[2]. هذا الرفض السياسي ترافق مع دعم شعبي واسع في هذه الدول، ما شكّل رافعة إضافية للموقف الرسمي الرافض.

غير أن هذا الرفض، وإن كان ضروريًا من حيث المبدأ، لم يكن دائمًا مدعومًا بخطوات عملية على المستوى الإقليمي أو الدبلوماسي. فغياب التنسيق العربي الشامل، والتردد في مواجهة الضغوط الأمريكية، حال دون تبلور جبهة عربية موحدة قادرة على إفشال الصفقة أو عرقلتها بشكل فعّال.

ثانيًا: المواقف الحيادية أو المواربة

في المقابل، اختارت دول أخرى التزام الحياد أو تبني مواقف مواربة، تجنبت فيها إعلان الدعم أو الرفض الصريح. ومن بين هذه الدول، المغرب وموريتانيا، حيث اقتصرت ردود الأفعال على تصريحات فضفاضة حول ضرورة السلام والالتزام بالشرعية الدولية[3]. هذا النوع من المواقف عكس رغبة في تجنب الدخول في صدام مباشر مع الولايات المتحدة، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي مارستها إدارة ترامب على الأنظمة العربية[4]. كما يعكس الحذر الدبلوماسي السائد في مرحلة إقليمية معقدة، تتداخل فيها أولويات داخلية كالبقاء السياسي، مع تحديات إقليمية كإيران وليبيا واليمن.

1موقع قناة الجزيرة، "الملك عبد الله: القدس خط أحمر ولن نتنازل عن الوصاية الهاشمية"، 28 يناير 2020 .https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28

2 وكالة الأناضول، "الجزائر وتونس تعلنان رفض صفقة القرن"، 30 يناير 2020/https://www.aa.com.tr/ar.

3France24 ، "ردود فعل عربية متباينة على صفقة القرن"، 30 يناير 2020، https://www.france24.com/ar/

4 حميد الكفائي، "الخليج في زمن ترامب: مواقف مائعة وخطوط حمراء متآكلة"، العربي الجديد، 2 فبراير 2020، https://www.alaraby.co.uk/

تظهر هذه الحيادية كيف أن الأنظمة العربية، رغم خطورة الخطة على مستقبل القضية الفلسطينية، لم ترَ في المواجهة خيارًا واقعيًا، وفضلت النأي بالنفس، ما أضعف الموقف الفلسطيني التفاوضي وفتح المجال أمام محاولات تمرير الصفقة كأمر واقع.

ثالثًا: المواقف الداعمة ضمنيًا من خلال التطبيع

شكّل التطبيع مع إسرائيل ذروة التحول في بعض المواقف العربية، لا سيما من قبل دول الخليج مثل الإمارات والبحرين، في إطار اتفاقيات "أبراهام" التي روج لها كإنجازات سلام، في حين أنها وفرت غطاء عمليًا لرؤية ترامب للمنطقة1.

أعلنت هذه الدول أن التطبيع لا يعني التخلي عن دعم الحقوق الفلسطينية، إلا أن التوقيت، وسياق إعلان الاتفاقيات، جعلاها جزءًا من الحملة الأمريكية لفرض الصفقة، خصوصًا أنها جاءت بعد وقت قصير من إعلان الخطة، وترافقت مع خطاب أمريكي يربط بين السلام العربي–الإسرائيلي وتصفية الصراع الفلسطيني.

إن هذه المواقف، وإن لم تعلن دعمها الصريح للصفقة، إلا أنها ساهمت في ترسيخ الواقع الذي تريده الخطة، وعمقت من عزلة الموقف الفلسطيني، مما منح الولايات المتحدة وإسرائيل شعورًا بإمكانية تجاوز الرفض الفلسطيني عبر تحالفات إقليمية جديدة.

رابعًا: الأسباب البنيوية وراء التباين العربي

يعود تباين المواقف العربية إلى أسباب بنيوية عميقة، أبرزها غياب الإرادة السياسية الجماعية، وتناقض المصالح الوطنية بين الدول، والانقسام الحاد في المواقف من القضايا الإقليمية مثل العلاقة مع إيران، والموقف من الإخوان المسلمين، إضافة إلى التحولات في العلاقة مع واشنطن في عهد ترامب2.

كما ساهم الضعف المؤسسي للجامعة العربية، والانشغال بالصراعات الداخلية، في إضعاف مركزية القضية الفلسطينية داخل الأجندة الإقليمية. ولم تفعل أي أدوات جماعية لبلورة موقف عربي واضح، بل تركت كل دولة لتتعامل مع الصفقة وفقًا لمصالحها ومخاوفها.

---

1 Seth J. Frantzman, “Abraham Accords and the New Middle East,” Jerusalem Post, September 2020.

2عبد الله الأشعل، "صفقة القرن في السياق العربي: انكشاف النظام الرسمي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 490 (2020): 25 .

ويمكن القول إن المواقف العربية تجاه صفقة القرن ليست فقط انعكاسًا للضغوط الدولية، بل أيضًا نتيجة لتحولات داخلية في بنية الدولة العربية نفسها، حيث باتت الأولوية لكسب الشرعية الدولية والاقتصادية أكثر من الالتزام برؤية قومية جامعة.

ساهم التحول في أولويات الأمن الإقليمي في رسم خطوط التباين بين الدول العربية. ففي حين وضعت بعض الأنظمة الخطر الإيراني في صدارة تهديداتها، نظرت إلى إسرائيل كشريك محتمل في مواجهته، وهو ما شجعها على تبني مواقف أكثر براغماتية تجاه الصفقة، بل والانفتاح على التطبيع باعتباره امتدادًا لتحالفات إقليمية جديدة. في المقابل، تمسكت دول أخرى بالموقف التقليدي الرافض، معتبرة أن الخطر الحقيقي يتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب الدولة الفلسطينية.

لذلك أن هذا التحول لا يمكن فصله عن الميل نحو "السياسات المفرّدة" في العالم العربي، حيث تراجعت النهج الجماعية في التعامل مع القضايا المصيرية، ومنها القضية الفلسطينية، لصالح سياسات وطنية تعكس حسابات النظام الحاكم لا التوافق الإقليمي أو القومي. وقد أشار عبد الفتاح ماضي إلى أن غياب أدوات التنسيق العربية وانهيار الثقة بين الدول جعل من الاستجابة لصفقة القرن أمرًا يخضع لموازين قُطرية بحتة، لا لرؤية استراتيجية شاملة.[1]

كما ساهمت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل العديد من الدول العربية في إعادة تشكيل موقفها من الملف الفلسطيني، بحيث باتت تسعى إلى تقليل التصادم مع واشنطن والتركيز على علاقات أكثر استقرارًا مع القوى الكبرى، حتى لو جاء ذلك على حساب الموقف التاريخي من الصراع العربي الإسرائيلي. هذه الظروف دفعت بعض الحكومات إلى التزام الحياد أو تقديم دعم ضمني للصفقة، في مقابل تسهيلات اقتصادية أو دعم سياسي من الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، يجب النظر إلى التبدل في الخطاب الإعلامي الرسمي في عدد من الدول، والذي بات يُعلي من قيمة التنمية والانفتاح الاقتصادي على حساب الخطاب القومي أو الديني المرتبط بالقضية الفلسطينية. هذا التحول لم يأتِ من فراغ، بل يعكس توجهًا استراتيجيًا نحو إعادة تعريف الأولويات الوطنية، وهو ما انسحب بدوره على طبيعة الموقف من الصفقة، ودرجة الحماسة أو التحفظ تجاهها.

1عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية تحت الحصار: تفريغ النظم السياسية من الداخل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020)، 65 .

ولذا فإن الاختلال في موازين القوة العربية – العربية لعب دورًا مهمًا في تفتيت الموقف من الصفقة. فغياب دول مركزية كانت تقود المشهد العربي، إما بسبب الفوضى الداخلية أو الانكفاء السياسي، ترك فراغًا ملأته قوى أقل التزامًا بالقضية الفلسطينية. وقد أدى هذا الواقع إلى خلق بيئة عربية ضعيفة التماسك، لا تملك من أدوات التأثير أو الرد سوى بيانات فضفاضة لا تغيّر من الواقع شيئًا.

المطلب الثالث: التفاعل الدولي مع سياسات ترامب (أوروبا، روسيا، الصين)

لم تمر "صفقة القرن" والسياسات الأمريكية المرتبطة بها في عهد الرئيس دونالد ترامب دون أن تثير ردود فعل دولية متباينة. فقد أظهرت القوى الدولية الكبرى مواقف مختلفة، عكست مصالحها الإستراتيجية، وتوازناتها الإقليمية، وكذلك رؤيتها الخاصة للنظام الدولي. وبينما سعت أوروبا إلى الحفاظ على التوازن القانوني والدبلوماسي، اتبعت روسيا نهجًا براغماتيًا يخدم توجهاتها الجيوسياسية، في حين التزمت الصين موقفًا حذرًا يعكس تركيزها على الاستقرار والعلاقات الاقتصادية. هذه التفاعلات كشفت حجم التحول الذي أحدثته إدارة ترامب في بنية العلاقات الدولية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ومدى استعداد بعض القوى لملء الفراغ الذي قد تتركه واشنطن مستقبلًا.

أولًا: الموقف الأوروبي وتحديات الحفاظ على التوازن

تبنت دول الاتحاد الأوروبي موقفًا ناقدًا لصفقة القرن، معتبرة إياها مخالفة للشرعية الدولية ولقرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فقد أكدت الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد، جوزيب بوريل، أن الخطة الأميركية "تنتهك المعايير المتفق عليها دوليًا"، وأعلن الاتحاد دعمه لحل الدولتين القائم على حدود 1967 مع تبادل متفق عليه للأراضي.1 وفي هذا السياق، عبّرت عدة دول أوروبية –مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا– عن رفضها لأي خطوات إسرائيلية لضم أراضٍ فلسطينية، محذّرة من تداعيات ذلك على أمن واستقرار المنطقة.2

1 European Union External Action Service, “Statement by High Representative Josep Borrell on the US initiative,” January 2020.

2France Diplomacy, “France’s position on the Israeli–Palestinian conflict,” Ministry for Europe and Foreign Affairs, 2020.

ومع ذلك، يواجه الموقف الأوروبي صعوبات حقيقية في التأثير على مجريات الصراع. فالاتحاد لا يمتلك أدوات ضغط فعلية على إسرائيل أو الولايات المتحدة، ويعاني من غياب وحدة القرار بين دوله، خاصة في ظل انقسام داخلي حول العلاقات مع تل أبيب. كما أن بعض دول أوروبا الشرقية دعمت مواقف إدارة ترامب لأسباب تتعلق بالعلاقة الوثيقة مع واشنطن. فإن الموقف الأوروبي يمكن اعتباره محاولة لإعادة التوازن في ظل اختلال ميزان القوى الناتج عن انحياز أمريكي كامل لإسرائيل. إلا أن محدودية الدور الأوروبي تظهر تراجع التأثير الدولي التقليدي لأوروبا في ملفات الشرق الأوسط، مقابل صعود قوى أخرى أكثر براغماتية في تحركها.

شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإدارة ترامب توترًا على خلفية ما اعتبره الأوروبيون انفرادًا أمريكيًا بصياغة خطة لا تراعي القانون الدولي ولا تستند إلى أي مشاورات مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي نفسه. وقد عبر البرلمان الأوروبي عن قلقه من تجاهل الإدارة الأميركية للمبادئ الأساسية للعملية السلمية، مشيرًا إلى أن الخطة تقوض فرص تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.1

كما حاولت بعض الدول الأوروبية التحرك دبلوماسيًا عبر قنوات الأمم المتحدة للتأكيد على الموقف القائم على حل الدولتين، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بالفيتو الأميركي المتكرر ضد أي قرارات تدين السياسات الإسرائيلية أو تشكك في خطة ترامب، مما قلل من فاعلية الحراك الأوروبي في المؤسسات الدولية.2

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن مواقف بعض الدول الأوروبية تأثرت بتنامي التيارات اليمينية داخلها، والتي تبنت خطابًا أقرب للمواقف الإسرائيلية، خصوصًا في ما يتعلق باعتبار حماس تنظيمًا إرهابيًا ورفض أي تسوية لا تضمن "أمن إسرائيل". هذا الميل اليميني قلل من حدة بعض المواقف الأوروبية، وخلق شرخًا داخل الكتلة الأوروبية نفسها بشأن مقاربة القضية الفلسطينية3.

ويمكن القول إن أحد الأسباب البنيوية لضعف الموقف الأوروبي يعود إلى طبيعة الاتحاد ذاته ككيان فوق-دولي غير قادر على فرض سياسة خارجية موحدة في القضايا الحساسة. كما أن التبعية الأمنية للولايات

1European Parliament, “Resolution on the US Middle East Peace Plan,” February 2020, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2020-0047_EN.html.

2United Nations Security Council, "Meetings Coverage and Press Releases," February 2020, https://press.un.org/en/2020/sc14115.doc.htm.

3Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, 245.

المتحدة، خاصة من قبل دول حلف الناتو، تجعل من الصعب على أوروبا اتخاذ مواقف حاسمة في وجه واشنطن، حتى عندما تكون المصالح الاستراتيجية متعارضة.

كذلك، فإن السياق الاقتصادي لعب دورًا في تقييد المواقف الأوروبية، إذ تسعى بعض الدول الأوروبية إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع إسرائيل أو حتى مع الولايات المتحدة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها، ما يجعلها تتجنب الاصطدام المباشر مع الإدارة الأميركية حتى لو تعارض ذلك مع المبادئ المعلنة للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي.

ثانيًا:الموقف الروسي كفاعل دولي

لم ترفض روسيا صراحة خطة ترامب، لكنها أعربت عن تحفظها، مؤكدة أنها لا تحقق الأسس القانونية المتعارف عليها لحل النزاع. فقد دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى ضرورة أن يكون أي اتفاق "نتيجة مفاوضات مباشرة بين الطرفين".1 وسعت موسكو لاستغلال الفرصة لطرح نفسها كوسيط بديل أو مكمل للوساطة الأمريكية، إذ استقبلت ممثلين عن الفصائل الفلسطينية لبحث المصالحة، كما دعت إسرائيل إلى الحوار المباشر دون شروط مسبقة.2

هذه السياسة الروسية تعكس مقاربة مزدوجة: تثبيت موقعها كفاعل دولي في الملف الفلسطيني من جهة، والحفاظ على علاقاتها الجيدة مع إسرائيل من جهة أخرى، لا سيما في ظل تنسيق أمني وعسكري في الملف السوري. من زاوية تحليلية، فإن موسكو تحاول استثمار التراجع النسبي للدور الأمريكي من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة، ولكن دون المغامرة بمواجهة مباشرة مع واشنطن أو تعطيل خطط تل أبيب، مما يجعل دورها محدود التأثير ولكنه قابل للتصاعد مع مرور الوقت.

من بين الدوافع الأساسية التي حدت من انخراط روسيا النشط في انتقاد خطة ترامب هو إدراكها لحساسية ملف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وارتباطه الوثيق بالسياسة الداخلية الأمريكية وكذلك بالأمن الإقليمي الإسرائيلي،

1 Russian Ministry of Foreign Affairs, “Comment by the Information and Press Department,” January 29, 2020

2 Haaretz, “Russia invites Palestinian factions for talks in Moscow,” February 2020. https://www.haaretz.com/.

ما دفعها لتبني خطاب متزن ومتعدد الاتجاهات. فموسكو حاولت إظهار نفسها كقوة مسؤولة لا ترغب في تأجيج الصراعات، بل تسعى لتوفير بدائل سياسية من خلال القنوات الدبلوماسية متعددة الأطراف[1].

كما أن روسيا سعت لاستثمار حالة الإرباك التي خلفتها الخطة الأميركية لدى الأطراف العربية، من خلال تعزيز حضورها في مؤتمرات إقليمية مثل مؤتمر سوتشي، وفتح قنوات مع قوى فلسطينية معارضة للنهج الأمريكي مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي. وقد استغلت موسكو هذه اللقاءات كأداة سياسية لتأكيد قدرتها على استيعاب القوى المتباينة، خلافًا للنهج الأمريكي الانتقائي[2].

من الناحية الاستراتيجية، فإن الموقف الروسي ينبع من رؤية أوسع تعتبر أن الاستفراد الأمريكي بملف القضية الفلسطينية يهدد التوازن الدولي في إدارة النزاعات، وهو ما يتعارض مع توجهات روسيا الداعية لنظام دولي متعدد الأقطاب. وبالتالي فإن سعي موسكو للانخراط في هذا الملف لا يرتبط فقط بالمصالح الثنائية، بل يدخل ضمن صراع طويل الأمد حول قيادة النظام الدولي.[3]

إلى جانب ذلك، فإن لروسيا حسابات دقيقة في علاقتها مع إسرائيل، تتجاوز السياق الفلسطيني لتشمل التنسيق العسكري في سوريا، والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية المتنامية، فضلًا عن العلاقات القوية مع الجالية الروسية في إسرائيل. هذه المعادلة المعقدة دفعت موسكو إلى تبني خطاب دبلوماسي غامض وغير تصادمي مع تل أبيب، تجنبًا لأي تصعيد قد يضر بمصالحها الاستراتيجية[4].

وعليه يمكن القول إن روسيا تحاول ترسيخ مبدأ "الدبلوماسية متعددة المسارات" من خلال لعب دور الوسيط المحايد، مع الحفاظ على تموضعها كقوة كبرى دون الانجرار لصدام مباشر مع الولايات المتحدة. هذا التوجه يمنحها هامشًا من المرونة في ملفات أخرى أكثر حساسية، ويُعزز دورها كلاعب دولي مرن يمكنه التكيّف مع

---

1 Sergey Sukhankin, “Russia’s Ambiguous Approach to the Israeli–Palestinian Conflict,” The Jamestown Foundation, May 2020.

2 محمود الزهار، "الدور الروسي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أوراق تحليلية، يوليو 2020، ص 9.

3Dmitri Trenin, What Is Russia Up To in the Middle East?, Polity Press, 2018, p. 78.

4 سعيد عكاشة، "التحالف الروسي–الإسرائيلي: قراءة في التوازنات الجديدة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019.

التحولات السريعة في النظام العالمي، وإن كان ذلك على حساب الحسم أو التأثير الفعلي في مسار التسوية الفلسطينية.

ثالثًا: مقاربة الاستقرار والنمو الاقتصادي في الرؤية الصينية

اتبعت الصين موقفًا متوازنًا تجاه صفقة القرن، إذ أكدت دعمها لحل الدولتين وضرورة التزام المجتمع الدولي بقرارات الأمم المتحدة، لكنها لم تصدر موقفًا هجوميًا ضد الولايات المتحدة أو الخطة ذاتها.1 تركز بكين على الاستقرار الإقليمي كشرط أساسي لاستمرار استثماراتها في المنطقة ضمن مشروع "الحزام والطريق"، ولذلك فهي تفضل الابتعاد عن الاستقطابات الحادة، وتحاول بناء علاقات متوازنة مع كل من الفلسطينيين وإسرائيل.2

ويلاحظ أن الصين زادت من نشاطها الدبلوماسي مؤخرًا في قضايا الشرق الأوسط، لكنها لا تزال تدير الملف الفلسطيني بخجل سياسي مقارنةً بحجمها الدولي. إلا أن هذا التوازن يوفر لها هامش مناورة في المستقبل في حال انسحاب واشنطن من دورها التقليدي.

وبناءا عليه توظف الصين نهجها الحذر كأداة لضمان المصالح الاقتصادية دون الانخراط المباشر في نزاعات معقدة. وهي ترى في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي مسألة يمكن أن تعرقل الاستقرار، لكنها لا تشكل أولوية استراتيجية ما لم تؤثر على المصالح التجارية الكبرى.

رغم محدودية الدور الصيني في الملف الفلسطيني مقارنة بالدور الأمريكي أو الروسي، إلا أن بكين أبدت رغبة متزايدة في أن ينظر إليها كقوة مسؤولة تدعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. وقد صرحت وزارة الخارجية الصينية أكثر من مرة بأن "أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يعكس الإرادة الحقيقية للطرفين المعنيين، وألا يُفرض من طرف ثالث"3. هذا الخطاب يعكس حرص الصين على الحفاظ على صورة الحياد والدبلوماسية المتزنة.

كما أن بكين قدمت مبادرات رمزية، مثل الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام، لكنها لم تتابع هذه المبادرات بجهود تنفيذية ملموسة، ما يشير إلى وجود فجوة بين الطموح السياسي والتحرك الدبلوماسي الفعلي. ويعزى ذلك إلى

---

1 Haaretz, “Russia invites Palestinian factions for talks in Moscow,” February 2020.

2Jonathan Fulton, “China’s Changing Role in the Middle East,” Atlantic Council, 2021.

3 وزارة الخارجية الصينية، بيان رسمي حول خطة ترامب، 2020، https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/

رغبة الصين في تجنب الانخراط في ملفات شائكة قد تُقحمها في صراعات إقليمية أو تهدد علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع أطراف متعددة في المنطقة، من بينها إسرائيل ودول الخليج1.

ولذا يمكن فهم السلوك الصيني ضمن إطار أولويات السياسة الخارجية التي تعلي من شأن المصالح الاقتصادية والتجارية على حساب التدخلات السياسية المباشرة. إذ ترى بكين أن استقرار المنطقة، لا سيما في الممرات البحرية الحيوية وأسواق الطاقة، أهم من الدخول في صراعات سياسية لا تملك القدرة على التحكم في مخرجاتها2. لذلك، فإن موقفها من صفقة القرن كان حذرًا ومحسوبًا، يهدف إلى عدم استفزاز واشنطن من جهة، وعدم إثارة القلق في العواصم العربية من جهة أخرى.

ومن زاوية العلاقات الصينية–الإسرائيلية، فقد شهدت تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والاستثمار، حيث باتت إسرائيل شريكا اقتصاديًا مهمًا للصين في منطقة الشرق الأوسط3. هذا التقارب لعب دورًا مهمًا في تحديد سقف الرد الصيني على صفقة القرن، إذ أن انتقاد الخطة بشكل حاد قد يُعرض مصالح بكين مع تل أبيب للخطر، وهو ما تسعى الصين لتفاديه في هذه المرحلة.

أخيرًا، من منظور استراتيجي، فإن الصين تراهن على مستقبل طويل الأمد في الشرق الأوسط، وتفضل الانتظار إلى أن تتبلور معادلات جديدة قد تتيح لها التدخل في مرحلة لاحقة من موقع أقوى وأكثر تأثيرًا. ولعل هذا ما يفسر سلوكها "الصامت النشط" تجاه مبادرات السلام الأمريكية، بما في ذلك صفقة القرن، حيث تُظهر دعمًا مبدئيًا للحقوق الفلسطينية دون الانخراط الميداني أو التنافس السياسي المكشوف مع الولايات المتحدة.4

رابعًا: حدود التنسيق الدولي وفراغ القيادة العالمية

---

1 Mohammad Salman, “China’s Balancing Act in the Middle East: Between Israel and Palestine,” Middle East Institute, July 2020.

2 محمد فايز فرحان، "السياسة الصينية في الشرق الأوسط: بين الحياد والتوسع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، صيف 2020، ص 131

3 Galia Lavi, “China–Israel Economic Relations: Current Status and Future Trends,” Institute for National Security Studies, 2019.

4 ناصر زيدان، "الدور الصيني في النظام العالمي الجديد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 495، 2021، ص 82.

كشفت "صفقة القرن" عن تآكل التنسيق الدولي حول القضية الفلسطينية، وتراجع الإجماع الأممي الذي كان يميز التعامل مع هذا الملف لعقود. إذ لم يُعقد أي مؤتمر دولي واسع يجمع الأطراف الكبرى لبحث الخطة، كما أن الأمم المتحدة نفسها اكتفت ببيانات إدانة دون تحركات عملية.

ورغم أن القوى الكبرى عبرت عن مواقف متباينة، فإن غياب قيادة دولية واضحة، قادرة على بلورة رؤية بديلة ومتكاملة، ساهم في تعزيز الانفراد الأمريكي بالقرار، وترك الفلسطينيين دون مظلة دولية حقيقية. فإن هذه الحالة تعكس مرحلة انتقالية في النظام الدولي، حيث تتراجع مكانة المؤسسات متعددة الأطراف، ويزداد اعتماد الدول على تحالفات ظرفية بدل المبادئ الأممية. ويمثل ذلك تحديًا كبيرًا للفلسطينيين، الذين لطالما اعتمدوا على الشرعية الدولية كإطار لحماية حقوقهم.

من أبرز أوجه القصور في التنسيق الدولي تجاه صفقة القرن، أن المبادرة الأمريكية لم تعرض على مجلس الأمن الدولي للمناقشة أو التصويت، مما يُعد انحرافًا عن الأعراف التي كانت تُكرّس مشاركة الجماعة الدولية في صياغة الحلول للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. إذ امتنعت واشنطن عن إشراك أي طرف دولي أو إقليمي في إعداد الخطة، وأصرت على احتكار عملية التسوية ضمن ما يعرف بـ"صفقة ثنائية" لا تتوافق مع المبادئ التي أرستها اتفاقيات مدريد وأوسلو والمرجعيات الدولية الأخرى.[1]

في هذا السياق، برز دور الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة دبلوماسية قادرة على ملء الفراغ، غير أن الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء، خصوصًا بين دول الشرق التي تتبنى مواقف أكثر تقاربًا مع واشنطن وتل أبيب، ودول الغرب التي تلتزم نسبيًا بالموقف التقليدي الداعم لحل الدولتين، أدت إلى تآكل الموقف الأوروبي المشترك.[2]

وهو ما عرقل تبني سياسة جماعية واضحة أو إجراءات عقابية ضد الخطة الأمريكية. إن هذا الانقسام في المواقف الأوروبية يعكس أزمة في الهوية السياسية للاتحاد ذاته، حيث تتضارب مصالحه الاقتصادية مع

1Alon Pinkas, “Trump’s Mideast Peace Plan Is Not a Peace Plan,” Haaretz, January 29, 2020, https://www.haaretz.com/opinion/.premium-trump-s-mideast-peace-plan-is-not-a-peace-plan-1.8496461

2Daniel Fiott, “EU foreign policy and Trump’s Middle East plan,” European Union Institute for Security Studies, Brief Issue no. 4 (2020): 1–4.

إسرائيل من جهة، والتزامه القيمي بالقانون الدولي من جهة أخرى. وهذا التردد أضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على بلورة بدائل حقيقية أو التأثير الفعّال في موازين القوة السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

من جهة أخرى، فإن غياب التنسيق بين المنظمات الدولية الفاعلة مثل الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، أسهم في تراجع قدرة تلك المؤسسات على تشكيل جبهة دولية ضاغطة، وهو ما شجع واشنطن على المضي قدمًا في فرض وقائع جديدة على الأرض دون مخاوف من ردود فعل دولية متماسكة[1]. وقد انعكس ذلك في ضعف التأثير الدبلوماسي للبيانات والقرارات الصادرة عن هذه المؤسسات، والتي لم تترجم إلى آليات ملزمة أو حملات دبلوماسية فاعلة.

وفي النهاية يكشف هذا المشهد عن تراجع في فكرة التعددية القطبية في إدارة الأزمات العالمية، وصعود أنماط جديدة من القيادة الفردية للدول الكبرى. إذ تتحرك الولايات المتحدة بشكل أحادي، فيما تتردد الصين وروسيا في تبني مبادرات قيادية مستقلة، ويصاب الاتحاد الأوروبي بالشلل نتيجة تعقيدات داخله. وبهذا، فإن ما يسمى بـ"فراغ القيادة العالمية" لا يعبر فقط عن غياب المبادرة، بل عن خلل بنيوي في النظام الدولي ذاته يعيد تعريف معايير الشرعية والتمثيل في العلاقات الدولية المعاصرة.

1 عبد الحميد صيام، "صفقة القرن: محاولة تصفية القضية الفلسطينية بغطاء دولي هش"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 287 (2020): 9–15.

الفصل الثالث:

التغير والاستمرارية في سياسات ترامب

تمهيد:

يأتي هذا الفصل امتدادًا لما سبق تناوله في الفصول السابقة من تحليل لمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، والخلفية السياسية والفكرية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، إلى جانب استعراض السياسات التي تبنتها إدارته تجاه القضية الفلسطينية خلال ولايته الأولى. وفي هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية لمدى ما شهده هذا النهج من تغير أو استمرارية مع عودة ترامب إلى سدة الحكم، خاصة في ظل سياقات محلية ودولية جديدة أكثر تعقيدًا وتداخلًا.

فعودة ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية طرح التساؤلات حول توجهات السياسة الأمريكية تجاه الملف الفلسطيني، لا سيما في ظل التحديات المتصاعدة في الإقليم، والواقع الفلسطيني المتأزم، والتحولات الطارئة على النظام الدولي. كما أن الأحداث الكبرى التي وقعت منذ بداية ولايته الثانية – كعملية السابع من أكتوبر، والتوتر الإيراني الإسرائيلي، وتصاعد الحرب في أوكرانيا – تفرض إعادة تقييم لطبيعة مواقفه وقدرته على الموازنة بين الاستمرارية في النهج السياسي السابق والانفتاح على تعديلات تكتيكية أو استراتيجية محتملة.

ومن هنا يهدف هذا الفصل إلى تحليل جوهر السياسات المتبعة في ولايتي ترامب الأولى والثانية، ومقارنة خطابه ومواقفه وسلوكيات إدارته عبر الفترتين، لتحديد ما إذا كانت عودته قد أفرزت تحولًا حقيقيًا في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، أم أنها تمثل استكمالًا لنهج قائم يتجاوز الشخص نحو مؤسسة حاكمة ذات مصالح استراتيجية ثابتة.

المبحث الأول: ملامح التغير الجوهري في سياسات ترامب تجاه فلسطين

إن ولاية ترامب الأولى تميزت بتحولات جذرية في التعاطي الأمريكي مع الملف الفلسطيني، غير مسبوقة في اتجاهها الأحادي المؤيد لإسرائيل. وقد ترافقت هذه التحولات مع تصعيد في اللغة الخطابية، وانحياز واضح لليمين الإسرائيلي، وتغييب متعمد للرؤية التقليدية للسلام القائم على "حل الدولتين". ومع عودة ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية، بدأت مؤشرات واضحة على استمرارية ذلك النهج، بل ومحاولة تعميقه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على أبرز معالم التحول الجوهري في سياسة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وتحديدًا من خلال تبنيه مواقف اليمين الإسرائيلي، وتغييب حل الدولتين، وإعادة توصيف القضية في الإطار الاقتصادي.

المطلب الأول: التوافق الأمريكي الإسرائيلي في القرار

تعتبر سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية نموذجًا غير مسبوق في مستوى الانحياز العلني لإسرائيل، حيث لم تكتف الإدارة بالتقارب التقليدي مع الحكومات الإسرائيلية كما كان الحال في إدارات سابقة، بل ذهبت إلى تجسيد رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف وتبنيها بشكل مباشر في مواقفها وخطاباتها وقراراتها. ويعد هذا التبني الحاد نقطة تحول جوهرية تعبر عن تغير بنيوي في التعاطي الأمريكي مع الملف الفلسطيني، من مقاربة تقوم على محاولة الوساطة أو إدارة الصراع، إلى دعم طرف على حساب الآخر بشكل صريح. وفي هذا الإطار، يمكن تفكيك هذا المطلب إلى أربعة عناوين فرعية تسلط الضوء على ممارسات الإدارة في هذا الاتجاه.

اولا: نقل مركز الثقل الدبلوماسي إلى القدس

تبنت إدارة ترامب نهجًا غير مسبوق في ترجمة رؤى اليمين الإسرائيلي إلى سياسة خارجية أمريكية، وكان القرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في ديسمبر 2017 ذروة هذا التحول، إذ مثل اختراقًا للموقف الأمريكي التقليدي بشأن الوضع النهائي للمدينة المقدسة[1].

وجاء اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في تحد صريح للقرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980، الذي أدان ضم إسرائيل للقدس ودعا الدول إلى عدم إقامة بعثاتها الدبلوماسية فيها. مثل هذا القرار خرقًا للموقف الدولي المتفق عليه لعقود، ووجه ضربة مباشرة لمساعي التسوية السياسية، إذ نسف أحد أكثر الملفات حساسية في مفاوضات الحل النهائي.[2]

مما أدى نقل السفارة إلى إضفاء شرعية أمريكية على الرواية الإسرائيلية للقدس، بما في ذلك الخطاب الذي يصف المدينة بأنها "العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي"، وهي رواية دينية وتاريخية مثيرة للجدل وتتعارض مع القوانين الدولية التي تنظر إلى القدس الشرقية كأرض محتلة منذ عام 1967. ومن خلال هذا

---

1 Smith, David. "Trump declares Jerusalem as Israel's capital and orders US embassy to move." The Guardian, December 6, 2017. https://www.theguardian.com/us-news/2017/dec/06/donald-trump-jerusalem-israel-capital

2 United Nations Security Council, “Resolution 478 (1980),” August 20, 1980, https://undocs.org/en/S/RES/478(1980).

الاعتراف، بدا أن واشنطن تتبنى القراءة اللاهوتية للقدس، بما يحاكي توجهات التيار الإنجيلي المسيحي الداعم لإسرائيل داخل الولايات المتحدة.1

هذا الامر أضعف الدور التقليدي للولايات المتحدة كوسيط رئيس في عملية السلام، حيث اعتبر الفلسطينيون أن واشنطن لم تعد مؤهلة لرعاية المفاوضات بعد هذا الانحياز السافر. وقد علقت القيادة الفلسطينية اتصالاتها الرسمية بالإدارة الأمريكية بعد القرار، معتبرة أن البيت الأبيض تخلى عن التزاماته كوسيط محايد، مما أحدث فراغًا دبلوماسيًا ساهم في تعطيل العملية السياسية.2

وبما ان القرار لم يكن مجرد خطوة رمزية، بل انطوى أيضًا على إعادة هيكلة دبلوماسية ملموسة تمثلت في دمج القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية – التي كانت تقيم علاقات مباشرة مع الفلسطينيين – ضمن السفارة الجديدة، وهو ما اعتبره كثيرون تهميشًا متعمدًا للتمثيل الفلسطيني3. هذه الخطوة حولت الوجود الأمريكي في المدينة من تمثيل مزدوج إلى تمثيل أحادي يخاطب إسرائيل فقط، مما عزز من اختلال ميزان العلاقات.

ترامب اتخذ القرار رغم معارضة داخلية من وزارة الخارجية والبنتاغون، وتحذيرات من إمكانية اندلاع موجات عنف أو تقويض العلاقات مع الحلفاء العرب. تجاهل تلك التحذيرات عكس قناعة راسخة لدى الإدارة بأن الاعتبارات الأيديولوجية والانتخابية أهم من التوازنات الجيوسياسية التقليدية4. وبالفعل، اندلعت احتجاجات واسعة في الأراضي الفلسطينية بعد القرار، أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا.

وحيث جاء القرار في توقيت حساس سياسيًا، حيث سعى ترامب من خلاله إلى تعزيز علاقاته مع التيارات الإنجيلية الداعمة لإسرائيل، والتي تشكل جزءًا أساسيًا من قاعدته الانتخابية. فقد شكل الملف الإسرائيلي ورقة

---

1 Donald Trump, “Statement on Jerusalem,” The White House, December 6, 2017, https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-jerusalem/

2Khaled Elgindy, source mentioned, 2019, 213.

3 U.S. Embassy in Israel, “Closure of the U.S. Consulate General,” March 4, 2019, https://il.usembassy.gov/closure-of-the-u-s-consulate-general/ .

4 Daniel B. Shapiro, “Why Trump’s Jerusalem Move Was So Dangerous,” Foreign Policy, December 6, 2017, https://foreignpolicy.com/2017/12/06/why-trumps-jerusalem-move-was-so-dangerous/.

استقطاب سياسي داخلي، حيث وظف ترامب القضية لتحقيق مكاسب انتخابية في أوساط اليمين المحافظ[1]. وعليه، بدا القرار أقل تعبيرًا عن مصالح أمريكية استراتيجية، وأكثر خضوعًا لحسابات داخلية محضة.

إن قرار نقل السفارة معزولًا عن التوجه الأوسع لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية، إذ مهد بشكل غير مباشر لتقارب عدد من الدول العربية مع إسرائيل تحت مظلة "اتفاقيات أبراهام". فقد قرأت بعض الأنظمة العربية القرار على أنه تعبير عن تبدّل غير قابل للرجوع في السياسة الأمريكية، مما دفعها إلى إعادة تموضع استباقي لتأمين مصالحها في ظل التغير الحاصل في الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: الاعتراف بضم الجولان ومشروعية المستوطنات

أعلن ترامب في مارس 2019 اعترافه بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وسبقه إعلان يعتبر أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية "لا تتعارض مع القانون الدولي". هذه الخطوات عززت رؤية اليمين الإسرائيلي في ضم الأراضي الفلسطينية وفرض الوقائع[2].

وقد جاء اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل في سياق استراتيجي يرتكز على إعادة صياغة المبادئ القانونية التي حكمت السياسة الأمريكية لعقود تجاه الأراضي المحتلة، حيث تجاهلت الإدارة بشكل واضح قرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرار 497 لعام 1981، الذي يعتبر أي إجراء تتخذه إسرائيل لفرض قوانينها وإدارتها على الجولان باطلًا ولاغيًا دوليًا[3]. وقد مثل هذا التحول خرقًا صارخًا للقانون الدولي، وأعاد تعريف مفهوم "السيادة" وفق رؤية سياسية مصلحية بعيدة عن المعايير القانونية المستقرة.

والاعتراف حقيقتا لم يكن معزولًا عن السياق الانتخابي الأمريكي، فقد ارتبط بمساعٍ واضحة لتعزيز التحالف مع القاعدة الإنجيلية اليمينية في الولايات المتحدة، والتي تعتبر من أشد داعمي المشروع الصهيوني الديني،

1Sarah Posner, “How Trump’s Evangelical Support Explains His Jerusalem Move,” The Washington Post, December 7, 2017, https://www.washingtonpost.com/news/posteverything/wp/2017/12/07/how-trumps-evangelical-support-explains-his-jerusalem-move/.

2 Goldberg, Jeffrey. "Trump’s Middle East Doctrine." The Atlantic, March 25, 2019. https://www.theatlantic.com

3United Nations Security Council, Resolution 497 (1981), https://digitallibrary.un.org/record/39276.

خصوصًا في قضايا مثل القدس والجولان[1]. وقد انعكس ذلك من خلال الحملات الدعائية التي روجت للقرار بوصفه إنجازًا دينيًا–سياسيًا مشتركا بين ترامب واليمين الإسرائيلي، ما منح هذا التحول بعدًا أيديولوجيًا يتجاوز حسابات السياسة الخارجية التقليدية.

وتوازيا مع ذلك أقدمت إدارة ترامب في نوفمبر 2019 على إعلان أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية "لا تتعارض مع القانون الدولي"، متجاهلة بذلك الرأي القانوني الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 1978، والذي كان يعتبر أن هذه المستوطنات غير قانونية[2]. هذا الموقف لم يكن مجرد تعديل في لهجة التصريحات، بل خطوة سياسية تسعى لإعادة تشكيل النظام القانوني الدولي بما يخدم التوسعية الإسرائيلية.

وقد أدت هذه المواقف إلى تقويض الأسس التي قام عليها حل الدولتين، إذ وفرت غطاءً دبلوماسيًا للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية وأضعفت أي مساعٍ تفاوضية مستقبلية، حيث أصبح التوسع الاستيطاني ينظر إليه كأمر واقع محصن بالدعم الأمريكي، ما عزز شعور السلطة الفلسطينية بالعزلة السياسية والضعف التفاوضي. كما أفرز هذا الواقع تغيرات في المواقف الأوروبية التي باتت أكثر انتقادًا للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط[3].

إستراتيجيا، شجعت هذه الإجراءات إسرائيل على تكثيف مشاريع الضم الفعلي، حيث ازدادت وتيرة بناء المستوطنات، لا سيما في المناطق المصنفةC* ، وجرى التعامل مع الضفة الغربية بوصفها امتدادًا للسيادة الإسرائيلية. وتكشف الوثائق الإسرائيلية عن خطط مرحلية لتعزيز السيطرة الأمنية والإدارية على الضفة الغربية، استنادًا إلى الموقف الأمريكي المستجد الذي كسر الحواجز الدبلوماسية السابقة[4].

---

1 Jeremy Sharon, “Trump Evangelical Allies Applaud U.S. Recognition of Israeli Sovereignty over Golan Heights,” The Jerusalem Post, March 22, 2019, https://www.jpost.com/Israel-News/Trump-evangelical-allies-applaud-Golan-recognition-584114.

2 Michael R. Pompeo, “U.S. Policy on Israeli Settlements,” U.S. Department of State, November 18, 2019, https://2017-2021.state.gov/secretary-michael-r-pompeo-remarks-to-the-press/index.html.

3European Union External Action, “Statement by the High Representative on Israeli Settlements,” November 19, 2019, https://www.eeas.europa.eu.

4 Peace Now, “Settlements Watch Report 2020,” https://peacenow.org.il/en/settlement-report-2020.

ومن الناحية القانونية، مثلت هذه الخطوات تحديًا مباشرًا لمنظومة القانون الدولي، خاصة اتفاقيات جنيف الرابعة التي تمنع قوة الاحتلال من نقل سكانها إلى الأراضي التي تحتلها. إلا أن إدارة ترامب روجت لفكرة "التفسير السيادي" للقانون الدولي، أي أن تفسير النصوص القانونية يتغير وفق مصالح الدول الكبرى، وهو اتجاه إن تم تكريسه قد يفتح الباب أمام شرعنة العديد من الاحتلالات حول العالم.

وبناءا على ذلك نجد أن إعلان ترامب حول الجولان والمستوطنات شكل سابقة قانونية وسياسية، لم تكن تستهدف فقط الأراضي الفلسطينية أو السورية، بل مثلت اختبارًا عالميًا لقدرة الدول الكبرى على إعادة تشكيل القانون الدولي لخدمة مصالحها وتحالفاتها. هذه المقاربة أحيت مخاوف واسعة من تآكل الشرعية الدولية، وخصوصًا في العالم العربي، حيث رصدت مواقف رسمية عربية خجولة اكتفت بالبيانات دون مواقف دبلوماسية حازمة.

ثالثا: تحجيم النفوذ الفلسطيني في المؤسسات الدولية

إن إدارة ترامب سعت إلى سحب الشرعية الدولية عن القيادة الفلسطينية عبر وقف الدعم المالي لوكالة الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، مما يعكس تناغمًا مع الخطاب الإسرائيلي الذي يصور القيادة الفلسطينية كمعيقة للسلام1.

قامت إدارة ترامب بتبني مقاربة تقوم على تقليص الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، ليس فقط من خلال العقوبات المباشرة، وإنما أيضا عبر محاولات لإعادة تعريف مكانة الفلسطينيين ضمن المنظومة القانونية والدبلوماسية العالمية. كان الهدف هو فرض صيغة أمريكية جديدة للصراع تتجاوز المرجعيات التقليدية القائمة على قرارات الأمم المتحدة ومرجعية حل الدولتين، وتحصر المسار السياسي في القنوات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين برعاية أمريكية حصرية، ما أفرغ العمل الفلسطيني متعدد الأطراف من مضمونه الاستراتيجي.

تزامنت هذه الخطوات مع حملة ضغوط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لخفض مستوى تمثيلها في الهيئات التي تمكن الفلسطينيين من اتخاذ مواقف ضد الاحتلال، بما في ذلك محاولات عرقلة الدعم لقرارات

* المنطقة (C) تشكل نحو 60%من الضفة الغربية وتخضع لسيطرة إسرائيل الكاملة عسكريًا وإداريًا، حيث تُمنع أعمال البناء الفلسطيني دون تصريح بينما تتوسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية فيها.

1 Barghouti, Omar. "Trump's Middle East Plan: A Colonial Project." Journal of Palestine Studies, vol. 49, no. 3 (2020): 60–75.

الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان المتعلقة بفلسطين. وفي حالات عديدة، مارست واشنطن ضغوطًا اقتصادية وسياسية على دول حليفة لمنعها من التصويت لصالح قرارات تدين السياسات الإسرائيلية أو تعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة1.

ومن جانب أخر، سعى فريق ترامب إلى تجفيف القنوات التي تمكن الفلسطينيين من استخدام أدوات القانون الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، حيث رفضت واشنطن التحقيق في جرائم حرب محتملة ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، وفرضت عقوبات على مسؤولي المحكمة نفسها2. شكل هذا الموقف قطيعة صريحة مع التوجهات الأمريكية السابقة التي كانت تقبل بالتعاون الانتقائي مع تلك الهيئات دون اللجوء إلى أسلوب التهديد أو العقاب.

ومن الناحية الرمزية، كانت خطوة إغلاق بعثة منظمة التحرير في واشنطن بمثابة إعلان بأن الولايات المتحدة لم تعد تعترف بالقيادة الفلسطينية كشريك شرعي في أي عملية تفاوضية مستقبلية. لم يكن هذا الإغلاق مجرد إجراء إداري، بل عكس تحولًا في تصور واشنطن لطبيعة العلاقة الثنائية، وتحول الفلسطينيين من طرف في معادلة سياسية إلى كيان يمكن تجاهله أو التعامل معه بشروط أحادية3

وحاولت بعض التحليلات ربط هذه السياسات بتوجهات أيديولوجية داخل إدارة ترامب، تتقاطع فيها المصالح المسيحية الإنجيلية مع أجندات اليمين القومي الأمريكي، حيث ينظر للفلسطينيين كعقبة أمام استكمال "وعد إلهي" لإسرائيل الكبرى. هذا التوجه مثّل انحرافًا عن الدبلوماسية الواقعية التي كانت تضبط عادة علاقة واشنطن بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وفتح الباب أمام خطاب أكثر تبسيطًا وأقل اعترافًا بالتعقيدات القانونية والتاريخية للنزاع.

وانعكست سياسات التحجيم هذه على الخطاب الإعلامي والسياسي الأمريكي الرسمي، حيث تراجعت الإشارة إلى "الأراضي المحتلة" في البيانات الرسمية، واختفت اللغة التي تتحدث عن "الحقوق المشروعة" للفلسطينيين. أدى هذا التحول في اللغة السياسية إلى تأثير تراكمي على صورة القضية الفلسطينية في الرأي العام الأمريكي،

1UN General Assembly, Voting Records on Palestine Resolutions, 2018–2020.

2Human Rights Watch, “US Sanctions on ICC Staff,” 2020.

3 Khaled Elgindy, source mentioned, 2019, 223.

خصوصًا في أوساط المحافظين، حيث بدأت تتشكل سردية جديدة تصور الفلسطينيين كطرف رافض للسلام ومصدر دائم لعدم الاستقرار.

وبالتالي كنتيجة، لم تكن الإجراءات الأمريكية مجرد ردود فعل سياسية آنية، بل كانت تعكس مشروعًا متكاملًا يهدف إلى إضعاف القدرة التمثيلية للفلسطينيين في النظام الدولي، وتحويلهم إلى فاعل هامشي يتم الضغط عليه للقبول بـ"صفقة" لا تعترف بمطالبهم التاريخية. هذا التوجه سلب الفلسطينيين أدواتهم التفاوضية الأساسية، وتركهم أمام خيارات ضيقة في ظل دعم دولي متآكل ومناخ سياسي عالمي غير مواتٍ.

رابعا: التحالف غير المعلن مع الأحزاب اليمينية الإسرائيلية

لا يعتبر التناغم بين إدارة ترامب واليمين الإسرائيلي مقتصرًا على السياسات، بل تعداه إلى تبني خطاب أيديولوجي مشترك. دعم ترامب علنًا شخصيات كـ نتنياهو، وظهر في مؤتمرات انتخابية مؤيدًا لمشاريعه، مما يدل على تطابق رؤيوي بين الطرفين. وهذا الانسجام يعكس تقاطعًا استراتيجيًا يتجاوز المصالح الظرفية، ويشير إلى تحول في البنية الفكرية للسياسة الأمريكية تجاه فلسطين، نحو تثبيت واقع الاحتلال كمرجعية للسياسة.

وقد أظهرت إدارة ترامب انحيازًا واضحًا تجاه الخطاب السياسي اليميني في إسرائيل، خاصة في تبنيها لمفردات تستخدم عادة في الحملات الانتخابية لحزب الليكود، مثل "أمن إسرائيل أولاً" و"حق إسرائيل التاريخي في الأرض". لم يكن هذا التبني مصادفة، بل كان انعكاسًا لتوجه أيديولوجي يتلاقى مع الأسس العقائدية التي يقوم عليها اليمين الإسرائيلي، ما يعزز الفرضية بأن التحالف لم يكن مجرد مصلحة مؤقتة بل تعبيرًا عن توافق فكري عميق.

ومن هنا عززت إدارة ترامب التنسيق السياسي مع قوى اليمين الإسرائيلي من خلال تهميش القنوات الدبلوماسية التقليدية، واعتماد قنوات غير رسمية على مستوى المستشارين المقربين من ترامب، مثل جاريد كوشنر، الذين أقاموا علاقات وثيقة مع رموز اليمين المتطرف في إسرائيل[1]. هذا التحول في آلية التواصل بين واشنطن وتل أبيب أضعف تأثير المؤسسات الأمريكية الرسمية على صناعة القرار، وفتح المجال أمام التأثيرات الأيديولوجية المباشرة.

1 Daniel Estrin, “Trump’s Mideast Envoys Took a Hands-Off Approach. The Israelis Didn’t,” NPR, Jan 31, 2020. https://www.npr.org/2020/01/31/801777412.

كما عكست الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الإدارة الأمريكية وزعماء المستوطنين الإسرائيليين مستوى غير مسبوق من القرب السياسي، وهو أمر لم يكن يحدث في إدارات أمريكية سابقة. على سبيل المثال، شارك مسؤولون أمريكيون في افتتاح مشاريع استيطانية جديدة في الضفة الغربية، مما شكل سابقة دبلوماسية خطيرة[1]، ورسالة واضحة على تشجيع الانتهاك الإسرائيلي للقانون الدولي.

وفي نفس السياق، لعبت وسائل الإعلام اليمينية الأمريكية دورًا في تسويق الرواية الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة، مستفيدة من قربها من إدارة ترامب. وقد برزت منصات إعلامية مثل " Fox News"في الدفاع عن قرارات الإدارة الأمريكية المتعلقة بفلسطين، مستخدمة خطابًا يشابه إلى حد كبير الدعاية السياسية اليمينية في إسرائيل[2]. هذا التداخل الإعلامي ساعد في خلق رأي عام أمريكي متعاطف مع السياسات الإسرائيلية المتطرفة.

وسياسيا يظهر أن دعم ترامب لليمين الإسرائيلي لم يكن فقط استجابة لحسابات انتخابية داخلية، بل كان جزءًا من استراتيجية أوسع لتقويض أي إمكانية لإحياء حل الدولتين. إذ إن تمكين الأحزاب الرافضة لأي تسوية حقيقية يعزز الواقع القائم على الفصل العنصري والضم التدريجي للأراضي الفلسطينية. وبالتالي، فإن التحالف غير المعلن ساهم في ترسيخ مناخ سياسي لا يسمح بظهور بدائل سياسية واقعية.

وهذا التحالف ساعد على إعادة تشكيل المواقف الحزبية داخل الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، إذ أصبحت معاداة الحقوق الفلسطينية من السمات البارزة لتيارات واسعة في الحزب الجمهوري. وقد رصد تحول كبير في الخطاب السياسي داخل الكونغرس، حيث ازداد عدد المشرعين الذين يربطون بين دعم إسرائيل ومحاربة "الإرهاب الإسلامي"، في تبنٍّ صريح لأجندة اليمين الإسرائيلي[3].

وبالنتيجة، يمكن القول إن العلاقة بين ترامب والأحزاب اليمينية في إسرائيل تجاوزت حدود السياسة التقليدية نحو بناء محور أيديولوجي عابر للحدود. هذا المحور لا يرى في القضية الفلسطينية موضوعًا للتفاوض، بل عبئًا يجب حله من خلال إلغاء طموحات الشعب الفلسطيني. وبهذا المعنى، فقد أدت هذه العلاقة إلى تسريع

1Yumna Patel, “U.S. Ambassador Joins Settlement Ceremony, Signals Shift in Policy,” Mondoweiss, June 2019.

2 Peter Beinart, “Trump’s Pro-Israel Media Allies,” The Atlantic, June 2020.

3Lara Friedman, “The Trump Administration and the Transformation of U.S. Policy on Israel/Palestine,” Foundation for Middle East Peace, 2021.

عملية إزاحة فلسطين من أجندة النقاش الدولي، وتحويل المسار السياسي الأمريكي إلى موقع التماهي الكامل مع منطق القوة والضم والإقصاء.

يعتبر حل الدولتين لعقود طويلة الإطار المرجعي الأساسي للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، باعتباره المسار الأنسب لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إلا أن إدارة ترامب اتجهت إلى تهميش هذا الطرح تدريجيًا، من خلال غيابه عن الخطاب الرسمي، وتبني مقاربات بديلة ترتكز على الوقائع الميدانية بدلًا من المرجعيات القانونية. هذا التغييب لم يكن مجرد تجاهل بل عكس تحولاً جوهريًا في أولويات السياسة الأمريكية ومفرداتها تجاه الصراع.

اولا: مصطلح "حل الدولتين" والخطاب الامريكي.

مع بداية عهد ترامب، شهد الخطاب الأمريكي تغييبًا تدريجيًا لعبارة "حل الدولتين"، وهو ما تم رصده في خطابات البيت الأبيض ووزارة الخارجية، وحتى في خطب ترامب أمام الأمم المتحدة1. من الملاحظ أن التراجع عن ذكر "حل الدولتين" لم يكن خطوة عرضية، بل جاء ضمن تحول مدروس في مفردات الخطاب السياسي الأمريكي. فقد تراجعت الإشارات إلى هذا الحل تدريجيًا في المؤتمرات الصحفية الصادرة عن وزارة الخارجية، لا سيما خلال زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة، حيث كان يتم الاكتفاء بعبارات عامة من قبيل "حل تفاوضي يرضي الطرفين"، دون تحديد شكل هذا الحل أو طبيعته.

اعتبر العديد من الباحثين في العلاقات الدولية أن هذا التحول اللفظي يعكس محاولة إعادة تعريف الإطار المرجعي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بما يتناسب مع التوجهات اليمينية للإدارة الأمريكية. فبحسب تقرير صادر عن *International Crisis Group*، فإن تغييب المصطلح جاء متزامنًا مع دعم أمريكي غير مسبوق للإجراءات الأحادية التي قامت بها إسرائيل في الضفة الغربية، ما يشير إلى انسجام بين الخطاب والممارسة الفعلية على الأرض2.

---

1 Halbfinger, David M. “Trump Drops Two-State Solution, Opening Door to One State.” The New York Times, February 15, 2017. https://www.nytimes.com

2 International Crisis Group, “The Middle East Peace Process: The Trump Administration’s Disruption,” 2020.

وإن إحجام ترامب وفريقه عن استخدام المصطلح ترافق مع حملة نشطة لنزع الشرعية عن أي جهة دولية تتمسك به، بما في ذلك الانتقادات المتكررة لوكالة الأونروا ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مما أوجد بيئة دولية ملتبسة حيال المرجعيات المقبولة دوليًا لحل النزاع. لم تعد الولايات المتحدة فقط تنسحب من لعب دور الراعي لعملية السلام، بل أصبحت أيضًا عاملًا ضاغطًا لإعادة تشكيل المفاهيم الدولية المرتبطة بالصراع.

إن التحول في الخطاب خلق فراغًا دبلوماسيًا واسعًا، استغلته إسرائيل لفرض أمر واقع جديد، مستفيدة من غياب الضغط الأمريكي والتراخي الدولي. وقد أدى ذلك إلى تآكل تدريجي للمبادئ التي قامت عليها عملية السلام منذ اتفاق أوسلو، بل وحتى المرجعيات التي توافقت عليها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي لطالما تمسكت بها الإدارات الأمريكية السابقة ولو على المستوى الشكلي.

وبالتالي يمكن فهم هذا التلاشي على أنه أحد أدوات "الهندسة اللغوية" في العلاقات الدولية، حيث يؤدي إقصاء المصطلحات إلى إقصاء ما تمثله من أفكار وخيارات. فالسياسة الأمريكية في عهد ترامب لم تكتف بتجاهل حل الدولتين، بل أعادت هيكلة التصور العام للصراع، بحيث يصبح الأمن الإسرائيلي والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الأرض هما الأساس، دون النظر إلى الحقوق السياسية للفلسطينيين كطرف أصيل في المعادلة.

وقد لاحظ مراقبون أن أول إشارة رسمية من البيت الأبيض إلى "حل الدولتين" بعد انتخاب ترامب جاءت بعد ضغوط إعلامية ودبلوماسية، وذلك عندما صرح الرئيس الأمريكي في مؤتمر مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في 2019 قائلًا: "أنا أحبذ أي حل يريده الطرفان، سواء دولة أو دولتين"[1]. إلا أن هذه العبارة، وإن بدت شاملة، كانت تؤسس لحياد مضلل، إذ أن واشنطن كانت عمليًا تميل بشكل كامل إلى الرؤية الإسرائيلية الأحادية.

ومن هنا لا بد للإشارة كذلك، إلى أن التغييب لم يقتصر على الخطاب العلني، بل انعكس أيضًا على الوثائق الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض، وعلى رأسها خطة "السلام من أجل الازدهار"، المعروفة إعلاميًا بصفقة

1"Remarks by President Trump and Prime Minister Netanyahu of Israel in Joint Press Conference," The White House, February 15, 2017.

القرن، والتي لم تستخدم مصطلح "حل الدولتين" بشكل مباشر، بل تحدثت عن دولة فلسطينية بشروط مجتزأة، تفتقر للسيادة الحقيقية1.

ثانيا: دعم مشاريع "السلام الاقتصادي" كبديل سياسي

تقوم خطة "السلام من أجل الازدهار" التي أُعلن عنها في 2020 على مبادرات اقتصادية، متجاهلة الجوانب السياسية والحقوقية للصراع، مما عكس تصورًا بديلًا لحل الدولتين يقوم على الإغراءات المالية2. مثلت مبادرة "السلام من أجل الازدهار" تجسيدًا عمليًا لتوجه إدارة ترامب نحو التعامل مع القضية الفلسطينية من زاوية اقتصادية بحتة، حيث تم تسويق الخطة على أنها حزمة استثمارات بقيمة 50 مليار دولار، توجه للمناطق الفلسطينية والدول المجاورة، بدلًا من الخوض في القضايا الجوهرية مثل القدس، واللاجئين، والحدود، والاعتراف بالدولة الفلسطينية3.

وقد أعطت الإدارة الأمريكية الأولوية للبعد الاقتصادي، مدعية أن تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين سيقود تلقائيًا إلى تقبلهم للواقع السياسي القائم. هذا النهج لقي انتقادات واسعة من قبل أطراف فلسطينية ودولية، كونه يتجاهل الجذر السياسي للصراع، ويغفل حقيقة أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال والقيود المفروضة على الحركة والبنى التحتية4. إن هذا الطرح الاقتصادي كان جزءًا من استراتيجية أوسع لتفريغ الصراع من مضمونه السياسي، وتحويله إلى مجرد قضية معيشية، يتم إدارتها عبر أدوات السوق والاستثمار، دون التطرق إلى مفاهيم العدالة، والسيادة، والاستقلال. فقدم بذلك نموذجًا قائمًا على "الإغراء الاقتصادي" بدلًا من "الحل العادل."

---

1 White House, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020, p. 9.

2 Kushner, Jared. Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, The White House, 2020.

3White House, “Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,” January 2020, https://trumpwhitehouse.archives.gov/peacetoprosperity.

4 Khalil Shikaki, “The Trump Peace Plan: A Palestinian Perspective,” Middle East Institute, February 2020.

هذا التوجه يظهر أيضًا تأثيرًا واضحًا للرؤية النفعية التي حملها ترامب في معظم ملفات السياسة الخارجية، حيث كانت تقاس الأمور بمفاهيم الربح والخسارة وليس استنادًا إلى المبادئ أو الالتزامات القانونية. من هنا، لم يكن مستغربًا أن يتم تجاهل مئات القرارات الدولية الداعية لحل الدولتين، لصالح خطة غير ملزمة قانونيًا ولكنها جاذبة اقتصاديًا.

وبالاضافة الى ذلك، سعت الخطة إلى بناء روابط مباشرة بين الفلسطينيين والمجتمع الدولي من خلال المشاريع الاقتصادية، متجاوزة السلطة الفلسطينية كممثل سياسي شرعي. هذا التوجه كان ينظر إليه كمحاولة لتقويض شرعية القيادة الفلسطينية، وفرض معادلات جديدة عبر أدوات المال والمساعدات[1].

إن هذا التصور يفترض ضمنيًا أن المشكلة تكمن في فشل الفلسطينيين اقتصاديًا، وليس في الاحتلال نفسه، ما يجعل الخطاب الأمريكي في عهد ترامب متحيزًا بعمق، وغير معترف بجذور الأزمة. وهذا يعيد إنتاج مفاهيم الهيمنة عبر التنمية المشروطة، وهو نمط تكرر في علاقات الولايات المتحدة مع دول أخرى حول العالم.

أخيرا، فإن "السلام الاقتصادي" كما طرحته الإدارة الأمريكية لم يكن إلا غطاءً لتكريس الواقع القائم، ونقل مركز الثقل من المطالب الفلسطينية التاريخية إلى حاجات اقتصادية آنية. وبذلك، تم توظيف الأدوات الاقتصادية لا لتحقيق السلام، بل لفرض تنازلات سياسية من طرف واحد.

ثالثا: المرجعيات الدولية وإعادة صياغة المواقف

هدفت الإدارة الامريكية إلى تجاوز اتفاقيات أوسلو ومبادئ مدريد والمبادرات العربية، معتبرة أن السياق الحالي يستدعي حلولًا "واقعية"، أي بما يتناسب مع الوقائع الإسرائيلية المفروضة على الأرض[2]. اتجهت إدارة ترامب إلى تفكيك الأسس القانونية التي قامت عليها عملية السلام لعقود، إذ لم تعر أي اهتمام للمرجعيات التي شكلت إطارًا متفقًا عليه دوليًا لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل عمدت إلى إحلال مواقفها الأحادية كمرجعية بديلة. فعلى سبيل المثال، في خطاب جاريد كوشنر أمام مجلس الأمن، تم التأكيد على أن المقترحات الأمريكية

1 عبد الرحمن الحاج، "صفقة القرن: البعد الاقتصادي وتجاهل الحقوق الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، 2020، ص 12.

2 Khalidi, Rashid. source mentioned, 2020, p. 228.

لا ترتكز على قرارات الأمم المتحدة بل على "الواقع الجديد" الذي أفرزته المعطيات الإقليمية والمحلية، بما فيها قوة إسرائيل و"ضعف" القيادة الفلسطينية[1].

وجاء الموقف الأمريكي الرافض للتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام ليشكل ضربة أخرى لمرجعية مؤتمر مدريد، الذي تأسس عام 1991 على هذا المبدأ كأساس للتفاوض. فقد بدا واضحًا أن إدارة ترامب لم تكن مستعدة للضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الاستيطانية أو لفرض أي نوع من التنازل، وهو ما أفقد المرجعيات السابقة أي مضمون عملي[2].

وقد رافق ذلك توجه نحو تهميش قرارات الشرعية الدولية، لا سيما تلك التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال وحق العودة، إذ جرى التعامل معها باعتبارها غير واقعية أو قديمة. فعلى سبيل المثال، لم تذكر الخطة الأمريكية أي التزام بقرارات مجلس الأمن مثل القرار 242 أو القرار 338، ما يعني عمليًا شطب تلك المرجعيات من الخطاب الرسمي الأمريكي[3].

وبالتالي يمكن القول إن هذا المسار يعكس تصورًا سياسيًا يرى في القوانين الدولية عقبات أمام تنفيذ المشاريع السياسية القائمة على موازين القوى الراهنة. وقد سعت واشنطن، تحت قيادة ترامب، إلى إعادة صياغة النظام الدولي نفسه ليكون أكثر توافقًا مع ما تريده القوى الكبرى، خاصة في القضايا المرتبطة بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. كما عملت الإدارة الأمريكية على تعويم مبادرات إقليمية بديلة كمرجعيات تفاوض، مثل اتفاقيات "أبراهام"، باعتبارها إطارًا عمليًا لتحقيق السلام، ما أعطى انطباعًا بأن التوصل إلى تطبيع عربي–إسرائيلي

1Jared Kushner, Briefing at the United Nations Security Council, February 2020, https://usun.usmission.gov/remarks-by-senior-adviser-jared-kushner-at-the-un-security-council.

2 وليد عبد الحي، مصدر تم ذكره، (2020): 105.

3Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, 231.

يمكن أن يتم بمعزل عن حل عادل للقضية الفلسطينية، وبالتالي تحييد الفلسطينيين من مركزية المسار التفاوضي[1].

وبالتوازي مع ذلك، تم تقديم خطة "صفقة القرن" كمبادرة جديدة تتجاوز المرجعيات السابقة، وتستبدلها بما أسمته الإدارة بـ"نقطة انطلاق عملية"، تعكس توافقًا إسرائيليًا–أمريكيًا ولا تتطلب موافقة فلسطينية مسبقة. وقد شدد في الوثائق الرسمية المصاحبة للخطة على أن المرجعيات القديمة لم تجد نفعًا، بل شكلت عوائق أمام السلام[2].

ومن هنا فإن تجاوز المرجعيات لا يعني فقط نقض القواعد القانونية، بل يضعف الثقة الدولية في عملية السلام برمتها، ويكرس منطق القوة بديلاً لمنطق القانون. وقد يؤدي هذا التوجه إلى خلق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، حيث يمكن لقوة عظمى أن تعيد تفسير الاتفاقيات وتلغي التزاماتها السابقة بما يتلاءم مع مصالحها الظرفية.

رابعا: التطبيع والضغط السياسي على الدول العربية

تبنت إدارة الرئيس ترامب سياسة الضغط على الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل دون انتظار أي تقدم في مسار حل الدولتين، كما تجلى في اتفاقيات "أبراهام"، مما قوض مفهوم التفاوض المترابط. فإن هذا التحول لم يكن مجرد انحياز ظرفي بل يمثل رؤية جديدة تعتبر أن القضية الفلسطينية لم تعد مركزية في سياق العلاقات العربية–الإسرائيلية، مما يُضعف مرجعية "حل الدولتين".

يعتبر الدفع الأمريكي نحو التطبيع دون اشتراط تقدم في الملف الفلسطيني انقلابًا على المقاربة التي اعتمدتها الإدارات الأمريكية السابقة، والتي كانت تضع حل الدولتين شرطًا ضمنيًا لأي انفتاح عربي على إسرائيل. هذا الانقلاب لم يأتِ فقط نتيجة فشل العملية السياسية، بل كان انعكاسًا لرؤية ترى في تطبيع العلاقات أداة ضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات بدلًا من مكافأتهم على التمسك بثوابتهم الوطنية.

1إبراهيم فريحات، "من مدريد إلى أبراهام: كيف تغيرت مرجعيات التسوية؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2021، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4852 .

2 ⁵ White House, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020, pp. 3–7.

وقد حرصت إدارة ترامب على تقديم حوافز اقتصادية وسياسية للدول العربية التي انخرطت في اتفاقيات أبراهام، مثل الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، أو إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما يظهر أن واشنطن استبدلت منطق التسوية بمنطق الصفقات الثنائية المشروطة بمكاسب آنية لكل طرف مشارك في التطبيع، دون أن تكون فلسطين جزءًا من هذا التفاوض[1].

هذا التحول عزز من شعور القيادة الفلسطينية بالعزلة الإقليمية، كما أنه قلص من قدرة الأطراف العربية على لعب دور وساطة في المستقبل، بعدما باتت أقرب إلى الحليف الإسرائيلي منها إلى الداعم التقليدي للحقوق الفلسطينية. وهكذا تم تآكل موقع الدول العربية ضمن معادلة الضغط لصالح الحقوق الفلسطينية، ما أفقد مبادرة السلام العربية مصداقيتها وفاعليتها[2].

قامت إدارة ترامب للترويج لفكرة أن التحالف العربي–الإسرائيلي في مواجهة إيران يجب أن يتجاوز القضية الفلسطينية، بل يجب أن يبنى على تصور جديد للعلاقات الإقليمية لا تكون فيه فلسطين عائقًا بل مجرد "تفصيل" قابل للتجاوز لاحقًا. وهذا التوجه شكل ضغطًا نفسيًا وسياسيًا على الفلسطينيين، إذ وجدوا أنفسهم معزولين في وقت كان يعاد فيه تشكيل التحالفات من حولهم[3].

وبالتشجيع على التطبيع قبل الوصول إلى حل سياسي، خلقت إدارة ترامب بيئة إقليمية لم تعد ترى في استمرار الاحتلال أو غياب الدولة الفلسطينية عقبة أمام العلاقات مع إسرائيل، بل بات ينظر إليه كواقع طبيعي لا يستدعي المعالجة الفورية. وهذا يعكس تحولا في النظرة الاستراتيجية للمنطقة، حيث تتراجع أهمية القضية الفلسطينية في ترتيب الأولويات السياسية والأمنية[4]

1عبد الله الأشعل، أثر اتفاقيات التطبيع على مستقبل القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، 2021، ص 41 .

2 نور أبو الرب، "اتفاقيات أبراهام وتآكل مركزية فلسطين في السياسة العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 71، 2022، ص 95.

3 Ilan Goldenberg, “The Abraham Accords and the Future of Middle East Peace,” Center for a New American Security, December 2020.

4Daniel Byman, “What the Abraham Accords Reveal About Trump’s Middle East Strategy,” Brookings Institution, October 2020.

ومما زاد من خطورة هذا التوجه، أن التطبيع جاء ضمن مقاربة تقدم الأمن الإسرائيلي كقضية محورية، مقابل تجاهل الأمن الفلسطيني أو الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين، وهو ما عكس اختلالًا أخلاقيًا في بنية التحالفات الجديدة التي شُكّلت برعاية أمريكية1.

الموقف الأمريكي ليس مجرد تحييد للقضية الفلسطينية من المعادلات الإقليمية، بل شكل في جوهره محاولة لإعادة تعريف مفهوم "السلام" نفسه، بحيث لم يعد يعني إنهاء الاحتلال أو إقامة دولة فلسطينية، بل فقط إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية بغض النظر عن مصير الفلسطينيين. وهذا المفهوم الجديد للسلام يعد مناقضًا بشكل جوهري للمرجعيات الدولية المعتمدة ولأسس القانون الدولي2.

المطلب الثالث: إعادة تعريف القضية الفلسطينية كمشكلة اقتصادية لا سياسية

عنيت إدارة ترامب في مقاربتها للقضية الفلسطينية على الجوانب الاقتصادية، متجاهلة السياق السياسي والتاريخي للنزاع، وهو ما مثل تحولًا جوهريًا في الخطاب الأمريكي الرسمي. فقد جرى تصوير المعاناة الفلسطينية بوصفها أزمة معيشية قابلة للحل عبر تحسين شروط الحياة اليومية، بدلًا من الاعتراف بحقوق وطنية مشروعة. ويعكس هذا التحول رغبة في إعادة صياغة جوهر القضية بما يتلاءم مع الرؤية الإسرائيلية وواقع القوة على الأرض.

اولا: خطة "السلام من أجل الازدهار" كبوصلة بديلة

ركزت إدارة ترامب على مقاربة تختزل القضية الفلسطينية في بعدها الاقتصادي، حيث طرحت مشاريع بنية تحتية واستثمارات بنحو 50 مليار دولار، دون التطرق إلى قضايا الحل النهائي3.و تبنت إدارة الرئيس ترامب خطة "السلام من أجل الازدهار" كمدخل أساسي للتعامل مع القضية الفلسطينية، في خطوة عكست انقلابًا على مقاربات سابقة ربطت الحل السياسي بالعدالة والحقوق. فقد قدمت الخطة، التي أعلن عنها في يونيو 2019

1Yara Hawari, “Normalization in the Middle East and the Erasure of Palestine,” Al-Shabaka, September 2020.

2Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, p. 221.

3 White House. "Peace to Prosperity: Economic Plan," 2020. https://trumpwhitehouse.archives.gov .

في مؤتمر المنامة، وعودًا باستثمارات ضخمة تصل إلى خمسين مليار دولار، تستهدف قطاعات مثل البنية التحتية والنقل والطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبعض الدول المجاورة مثل الأردن ومصر ولبنان.

وبالتالي هذه الرؤية اختزلت الصراع في كونه مسألة فقر وبطالة وليست قضية تحرر وطني، ما أثار شكوكًا واسعة حول نواياها وأهدافها الحقيقية1. وقد قوبلت الخطة برفض واسع من الجانب الفلسطيني، الذي اعتبرها محاولة لتسويق "الرشوة السياسية" مقابل التنازل عن الحقوق الأساسية، لا سيما الحق في العودة وتقرير المصير. وفي المقابل، لقيت دعمًا من بعض الأنظمة العربية التي شاركت في المؤتمر رغم غياب الجانب الفلسطيني، ما أضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني وأدخل القضية في مسار غير توافقي2.

إن ما يلفت الانتباه في هذا التحول هو غياب أي إشارات ملموسة في الخطة إلى قضايا الحل النهائي، مثل القدس، الحدود، الاستيطان، واللاجئين. وقد تم تجزئة المسألة الفلسطينية إلى مشكلات تنموية، متجاهلة الخلفية السياسية والتاريخية للصراع. هذا التجزؤ لا يعد مقاربة محايدة بل هو إعادة صياغة متعمدة تعفي الاحتلال من مسؤولياته القانونية والسياسية، وتحصر الفلسطينيين في خانة المنتفعين المحتاجين لا أصحاب الحقوق.

مما يجعل هذه الرؤية أيضًا تحميل الفلسطينيين مسؤولية واقعهم من خلال تكرار مقولات عن "الفساد وسوء الإدارة" كمبررات لتردي أوضاعهم، مع تجاهل الدور البنيوي للاحتلال في تدمير الاقتصاد الفلسطيني ومصادرة موارده. هذا الخطاب، وإن بدا تنمويًا في ظاهره، يخدم في جوهره تبرئة الاحتلال وتعويم القضية على أساس الحاجات لا الحقوق.

وفي نفس السياق، قدمت الخطة الاقتصادية وكأنها منفصلة عن المكون السياسي، ما يسمح بتمرير مشاريع التطبيع الإقليمي تحت شعار "الاستقرار والتنمية" دون الحاجة إلى أي تنازلات إسرائيلية. ويلاحظ أن واشنطن قدمت الشق الاقتصادي أولًا، ما يكشف عن إدراكها أن الطرح السياسي لا يمكن تمريره دون مقاومة شعبية ودبلوماسية، بينما قد يغري المال بعض الأنظمة أو الجهات للقبول بالصمت أو التماهي.

1Jared Kushner, source mentioned, 2020.

2 إبراهيم فريحات، "خطة السلام الاقتصادية: رؤية أمريكية لإزاحة البعد السياسي للصراع"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019

ومن الواضح أن أحد الأهداف غير المعلنة للخطة الاقتصادية تمثل في خلق بنية إقليمية مترابطة اقتصاديًا تقلل من مركزية القضية الفلسطينية. فالمشاريع المقترحة لم تركز على تمكين الاقتصاد الفلسطيني بقدر ما سعت لربطه بشبكة من المصالح العابرة للحدود مع إسرائيل والدول العربية، بما يعيد ترتيب أولويات المنطقة وفقًا لرؤية أمريكية–إسرائيلية مشتركة.

وبالتالي فإن مقاربة "السلام من أجل الازدهار" لم تكن مجرد مبادرة اقتصادية بل أداة أيديولوجية لصياغة تصور جديد للقضية الفلسطينية يخدم أطرافًا بعينها. فالتنمية بدون سيادة لا تحقق التحرر، وتجاوز الحقوق الوطنية عبر المال ليس إلا محاولة لفرض الأمر الواقع. ومن هنا جاءت الخطة كمثال على توظيف الاقتصاد كوسيلة ضغط سياسي، لا كأداة إنصاف أو تعويض عادل.

ثانيا: تهميش رمزية القدس واللاجئين والحدود

همشت الخطة الأمريكية قضايا مفصلية مثل عودة اللاجئين، واعتبرت القدس "عاصمة موحدة لإسرائيل"، فيما تجاهلت أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، وهو ما يعزز البعد الاقتصادي على حساب السياسي1. لم تكتف إدارة ترامب بتجاهل القضايا الجوهرية في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل عمدت إلى إعادة صياغة هذه القضايا بطريقة تخدم الرواية الإسرائيلية، حيث جرى تقديم القدس كأمر محسوم لا يخضع للتفاوض، مما أفرغ الموقف الأمريكي من أي مضمون يعترف بمرجعية القرارات الدولية السابقة مثل القرار 242 أو 478، وكرس واقعًا سياسيًا جديدًا يُسقط أحد أهم ركائز التسوية العادلة للنزاع الفلسطيني2.

امتد هذا التهميش أيضًا إلى قضية اللاجئين، حيث جرى اختزال معاناتهم في أبعاد إنسانية وإغاثية فقط، مع تجاهل البعد السياسي والحقوقي لقضيتهم، خاصة حق العودة، وذلك بالتزامن مع وقف الدعم الأمريكي لوكالة "الأونروا"، ما يعد تحولا استراتيجيًا في الموقف الأمريكي تجاه أحد أعقد ملفات الصراع، ويعكس سعيًا لطي هذا الملف بشكل نهائي3.

---

1 Kuttab, Daoud. “The Deal of the Century’s Dangerous Subtext.” Al-Monitor, February 3, 2020.

2خليل التفكجي، "القدس في السياسة الأمريكية: من التأجيل إلى الاعتراف"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 113 (شتاء 2018): 25 .

3Rashid Khalidi, source mentioned ,2020, 187.

هذا النهج أدى الى تقويض البعد الرمزي لقضية القدس، ليس فقط من خلال إعلانها "عاصمة موحدة لإسرائيل"، بل عبر سحب ملفها من دائرة النقاش السياسي أصلًا، ما مثل تهميشًا لمكانتها الدينية والتاريخية في الوعي العربي والإسلامي، ومحاولة أمريكية لإعادة تعريفها كقضية سيادية إسرائيلية لا جدل فيها. وقد ساهمت هذه الخطوة في فرض وقائع مادية جديدة على الأرض، تعزز من تهويد المدينة وتقلص من الوجود الفلسطيني1. وبالتالي الانسحاب من المرجعيات التقليدية للتفاوض، مثل مبادرة السلام العربية التي ربطت التطبيع العربي بالانسحاب الإسرائيلي، جاء متوازيًا مع هذا التهميش، حيث تم تجاوز قضيتي القدس واللاجئين باعتبارهما "معوقات" للتنمية وليس حقوقًا يجب تحقيقها، ما يكشف عن تغيير عميق في الرؤية الأمريكية لحل النزاع2.

يظهر هذا التحول أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر إلى حدود 1967 كأساس لأي حل سياسي، بل تبنّت ما سُمي بـ"الوقائع على الأرض"، حيث اعتُبر الاستيطان أمرًا مشروعًا، ما يؤدي إلى تلاشي أي تصور لدولة فلسطينية ذات سيادة. هذا الموقف عمّق الإحساس الفلسطيني بأن الإدارة الأمريكية لا تتعامل مع أراضيهم كأراضٍ محتلة، بل كأراضٍ قابلة لإعادة التقسيم الإداري وفقًا لضرورات الأمن الإسرائيلي3.

ومن الناحية الرمزي، فإن تجاهل القدس واللاجئين لم يكن مجرد غياب عرضي في الخطة، بل هو مقصود لترسيخ صورة جديدة للقضية الفلسطينية على أنها ليست نزاعًا سياسيًا يستدعي تسوية عادلة، بل حالة تحتاج إلى تدخل إنساني واقتصادي. هذه المقاربة تضعف من زخم التضامن الدولي مع الفلسطينيين وتفرغ خطابهم السياسي من مضمونه التحرري. ومن جانب آخر، فإن تغييب هذه القضايا الجوهرية يعكس توافقًا أيديولوجيًا بين إدارة ترامب وحكومات اليمين الإسرائيلي التي سعت منذ سنوات إلى تصفية قضايا الحل النهائي، بما فيها

1Zaha Hassan et al., “Breaking the Israel–Palestine Status Quo,” Carnegie Endowment for International Peace, March 2021, https://carnegieendowment.org/2021/03/25/breaking-israel-palestine-status-quo-pub-84191.

2 نور الدين مصدق، "السياسة الأمريكية ومحددات الحل في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، عدد 491 (2019): 63.

3 International Crisis Group, “A New Israeli Government Takes Office: Time to Reset U.S. Policy,” Report No. 231, June 2021.

القدس واللاجئين، من أي مفاوضات مستقبلية. وهو ما يُفسر تقارب الرؤى بين الطرفين، ومحاولة فرض حلول من طرف واحد دون اعتبار للحقوق التاريخية أو القانونية للفلسطينيين[1].

ثالثا: استخدام المساعدات كأداة ابتزاز سياسي

لغت إدارة ترامب تمويل الأونروا والمساعدات المقدمة للسلطة، بهدف فرض حلول اقتصادية بديلة والتخلي عن مطالب سياسية. فإن هذه الخطوة لم تكن مجرد إجراء مالي بل كانت تهدف إلى فرض رؤية اختزالية للصراع، حيث تتحول فيه الحقوق إلى "خدمات"، وتُستبدل العدالة بالتمكين الاقتصادي.

تعتبر سياسة إدارة ترامب تجاه المساعدات المقدمة للفلسطينيين تحوّلًا نوعيًّا في أدوات الضغط السياسي، حيث استُخدمت هذه المساعدات ليس كوسيلة دعم إنساني أو التزام دولي، بل كأداة لمعاقبة السلطة الفلسطينية وابتزازها للقبول بإملاءات "صفقة القرن". وقد بلغ هذا التوجه ذروته بوقف تمويل وكالة الأونروا، مما ترك أثرًا كارثيًا على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين، خصوصًا في قطاعات التعليم والصحة والإغاثة[2].

العلاقة بين الدعم المالي والمواقف السياسية لم يكن جديدًا، لكنه في عهد ترامب اتخذ طابعًا أكثر فجاجة، حيث ربطت المساعدات مباشرة بالقبول بالشروط الأمريكية الجديدة، ومنها التخلي عن القدس كعاصمة وطنية، وقضية اللاجئين كحق جماعي، ما حوّل المساعدات من واجب دولي إلى مكافأة مشروطة بالسلوك السياسي[3].

وعليه يمكن القول إن هذه الاستراتيجية هدفت إلى تفكيك البنية السياسية الفلسطينية من الداخل، من خلال تقويض مصادر الدعم المالي للسلطة، ما يضعف قدرتها على رفض الضغوط. فالضغط المالي لم يكن يستهدف فقط التأثير في القرار الرسمي، بل كذلك تفتيت التماسك الشعبي حول الثوابت الوطنية عبر خلق حالة من الإحباط الجماعي.

واتجهت الإدارة الأمريكية إلى إعادة تعريف الأونروا نفسها كجسم غير شرعي، معتبرة أن استمرارها يبقي على قضية اللاجئين حية في المحافل الدولية، وهو ما يتناقض مع الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية التي تسعى لتصفيتها

---

1 Yehuda Kurtzer, “How Trump Helped Make Israel a Partisan Issue,” The Atlantic, January 28, 2020, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/01/how-trump-made-israel-partisan/605788/.

2 Khaled Elgindy, source mentioned, (2019), p. 224.

3 Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, p. 243.

عبر توطين اللاجئين أو دمجهم في الدول المضيفة[1]. وقد ترافق ذلك مع حملة دعائية تشكك في أعداد اللاجئين وشرعية وجودهم كمجتمع سياسي له حقوق قابلة للتفاوض.

آلية الابتزاز ليست بالجانب المالي على السلطة أو اللاجئين فقط، بل امتدت بشكل غير مباشر إلى القدس أيضًا، حيث توقفت المشاريع الداعمة للمؤسسات المقدسية، خاصة التعليمية والصحية، في محاولة لإضعاف الهوية الوطنية في المدينة، وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأحادي، مما خلق فراغًا مؤسساتيًّا استغلته الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية[2]. سياسة الابتزاز المالي هذه، بحسب عدد من المحللين، مثلت تطورًا خطيرًا في آليات التعامل الأمريكي مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث لم يعد الهدف مجرد إدارة الصراع، بل إعادة صياغة معاييره بالكامل عبر حرمان الفلسطينيين من أدوات الصمود والبقاء، سواء في المخيمات أو في القدس أو حتى في مؤسسات السلطة[3].

وعليه، يلاحظ أن هذه السياسة ساهمت في زيادة اعتماد الفلسطينيين على البدائل غير الحكومية والدعم الشعبي العربي والدولي، لكنها في الوقت نفسه عمقت الانقسام الداخلي وأضعفت فرص التوافق الوطني، وهو ما يصب ضمن الرؤية الأمريكية التي تعتبر "حل النزاع" ممكناً فقط عبر أدوات اقتصادية ضاغطة وليست عبر التفاوض على الحقوق السياسية المشروعة.

رابعا: المنظمات الدولية والقطاع الخاص في مسار التسوية:

عملت الإدارة الأمريكية على اشراك مؤسسات اقتصادية كالبنك الدولي وصناديق استثمارية، وتجاهلت المؤسسات الدولية السياسية مثل الأمم المتحدة، مما شكل إعادة توجيه لمسار التسوية من السياسة إلى السوق. هذا الاتجاه يعبر عن رؤية نيوليبرالية للصراع، تفرغ المحتوى السياسي والإنساني من مضمونه، وتحوله إلى قضية قابلة للشراء والحسابات.

---

1 United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), “Impact of US Funding Cuts,” UNRWA.org, accessed August 2025.

2 محمود محارب، "السياسة الأميركية تجاه القدس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 113 (ربيع 2018): 27.

3يزيد صايغ، "فلسطين تحت الحصار المالي والسياسي"، مركز كارنيغي، 2019، https://carnegie-mec.org/2019/06/03/ar-pub-79271.

وقد اتسم النهج الأمريكي في صفقة القرن بتعزيز دور المؤسسات المالية الدولية والشركات الخاصة، وبتقليص الاعتماد على الوساطات السياسية متعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة. هذا التوجه لم يكن مجرد إعادة هيكلة للمسار التفاوضي، بل عكس نية واضحة لإخراج القضية الفلسطينية من الأطر القانونية والسياسية المعترف بها دوليًا، وتحويلها إلى مشروع تنموي يخضع لمعايير الربح والخسارة، لا لمبادئ العدالة والحق في تقرير المصير.

حيث تم تكليف البنك الدولي ومؤسسات استثمارية مثل "مجموعة بلاكستون" و"صندوق الاستثمار السعودي" بدور محوري في إدارة وتنفيذ الرؤية الاقتصادية للخطة، دون الرجوع للجهات الأممية، وهو ما مثل قطيعة مع النهج الدبلوماسي التقليدي. هذا التفضيل للمؤسسات الاقتصادية يعكس انحيازًا أمريكيًا نحو ما يعرف بـ"السلام الاقتصادي" الذي يهمش الأسباب الجذرية للصراع1.

وبالتالي ترافق هذا التوجه مع تصور جديد لدور اللاجئ الفلسطيني، إذ لم يعد يُنظر إليه كضحية تطالب بحق العودة بموجب القرار 194، بل كعامل اقتصادي يمكن دمجه في الأسواق المحلية حيث يتواجد، دون أي التزام بحل سياسي جذري. هذا التحول في الرؤية ساهم في تحويل معاناة اللاجئين من قضية أخلاقية وسياسية إلى مجرد ملف تمويل قابل للخصخصة2.

وبالنسبة القدس، فقد استخدمت أدوات السوق كذلك لتثبيت وقائع سياسية؛ فقد أعلن عن مشاريع اقتصادية ضخمة تهدف إلى "تطوير" المدينة، ولكن ضمن تصور إسرائيلي أحادي، يقصي الوجود الفلسطيني ويعيد تشكيل المشهد الديموغرافي لصالح الاحتلال. وتعد هذه المشاريع جزءًا من سياسة "الاحتواء الاقتصادي" التي تحاول تهدئة الغضب الفلسطيني دون معالجة القضايا السيادية3.

ومن هنا، يتضح أن الإدارة الأمريكية تبنت مفهوم "السيادة الجزئية"، الذي يمنح الفلسطينيين إدارة محلية محدودة داخل إطار اقتصادي خاضع للرقابة الدولية والشركات الكبرى، وليس لإرادة سياسية فلسطينية حرة. وبهذا

1Khalil, Osamah. America's Dream Palace: Middle East Expertise and the Rise of the National Security State. Harvard University Press, 2016.

2Nathan Thrall, source mentioned, 2020.

3Saleh Abdel Jawad, "The Economic Peace and the Palestinian Political Economy under Occupation," Journal of Palestine Studies, vol. 41, no. 2 (2020): 25–40.

الشكل، يتم تفكيك عناصر السيادة الكاملة وإعادة صياغتها ضمن قوالب نيوليبرالية تجعل من السوق مرجعية أساسية بدلاً من الشرعية الدولية.

وإضافة الى ذلك، فإن إبعاد الأمم المتحدة ومؤسساتها عن الدور القيادي في العملية السلمية أدى إلى تهميش المرجعيات القانونية الدولية التي طالما شكلت سندًا للفلسطينيين في مطالبهم بحق العودة ورفض ضم القدس. وهذا التهميش يضرب مصداقية القانون الدولي ويكرس نمطًا جديدًا من التسويات تدار عبر "صفقات" لا تضمن الحد الأدنى من الحقوق التاريخية أو السياسية1.

أخيرًا، فإن هذا المسار الذي دمج الشركات الكبرى في ملفات شديدة الحساسية، كالتوطين والقدس، يفتح الباب أمام مشهد إقليمي تسوده العولمة المالية بدل النظام الدولي القائم على القوانين والمعاهدات. وبذلك تتحول الحقوق الوطنية الفلسطينية إلى أوراق تفاوضية بيد المستثمرين، وتفرغ الرموز السياسية مثل القدس واللاجئين من مضمونها التحرري، وتدرج ضمن آليات "حل النزاع" بأسلوب يتجاهل جوهر الصراع.

المبحث الثاني: عناصر الاستمرارية في النهج الأمريكي التقليدي

مع أن التحولات اللافتة التي أدخلتها إدارة ترامب على السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فإن العديد من ملامح النهج التقليدي لواشنطن ظلت حاضرة في خلفية المشهد. هذه الاستمرارية تعكس بنية راسخة للسياسة الخارجية الأمريكية، تقوم على ضمان تفوق إسرائيل العسكري، وحماية مصالحها الاستراتيجية، مع الإبقاء على مسار تفاوضي يدار وفق الشروط الأمريكية. فالتغيرات التي طرأت لم تلغِ الجذور التاريخية لهذا التوجه، بل جاءت في كثير من الأحيان لتعيد صياغته بطرق أكثر وضوحًا واندماجًا مع الواقع الميداني، مما يجعل فهم عناصر الاستمرارية أمرًا أساسيًا لتقييم طبيعة الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: الدعم غير المشروط لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا

منذ عشرات السنين، الدعم الأمريكي لإسرائيل يعتبر أحد أكثر الثوابت رسوخًا في السياسة الخارجية لواشنطن، إذ يجمع بين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية في إطار علاقة استراتيجية عميقة. خلال ولاية ترامب، ورغم ما أُثير حول "التحولات الجذرية"، فإن هذا الدعم ظلّ مطلقًا وغير مقيد بشروط سياسية، بل تعزز في

1 نور الدين ثلاج، "صفقة القرن والسلام الاقتصادي"، مجلة رؤى استراتيجية، عدد 18، 2021، ص. 113.

بعض المجالات ليصل إلى مستويات غير مسبوقة. ويكشف تحليل أوجه هذا الدعم عن استمرارية واضحة في نهج الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وإن اختلفت أشكال التعبير عنها أو أدواتها.

اولا: الالتزام بأمن إسرائيل كأولوية استراتيجية

اعتبرت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تاريخيًا أمن إسرائيل مصلحة قومية عليا. وفي عهد ترامب، لم يقتصر الأمر على التصريحات، بل ترجم إلى خطوات عملية مثل تعزيز منظومات الدفاع الصاروخي، وزيادة التعاون الاستخباري بين المؤسستين العسكريتين. وقد عكست الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل استمرار الالتزام باتفاقية المساعدات العسكرية الموقعة في عهد أوباما عام 2016، والتي نصت على تقديم 38 مليار دولار على مدى عشر سنوات[1]. هذه الاستمرارية تكشف أن تغير الإدارات لا يعني تغير الأسس الاستراتيجية، بل غالبًا إعادة صياغة أولوياتها بما يخدم ذات الهدف.

ومن الأمور التي تكشف عمق الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، توسيع تعريف هذا "الأمن" ليشمل ليس فقط الحماية من التهديدات العسكرية التقليدية، بل أيضًا ضمان التفوق الاستراتيجي في مواجهة التحديات الديموغرافية والسياسية. فقد رأت إدارة ترامب أن الحفاظ على هوية إسرائيل كـ"دولة يهودية" جزء من أمنها القومي، ما انعكس في دعمها لإجراءات تهدف إلى تهميش المطالب الفلسطينية في قضايا حساسة، مثل حق العودة، بوصفه تهديدًا ديموغرافيًا مباشرًا[2].

بالاضافة ان مفهوم الأمن الإسرائيلي امتد ليشمل البعد الجغرافي المرتبط بالقدس، إذ اعتبرت الإدارة الأمريكية أن الاعتراف بالمدينة كعاصمة موحدة لإسرائيل خطوة أمنية بالدرجة الأولى، لأنها تعزز السيطرة الإسرائيلية على مركز القرار السياسي والديني، وتقلص احتمالات تقويض سيادتها من خلال أي ترتيبات دولية مستقبلية[3].

---

1 Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2020), 2.

2 Michael Koplow, “Demography as a Security Concern in Israeli Policy,” Israel Policy Forum, July 15, 2019.

3 Eugene Kontorovich, “The Jerusalem Embassy Decision and International Law,” Chicago Journal of International Law 19, no. 1 (2018): 1–24.

هذه المقاربة دمجت بين الأمن العسكري والسيطرة الرمزية، ما جعل قضية القدس جزءًا من حسابات الأمن القومي الإسرائيلي المدعوم أمريكيًا.

علاوة على ذلك، دعمت واشنطن مشاريع البنية التحتية الأمنية في القدس الشرقية، مثل شبكات المراقبة وأنظمة التفتيش على مداخل الأحياء الفلسطينية، بدعوى محاربة "الإرهاب"، في حين رآها الفلسطينيون أدوات لفرض السيطرة وتقليص الحركة1. هذا الدعم يعكس انتقال مفهوم الأمن من مجرد الدفاع عن الحدود إلى التحكم بالفضاء الحضري والديموغرافي.

يرى اللاجئين، ان تبني إدارة ترامب موقفًا يعتبر أن توطينهم خارج فلسطين التاريخية، أو دمجهم في الدول المضيفة، يخدم أمن إسرائيل على المدى الطويل، لأنه يزيل أحد أكثر الملفات تهديدًا لتركيبتها السكانية. لهذا جاء قرار وقف تمويل الأونروا ليس فقط كأداة ضغط سياسي، بل كجزء من استراتيجية أمنية أوسع تهدف إلى إنهاء قضية اللاجئين من المعادلة2

وقد عززت الإدارة التعاون الاستخباري في مجال ما يسمى "الأمن الإقليمي المتكامل"، الذي يشمل مراقبة تحركات الجماعات المسلحة في محيط إسرائيل، لكنه أيضًا امتد لمراقبة النشاطات السياسية الفلسطينية في الشتات، بدعوى مواجهة الدعم الخارجي لما تصفه واشنطن بـ"العنف"3. هذا الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي أوجد شبكة دعم أمريكية شاملة للسياسات الإسرائيلية.

اما على الصعيد الدبلوماسي، ربطت واشنطن بين أمن إسرائيل وشرعية سياساتها في القدس والضفة الغربية، بحيث مارست ضغوطًا على الدول الأخرى لعدم الاعتراف بأي حقوق سياسية فلسطينية خارج ما تقرره إسرائيل4. هذه المقاربة تعكس رؤية ترى أن أي دعم سياسي للفلسطينيين يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الإسرائيل. وظفت إدارة ترامب التحالف الأمني مع إسرائيل كأداة لإعادة صياغة العلاقات العربية–الإسرائيلية، حيث اعتبرت أن

---

1 Nir Hasson, “Israel Installs Surveillance Cameras in East Jerusalem,” Haaretz, March 10, 2019.

2 Lara Friedman, “The Real Impact of Defunding UNRWA,” Middle East Institute, September 5, 2018.

3 Bruce Riedel, “Trump’s Middle East Security Architecture,” Brookings Institution, February 14, 2020.

4Ian Lustick, “Israel’s Security Doctrine and the Question of Palestine,” Middle East Journal 72, no. 2 (2018): 199–219.

دمج إسرائيل في شبكة تعاون أمني إقليمي (خصوصًا مع دول الخليج) سيعزز قدرتها على مواجهة ما تعتبره التهديد الإيراني، ويؤمن لها عمقًا استراتيجيًا يقلل من مركزية القضية الفلسطينية، بما في ذلك ملفات القدس واللاجئين[1].

ثانيا: المساعدات العسكرية النوعية وضمان التفوق الإقليمي

يعد ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل (Qualitative Military Edge) سياسة معلنة منذ عقود، وقد واصل ترامب الالتزام بها من خلال صفقات تسليح متقدمة، مثل تزويد إسرائيل بطائرات F-35 وتطوير نظم دفاعية مشتركة كـ"القبة الحديدية" و"مقلاع داوود". هذه الصفقات، التي تجاوزت قيمتها مليارات الدولارات، لم ترتبط بشروط تتعلق بسلوك إسرائيل في الأراضي المحتلة، مما جعل الدعم العسكري أداة لتكريس الأمر الواقع[2]. ويشير هذا إلى أن البعد العسكري في العلاقة لا يُنظر إليه كأداة ضغط، بل كركيزة للتحالف الاستراتيجي

ان مفهوم "التفوق العسكري النوعي" في السياسة الأمريكية لم يقتصر على تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة، بل شمل أيضًا نقل التكنولوجيا الحربية المتقدمة إليها، وهو ما سمح للصناعات العسكرية الإسرائيلية بتطوير أنظمة خاصة بها، مثل طائرات مسيّرة وأنظمة اعتراض صاروخي متطورة[3]. هذا الدمج بين المساعدات المادية والتكنولوجيا المتقدمة عزز استقلالية إسرائيل العسكرية، وأتاح لها هامشًا أوسع لتنفيذ سياساتها الميدانية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وقد وفرت واشنطن لإسرائيل امتيازات في برامج البحث العسكري المشترك، ما أتاح تطوير أدوات مراقبة متطورة استخدمت لاحقًا في إدارة الصراع الحضري في القدس ومحيط الأماكن المقدسة[4]. هذه الأنظمة لم تكن مجرد

---

1 Yoel Guzansky and Kobi Michael, “The Abraham Accords and Israel’s Regional Strategic Position,” INSS Insight, no. 1423 (2020).

2 Anthony H. Cordesman, The U.S., Israel, the Gulf States, and Iran: Military Balance and Strategic Competition (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2021), 14.

3 Jeremy M. Sharp, “U.S. Foreign Aid to Israel,” Congressional Research Service, Updated March 1, 2021.

4 Yossi Melman, “U.S.–Israel Intelligence Sharing on Urban Surveillance,” Haaretz, May 12, 2019.

أدوات دفاعية، بل ساهمت في تعزيز السيطرة الميدانية على الأحياء الفلسطينية، وهو ما يتصل مباشرة بسياسات تغيير الواقع على الأرض.

وبشكل أوسع، استخدمت سياسة ضمان التفوق النوعي كأداة لردع أي توازن قوى محتمل في المنطقة، بما في ذلك محاولات بعض الدول العربية دعم القدرات الدفاعية الفلسطينية1. وبذلك تحولت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى عنصر يضمن ليس فقط تفوق إسرائيل على جيرانها، بل أيضًا استمرار ضعف البنية الدفاعية الفلسطينية، ما يحد من قدرة اللاجئين في الشتات أو الداخل على تشكيل أي ضغط عسكري أو سياسي فعال.

بالأضافة الى أن هذه الصفقات العسكرية، خصوصًا في مجال الدفاع الجوي، عززت قدرة إسرائيل على حماية مراكزها الاستراتيجية في القدس من أي تهديد محتمل، سواء كان عسكريًا أو من خلال أعمال احتجاج واسعة النطاق2. وهذا يعكس كيف أن البعد الأمني للقدس اندمج في صميم التعاون العسكري الأمريكي–الإسرائيلي.

وعليه ساهمت هذه المساعدات في تعزيز مكانة إسرائيل كمصدر رئيسي للتكنولوجيا العسكرية، حيث قامت ببيع أنظمة طورتها بدعم أمريكي لدول أخرى، ما منحها نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا متزايدًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية3. هذا البعد الاقتصادي–الاستراتيجي دعم موقفها في أي مفاوضات تتعلق بالقدس أو اللاجئين، إذ عزز قدرتها على حشد دعم دبلوماسي واسع.

كما أظهرت إدارة ترامب استعدادها لتجاوز تحفظات بعض مؤسسات الدولة الأمريكية بشأن توازن السلاح في المنطقة، حينما تعارضت مع أي صفقة قد تقلل من تفوق إسرائيل4. هذا التوجه السياسي عزز فكرة أن التفوق

---

1 Seth J. Frantzman, “Why Israel’s Qualitative Military Edge Matters,” The Jerusalem Post, September 23, 2020.

2 Amos Harel, “Iron Dome Deployment in Jerusalem: Strategic Considerations,” Haaretz, June 15, 2021.

3 Alon Pinkas, “Israel’s Arms Exports and Strategic Influence,” Ynet News, April 4, 2020.

4William Hartung, “U.S. Weapons Sales and the Middle East Balance,” Center for International Policy, October 2020.

النوعي ليس مجرد التزام قانوني وفق السياسة الأمريكية، بل هو أولوية إستراتيجية لا تخضع للمساومة، حتى لو أثر ذلك على فرص التوصل إلى تسوية سياسية عادلة.

وفالنهاية يمكن القول إن استمرار تدفق المساعدات النوعية دون شروط متعلقة بملف القدس أو قضية اللاجئين جعل من هذه القضايا عناصر ثانوية في الحسابات الأمنية الأمريكية–الإسرائيلية، بل وربط حلها المحتمل بموافقة إسرائيل فقط، بما يتناسب مع قدراتها المتفوقة المدعومة أمريكيًا[1].

ثالثا: الدور السياسي للمؤسسات الدولية وحماية إسرائيل.

بالاضافة الى جانب الدعم العسكري، وفرت إدارة ترامب حماية سياسية كاملة لإسرائيل في المحافل الدولية، عبر استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أو الضغط على الدول الأعضاء لإفشال قرارات تدين الاستيطان أو الانتهاكات بحق الفلسطينيين. هذا الغطاء ليس جديدًا؛ فقد مارسته إدارات سابقة، لكنه في عهد ترامب اتخذ طابعًا أكثر حدة، إذ شمل الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدعوى انحيازه ضد إسرائيل[2]. مثل هذه المواقف تظهر أن الحماية السياسية تمثل عنصرًا ثابتًا في السياسة الأمريكية، بصرف النظر عن هوية ساكن البيت الأبيض.

الغطاء السياسي الأمريكي لإسرائيل لم يكن في المؤسسات الدولية مجرد أداة لحماية سياساتها الميدانية، بل تحول إلى وسيلة لإعادة صياغة الخطاب الدولي حول الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[3]. فإدارة ترامب سعت، عبر نفوذها في الأمم المتحدة، إلى تقليص عدد القرارات التي تتناول الوضع في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القرارات المرتبطة بحقوق اللاجئين أو وضع القدس، مما ساهم في إضعاف المرجعيات القانونية الدولية.

---

1 Ian Black, “US Military Aid and the Political Leverage on Israel,” Middle East Eye, November 30, 2018.

2 Colum Lynch, “U.S. Quits U.N. Human Rights Council, Calling It a ‘Hypocritical’ Body,” Foreign Policy, June 19, 2018.

3 Michael Lynk, “The United Nations and the Question of Palestine,” Journal of Palestine Studies 47, no. 2 (2018).

وقد اتخذت واشنطن خطوات استباقية للضغط على دول نامية أو مترددة، ملوحة بتقليص المساعدات الاقتصادية أو إعادة النظر في العلاقات الثنائية إذا دعمت قرارات تنتقد إسرائيل[1]. وقد طبق هذا النهج حتى في قضايا إنسانية، مثل مشاريع القرارات الخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين في غزة والقدس، الأمر الذي أضعف قدرة الأمم المتحدة على لعب دور الوسيط النزيه.

اما القدس، فقد مارست إدارة ترامب ضغوطًا كبيرة لمنع أي مبادرة دولية لإدانة قرارها بالاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل، حتى لو كان القرار رمزيًا وغير ملزم[2]. هذا الموقف شجع إسرائيل على المضي قدمًا في سياسات تغيير معالم المدينة ديموغرافيًا ومعماريًا، دون خشية من تبعات قانونية أو سياسية على الصعيد الأممي.

أما في قضية اللاجئين، فقد اتبعت واشنطن نهجًا يهدف إلى إضعاف الاعتراف الدولي بحق العودة، من خلال معارضة القرارات السنوية للجمعية العامة المتعلقة بولاية "الأونروا"[3]. هذا التوجه ترافق مع حملة لإقناع الدول الأعضاء بأن استمرار الاعتراف بحق العودة يشكل "عقبة أمام السلام"، ما يمثل تحوّلًا خطيرًا في طبيعة الخطاب داخل الأمم المتحدة. كما انسحبت إدارة ترامب من عدد من الأطر الأممية التي كانت تُستخدم لمساءلة إسرائيل، مثل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، بحجة أنها "منصات مسيّسة"[4] هذا الانسحاب لم يكن فقط تعبيرًا عن الانحياز، بل كان أيضًا محاولة لإفراغ الآليات الدولية من فعاليتها، بما يخدم استدامة الوضع القائم في القدس والأراضي المحتلة.

وبجانب ذلك، دعمت واشنطن محاولات إسرائيل ضم بعض مكاتبها الدبلوماسية إلى وفدها الدائم في الأمم المتحدة، بهدف تعزيز روايتها في القضايا محل الخلاف[5]. هذا التمثيل القوي في المحافل الدولية سمح لإسرائيل

---

1 Colum Lynch, “U.S. Pressures U.N. Members over Israel Votes,” Foreign Policy, December 20, 2017.

2 Edith M. Lederer, “U.S. Vetoes UN Resolution on Jerusalem,” Associated Press, December 18, 2017.

3 Chris Gunness, “UNRWA and the American Funding Cut,” Al Jazeera, September 2, 2018.

4 Human Rights Watch, “US Withdrawal from UN Human Rights Council,” June 20, 2018.

5 Barak Ravid, “Israel’s Expanded Presence at the UN,” Axios, March 3, 2019.

بالتأثير على النقاشات بشأن اللاجئين، بما في ذلك السعي إلى إعادة تعريفهم وفق معايير أمريكية–إسرائيلية مشتركة، تقصي أجيال الشتات عن صفة اللجوء.

وبالتالي يمكن القول إن الغطاء السياسي الأمريكي في المؤسسات الدولية لم يكن مجرد رد فعل دفاعي، بل شكل إستراتيجية هجومية لإعادة صياغة الشرعية الدولية بما يتوافق مع مصالح إسرائيل، سواء في مسألة السيادة على القدس أو في إضعاف الاعتراف بحقوق اللاجئين[1].

رابعا: توظيف التحالف الاستراتيجي في إعادة تشكيل المنطقة "الشرق الاوسط"

إستعملت إدارة ترامب العلاقة الخاصة مع إسرائيل كأداة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، من خلال مبادرات مثل "اتفاقيات أبراهام" التي هدفت لدمج إسرائيل في المنظومة الإقليمية عبر بوابة التطبيع مع الدول العربية. هذه الاستراتيجية لم تكن بعيدة عن التصورات التقليدية التي ترى في قوة إسرائيل ضمانة للمصالح الأمريكية في المنطقة، لكنها أعادت صياغتها في إطار علني وشامل2. وبهذا، يصبح الدعم السياسي والعسكري ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لتكريس دور إسرائيل كحليف محوري في المشهد الإقليمي الجديد.

لم تقف اتفاقيات أبراهام عند إعادة تشكيل العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، بل كانت أيضًا منصة لإعادة ترتيب أولويات الصراع في الوعي الإقليمي، حيث جرى تهميش قضية فلسطين إلى مرتبة ثانوية لصالح التعاون الاقتصادي والأمني3. هذا التحول لم يكن مجرد نتاج ضغوط أمريكية، بل جاء نتيجة توظيف واشنطن للتحالف مع إسرائيل لإقناع العواصم العربية بأن دمج تل أبيب في المنظومة الإقليمية يعزز الاستقرار ويحد من التهديدات الإقليمية مثل إيران.

---

1 Richard Falk, “US Policy and the Erosion of International Law,” Third World Quarterly 40, no. 9 (2019).

2 Khalil E. Jahshan, “The Abraham Accords and the Future of Arab–Israeli Normalization,” Arab Center Washington DC, October 1, 2020.

3 Martin Indyk, “The Abraham Accords and U.S. Strategy in the Middle East,” Foreign Affairs, September 15, 2020.

وتعتبر إحدى النتائج المباشرة لهذا النهج محاولة إحلال أجندة جديدة في الجامعة العربية، بحيث تستبدل القرارات السنوية حول القدس واللاجئين بمشاريع تعاون تكنولوجي واقتصادي1. هذه الخطوة أعطت إسرائيل فرصة لإعادة صياغة دورها كـ"شريك في التنمية" بدل كونها طرفًا في نزاع تاريخي، ما أسهم في إضعاف المرجعية السياسية للحقوق الفلسطينية.

ان الإدارة الأمريكية إستغلت مسار التطبيع لتقويض الدعم المالي والسياسي العربي للاجئين، من خلال تشجيع الدول الموقعة على اتفاقيات أبراهام على إعادة توجيه مساهماتها من "الأونروا" إلى مشاريع تنموية مشتركة مع إسرائيل2. هذا التحول ساعد على إضعاف الوكالة الأممية من الداخل، من دون الحاجة إلى مواجهة صريحة في الأمم المتحدة.

أما القدس، فقد جرى إدراجها في الخطاب السياسي الجديد كـ"مدينة مفتوحة للتعاون الديني والسياحي"، وهو توصيف يتجاهل صفتها كأرض محتلة وفق القانون الدولي3. هذا التغيير في السردية سمح بإضفاء طابع طبيعي على السيطرة الإسرائيلية، في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تدفع باتجاه مشاريع سياحية ودينية تمولها أطراف خليجية وإسرائيلية مشتركة.

وقد لعب التحالف الاستراتيجي دورًا في إدماج إسرائيل في تحالفات أمنية إقليمية، مثل مبادرات الدفاع الجوي المشترك، حيث جرى تصوير هذا التعاون كأداة لحماية المنطقة من "التهديدات المشتركة"، متجاوزًا ذكر الاحتلال أو النزاع على الأراضي4. هذه المقاربة الأمنية عززت مكانة إسرائيل كقوة لا غنى عنها، وقلصت مساحة النقاش حول حقوق الفلسطينيين.

1Arab Center Washington DC, “The Arab League and the Normalization Wave,” Policy Analysis, October 2020.

2 Chris Gunness, “UNRWA Funding and the Impact of the Abraham Accords,” Middle East Monitor, March 12, 2021.

3 Daniel Seidemann, “Jerusalem after the Abraham Accords,” Terrestrial Jerusalem Report, 2021.

4Seth J. Frantzman, “Israel Joins Regional Air Defense Talks,” Jerusalem Post, July 8, 2022.

اما اقتصاديا، ففتحت هذه الاستراتيجية الباب أمام إسرائيل لتصبح لاعبًا رئيسيًا في مشاريع البنية التحتية الإقليمية، مثل الممرات التجارية وخطوط الطاقة العابرة للحدود1. هذا الحضور الاقتصادي عزز فكرة أن السلام يمكن أن يكون مجزيًا ماليًا، حتى لو كان على حساب الحقوق التاريخية للاجئين أو الوضع القانوني للقدس.

وبالتالي أسهم هذا التحالف في نقل مركز الثقل الدبلوماسي من المؤسسات الدولية إلى التفاهمات الإقليمية الثنائية أو متعددة الأطراف، حيث تتم صياغة التزامات جديدة خارج الإطار الأممي2. وبهذا، باتت قضايا مثل اللاجئين والقدس عرضة للتفاوض في سياقات سياسية واقتصادية غير ملزمة بالقانون الدولي، ما يعزز النهج الأمريكي في إعادة تعريف الصراع بما يخدم مصالح إسرائيل على المدى الطويل.

المطلب الثاني: استمرار الوساطة غير النزيهة في عملية السلام

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، حافظت الولايات المتحدة على دورها كـ"وسيط رئيسي" في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية. غير أن هذا الدور لم يكن محايدًا، بل حمل في طياته انحيازًا واضحًا لصالح الموقف الإسرائيلي، سواء من خلال صياغة أجندة المفاوضات أو عبر تحديد أولويات القضايا محل البحث. وقد واصلت إدارة ترامب هذا النهج، بل عمقته، من خلال فرض مقاربات تتجاوز المرجعيات الدولية وتعيد تعريف الحل النهائي بما يتوافق مع الرؤية الإسرائيلية.

اولا: دور الوسيط وفاعلية الأطراف الدولي:

ابقت الولايات المتحدة على احتكار ملف الوساطة في عملية السلام، رافضة أي دور جوهري للاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو حتى مبادرات إقليمية مستقلة3. هذا الاحتكار لا يعكس فقط الثقة الأمريكية في قدرتها على إدارة الملف، بل يعكس أيضًا رغبتها في التحكم بنتائج المفاوضات بما ينسجم مع مصالح إسرائيل. خلال

1 Yoel Guzansky and Ksenia Svetlova, “Israel’s Economic Integration in the Middle East,” INSS Insight, No. 1421 (2020).

2Richard Falk, “Regional Diplomacy and the Marginalization of International Law,” Third World Quarterly 42, no. 5 (2021).

3أحمد يوسف، أمريكا والقضية الفلسطينية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن)بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، 45 .

عهد ترامب، جرى تهميش "اللجنة الرباعية الدولية" فعليًا، واستبدلت بقنوات مباشرة بين واشنطن وتل أبيب، مع إشراك شكلي للجانب الفلسطيني1.

وبالرغم من أن مبدأ الوساطة الدولية عادة يقوم على إشراك أطراف متعددة لضمان التوازن في العملية التفاوضية، إلا أن الولايات المتحدة، من خلال احتكارها لهذا الدور، أضعفت فرص الوصول إلى تسوية عادلة. فقد أتاح هذا الاحتكار المجال لتشكيل أجندة المفاوضات بما يتوافق مع الأولويات الإسرائيلية، مع تقليص مساحة طرح القضايا الجوهرية كاللاجئين والقدس ضمن إطار القانون الدولي، وتحويلها إلى ملفات هامشية أو مؤجلة2.

هذا النهج أدى إلى تقويض أي فرص لفرض التزامات على إسرائيل وفق القرارات الأممية، حيث أن غياب وسطاء آخرين ذوي موقف مستقل جعل من الصعب مواجهة الخطوات أحادية الجانب مثل التوسع الاستيطاني أو تهويد القدس3. وفي ظل هذا الإقصاء، فقد الفلسطينيون أداة ضغط أساسية تتمثل في وجود أطراف دولية قادرة على تبني مواقف متوازنة أو الضغط على إسرائيل للامتثال للشرعية الدولية.

بالاضافة الى ان إدارة ترامب أعادت تعريف "الوساطة" بشكل يخدم أهدافها السياسية، بحيث تحولت إلى قناة تفاوضية ثنائية المنفعة بين واشنطن وتل أبيب، مع الاكتفاء بمنح الفلسطينيين مساحة رمزية للتعبير عن موقفهم4. هذه الصيغة قللت من قدرة الجانب الفلسطيني على إدراج قضايا مثل حق العودة ضمن أولويات النقاش، إذ غالبًا ما كان يتم تجاوز هذه القضية لصالح مقترحات اقتصادية أو إنسانية تقدم كبدائل.

وكان لاحتكار الوساطة أثر مباشر على ملف القدس، حيث تم استباق أي مفاوضات مستقبلية بإجراءات ميدانية مثل نقل السفارة الأمريكية والاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل5. هذه الخطوة جعلت أي حديث لاحق عن

---

1 Jeremy Pressman, “The Quartet’s Diminishing Role,” Middle East Policy 18, no. 2 (2011): 72–85.

2 أحمد يوسف، المصدر السابق، 2020، 52.

3 Rashid Khalidi, Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East (Boston: Beacon Press, 2013), 44.

4 خليل شاهين، قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية)رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2018)، 69.

5 Nathan Thrall, “Trump’s Recognition of Jerusalem,” The New York Review of Books, January 18, 2018.

"التفاوض على القدس" مجرد مسار شكلي، إذ إن الموقف الأمريكي تبنى مسبقًا الموقف الإسرائيلي، ما أسقط مبدأ الحياد الذي يُفترض أن يتحلى به الوسيط.

كما أن هذا الاحتكار للوساطة ترافق مع ضغوط على دول عربية وإقليمية لعدم إطلاق مبادرات موازية، أو حتى للانخراط في مسارات تطبيع مع إسرائيل بمعزل عن تقدم المسار الفلسطيني[1]. وبهذه الطريقة، جرى عزل الموقف الفلسطيني إقليميًا، وإضعاف أدواته التفاوضية في ملفات حساسة مثل اللاجئين، حيث بات الدعم العربي مشروطًا بالمواقف الأمريكية.

وجاء ذلك موازيا لتغييب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن العملية التفاوضية أضعف الإطار القانوني المرجعي، خصوصًا فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المرتبطة باللاجئين (مثل القرار 194) أو بوضع القدس[2]. وبغياب هذا الإطار، أصبح النقاش يدور حول مقاربات سياسية براجماتية لا تستند إلى القانون الدولي، بل إلى موازين القوى ومصالح الطرف الأقوى.

إن استمرار هذا النهج جعل من عملية السلام مسارًا مغلقًا أمام أي حلول إبداعية أو شاملة، حيث انحصرت القرارات الحاسمة بيد طرف واحد منحاز، ما أدى إلى إدامة حالة الجمود السياسي3. وبدل أن تكون الوساطة أداة لتحقيق العدالة، أصبحت أداة لإدارة الصراع وفق الشروط الأمريكية–الإسرائيلية، وهو ما جعل قضايا اللاجئين والقدس عرضة للتهميش التدريجي حتى غابت فعليًا عن الطاولة التفاوضية.

ثانيا: إعادة تعريف قضايا الحل النهائي (القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات)

بدل الالتزام بالمرجعيات التي حددتها قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات السابقة، عملت الولايات المتحدة على إعادة صياغة قضايا الحل النهائي (القدس، اللاجئون، الحدود، المستوطنات) بما يتوافق مع الموقف

1 ماجد الزير، السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب)لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2021)، 124.

2 Walid Khalidi, source mentioned,39, no. 3 (2010): 55–67.

3 Jeremy Pressman, “Mediating Peace Between Arabs and Israelis,” United States Institute of Peace Special Report, no. 207 (2008): 3–5.

الإسرائيلي1. فعلى سبيل المثال، اعتُبر موضوع القدس "محسومًا" بعد اعتراف واشنطن بها عاصمة لإسرائيل عام 2017، ما أخرجها فعليًا من جدول المفاوضات. كما جرى التعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية وليست سياسية، ما أدى إلى تقليص مساحة التفاوض بشأنها إلى حدود المساعدات الإغاثية2.

إن إعادة تعريف قضايا الحل النهائي من قبل الولايات المتحدة لم تكن مجرد تعديل في جدول الأعمال التفاوضي، بل كانت إعادة صياغة جذرية لمفهوم هذه القضايا وموقعها القانوني والسياسي3. فمن خلال إقصاء المرجعيات الدولية، مثل قرارات مجلس الأمن 242 و338، جرى التعامل مع القضايا الجوهرية كملفات قابلة للتكييف وفق موازين القوى، لا كحقوق غير قابلة للتصرف4. هذا التحول سمح لإسرائيل بفرض أمر واقع على الأرض، بينما قدمت واشنطن الغطاء الدبلوماسي لهذا التغيير.

وبملف القدس، لم يقتصر الأمر على الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، بل امتد إلى دعم مشاريع بنية تحتية واستيطانية تهدف إلى دمج المستوطنات المحيطة ضمن ما يعرف بـ"القدس الكبرى"، ما يجعل أي تقسيم مستقبلي للمدينة شبه مستحيل5. وبهذه الطريقة، تم تحويل النقاش من "وضع القدس في إطار تسوية نهائية" إلى "تكييف الفلسطينيين مع واقع المدينة الموحّدة تحت السيادة الإسرائيلية."

أما قضية اللاجئين، فقد شهدت تحولًا مشابهًا من كونها حقًا جماعيًا محميًا بقرارات دولية، مثل القرار 194، إلى مجرد قضية إنسانية تتعلق بتحسين ظروف المعيشة6. هذا التحويل كان مدعومًا بخطوات عملية، أبرزها

---

1 خليل شاهين، قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية)رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2018)، 63.

2. Rashid Khalidi, source mentioned, 2020), 208

3 أحمد يوسف، أمريكا والقضية الفلسطينية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن)بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، 85.

4 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, source mentioned, 199.

5 خليل شاهين، مصدر سابق،2018، 144.

6 Jeremy Wildeman, "The Impact of U.S. Cuts to UNRWA Funding," Middle East Policy 26, no. 4 (2019): 80–93.

قطع التمويل الأمريكي عن وكالة الأونروا، ما أضعف قدرة اللاجئين على الحفاظ على حضورهم السياسي في المفاوضات.

هذا التوجه الأميركي أدى كذلك إلى إعادة ترتيب أولويات التفاوض، بحيث باتت القضايا ذات الطابع الأمني والاقتصادي تتصدر الأجندة، بينما تراجعت قضايا الحل النهائي إلى مستوى الملفات الثانوية أو المؤجلة1. وبهذا، أصبح الهدف المعلن هو "تحسين حياة الفلسطينيين" بدل "إنهاء الاحتلال وحل القضايا الجوهرية"، وهو ما يعتبر تحريفًا لمفهوم عملية السلام برمتها.

وإعادة التعريف هذه لم تكن منفصلة عن سياسة الضغط على الأطراف الإقليمية، حيث استخدمت واشنطن نفوذها لدفع بعض الدول العربية إلى القبول بهذا التغيير الضمني في تعريف القضايا، عبر الانخراط في مسارات تطبيع أو تعاون اقتصادي مع إسرائيل، من دون اشتراط تقدم فعلي في الملفات الجوهرية2. وبهذا، جرى تقليص العمق العربي الداعم للموقف الفلسطيني، لا سيما في ملف اللاجئين الذي كان تاريخيًا محل إجماع عربي. وعند الحديث عن القانون، فإن هذا النهج أسقط الطبيعة الإلزامية للاتفاقيات والقرارات الدولية، وحول المفاوضات إلى عملية سياسية مرنة يمكن فيها تجاوز الحقوق المقررة دوليًا3. هذا الإطار سمح لإسرائيل بالتعامل مع قضايا مثل المستوطنات أو الحدود وكأنها مسائل إدارية قابلة للتفاوض، بدل كونها انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

وفي النهاية، فإن إعادة تعريف قضايا الحل النهائي أوجدت واقعًا تفاوضيًا جديدًا يفتقر للتوازن، حيث يتحول "الحل" إلى تكريس للوضع القائم بدل تغييره4. وفي هذا السياق، تصبح قضايا القدس واللاجئين، التي يفترض أن تكون جوهر أي تسوية عادلة، رهينة رؤية سياسية أميركية–إسرائيلية مشتركة ترى في إبقائها خارج المفاوضات أو تقليصها إلى أبعاد إنسانية، السبيل الأمثل لإغلاق ملف الصراع دون تحقيق العدالة.

---

1 Nathan Thrall, “The Real Palestinian Strategy,” The New York Review of Books, May 24, 2018.

2 ماجد الزير، مصدر تم ذكره، 2021، 167.

3 Walid Khalidi, “Plan B for Peace in the Middle East,” Foreign Affairs 86, no. 4 (2007): 106–113.

4 Ilan Pappé, Ten Myths About Israel (London: Verso, 2017), 172.

ثالثا: الانحياز في صياغة المبادرات والمقترحات

اتسمت المقترحات الأمريكية، مثل خطة "السلام من أجل الازدهار"، بانحياز هيكلي لصالح إسرائيل، إذ ركزت على تقديم حوافز اقتصادية للفلسطينيين مقابل تنازلات جوهرية في الملفات السياسية1. هذه المقاربة قللت من شأن الحقوق الوطنية، وجعلت الحل أقرب إلى تسوية إدارية–اقتصادية تُبقي على الهيمنة الإسرائيلية. ويظهر تحليل نصوص المبادرات أن لغة المقترحات تتجنب مصطلحات مثل "الاحتلال" أو "الدولة الفلسطينية المستقلة"، ما يعكس انحيازًا حتى على مستوى الخطاب الدبلوماسي2.

فالمبادرات والمقترحات الأمريكية خلال فترة ترامب، خصوصًا خطة "السلام من أجل الازدهار"، منحازة وبشكل واضح وممنهج لصالح إسرائيل، حيث تركزت على تقديم حوافز اقتصادية كبيرة للفلسطينيين كبديل عن الحقوق الوطنية والسياسية الجوهرية3. وفي هذا السياق، سعت إدارة ترامب إلى تسويق الحل الاقتصادي كبديل عن الحل السياسي، متجنبة بذلك المسائل الأساسية مثل حق العودة أو وضع القدس، مما قلل من أهمية هذه القضايا في المفاوضات وجعلها موضوعات ثانوية أو هامشية.4

وبينت الدراسات اللغوية لنصوص المبادرات الأمريكية تجنبا واعيًا لاستخدام مصطلحات سياسية معترف بها دوليًا مثل "الاحتلال" أو "الدولة الفلسطينية المستقلة"، ما يعكس محاولة متعمدة لإعادة صياغة الصراع في أطر اقتصادية وتقنية5. هذا الاستخدام للغة السياسية يعكس رغبة في تهدئة الخطاب وتحويل التركيز من الحقوق الوطنية إلى "مشاريع تنموية"، وهو ما يعكس تغيرًا جوهريًا في طبيعة الحلول المقترحة.6

1Hanan Ashrawi, “Trump’s Peace to Prosperity Plan: A Non-Starter,” Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020): 73–82.

2 مصطفى البرغوثي، "قراءة نقدية لصفقة القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122 (ربيع 2020): 14–27.

3 ماجد الزير، مصدر تم ذكره، 2021، 174.

4 Rashid Khalidi, source mentioned, 2020, 223.

5 حمد يوسف، اللغة والدبلوماسية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مجلة دراسات فلسطينية 132 (2020): 60.

6 Jeremy Wildeman, “Economic Peace and the Limits of Neoliberalism,” Middle East Journal 74, no. 2 (2020): 234.

وتراجعت الخطة عن موقف الاعتراف بحق العودة كقضية مركزية، واستبدلته بمساعدات اقتصادية وإنسانية مدارة من مؤسسات دولية وخاصة، مما قلل من وجود اللاجئين كشريك سياسي فاعل في العملية.[1] هذا التهميش يعزز فرضية أن المبادرات الأمريكية تحاول تحجيم المكونات القومية للشعب الفلسطيني لصالح حلول شكلية، تبرز الجوانب الإنسانية فقط دون الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة.

والقدس تم التعامل معها في الخطاب والمقترحات على أنها "عاصمة موحدة لإسرائيل"، مع تجاهل للوجود الفلسطيني والتاريخي في المدينة، مما أسقط بالكامل أي مناقشة موضوعية حول وضع القدس الشرقي.[2] وقد أدى هذا التجاهل إلى إحباط واسع لدى الفلسطينيين والعرب، وعكس عدم جدية في معالجة أحد أكثر القضايا حساسية في النزاع، وهو ما يعكس الانحياز الهيكلي في صياغة المبادرات.

تحليل الخطاب السياسي للمبادرات يكشف عن اعتماد مكثف على لغة الوعود التنموية والاستثمارات الاقتصادية، دون ربطها بإطار سياسي واضح أو ضمانات حقوقية.[3] إذ تروج هذه المبادرات باعتبار الاقتصاد هو الطريق الوحيد للسلام، وهو ما يعكس تحولًا في استراتيجية الولايات المتحدة إلى رؤية اقتصادية موجهة لإدارة الأزمة بدل حلها.

عمليا، أدت هذه السياسات إلى ترسيخ الواقع القائم بدل تغييره، حيث أعادت تأكيد الهيمنة الإسرائيلية على الأرض من خلال تثبيت المستوطنات والتوسع في السيطرة الأمنية، في حين بقي الفلسطينيون في وضعية ضعف سياسي وعجز عن تحقيق أي مكاسب حقيقية.[4] وهذا ما يفسر جزئيًا العزوف الفلسطيني عن المشاركة في هذه المسارات، وإصرارهم على التمسك بالمطالب الوطنية المشروعة.

نهايتا يمكن القول إن انحياز المبادرات الأمريكية في هذه المرحلة لم يكن مقتصرًا على محتوى الحلول، بل شمل أيضًا البنية المؤسساتية التي صيغت من خلالها، حيث تجاهلت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها

---

1 خليل شاهين، قضايا اللاجئين الفلسطينيين في السياسة الأمريكية)رام الله: مركز مسارات، 2019)، 97.

2Nathan Thrall, “Jerusalem and the New Geography of Conflict,” Foreign Affairs, August 2019.

3 Walid Khalidi, “The Economic Dimensions of the Palestinian Question,” Journal of Palestine Studies 48, no. 3 (2019): 15–29.

4Ilan Pappé, source mentioned, 183.

كالأونروا، وفضلت إشراك مؤسسات اقتصادية خاصة وأطراف دولية محددة، ما عزز من الطابع التقني والاقتصادي على حساب الشرعية السياسية والقانونية.[1]

رابعا: الضغوط السياسية والإقتصادية

لم تقف واشنطن عند دور المسير، بل استخدمت أدوات ضغط متعددة لإجبار القيادة الفلسطينية على العودة للمفاوضات وفق شروطها، من بينها وقف المساعدات المالية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وفرض عقوبات على شخصيات فلسطينية[2]. كما شملت الضغوط حث دول عربية على تبني مواقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل، في محاولة لعزل الموقف الفلسطيني الرافض. هذه السياسة حولت "الوساطة" إلى أداة ابتزاز سياسي، بحيث يصبح قبول الشروط الأمريكية هو الخيار الوحيد لتجنب المزيد من العقوبات[3].

لم يكن استخدام الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل إدارة ترامب مجرد تكتيك مرحلي، بل كان جزءًا من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة تعريف شروط العملية السياسية برمتها لصالح إسرائيل. فقد جرى توظيف أدوات العقاب المالي، مثل وقف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا، ليس فقط كوسيلة لتقليص قدرة الفلسطينيين على الصمود، بل أيضًا كآلية لإضعاف موقفهم التفاوضي وإفراغه من عناصر القوة المعنوية والمؤسسية.[4] هذه السياسة مثلت نقلة من دور "الوسيط" إلى دور "المفاوض الضاغط" الذي يربط أي انفراجة اقتصادية أو سياسية بالامتثال لشروطه المسبقة.

ولم تقتصر على المسار الثنائي الفلسطيني–الأمريكي، بل امتدت لتطال البنية الإقليمية الداعمة للفلسطينيين. فقد مارست واشنطن ضغوطًا مباشرة على عدد من العواصم العربية لدفعها نحو التطبيع العلني مع إسرائيل، وهو ما انعكس في سلسلة اتفاقيات تطبيع كان لها أثر في عزل الموقف الفلسطيني رسميًا، وإضعاف قدرته

---

1 ماجد الزير، مصدر تم ذكره 181–182.

2 Nathan Thrall, source mentioned, February 13, 2020.

3 ماجد الزير، مصدر تم ذكره، 119.

4 ماجد الزير،مصدر تم ذكره، 189.

على الاستفادة من الحاضنة العربية في الدفاع عن قضاياه، وخصوصًا قضية القدس التي باتت تطرح في سياقات ثنائية إسرائيلية–عربية دون إشراك الفلسطينيين.1

وبالحديث عن القدس، كانت الضغوط الاقتصادية جزءًا من إستراتيجية أوسع لتكريس الاعتراف الأمريكي بالمدينة عاصمة لإسرائيل. فقد استُخدمت المساعدات المالية كورقة ابتزاز، بحيث يربط أي دعم بموقف فلسطيني أكثر مرونة تجاه القرار الأمريكي بشأن القدس.2 هذا النهج جعل من الصعب على القيادة الفلسطينية التمسك بالموقف الدولي الرافض لضم القدس، خاصة في ظل التهديد بفقدان الدعم الموجه لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

اما الاجئين، فقد كان وقف تمويل الأونروا أحد أبرز أشكال الضغط الممنهج. إذ لم يكن الهدف اقتصاديًا بحتًا، بل سياسيًا يرمي إلى شطب قضية اللاجئين من ملفات الحل النهائي عبر تجفيف المؤسسات التي تحفظ ذاكرتهم القانونية والسياسية.3 هذا الإجراء لم يضعف الخدمات الأساسية فقط، بل أرسل إشارة بأن الولايات المتحدة تتعامل مع قضية اللاجئين كعبء مالي لا كحق سياسي، وهو ما يتسق مع خطابها في مبادرات السلام المنحازة.

اللافت أن هذه الضغوط لم تمارس بصورة معلنة فحسب، بل شملت أيضًا ضغوطًا غير مباشرة، مثل التلويح بتخفيض الدعم أو تجميده عند التصويت في المحافل الدولية، أو عند رفض الفلسطينيين حضور مؤتمرات اقتصادية برعاية أمريكية.4 هذه الأدوات أوجدت بيئة من "الإكراه الدبلوماسي" حيث يصبح القرار الفلسطيني رهينة لإمكانية العقاب الاقتصادي والسياسي.

1Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (New York: Metropolitan Books, 2020), 236.

2Nathan Thrall, "Trump's Jerusalem Move and the Death of the Two-State Solution," The Guardian, December 2017.

3خليل شاهين، قضايا اللاجئين الفلسطينيين في السياسة الأمريكية)رام الله: مركز مسارات، 2019)، 102 .

4 Jeremy Pressman, "The United States and the Israeli-Palestinian Conflict: From Camp David to Oslo," Diplomatic History 44, no. 4 (2020): 690.

وقد تم ربط هذه الضغوط بآليات إعلامية ودبلوماسية تهدف إلى تصوير القيادة الفلسطينية على أنها غير متعاونة أو رافضة للحلول، مما منح الموقف الأمريكي غطاءً في الساحة الدولية.1 وقد ساعد هذا التصوير على تبرير الإجراءات العقابية أمام الرأي العام الغربي، وأحيانًا حتى أمام بعض النخب العربية، مما أضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني أكثر.

و على المدى البعيد، فإن توظيف هذه الضغوط ترك آثارًا تراكمية على البنية السياسية والاقتصادية الفلسطينية، إذ قيد قدرة المؤسسات الفلسطينية على العمل بحرية، وأدى إلى زيادة الاعتماد على مصادر دعم بديلة، ما جعل القرار السياسي أكثر عرضة للتأثير الخارجي.2 في النهاية، يمكن القول إن سياسة الضغوط الممنهجة لم تكن تهدف إلى دفع الفلسطينيين نحو التفاوض فحسب، بل كانت ترمي إلى إعادة صياغة شروط وجودهم السياسي بما يتماشى مع الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية للصراع.

المطلب الثالث: الحقوق الفلسطينية في أولويات السياسة الأمريكية

أن الولايات المتحدة تصف نفسها بأنها راعٍ أساسي لعملية السلام، إلا أن تحليل مسار سياساتها يوضح أن الحقوق الوطنية الفلسطينية لم تحتل موقعًا مركزيًا في أولوياتها. فالمقاربات الأمريكية غالبًا ما تركز على إدارة الصراع بدل حله، وتتعامل مع المطالب الفلسطينية باعتبارها قضايا ثانوية يمكن تأجيلها أو تهميشها لصالح أولويات أخرى، مثل الحفاظ على أمن إسرائيل أو تعزيز التحالفات الإقليمية. هذا التوجه جعل الحقوق الفلسطينية – وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، وحق العودة، والسيادة على القدس – تُختزل في ملفات إنسانية أو أمنية، بدل أن تعالج كقضايا سياسية وجوهرية.

أولاً: أولوية الأمن الإسرائيلي على الحقوق الفلسطينية

منذ عقود، صاغت الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياستها في الصراع على أساس ضمان أمن إسرائيل بوصفه هدفًا إستراتيجيًا غير قابل للمساومة، حتى لو جاء ذلك على حساب الحقوق الفلسطينية.3 تمثل ذلك في اشتراط

---

1 أحمد يوسف، الدبلوماسية الأمريكية والإعلام في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية 219 (2020): 85.

2Ilan Pappé, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories (London: Oneworld, 2018), 254.

3Rashid Khalidi, Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East (Boston: Beacon Press, 2013), 45.

أي تقدم سياسي بوجود "ترتيبات أمنية" تعطي إسرائيل الحق في مراقبة الحدود والمعابر والمجال الجوي، وهو ما ينتقص فعليًا من سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية. بل إن بعض المبادرات الأمريكية وضعت الأمن الإسرائيلي شرطًا مسبقًا قبل بحث قضايا الحل النهائي، ما جعل الحقوق الفلسطينية رهينة لإطار أمني تحدده إسرائيل نفسها.1

على أن أبرز التجليات أولوية الأمن الإسرائيلي في السياسة الأمريكية، اعتمادها نهجًا يربط أي خطوة سياسية بتدابير أمنية متقدمة، حتى قبل بدء التفاوض على القضايا الجوهرية.2 هذا النهج جعل قضايا مثل الحدود والقدس واللاجئين رهينة لاعتبارات الأمن الإسرائيلي، إذ لم تطرح إلا بعد ضمان ترتيبات أمنية تصب في مصلحة إسرائيل، وهو ما يفرغ المفاوضات من مضمونها ويحوّلها إلى إدارة أمنية للصراع بدل حله.

مما ادى الى التأثير على التعاطي مع القدس، حيث تم تصوير الاعتراف الأمريكي بها كعاصمة لإسرائيل في 2017 على أنه جزء من استراتيجية لتعزيز "أمن إسرائيل" في مواجهة التهديدات الإقليمية.3 بهذا المعنى، تحول وضع القدس من قضية سياسية–قانونية إلى ملف أمني، يستخدم لتبرير خطوات أحادية الجانب، مع تجاهل الحقوق الفلسطينية التاريخية والقانونية في المدينة.

وبالنسبة للاجئين فقد وظفت السياسة الأمريكية المقاربة الأمنية لإعادة تعريف قضيتهم. فبدلاً من اعتبار عودتهم حقًا قانونيًا مكفولًا بقرارات الأمم المتحدة، جرى التعامل معهم كـ"خطر ديموغرافي" على إسرائيل، وهو توصيف أمني بامتياز.4 هذا التوصيف أدى إلى دعم مشاريع توطين اللاجئين أو إعادة تأهيلهم في أماكن تواجدهم، باعتبار ذلك حلاً أمنياً لإسرائيل، لا استجابةً لحق إنساني أو سياسي للفلسطينيين.

الأولوية الأمنية ظهرت أيضًا في شكل اشتراطات بنية تحتية أمنية في الأراضي الفلسطينية، مثل إقامة أنظمة مراقبة متطورة، وجدران عازلة، ونقاط تفتيش دائمة، وكلها بدعم وتمويل أمريكي مباشر أو غير مباشر.5 هذه

---

1 عبد الوهاب الكيالي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018)، 213.

2Rashid Khalidi, the same ref, 2013, 51.

3 خليل شاهين، القدس في السياسة الأمريكية والإسرائيلية)رام الله: مركز مسارات، 2019)، 134 .

4 Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld, 2006), 223.

5 أحمد يوسف، السياسة الأمريكية والقضية الفلسطينية)القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2020)، 172.

الإجراءات، وإن قُدمت في الخطاب الأمريكي على أنها "إجراءات لبناء الثقة"، فهي عمليًا تعزز السيطرة الإسرائيلية وتحدّ من إمكانية قيام كيان فلسطيني مستقل.

إضافة الى ذلك، أعادت الولايات المتحدة هيكلة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بما يتوافق مع المتطلبات الأمنية لإسرائيل.1 فالمساعدات الأمنية بقيت مستمرة حتى بعد وقف أشكال الدعم الأخرى، في رسالة واضحة بأن الأولوية هي استمرار التنسيق الأمني، لا دعم التنمية أو تمكين الفلسطينيين من إدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية. واستخدمت المقاربة الأمنية لتبرير تغييب المرجعيات القانونية الدولية، إذ اعتبرت واشنطن أن الظروف الأمنية لا تسمح بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب إسرائيل أو حق العودة.2 هذا التأجيل المفتوح أتاح لإسرائيل تثبيت وقائع جديدة على الأرض، خاصة في القدس والضفة الغربية، دون ضغط أمريكي جاد لتغيير الوضع القائم.

انعكس هذا الانحياز الأمني في الخطاب السياسي الأمريكي، حيث تتكرر الإشارة إلى "التهديدات" التي تواجه إسرائيل أكثر بكثير من الحديث عن الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون.3 هذه اللغة السياسية ترسخ صورة الفلسطيني كـ"مهدد أمني" بدل كونه صاحب حق مغتصب، ما يبرر في الوعي السياسي الغربي استمرار سياسات الاحتلال والحرمان من الحقوق تحت غطاء الأمن.

ثانيًا: اختزال القضايا السياسية في أبعاد اقتصادية

بدلاً من التعاطي مع المطالب الفلسطينية بوصفها حقوقًا سياسية غير قابلة للتفاوض، عمدت الولايات المتحدة إلى تحويل النقاش حولها إلى قضايا تنموية واقتصادية4. هذا التوجه ظهر بوضوح في المؤتمرات التي رعتها واشنطن، حيث جرى التركيز على تحسين الوضع المعيشي للفلسطينيين عبر مشاريع بنية تحتية أو دعم مالي،

---

1 Nathan Thrall, “The Real Fix for Palestinian Aid,” Foreign Affairs 97, no. 2 (2018): 42.

2 ماجد الزير، مصدر تم ذكره،211.

3Jeremy Pressman, “A Brief History of U.S. Security Commitments to Israel,” Middle East Policy 25, no. 3 (2018): 67.

4 Jeremy Pressman, “Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba?” International Security 28, no. 2 (2003): 17.

في مقابل تأجيل بحث القضايا الجوهرية مثل الحدود أو وضع القدس[1]. هذا الاختزال لم يكن بريئًا، إذ ساهم في تقويض البعد القانوني والسياسي للقضية الفلسطينية، وحوّلها إلى مسألة "رفاهية" قابلة للتسوية بمشاريع استثمارية.

اعتمدت الولايات المتحدة، خصوصًا في العقود الأخيرة، إستراتيجية اقتصادية ظاهرها تحسين حياة الفلسطينيين وباطنها تكريس الوضع القائم.[2] ففي إطار هذه السياسة، جرى تحويل المفاوضات إلى صفقات استثمارية، بحيث تُقاس جدوى أي اتفاق بمقدار الأموال الموعودة أو المشاريع المعلنة، لا بحجم الحقوق المستعادة. هذا الطرح يعكس تبني مقاربة "السلام مقابل الازدهار" التي استبدلت الالتزامات القانونية الدولية بوعود تنموية مشروطة.

كما أن هذه المقاربة الاقتصادية سمحت بتجاوز قضية القدس سياسيًا، عبر إدراجها في خطط تطوير السياحة أو البنية التحتية، مع تجاهل كونها محورًا للنزاع السيادي.[3] ففي مشاريع أمريكية مقترحة، جرى تقديم استثمارات لتحسين المرافق في المناطق الفلسطينية المحيطة بالقدس، دون أي التزام بوقف الاستيطان أو تغيير الوضع القانوني، ما يجعل التنمية أداة لتثبيت الضم بحكم الأمر الواقع.

وبالنسبة للاجئين، تحول البعد الاقتصادي إلى وسيلة لإعادة تعريف القضية بعيدًا عن قرارات الأمم المتحدة.[4] بدلاً من التركيز على حق العودة، تم توجيه التمويل نحو مشاريع إسكان دائمة في دول اللجوء أو مناطق السلطة الفلسطينية، وهو ما يسوق على أنه حل إنساني، لكنه في جوهره حل اقتصادي يستهدف إنهاء المطالب السياسية.

---

1 أحمد يوسف، السياسة الأمريكية والقضية الفلسطينية)القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2020)، 156.

2 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (New York: Metropolitan Books, 2020), 201.

3 خليل شاهين، القدس في السياسة الأمريكية والإسرائيلية)رام الله: مركز مسارات، 2019)، 159.

4 Ilan Pappé, source mentioned, 241.

وربطت الولايات المتحدة تقديم الدعم الاقتصادي بشرط القبول بخططها السياسية، ما جعل المساعدات أداة ضغط بدل أن تكون وسيلة دعم تنموي حقيقي.1 هذا الربط فرض على الجانب الفلسطيني التفاوض من موقع ضعيف، إذ يصبح رفض المقترحات الأمريكية مكلفًا على المستوى المعيشي والخدماتي.

إن البعد الاقتصادي في هذه السياسة لم يكن محايدًا، بل جاء مصممًا لدمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي عبر المناطق الصناعية المشتركة والمشاريع التجارية المرتبطة بالأسواق الإسرائيلية.2 هذه الصيغة تقيد قدرة الفلسطينيين على بناء اقتصاد مستقل، وتضعهم في تبعية دائمة للاقتصاد الإسرائيلي، ما يحول "الازدهار" إلى وسيلة لإدامة السيطرة.

وتم استخدام المؤتمرات الاقتصادية التي ترعاها واشنطن كأداة لإعادة صياغة الأولويات الدولية، بحيث تهمش القرارات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية لصالح لغة الاستثمار والتنمية.3 وهذه المؤتمرات، مثل "ورشة البحرين" عام 2019، أُنشئت لتكون منصة لتسويق حلول اقتصادية بديلاً عن البحث في قضايا السيادة والحدود.

أخيرًا، أدت هذه السياسة إلى خلق فجوة إدراكية لدى الرأي العام العالمي، إذ غيبت حقيقة أن الصراع سياسي–قانوني جوهري، واستبدل بسردية مفادها أن الفلسطينيين يحتاجون فقط إلى تحسين ظروفهم المعيشية.4 هذه الفجوة تصب في مصلحة إسرائيل، لأنها تقلل من ضغط الرأي العام العالمي لإيجاد حل سياسي قائم على إنهاء الاحتلال وضمان الحقوق الوطنية.

1Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Peace Plan and Its Economic Framework,” International Crisis Group Report no. 210 (2019): 14.

2 Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development (Washington: Institute for Palestine Studies, 2016), 85.

3 ماجد الزير، مصدر تم ذكره ، 233.

4Jeremy Pressman, “Economic Peace in the Israeli-Palestinian Conflict,” Survival 55, no. 4 (2013): 51.

ثالثًا: دور المرجعيات الدولية في الإتفاقات الجديدة.

عمدت السياسة الأمريكية على تجاوز المرجعيات القانونية الدولية، مثل قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف، واستبدالها بصيغ تفاوضية تصاغ بما يتوافق مع الموقف الإسرائيلي.[1] هذا الإطار البديل أفرغ القرارات الدولية من مضمونها، وأدى إلى إعادة تعريف الحقوق الفلسطينية بما يتناسب مع موازين القوى على الأرض، لا مع القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، تم التعامل مع قضية اللاجئين كموضوع تفاوضي مفتوح، بدل كونها حقًا مكفولًا بقرارات الأمم المتحدة، كما أُعيد تعريف القدس كـ"عاصمة موحدة لإسرائيل" خارج الإجماع الدولي.[2]

لقد أظهرت إدارة ترامب ميلاً واضحًا نحو إضعاف الإطار المؤسسي لمنظمة الأمم المتحدة، عبر تقويض دورها كمرجعية ملزمة في النزاعات الدولية، واستبدال هذا الدور بمنصات تفاوضية ثنائية أو إقليمية تفتقر إلى الضمانات القانونية. هذا التوجه لم يكن مجرد اختيار سياسي مؤقت، بل مثّل استراتيجية أوسع تهدف إلى تقليص النفوذ الأممي في إدارة الملفات الشائكة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وتحويل مسارها إلى ترتيبات تفضي إلى حلول مفروضة أكثر منها متفاوض عليها.[3]

وهذا النهج أتاح لإسرائيل هامشًا أوسع للمناورة، إذ لم تعد ملزمة بالاحتكام إلى قرارات واضحة وصارمة صادرة عن المجتمع الدولي، بل إلى مقترحات تفاوضية يمكن صياغتها بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية. ومن الناحية العملية، فإن هذه المقاربة سمحت بتجزئة القضايا الكبرى، مثل المستوطنات والحدود والقدس، إلى ملفات متفرقة يجري التعامل معها منفصلة، الأمر الذي يضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني ويشتت أوراق الضغط المتاحة له.

وبالتالي إن تجاوز المرجعيات القانونية الدولية أدى إلى تآكل مبدأ "الحل العادل والدائم" الذي نصت عليه اتفاقيات أوسلو والقرارات الأممية، واستبداله بمبدأ "الواقعية السياسية" الذي يعترف بالأمر الواقع كمنطلق لأي

1Ilan Pappé, source mentioned, 182.

2خليل شاهين، المرجعيات الدولية وحقوق الفلسطينيين (رام الله: مركز مسارات، 2019)، 98 .

3Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 2020, p. 5.

اتفاق. هذا التحول يعني أن القواعد القانونية لم تعد تحدد الإطار، بل تفسر وفق موازين القوى، وهو ما يقوض الأساس الذي قامت عليه الجهود الدبلوماسية في العقود السابقة.1

إلى جانب ذلك، أسهمت الإدارة الأمريكية في إضعاف المرجعيات الدولية عبر تقليص التمويل المقدم للمؤسسات الأممية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مثل وكالة "الأونروا"، مما أضعف قدرتها على القيام بدورها في حماية حقوق اللاجئين وتقديم الخدمات لهم.2 هذا الضغط المالي ترافق مع حملة سياسية لإعادة تعريف مهام هذه المؤسسات وحصرها في أطر إغاثية بحتة، بعيدًا عن أي بعد سياسي أو قانوني.

واذا اردنا تحليل ذلك، نقول إن هذه السياسة لا تعكس فقط انحيازًا إلى الرواية الإسرائيلية، بل تكشف أيضًا عن محاولة لإعادة تشكيل البيئة الدولية بحيث تصبح أقل قدرة على ممارسة الضغط القانوني أو الدبلوماسي على الأطراف القوية. فحين يتم إضعاف القرارات الأممية وتحويلها إلى توصيات غير ملزمة، تصبح أي عملية تفاوضية قائمة على إرادة الطرف الأقوى، لا على مبادئ العدالة الدولية.

ومن هنا فإن صياغة مرجعيات بديلة تتيح للولايات المتحدة أن تحتكر دور "الوسيط الأوحد" في النزاع، بدل أن تكون جزءًا من منظومة دولية متعددة الأطراف. هذا الاحتكار يضمن أن أي مسار تفاوضي سيبقى محكومًا بإرادة واشنطن، ويحول دون بروز قوى دولية أو إقليمية منافسة قادرة على تقديم بدائل عادلة أو متوازنة.

وفي النهاية، نجد أن إضعاف المرجعيات القانونية الدولية خلق سابقة خطيرة في إدارة النزاعات الدولية، إذ بات بإمكان الدول الكبرى أن تتجاوز الأطر المؤسسية متى شاءت، وأن تفرض صيغًا بديلة دون الالتزام بالقواعد المتعارف عليها. هذه السابقة لا تهدد فقط القضية الفلسطينية، بل تضعف النظام الدولي ككل، وتفتح الباب أمام مقاربة "القوة تصنع الحق" في ملفات أخرى حول العالم.

1Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, New York: Metropolitan Books, 2020, pp. 198–200.

2United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), "Financial Crisis and Impact on Operations," UNRWA Official Report, 2019, https://www.unrwa.org/financial-situation

رابعًا: استخدام ملف الحقوق الفلسطينية كورقة تفاوضية في السياسات الإقليمية

لم تقتصر الولايات المتحدة على تهميش الحقوق الفلسطينية داخل إطار المفاوضات الثنائية، بل جعلتها أداة في مساومات إقليمية أوسع.1 فقد ارتبطت بعض التحركات الأمريكية في الملف الفلسطيني بصفقات أو تفاهمات مع قوى إقليمية، حيث يجري تخفيف الضغط على إسرائيل مقابل تنازلات أو تحالفات في ملفات أخرى، مثل مواجهة إيران أو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية. هذا الاستخدام البراغماتي للحقوق الفلسطينية جعلها عرضة للمقايضة في معادلات لا ترتبط بمطالب الشعب الفلسطيني المباشرة، وأدى إلى مزيد من تهميشها في سلم الأولويات الأمريكية.2

واستخدمت إدارة ترامب الملف الفلسطيني كورقة ضغط في صياغة ترتيبات إقليمية جديدة، مستندة إلى فرضية أن تسوية هذا الملف وفق الرؤية الإسرائيلية ستفتح الباب أمام تحالفات أوسع في الشرق الأوسط. في هذا السياق، تم الدفع بمسار "اتفاقيات إبراهيم" كمبادرة تتجاوز الإطار الفلسطيني التقليدي، حيث جرى التركيز على تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية مع تهميش جوهر القضية الفلسطينية، ليصبح التطبيع بحد ذاته هدفاً سياسياً أمريكياً مستقلًا عن أي التزامات حقيقية تجاه الفلسطينيين3

هذا وربطت واشنطن بين مواقف بعض الدول العربية من الملف الفلسطيني وبين حزم من المساعدات أو التسهيلات الاقتصادية، في إطار ما وصفه بعض الباحثين بـ"الدبلوماسية المصلحية" التي تستبدل المبادئ بالمعاملات السياسية4. هذا النهج خلق بيئة سياسية جديدة في المنطقة، حيث باتت بعض الدول ترى أن علاقتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر أهمية من التمسك بثوابت القضية الفلسطينية، ما أدى إلى إعادة تشكيل أولوياتها الخارجية.

---

1 Nathan Thrall, “Israel & the U.S.: The Special Relationship,” London Review of Books 35, no. 4 (2013): 25.

2ماجد الزير، مصدر تم ذكره،207 .

3Martin Indyk,source mentioned, 15, 2020.

4عبد الله الشايجي، "الدبلوماسية المصلحية في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020): 45 .

على المستوى الأمني، جرى توظيف القضية الفلسطينية كجزء من استراتيجية بناء تحالفات دفاعية ضد إيران، إذ قدمت واشنطن إشارات لبعض العواصم الخليجية بأن التعاون الأمني والاستخباري مع إسرائيل سيعزز موقعها في مواجهة التهديدات الإقليمية، مقابل تخفيف اللهجة تجاه ممارسات الاحتلال. هذا الربط بين الأمن الإقليمي وتهميش الحقوق الفلسطينية عكس تحولاً في كيفية إدماج الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن الحسابات الجيوسياسية الأوسع في المنطقة.

ومن هنا يمكن القول إن هذه المقاربة الأمريكية أضفت طابعاً تجارياً على الحقوق الفلسطينية، بحيث لم تعد تُعامل كقضية تحرر وطني، بل كأحد البنود في "صفقة كبرى" تشمل الأمن والطاقة والاقتصاد. هذه النظرة ساهمت في تعزيز السردية الإسرائيلية التي تعتبر أن القضية الفلسطينية ليست سوى ملف نزاع محلي يمكن تجاوزه عبر حلول اقتصادية أو إقليمية، دون الالتفات إلى الأبعاد التاريخية والقانونية للصراع.

وقد حاولت واشنطن إقناع بعض الأطراف الدولية بأن "تحسين الظروف الاقتصادية" للفلسطينيين يمكن أن يكون بديلاً عن تسوية سياسية عادلة، وهو ما ظهر في مؤتمر البحرين الاقتصادي عام 2019، الذي تم تسويقه كخطوة عملية نحو "السلام من أجل الازدهار". إلا أن هذه المبادرة أثارت انتقادات واسعة لأنها تجاهلت جوهر المطالب الوطنية، وحوّلت الحقوق السياسية إلى قضية تنموية بحتة[1].

ومن جهة أخرى، فإن هذه السياسة ساهمت في خلق فجوة أعمق بين الشارع الفلسطيني وبعض النخب العربية التي انخرطت في مشاريع التطبيع، إذ شعر الفلسطينيون بأن حقوقهم أصبحت ورقة للتفاوض في قضايا لا تمت مباشرة إلى معاناتهم اليومية، مثل مشاريع الغاز أو الممرات التجارية الإقليمية. هذه الفجوة قد تؤدي على المدى الطويل إلى تقويض الروابط السياسية والشعبية التي كانت تشكل أحد أعمدة الدعم العربي للقضية الفلسطينية.

لهذا يمكن ملاحظة أن هذا الاستخدام البراغماتي للملف الفلسطيني لم يكن موجهاً فقط للمنطقة، بل أيضاً للساحة الداخلية الأمريكية، حيث حاولت إدارة ترامب تقديم هذه الصفقات الإقليمية كإنجازات دبلوماسية تبرر سياستها في الشرق الأوسط أمام جمهورها الانتخابي. وهكذا، تحولت الحقوق الفلسطينية إلى أداة دعائية في

1U.S. Department of State, “Peace to Prosperity: A New Vision for the Palestinian People,” June 2019, https://www.state.gov/peace-to-prosperity .

السياسة الداخلية الأمريكية، تستعرض في المؤتمرات الصحفية والفعاليات الانتخابية كجزء من نجاحات "صفقة القرن."

المبحث الثالث: مقارنة تقييمية بين إدارة ترامب والإدارات السابقة

إن دراسة السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تكتسب عمقاً إضافياً عند مقارنتها بين الإدارات الامريكية المختلفة، إذ تسمح هذه المقارنة بتحديد أوجه الاستمرارية والتغير في المواقف والأدوات. وبالنظر إلى إدارات بوش الابن وأوباما وترامب، يتضح أن لكل منها أولويات سياسية وأسلوب تعامل خاص، لكن جميعها تشترك في إطار استراتيجي واحد يقوم على حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وضمان أمن إسرائيل، مع اختلاف في شدة الانحياز ووسائل تحقيق الأهداف. إن هذه المقارنة تسلط الضوء على الفروقات الجوهرية في السياسات المعلنة والخطابات الرسمية، وعلى التطور الملحوظ في أدوات الضغط السياسي والاقتصادي، وكذلك على طبيعة الانحياز الأمريكي، وما إذا كان مجرد تكتيك ظرفي أو خيار استراتيجي راسخ.

المطلب الأول: مقارنة السياسات الجوهرية مع إدارة أوباما وبوش

يتضح من خلال المقارنة بين سياسات ترامب وسياسات كل من جورج بوش الابن وباراك أوباما مزيجاً من القواسم المشتركة والفوارق الحادة. فبينما التزم الجميع بخطوط عريضة تتعلق بأمن إسرائيل ورفض الضغوط الدولية الكبيرة على تل أبيب، اختلفت الإدارات في درجة الانخراط في عملية السلام، وفي أسلوب مخاطبة الأطراف الفلسطينية، وفي حدود التوازن الشكلي بين الطرفين. إدارة بوش اتسمت بمقاربة أمنية وسياسية أكثر كلاسيكية، بينما اتسمت إدارة أوباما بخطاب دبلوماسي ناعم لكنه لم يترجم إلى ضغوط فعالة، أما إدارة ترامب فقد كسرت بعض التقاليد الدبلوماسية بشكل غير مسبوق.

أولًا: الخلفية الفكرية للرؤساء وانعكاسها على السياسة تجاه فلسطين

تميز كل من جورج بوش الابن وباراك أوباما ودونالد ترامب بخلفية فكرية وسياسية مختلفة أثرت بشكل مباشر على صياغة سياستهم تجاه القضية الفلسطينية. بوش، الذي تأثر بالفكر المحافظ الجديد (Neoconservatism)، نظر إلى الصراع في الشرق الأوسط من منظور أمني وأيديولوجي، رابطًا بين دعم إسرائيل والحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر[1]. أما أوباما، فقد انطلق من رؤية ليبرالية دولية تؤمن

[1] محمد عبد العزيز ربيع، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي: قراءة في المتغيرات والثوابت، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020، ص 45–49.

بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وسعى إلى إظهار انفتاح أكبر على الحوار مع العالم الإسلامي، كما في خطابه بالقاهرة 2009[1]. بالمقابل، تبنى ترامب خطابًا شعبويًا قوميًا، ركز على المصالح الأمريكية المباشرة والتحالفات القائمة على المعاملة بالمثل، مع إهمال كبير لأطر التسوية التقليدية.

ويظهر أن اختلاف الخلفية الفكرية كان سببًا في تباين أدوات وأولويات السياسة الأمريكية تجاه فلسطين، لكن الانحياز البنيوي لإسرائيل بقي ثابتًا. بوش وأوباما، رغم اختلافهما في النهج، حاولا الحفاظ على إطار حل الدولتين ولو نظريًا، بينما تجاوز ترامب هذا الإطار بشكل شبه كامل.

ورغم تباين المدارس الفكرية التي انتمى إليها كل من بوش وأوباما وترامب، فإن جميعهم عملوا ضمن منظومة مؤسساتية أمريكية ترى في أمن إسرائيل ركيزة أساسية للسياسة في الشرق الأوسط. فالمحافظون الجدد في إدارة بوش، الذين جمعوا بين النزعة التدخلية والأيديولوجية الأمنية، اعتبروا إسرائيل شريكًا طبيعيًا في مواجهة "قوى الشر" التي شملت – وفق خطابهم – حركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما عزز ربط الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بمسار الحرب على الإرهاب.[2]

ومن ناحية اخرى، حاول أوباما التوفيق بين التزامه بأمن إسرائيل وبين طرح خطاب أكثر انفتاحًا على المطالب الفلسطينية، إلا أن خلفيته الأكاديمية في القانون الدستوري ورؤيته الليبرالية جعلته يفضل أدوات الضغط الدبلوماسي الناعم، مثل دعوة إسرائيل لوقف الاستيطان عام 2009، دون القدرة على فرض ذلك عمليًا بسبب الضغوط الداخلية من الكونغرس وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل[3]. هذا التناقض بين الخطاب والممارسة أضعف مصداقية أوباما لدى الفلسطينيين، رغم محاولته الحفاظ على صورة الوسيط العادل.

أما ترامب، فقد جاء من خارج المؤسسة السياسية التقليدية، مستندًا إلى خطاب قومي–اقتصادي شعبوي يرى العلاقات الدولية بمنطق الصفقات التجارية. خلفيته في عالم الأعمال جعلته يتعامل مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي كملف يمكن "حله" عبر إعادة توزيع المكاسب والخسائر، فكان أن قدّم لإسرائيل مكاسب سياسية

---

1 عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية تحت الحصار: تفريغ النظم السياسية من الداخل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020، ص 120–126.

2John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007), 86–89.

3 رشيد الخالدي، الوسطاء في السلام: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، 155.

كبرى – أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لها – مقابل وعود اقتصادية للفلسطينيين عبر "صفقة القرن".[1]هذا التوجه يعكس قطيعة مع إرث الإدارات السابقة التي كانت تحرص على إبقاء بعض الملفات مفتوحة للمفاوضات.

وبالتالي، يمكن القول إن المحددات الشخصية لكل رئيس – بما في ذلك قناعاته الفكرية وتجربته العملية – لعبت دورًا مهمًا في اختيار أدوات السياسة، لكن التأثير الأكبر جاء من المحددات البنيوية المتمثلة في ثوابت السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل. فحتى أوباما، الذي بدا أكثر تعاطفًا نسبيًا مع المطالب الفلسطينية، لم يتجاوز الخطوط الحمراء التي ترسمها المؤسسة الأمنية والدبلوماسية الأمريكية فيما يتعلق بأمن إسرائيل ووضع القدس.

والانعكاسات على ملفات اللاجئين والقدس كانت واضحة في سياساتهم، إذ تعامل بوش مع قضية اللاجئين من منظور أمني، محذرًا من "عودة تهدد التركيبة الديموغرافية لإسرائيل"، بينما تبنى أوباما مقاربة إنسانية مشروطة ترتبط بإعادة التوطين والتعويض، وأخرج ترامب الموضوع تقريبًا من أي التزامات تفاوضية عبر قطع التمويل عن وكالة الأونروا ومحاولة إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني قانونيًا.[2]

في قضية القدس، حافظ بوش وأوباما على سياسة الغموض المقصود مع عدم نقل السفارة الأمريكية، رغم تصويت الكونغرس لصالح ذلك في 1995، في حين كسر ترامب هذا التوازن ونفّذ الخطوة عمليًا، معتبرًا أن حسم القضية لصالح إسرائيل يمكن أن يزيل "عقبة" أمام ما يصفه بالسلام النهائي.[3] هذه الفروقات تؤكد أن الخلفية الفكرية والشخصية قد تحدد سرعة وجرأة التحركات، لكن الانحياز الأمريكي نفسه ظل ثابتًا كإطار استراتيجي يحكم الجميع.

ثانيًا: التعامل مع المحددات البنيوية في السياسة الخارجية

المحددات البنيوية، مثل دور الكونغرس، اللوبي المؤيد لإسرائيل(AIPAC) ، والاعتبارات الجيوسياسية، كانت عنصرًا ثابتًا أمام الرؤساء الثلاثة، لكنها تعاملوا معها بطرق مختلفة. بوش استفاد من تعبئة ما بعد 11 سبتمبر

1White House, "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," January 28, 2020, https://trumpwhitehouse.archives.gov.

2Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to the Palestinians (Washington, DC: Congressional Research Service, (2018), 4–6.

3 Ian Black, “Trump Recognises Jerusalem as Israel’s Capital and Orders US Embassy to Move,” The Guardian, December 6, 2017, https://www.theguardian.com.

لتعزيز الشراكة مع إسرائيل بوصفها "حليفًا في الحرب على الإرهاب[1]. أوباما حاول تعديل التوازن قليلًا من خلال انتقاد الاستيطان علنًا، لكنه اصطدم بمعارضة شديدة في الكونغرس، مما حدّ من قدرته على إحداث تحول جوهري[2]. ترامب، من جانبه، عمل على تحويل هذه المحددات البنيوية إلى أدوات في صالحه عبر استخدام الدعم الإسرائيلي لتعزيز صورته أمام قاعدته الانتخابية الداخلية.

لهذا نستطيع القول إن المحددات البنيوية شكلت سقفًا ثابتًا لا يمكن تجاوزه لأي إدارة، لكنها مع ترامب تحولت إلى جزء من استراتيجية انتخابية داخلية، بينما كانت مع بوش وأوباما أقرب إلى التزامات استراتيجية طويلة المدى.

بالرغم من أن المحددات البنيوية مثل نفوذ الكونغرس، وضغط اللوبيات المؤيدة لإسرائيل، والمصالح الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بدت ثابتة نسبيًا عبر الإدارات، فإن طريقة تعامل كل رئيس معها عكست اختلافًا في توظيف هذه العوامل. فإدارة بوش الابن استفادت من الزخم السياسي والإعلامي بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث جرى دمج الخطاب المؤيد لإسرائيل في إطار "الحرب على الإرهاب"، مما أضفى على الدعم الأمريكي لإسرائيل بعدًا أمنيًا عالميًا يبرر استمرار المساعدات العسكرية والغطاء السياسي في المحافل الدولية.[3]

أما أوباما، فقد حاول مبدئيًا إعادة ضبط هذا الإطار عبر التشديد على المرجعيات الدولية وانتقاد التوسع الاستيطاني علنًا في مناسبات مثل خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010، إلا أن هذه المحاولات واجهت مقاومة منسقة من الكونغرس الذي كان يضم أغلبية داعمة لإسرائيل بغض النظر عن الانتماء الحزبي.[4] هذه المعارضة لم تقتصر على الجانب التشريعي، بل شملت ضغطًا من جماعات الضغط الرئيسية مثل لجنة

1وليد عبد الحي، "المحددات البنيوية للشخصية السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، العدد 485 (2019): 62–73. https://caus.org.lb/ar/485/ .

2Jeremy Pressman, source mentioned, (2003): 5–43.https://doi.org/10.1162/016228803322761973

3Robert G. Kaufman, In Defense of the Bush Doctrine (Lexington: University Press of Kentucky, 2007), 112–115.

4 رشيد الخالدي، الوسطاء في السلام: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط)بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، 179.

الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC) ، التي نظمت حملات ضغط مباشرة على أعضاء الكونغرس لرفض أي إجراءات يمكن أن تُفسَّر على أنها مساس بالمصالح الإسرائيلية.[1]

وبالنسبة لترامب، بالمقابل، لم يسع لتخفيف أثر هذه المحددات أو تجاوزها، بل جعلها جزءًا من استراتيجيته الانتخابية. فقد استثمر في علاقاته الوثيقة مع قيادات الإنجيليين المؤيدين لإسرائيل ومع داعمي اللوبي الصهيوني، مستفيدًا من الدعم المالي والسياسي لتأمين قاعدة انتخابية وفية.[2] هذه المقاربة حولت المحددات البنيوية من كونها قيودًا على القرار الرئاسي إلى أدوات لتعزيز النفوذ الشخصي والسياسي للرئيس.

وعليه فإن بوش تعامل مع هذه المحددات باعتبارها إطارًا استراتيجيًا طويل الأمد يخدم الأمن القومي الأمريكي كما يراه المحافظون الجدد، في حين حاول أوباما، ولو جزئيًا، إدخال خطاب أكثر توازنًا، لكنه اصطدم ببنية سياسية لا تسمح بتغيير جوهري. أما ترامب، فقد أعاد صياغة العلاقة مع هذه المحددات عبر إدخالها في منطق "الصفقة"، حيث تُمنح إسرائيل مكاسب سياسية ملموسة مقابل دعم داخلي يعزز وضعه في البيت الأبيض.

وهناك جانب آخر مهم، وهو أن الاعتبارات الجيوسياسية، مثل احتواء النفوذ الإيراني وضمان أمن ممرات الطاقة، جعلت إسرائيل حليفًا محوريًا في الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية. هذه الاعتبارات لعبت دورًا في قرارات حساسة، مثل المساعدات العسكرية الضخمة التي أقرتها إدارات بوش وأوباما، والاعتراف بضم الجولان الذي أعلنه ترامب.[3]

كما أن تأثير الإعلام الأمريكي في تكريس صورة إسرائيل كحليف "ديمقراطي" في منطقة مضطربة ساهم في تعزيز قوة هذه المحددات البنيوية، وهو ما جعل أي محاولة لتغيير المسار تبدو وكأنها خروج عن الإجماع

1John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, source mentioned, 2007, 113–118.

2Scott R. Anderson, “Trump’s Jerusalem Decision: A Good Move?” Brookings Institution, December 7, 2017, https://www.brookings.edu.

3White House, "Proclamation on Recognizing the Golan Heights as Part of the State of Israel," March 25, 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov.

الوطني.[1] هذه البيئة الإعلامية والسياسية جعلت المواقف الأمريكية من قضايا مثل اللاجئين أو القدس محكومة مسبقًا، بحيث لا يستطيع أي رئيس التحرك إلا ضمن نطاق ضيق، حتى لو كانت لديه قناعة بضرورة تغيير المسار.

ثالثًا: المحددات الشخصية وأسلوب القيادة

إن شخصية الرئيس وأسلوب قيادته لعبت دورًا مهمًا في صياغة السياسة تجاه فلسطين. بوش اتسم بالاعتماد الكبير على فريقه للأمن القومي وتبني قراراته في إطار استراتيجي شامل[2]. أوباما أظهر نزعة أكاديمية وتحليلية، ما دفعه لتفضيل الحلول الدبلوماسية طويلة الأمد، رغم افتقاره أحيانًا للجرأة في مواجهة الضغوط الداخلية. أما ترامب، فقد اعتمد على أسلوب رجل الأعمال الذي يركز على الصفقات السريعة، متأثرًا بـ"نظرية الرجل المجنون" في خلق حالة من عدم اليقين لدى الخصوم والحلفاء على حد سواء[3]. ولذا تعتبر شخصية ترامب، بخلاف أوباما وبوش، قراراته أكثر فردية وأقل تقيدًا بالبروتوكولات الدبلوماسية، وهو ما انعكس على قرارات حاسمة مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

إن البعد الشخصي في القيادة أحد العوامل المؤثرة بعمق في صياغة السياسة الخارجية لأي إدارة أمريكية، إذ ينعكس أسلوب الرئيس وميله الشخصي على أولويات القرار السياسي ونمط إدارته للعلاقات الدولية. فقد كان جورج بوش الابن ميالًا للاعتماد على فريقه الأمني ذي الخلفية المحافظة، وهو ما أضفى على قراراته طابعًا جماعيًّا مؤسسيًّا، حتى في القضايا المرتبطة بالشرق الأوسط، بينما كان باراك أوباما يميل إلى التحليل الهادئ

1Matthew A. Baum and Philip B. K. Potter, War and Democratic Constraint (Princeton: Princeton University Press, 2015), 145–148.

2Khalil Marrar, The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution, London: Routledge, 2009, pp. 201–208.

3Lawrence Freedman, A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East, New York: PublicAffairs, 2008, pp. 393–399.

واتباع نهج مؤسسي منظم، يوازن بين الاعتبارات الداخلية والخارجية، ويعتمد على المشاورات المكثفة قبل تبني أي قرار حاسم، رغم ميله إلى تفضيل الأدوات الدبلوماسية على التدخلات العسكرية المباشرة1.

أما دونالد ترامب، فقد اتسمت إدارته بنمط فردي واضح، متأثر بخلفيته كرجل أعمال، حيث كان ينظر إلى الملفات الدولية بمنطق "الصفقة" لا بمنطق "الخطة طويلة المدى". وقد انعكس هذا النمط في العديد من قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ كان يسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية سريعة يمكن تسويقها لجمهوره الداخلي، حتى لو كانت هذه القرارات مثيرة للجدل على المستوى الدولي2.

ومن السمات اللافتة في أسلوب ترامب اعتماده على خلق حالة من الغموض وعدم القدرة على التنبؤ بخطواته المقبلة، وهو ما يتوافق جزئيًا مع ما يُعرف بـ"نظرية الرجل المجنون" التي استخدمها الرئيس ريتشارد نيكسون في سياسته الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي، لكن ترامب وظفها بشكل أكثر حدة وسطحية، بحيث بدت أحيانًا كأداة ضغط آنية أكثر من كونها جزءًا من استراتيجية شاملة3.

يعتبر أسلوب ترامب، مقارنة بسابقيه، أضعف أحيانًا القدرة المؤسسية لوزارة الخارجية والأجهزة الاستخباراتية على رسم سياسات متوازنة، إذ كانت القرارات تصاغ في دوائر ضيقة، وتعلن أحيانًا عبر تغريدات شخصية قبل أن يتم التشاور الواسع داخل المؤسسات. هذا النهج عزز الانطباع بأن سياساته تجاه فلسطين كانت انعكاسًا مباشرًا لقناعاته الفردية، وليس فقط لسياسات الحزب الجمهوري أو ضغوط جماعات الضغط المؤثرة.

علاوة على ذلك، فإن أسلوب القيادة لدى ترامب اعتمد على التقييم اللحظي للمكاسب السياسية، وهو ما جعله أكثر جرأة في اتخاذ خطوات مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، معتبرًا أن ردود الفعل السلبية المحتملة أقل

---

1 فواز جرجس، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما: بين الطموحات والقيود"، مجلة السياسة الدولية، العدد 199 (يناير 2015): 102.

2Michael Crowley, “Trump’s Middle East Policy: The Deal of the Century,” The New York Times, January 28, 2020.

3Richard M. Nixon, The Memoirs of Richard Nixon (New York: Grosset & Dunlap, 1978), 548.

أهمية من المكاسب التي سيجنيها في تعزيز دعم قاعدته الانتخابية[1]. بينما كان أوباما أكثر حذرًا في خطواته، حتى في الحالات التي كان مقتنعًا فيها بجدوى اتخاذ قرار ما، مفضلًا بناء تحالفات واسعة قبل التنفيذ.

من ناحية أخرى، فإن النزعة الشخصية لدى ترامب كانت تميل إلى كسر الأعراف الدبلوماسية والابتعاد عن الخطاب التقليدي الذي استخدمه أسلافه، وهو ما جعل بعض قراراته تبدو صادمة أو مفاجئة للفاعلين الدوليين، وأدى إلى إرباك التوقعات الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء. إلا أن هذا الأسلوب، رغم ما وفره من سرعة في الحسم، كان محفوفًا بالمخاطر، إذ افتقر إلى التقدير العميق للتداعيات طويلة الأمد على استقرار المنطقة[2].

رابعًا: انعكاس المقارنات على السياسات الجوهرية تجاه فلسطين

تظهر المقارنة أن بوش ركز على البعد الأمني وربط القضية الفلسطينية بمكافحة الإرهاب، بينما حاول أوباما إعادة الاعتبار للمسار التفاوضي، في حين قام ترامب بإعادة تعريف أولويات السياسة الأمريكية عبر الانحياز الكامل لإسرائيل، سواء في القدس أو في ملف المستوطنات أو في "صفقة القرن"[3]. فإن التباين في الخلفية الفكرية والتعامل مع المحددات البنيوية والشخصية أدى إلى اختلاف في الشكل، لكن المضمون الاستراتيجي — دعم إسرائيل كحليف رئيسي — بقي ثابتًا، مع تحوّل ملحوظ في الجرأة والعلنية مع إدارة ترامب مقارنة بالإدارات السابقة.

وأبرزت المقارنة بين الإدارات الأمريكية الثلاث (بوش، أوباما، ترامب) أن العامل المشترك كان الإقرار بدور إسرائيل كركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، إلا أن طرائق التعبير عن هذا الانحياز تباينت بوضوح. فقد اعتمد بوش على دمج الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن الحرب العالمية على الإرهاب، مبررًا الدعم لإسرائيل باعتباره ضرورة لحماية الأمن القومي الأمريكي في مواجهة "التطرف" بالمنطقة[4]. أما

1Khaled Elgindy, “The Jerusalem Decision: Trump’s Unorthodox Approach to the Middle East,” Brookings Institution, December 7, 2017.

2عبد الله الشايجي، "ترامب والسياسة الخارجية: من الفوضى إلى الصفقات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 186 (ربيع 2020): 66.

3Daniel C. Kurtzer and Scott B. Lasensky, Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East, Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2008, pp. 179–184.

4Jeremy Pressman, “The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict: The First Term,” International Studies Perspectives 6, no. 2 (2005): 217–236.

أوباما، فرغم محاولته إحياء مسار المفاوضات، ظل ملتزمًا بالإطار الأمني التقليدي وضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، وإن حاول في خطابه العام إظهار التوازن[1].

هنا نستطيع القول إن إدارة ترامب كسرت كثيرًا من "الخطوط الحمراء" التي كانت الإدارات السابقة تلتزم بها شكليًا، من خلال اتخاذ قرارات مثيرة للجدل مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وشرعنة المستوطنات، وطرح "صفقة القرن" التي تجاوزت الثوابت التاريخية للموقف الأمريكي المعلن. هذه التحولات لم تكن مجرد اختلاف في التكتيك، بل جسدت إرادة سياسية أكثر انفتاحًا على تبني الرواية الإسرائيلية بشكل شبه كامل، حتى في الملفات التي كانت الإدارات السابقة تتجنب حسمها علنًا[2].

وتظهر المقارنة أن النهج التفاوضي الذي حاول أوباما الحفاظ عليه، وإن كان في إطار يضمن أمن إسرائيل أولًا، قد استبدل في عهد ترامب بنهج يقوم على فرض الأمر الواقع، متجاوزًا فكرة الحياد الأمريكي في الوساطة. هذا التحول يعكس فهم ترامب للعلاقات الدولية بوصفها صفقات تجارية أكثر من كونها عملية دبلوماسية متوازنة، وهو ما أفرز سياسات أكثر حدة وأقل انفتاحًا على الأطراف الفلسطينية[3]

لذا فإن الاختلاف الجوهري بين هذه الإدارات لا يكمن فقط في الأدوات أو الخطاب، بل في مستوى العلنية والانحياز المعلن؛ إذ انتقل الموقف الأمريكي من دعم "مغلف" إلى دعم "مكشوف"، وهو ما أثر على صورة الولايات المتحدة كوسيط نزيه في نظر المجتمع الدولي، ودفع أطرافًا إقليمية ودولية للبحث عن أطر بديلة للتعامل مع الملف الفلسطيني. هذا البعد الجديد في عهد ترامب قد لا يكون تراجعًا عن الاستراتيجية التاريخية، بقدر ما هو إعادة صياغة أكثر صراحة وجرأة لها.

المطلب الثاني: أدوات الضغط و الأهداف الاستراتيجية:

شهدت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد إدارة ترامب تحولاً لافتاً في أدوات الضغط المستخدمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، بالمقارنة مع إدارات سابقة مثل أوباما وبوش الابن. هذا التحول لم يكن مجرد تبديل للأدوات، بل جاء انعكاساً لتغير في الخلفية الفكرية للرؤساء، إضافة إلى طريقة تعاملهم مع المحددات

---

1 فايز رشيد، "السياسة الأمريكية في عهد أوباما: آمال لم تتحقق"، مجلة شؤون عربية، العدد 147 (2011): 102.

2Michael J. Koplow, “Trump’s Middle East Policy Is All About Israel,” Foreign Policy, November 19, 2019, https://foreignpolicy.com.

3محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، العدد 219 (2019): 50 .

البنيوية والشخصية في صياغة القرار. وفي حين اعتمد بوش على نهج القوة العسكرية والنفوذ الأمني، وأوباما على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، اتجه ترامب نحو دمج الضغوط الاقتصادية والسياسية المباشرة مع خطاب شعبوي يخاطب الداخل الأمريكي وحلفاءه في المنطقة.

أولاً: التحولات في الأدوات الدبلوماسية والسياسية

إدارة بوش الابن سعت إلى استخدام النفوذ السياسي التقليدي عبر المفاوضات المدعومة بالقوة العسكرية، بينما اعتمدت إدارة أوباما على الدبلوماسية التوافقية ومحاولة استيعاب الأطراف المختلفة عبر حوار متعدد الأطراف1. أما ترامب، فقد اتخذ مساراً أحادي الجانب، متجاهلاً الأطر الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة، وركز على اتفاقيات منفردة مع أطراف إقليمية (اتفاقيات أبراهام) بما يخدم أهدافه الاستراتيجية المباشرة2. تحليل هذه التحولات يظهر أن ترامب وظف أدوات سياسية أقرب إلى صفقات الأعمال، وهو ما يتوافق مع خلفيته كرجل أعمال، بينما رأى أوباما السياسة كمنصة لتعزيز الشرعية الدولية، وبوش كأداة لتثبيت الهيمنة الأمريكية.

وشهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تحولات واضحة في أدواتها الدبلوماسية والسياسية عبر الإدارات الثلاث المتعاقبة. ففي حين اعتمدت إدارة جورج بوش الابن على مقاربة القوة الصلبة المدعومة بإجراءات سياسية ذات طابع ضاغط، فإن إدارة باراك أوباما سعت إلى إعادة الاعتبار للدبلوماسية متعددة الأطراف، مع التركيز على العمل من خلال الأطر الدولية وخلق توافقات بين الأطراف المعنية، حتى وإن كان ذلك على حساب سرعة الإنجاز أو الحسم الميداني3. أما دونالد ترامب، فقد أحدث قطيعة شبه كاملة مع هذه الأنماط، متجهاً إلى دبلوماسية الصفقات الثنائية التي تستند إلى مبدأ "الربح المباشر" وتغليب مصالح الولايات المتحدة وحلفائها المقربين على أي اعتبارات أخرى4.

1Jeremy Pressman, Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East, Indiana University Press, 2003, p. 142.

2Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, 2020, p. 184.

3Rashid Khalidi, Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East (Boston: Beacon Press, 2013), 102.

4محمد عبد السلام، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قراءة تحليلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214 (2020): 45 .

فالوثائق الأمريكية الرسمية تظهر أن ترامب فضل التعامل المباشر مع القادة الإقليميين عبر اتصالات شخصية وصفقات مغلقة، متجاوزاً المؤسسات الدبلوماسية التقليدية، وهو ما ساهم في التوصل إلى اتفاقيات أبراهام بسرعة قياسية[1]. هذه الاستراتيجية، رغم فعاليتها في تحقيق أهداف آنية، أدت إلى تهميش الأطراف الفلسطينية وإخراجها من معادلة التفاوض، ما قلّص من قدرة الدبلوماسية الأمريكية على لعب دور الوسيط النزيه في أعين الرأي العام الدولي[2].

ويكشف هذا النهج أنه لم يكن وليد الصدفة، بل نابع من خلفية ترامب كرجل أعمال اعتاد على التفاوض المباشر وإبرام الصفقات المربحة، بعيداً عن البيروقراطية أو التعقيدات القانونية. هذا الأسلوب، وإن كان يعكس "براغماتية مفرطة"، إلا أنه أفرز نتائج متباينة؛ فبينما عزز العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية وفتح قنوات جديدة مع بعض الدول العربية، فإنه في المقابل أسهم في تعميق الانقسام العربي الداخلي وأضعف فرص التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية.

وتحليل ذلك إن التحول في أدوات ترامب السياسية كان جزءاً من رؤية أوسع لإعادة صياغة النظام الإقليمي بما يتوافق مع مفهوم "السلام الاقتصادي" الذي طرحته إدارته، حيث يتم تجاوز الخلافات السياسية الجوهرية عبر مشاريع تنموية واتفاقيات تجارية. غير أن هذا الطرح، رغم جاذبيته لبعض الأطراف، تجاهل الطبيعة الجذرية للصراع، ما يجعل أثره طويل الأمد محل شك كبير.

وعليه إن نهج ترامب الدبلوماسي لم يكن مجرد خروج عن الإطار التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية، بل كان تعبيراً عن انتقال أعمق في فلسفة استخدام القوة الناعمة والصلبة معاً. فبينما اعتمدت الإدارات السابقة على مزيج محسوب من الضغوط والالتزامات القانونية والدبلوماسية، جاء ترامب ليعيد صياغة هذا المزيج بحيث يمنح الأولوية للمكاسب الملموسة السريعة على حساب الالتزامات طويلة الأمد. هذا التوجه لم يكن انعزالياً بقدر ما كان انتقائياً، إذ ركز على القضايا التي يمكن أن تحقق له رصيداً سياسياً داخلياً وشعبياً، مع تجاهل الملفات التي تتطلب معالجة معقدة أو تسويات متوازنة.

1Dennis Ross, Doomed to Succeed: The U.S.–Israel Relationship from Truman to Obama (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015), 364.

2 ناصر اللحام، "اتفاقيات أبراهام وتحولات الموقف الأمريكي"، المركز الفلسطيني للدراسات، 2021، ص 12.

وإن تجاهل ترامب المتعمد للأطر متعددة الأطراف أعطى انطباعاً لدى العديد من الفاعلين الدوليين بأن واشنطن باتت أقل التزاماً بمسؤولياتها التقليدية كقوة قائدة للنظام الدولي، وأكثر ميلاً لفرض أجندتها عبر علاقات ثنائية انتقائية. هذا التحول لم يؤثر فقط على توازنات الشرق الأوسط، بل أضعف أيضاً قدرة المؤسسات الدولية على لعب دور الوسيط النزيه في النزاعات. وبذلك، يمكن النظر إلى سياساته كجزء من إعادة تعريف للزعامة الأمريكية في العالم، حيث تحل صفقات "المكسب السريع" محل الاستراتيجيات الدبلوماسية طويلة المدى التي كانت تميز المراحل السابقة.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية كوسيلة رئيسية للضغط

على عكس أوباما الذي استخدم المساعدات الاقتصادية كحوافز، وبوش الذي ربطها بشكل مباشر بالتعاون الأمني، قام ترامب بتسليح الاقتصاد كأداة ضغط أساسية[1]. أبرز مثال على ذلك كان وقف المساعدات الأمريكية لوكالة الأونروا، واشتراط استئنافها بتنازلات سياسية فلسطينية[2]. هذا النهج يعكس تفاعلاً مختلفاً مع المحددات البنيوية، حيث رأى ترامب في القوة الاقتصادية الأمريكية وسيلة لتعويض عن كلفة الانخراط العسكري، بينما اعتبرها أوباما أداة لدعم الاستقرار طويل الأمد.

وبالرغم من أن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين وظفوا الأدوات الاقتصادية بدرجات متفاوتة في سياستهم تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إلا أن إدارة ترامب أعادت صياغة هذه الأدوات في إطار أكثر صرامة، مستفيدة من مكانة الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي. فقد لجأت الإدارة إلى ما يمكن وصفه بـ"العقوبات الاقتصادية الناعمة" عبر حرمان السلطة الفلسطينية ومؤسساتها من قنوات تمويل كانت تاريخياً تشكل جزءاً من شبكة الدعم الدولي، مع ربط أي استئناف لهذه المساعدات بقبول شروط سياسية محددة تتوافق مع الرؤية

1Khaled Elgindy, ,irban,the same ref, 2019, p. 211.

2“Trump Cuts Funding for UNRWA,” The Guardian, September 2018.
https://www.theguardian.com/world/2018/sep/01/trump-cuts-funding-unrwa

الأمريكية الإسرائيلية للحل النهائي[1]. كما امتد هذا النهج إلى الضغط على شركاء دوليين ومنظمات مانحة لتبني سياسات مماثلة، ما عمّق من أزمة التمويل التي واجهتها المؤسسات الفلسطينية في تلك الفترة.[2]

وعلى عكس الاستخدام التقليدي للمساعدات كوسيلة لتشجيع الانخراط في العملية السياسية، فإن إدارة ترامب وضعت "القبول المسبق" برؤيتها السياسية كشرط مسبق حتى لبدء أي دعم اقتصادي.[3] هذا النهج تزامن مع إعلان "صفقة القرن" التي روجت لمشاريع استثمارية ضخمة في الأراضي الفلسطينية والدول المجاورة، لكنها صُممت بحيث لا تنفذ إلا بعد استجابة الطرف الفلسطيني للشروط السياسية المطروحة، مما جعل البعد الاقتصادي أداة ابتزاز سياسي لا أداة تنمية مستقلة.[4]

ولهذا فإن التحليل السياسي لهذا المسار يشير إلى أن الإدارة الأمريكية رأت في الأدوات الاقتصادية وسيلة لإعادة تشكيل موازين القوة على الأرض، مستندة إلى فرضية أن الضغوط المالية يمكن أن تدفع القيادة الفلسطينية نحو قبول تسويات أقل من سقف المطالب الوطنية. هذا التقدير استند إلى خبرة سابقة في توظيف العقوبات الاقتصادية ضد دول أو كيانات تعتبرها واشنطن معرقلة لسياساتها، غير أن إسقاط هذه التجربة على الحالة الفلسطينية تجاهل الطبيعة الرمزية والوجودية للقضية، ما جعل فعالية هذه الضغوط محدودة.

وبشكل اوسع فإن الرهان على القوة الاقتصادية كوسيلة ضغط رئيسية يعكس توجهاً يتجاوز البعد الفلسطيني، ليمتد إلى إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بحيث تظل مؤثرة في صياغة التوازنات السياسية دون تحمل أعباء الانخراط العسكري المباشر. هذا التحول يتسق مع توجهات أوسع داخل السياسة الأمريكية في تلك المرحلة، حيث ارتبطت فكرة "خفض الكلفة" بإعادة توزيع الموارد نحو أولويات استراتيجية أخرى مثل التنافس مع الصين.

1Khaled Elgindy,irban,the same ref, 2019, 215.

2 أحمد رفيق عوض، "السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 273 (2020): 34.

3Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine (New York: Metropolitan Books, 2020), 193.

4United States, White House, "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," January 28, 2020, 12–14.

وانتهاج ترامب لتسليح الأدوات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين يعكس فهماً ضيقاً لطبيعة الحوافز والضغوط في النزاعات الممتدة. فالحرمان من المساعدات قد يولد ضغوطاً آنية، لكنه في حالات النزاعات التي تحمل أبعاداً هوية وسيادة، غالباً ما يعزز من خطاب المقاومة ويزيد من صلابة المواقف، بدلاً من دفع الأطراف نحو التنازل. وفي السياق الفلسطيني، لم تؤد هذه السياسة إلا إلى تعميق القطيعة بين واشنطن والقيادة الفلسطينية، ما أضعف قدرة الولايات المتحدة على لعب دور الوسيط النزيه.

علاوة على ذلك، فإن ربط الأدوات الاقتصادية بشروط سياسية مسبقة أضر بالمصداقية الأمريكية في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والدولي، حيث بدا الأمر كأنه محاولة لفرض "سلام اقتصادي" يتجاهل جوهر الصراع. وقد ساهم هذا الإدراك في تعزيز التحالفات الفلسطينية مع أطراف دولية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وبعض القوى الصاعدة، التي حاولت تعويض جزء من الفجوة التمويلية، مما حد من قدرة واشنطن على احتكار أدوات الضغط والتأثير في الساحة الفلسطينية.

ثالثاً: البعد الأمني والعسكري في أدوات الضغط

إرتكز بوش الابن على التفوق العسكري الأمريكي كركيزة رئيسية للضغط، خاصة في ظل سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر1، في حين حاول أوباما الحد من الاعتماد المباشر على القوة، مع تعزيز الشراكات الأمنية الإقليمية. ترامب بدوره لم يزد من الانخراط العسكري المباشر، لكنه رفع مستوى الدعم العسكري النوعي لإسرائيل، بما في ذلك أنظمة دفاعية متقدمة، في إطار صفقة لضمان التفوق النوعي الإسرائيلي2. هنا يظهر التباين في الخلفية الفكرية: بوش القادم من بيئة سياسية–عسكرية ركز على القوة الصلبة، أوباما على التوازن بين القوتين الصلبة والناعمة، أما ترامب فدمج الدعم العسكري ضمن إطار تجاري–استراتيجي.

إعتبر البعد الأمني والعسكري أحد أهم ركائز السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، إذ استُخدم كأداة ضغط متعددة الأوجه ترتبط بالمصالح الاستراتيجية وبالتحالفات الإقليمية. في عهد جورج بوش الابن، تجسّد ذلك في سياسة التدخل المباشر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تم توظيف القوة الصلبة لتعزيز النفوذ الأمريكي وفرض أجندة مكافحة الإرهاب، وهو ما انعكس على المنطقة عبر دعم أمني غير

1 George W. Bush, Decision Points, Crown Publishers, 2010, p. 397.

2"US, Israel Sign $38 Billion Military Aid Package," BBC News, September 14, 2016. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-37359160

محدود لإسرائيل، بهدف الحفاظ على تفوقها النوعي على جيرانها العرب، مع تبرير ذلك ضمن إطار الحرب العالمية على الإرهاب[1].

وبالنسبة لإدارة باراك أوباما فقد تبنت نهجاً أكثر حذراً تجاه التدخل العسكري المباشر، مفضلةً الاستثمار في الشراكات الأمنية الإقليمية، خصوصاً مع دول الخليج، لتعويض الانسحاب الجزئي من بعض مسارح العمليات مثل العراق. كما عززت التعاون الاستخباراتي والتكنولوجي مع إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه ضغطت من أجل ضبط استخدام القوة لتجنب انفجارات إقليمية أوسع، انسجاماً مع توجهها نحو "إعادة التوازن" في السياسة الخارجية[2].

أما إدارة دونالد ترامب، وعلى الرغم من عدم دخولها في مغامرات عسكرية جديدة واسعة النطاق، إلا أنها رفعت مستوى الدعم العسكري النوعي لإسرائيل بشكل غير مسبوق، من خلال إبرام صفقات لأنظمة دفاعية متطورة مثل منظومة القبة الحديدية وتطوير صواريخ اعتراضية متقدمة. هذه الصفقات لم تكن فقط ضمن إطار التحالف الاستراتيجي، بل اتخذت أيضاً بعداً تجارياً يخدم شركات الصناعات العسكرية الأمريكية، مما عكس فلسفة ترامب القائمة على دمج المصلحة الاقتصادية مع الالتزام الأمني[3].

ويظهر أن ترامب سعى إلى تحويل الدعم العسكري إلى أداة مقايضة سياسية واقتصادية، سواء عبر ربطه بمواقف الدول العربية من "صفقة القرن"، أو من خلال تشجيع التطبيع مع إسرائيل مقابل الحصول على

1Douglas J. Feith, War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism (New York: HarperCollins, 2008), 213–215.

2Jeremy M. Sharp, “U.S. Foreign Aid to Israel,” Congressional Research Service, RL33222, March 12, 2019, 14–16.

3Michael J. Koplowsource mentioned, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/07/15/trump-military-aid-israel-strategic-commercial.

ضمانات أمنية أمريكية. هذا النهج عزز منطق السياسة القائمة على "المعاملة" بدلاً من الالتزام الاستراتيجي طويل الأمد[1].

تحليلا لذلك يمكن القول إن الفارق الجوهري بين الرؤساء الثلاثة يكمن في فلسفة توظيف القوة: بوش تعامل معها كوسيلة مباشرة لتحقيق الهيمنة الأمريكية وتأمين المصالح الحيوية، وأوباما نظر إليها كأداة ضمن مزيج توازن القوى، أما ترامب فحوّلها إلى أداة تجارية–سياسية ضمن إطار مقايضات آنية. هذا يعكس تحولاً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، من منطق الالتزام العسكري المكلف إلى منطق الصفقات المربحة سياسياً واقتصادياً.

على أن التغير في البيئة الإقليمية، خاصة مع تراجع مخاطر الحروب التقليدية وارتفاع تهديدات الأمن غير المتماثل مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، دفع واشنطن لإعادة صياغة أدوات الضغط العسكري بما يتناسب مع طبيعة هذه التهديدات. في هذا السياق، كانت إدارة ترامب أكثر ميلاً لتسليح إسرائيل وحلفائها بأنظمة دفاعية متطورة، مع تقليل الانخراط البشري المباشر، وهو ما يتسق مع استراتيجيتها في تقليل التكاليف وتعظيم العوائد.

رابعاً: توظيف المحددات الشخصية والبنيوية في صياغة أدوات الضغط

تبرز المقارنة أن شخصية ترامب ذات الطابع التصادمي والشعبوي دفعته إلى تبني أدوات ضغط مباشرة وصارمة، مع إظهار تحدٍ واضح للأعراف الدبلوماسية[2]. في المقابل، تعامل أوباما بحذر مع المحددات البنيوية للنظام الدولي، مفضلاً التوافق والتحالفات، بينما استخدم بوش القوة الصلبة ضمن تحالفات انتقائية. تؤكد هذه الفروقات أن الخلفية الفكرية والشخصية للرؤساء لعبت دوراً حاسماً في تحديد طبيعة أدوات الضغط، حيث كان ترامب أكثر ميلاً لاستخدام النفوذ الأمريكي بشكل أحادي، بغض النظر عن ردود الفعل الدولية.

1Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “A Security Strategy for U.S.–Israeli Relations,” Brookings Institution, September 2020. https://www.brookings.edu/research/a-security-strategy-for-u-s-israeli-relations.

2Bob Woodward, Fear: Trump in the White House, Simon & Schuster, 2018, p. 145.

تأثرت أدوات الضغط الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب بمزيج معقد من المحددات الشخصية والبنيوية. فعلى المستوى الشخصي، انعكست سمات ترامب—مثل النزعة الشعبوية، والحس التجاري، والميل إلى القرارات السريعة—على صياغة استراتيجيات ضغط مباشرة تميل إلى فرض الأمر الواقع، سواء عبر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تقليص المساعدات للفلسطينيين، مع تبرير هذه السياسات بخطاب داخلي يستهدف القاعدة الانتخابية المحافظة والإنجيلية تحديداً1. أما المحددات البنيوية، فتمثلت في قراءة إدارة ترامب لموازين القوى الدولية على أنها فرصة سانحة لفرض تسويات لصالح إسرائيل، مستفيدة من حالة التراجع النسبي لدور بعض القوى الدولية المنافسة، وانشغال الفاعلين الإقليميين بصراعاتهم الداخلية2.

على أن هذا التداخل بين المحددين الشخصي والبنيوي جعل سياسة الضغط في عهد ترامب أكثر تحرراً من القيود المؤسسية التي عادة ما تضبط إيقاع السياسة الخارجية الأمريكية. فقد أدى ضعف اعتماد ترامب على الخبراء والدبلوماسيين التقليديين، وتفضيله لفريق ضيق من المستشارين الموالين، إلى سياسات أكثر حدة وأقل التزاماً بالأعراف الدولية3. بالمقابل، كانت إدارة بوش الابن، رغم ميلها للقوة الصلبة، أكثر التزاماً بالمؤسسات والأطر التحالفية، فيما ركز أوباما على العمل الجماعي الدولي ومحاولة دمج القوى الكبرى في جهود التسوية، مما قلل من حدة أدوات الضغط الفردية4.

وفي جانب أخر، فإن البنية الدولية في الفترة 2017–2021 منحت ترامب هامشاً واسعاً للمناورة. فقد شهدت تلك الفترة تصاعد النزعات القومية في الغرب، وانكفاء بعض القوى الأوروبية عن لعب أدوار وسيطة فاعلة، إلى جانب انشغال روسيا والصين بأولويات استراتيجية أخرى. هذه البيئة ساعدت في تمرير خطوات أمريكية أحادية كصفقة القرن دون تكلفة دولية كبيرة، على الأقل في المدى القصير5. وبالمقابل، كان أوباما يعمل في

1Khalidi, Rashid, source mentioned, 2020, p. 265.

2شفيق شقير، "إدارة ترامب والقضية الفلسطينية: سياسة الأمر الواقع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213 (2018): 45 .

3Lynch, Marc. “The New Arab Order.” Foreign Affairs, vol. 97, no. 5 (2018): 82–93.

4Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Washington: Brookings Institution Press, 2010, p. 421.

5Yaari, Ehud. “The Middle East’s Next Alliances.” Foreign Affairs, vol. 97, no. 2 (2018): 113–124.

بيئة دولية أكثر حساسية بعد الأزمة المالية العالمية، ما جعله أكثر حذراً في صياغة أدوات الضغط خوفاً من تداعيات اقتصادية أو سياسية عالمية1.

وعليه يمكن الحديث بإن ترامب لم يوظف المحددات البنيوية بقدر ما أعاد تشكيلها بما يخدم تصوره الشخصي للقوة الأمريكية، حيث تعامل معها كوسائل لتعزيز نفوذه السياسي الداخلي لا كإطار مرجعي يفرض قيوداً أو يوجه السياسات. وقد أسهم هذا النهج في خلق فجوة بين السياسة الأمريكية وحلفائها التقليديين في أوروبا، لكنه في الوقت نفسه عزز موقع إسرائيل كحليف استراتيجي أول في المنطقة. هذه المقاربة منحت ترامب قدرة على تحقيق مكاسب سياسية سريعة، لكنها قللت من فرص بناء توافقات مستدامة على المدى البعيد.

كما نستشف بأن الجمع بين شخصية قيادية ذات توجهات غير تقليدية وبنية دولية مائلة لاستخدام القوة كأداة تفاوضية، قد أنتج سياسة ضغط أمريكية هجومية تميل إلى فرض الشروط بدل التفاوض عليها. وهذا النمط، رغم فعاليته الظاهرية في تحقيق أهداف آنية، يظل محفوفاً بمخاطر ارتدادات استراتيجية، خصوصاً إذا تغيرت الظروف البنيوية أو غابت الشخصية السياسية القادرة على تحمله.

المطلب الثالث: ديمومة الانحياز الأمريكي كإستراتيجية ثابتة

منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، شكّل الانحياز الأمريكي أحد أبرز سمات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي. ورغم تغير الإدارات الأمريكية وتباين توجهاتها الحزبية بين الجمهوريين والديمقراطيين، ظل هذا الانحياز ثابتًا في جوهره، وإن اختلفت أشكاله وأدواته باختلاف السياقات السياسية الإقليمية والدولية. في عهد الرئيس دونالد ترامب، بدا هذا الانحياز أكثر وضوحًا وحدةً، ليس فقط من خلال القرارات الرمزية الكبرى مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بل عبر صياغة رؤية شاملة لإعادة تشكيل المعادلة السياسية على نحو يخدم المصالح الإسرائيلية، فيما طُرح تساؤل جوهري حول ما إذا كان ذلك يمثل مجرد تكتيك ظرفي أم تجسيدًا لاستراتيجية ثابتة ممتدة.

اولا: الجذور التاريخية والمؤسسية للانحياز الأمريكي

الانحياز الأمريكي لإسرائيل ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج تراكمي لعقود من التفاعل بين المصالح الاستراتيجية والرواية الثقافية والدينية التي وجدت صداها في الوعي السياسي الأمريكي. منذ إدارة ترومان، ارتبطت العلاقة

1 معتصم حمادة، "التحولات الدولية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 269 (2017): 78.

بعمق بالتحالفات العسكرية خلال الحرب الباردة، والدعم السياسي والاقتصادي غير المحدود لإسرائيل، وهو ما أسس لقاعدة مؤسسية يصعب تجاوزها داخل مراكز صنع القرار الأمريكية.

إن اللوبيات المؤثرة كما أكدت الدراسات، وعلى رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC) ، لعبت دورًا محوريًا في ترسيخ هذا النهج عبر الضغط على الكونغرس وتوجيه الرأي العام، ما جعل أي محاولة لتغيير المسار محفوفة بالمخاطر السياسية الداخلية1. يمكن القول إن هذه الجذور التاريخية والمؤسسية تفسر سبب فشل أي إدارة أمريكية في تحقيق حياد حقيقي في التعامل مع الصراع، إذ إن الانحياز لم يعد مجرد خيار سياسي، بل أصبح جزءًا من بنية السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يجعل أي تحول جذري أمرًا شبه مستحيل.

وعليه يمكن تتبع جذور الانحياز الأمريكي لإسرائيل إلى لحظة اعتراف الرئيس هاري ترومان بدولة إسرائيل عام 1948، وهو قرار اتخذ في سياق سياسي داخلي ضاغط وفي ظل بيئة دولية تتشكل بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الاعتراف المبكر أسس لقاعدة دبلوماسية وأخلاقية تُستخدم حتى اليوم لتبرير استمرار الدعم، وأضفى شرعية على علاقة خاصة تتجاوز إطار العلاقات الثنائية التقليدية. لقد عززت الحرب الباردة هذه العلاقة، حيث رأت واشنطن في إسرائيل شريكًا استراتيجيًا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، خاصة بعد حرب 1967 التي رسخت صورة إسرائيل كقوة عسكرية إقليمية قادرة على حماية المصالح الغربية2.

هذا إلى جانب العوامل الجيوسياسية، والتي لعبت البنية المؤسسية الأمريكية دورًا رئيسيًا في تثبيت الانحياز. فقد أصبح دعم إسرائيل عنصرًا شبه ثابت في برامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء، مدفوعًا بقوة اللوبيات المؤثرة، وعلى رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية .(AIPAC) هذه اللجنة، التي تأسست في خمسينيات القرن العشرين، طورت أدوات ضغط فعالة على الكونغرس من خلال تمويل الحملات الانتخابية،

1John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007), 112–118.

2 Michael B. Oren, Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East, 1776 to the Present (New York: W. W. Norton, 2007), 517.

وتنظيم مؤتمرات دورية تجمع بين السياسيين الأمريكيين والقادة الإسرائيليين1. هذه الديناميكية جعلت الانحياز ليس مجرد توجه حكومي، بل التزامًا مؤسسيًا يصعب تغييره دون تكلفة سياسية باهظة.

أما الخطاب الديني والثقافي الأمريكي لعب هو الآخر دورًا أساسيًا في بناء هذه الأرضية. إذ تسربت إلى السياسة مفاهيم مستمدة من التيار الإنجيلي المسيحي، الذي يرى في دعم إسرائيل تحقيقًا لنبوءات توراتية. هذا البعد الديني تعزز بشكل خاص خلال رئاسة رونالد ريغان ثم جورج بوش الابن، حيث تم دمج هذه الرؤية ضمن السياسات الرسمية، مما أعطى الانحياز بعدًا أخلاقيًا في الخطاب السياسي الأمريكي، حتى لو كان مدفوعًا في الواقع باعتبارات مصلحية2.

وبالتالي فمن المنطق، بأن هذه الجذور التاريخية والمؤسسية تخلق "سقفًا سياسيًا" لا يمكن تجاوزه بسهولة، حيث تلتقي فيه مصالح الأمن القومي الأمريكي مع البنى الأيديولوجية والثقافية. حتى الإدارات التي حاولت إظهار مسافة ما مع إسرائيل — كما في بعض لحظات إدارة أوباما — اصطدمت بصلابة هذا الإطار، الذي يتحكم فيه تحالف معقد من البيروقراطية الأمنية، وجماعات الضغط، والتصورات الثقافية.

إضافة الى أن عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، التي تعتمد على التوافق بين مؤسسات متعددة مثل البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاغون والكونغرس، تمنح اللوبي المؤيد لإسرائيل فرصة التأثير في أكثر من مستوى. هذه الطبيعة المؤسسية تعني أن أي تغيير جذري يحتاج إلى إعادة هيكلة فكرية وسياسية شاملة، وهي عملية نادرة وصعبة في السياق الأمريكي المعاصر.

وكنتيجة، يمكن النظر إلى الانحياز الأمريكي لإسرائيل بوصفه "بنية تحتية" للسياسة الخارجية، لا مجرد خيار تكتيكي مؤقت. هذه البنية مكونة من عناصر تاريخية (الاعتراف المبكر والدور في الحرب الباردة)، وعناصر مؤسسية (دور اللوبيات والحزبية الثنائية)، وعناصر ثقافية–دينية (التأثير الإنجيلي والرمزية التوراتية). هذا التشابك يجعل من الانحياز حالة دائمة، وإن تغيرت أدوات التعبير عنها عبر الإدارات المختلفة.

ونرى أيضًا أن هذه الجذور توفر بيئة خصبة لتحويل الانحياز من "إطار دعم" إلى "أداة ضغط"، حيث يمكن لأي رئيس — كما فعل ترامب — استغلال هذه القاعدة المؤسسية لتعزيز مواقفه الداخلية والخارجية، من دون

1John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, source mentioned, 2007, 112–115.

2وليد عبد الحي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: من منظور الجيوبوليتيك)عمان: دار مجدلاوي، 2010)، 214.

أن يواجه معارضة جوهرية من داخل النظام السياسي الأمريكي[1]. إن فهم الجذور التاريخية والمؤسسية للانحياز الأمريكي يفسر لماذا فشلت محاولات عديدة لتبني سياسة أكثر توازنًا في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[2]. فالسياسة الأمريكية ليست محكومة فقط بالاعتبارات الواقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط، بل أيضًا بقيود أيديولوجية داخلية تجعل من الحياد أمرًا شبه مستحيل.

ثانيا: الدبلوماسية التقليدية في عهد ترامب

يعتبر عهد الرئيس ترامب كمرحلة تكثيف للانحياز، إذ تخلى عن اللغة الدبلوماسية التقليدية التي كانت تحاول إظهار الولايات المتحدة كوسيط، واعتمد نهجًا صريحًا في دعم إسرائيل. تجلى ذلك في سلسلة قرارات مفصلية شملت الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإقرار سيادة إسرائيل على الجولان، إلى جانب دعم خطط الضم في الضفة الغربية[3]. ما ميز إدارة ترامب لم يكن مجرد استمرار الانحياز، بل تبنيه كأداة تفاوضية ضد الفلسطينيين، إذ استخدمت قراراته كوسيلة ضغط لدفع القيادة الفلسطينية للقبول بـ"صفقة القرن"، ما يعكس تماهيًا كاملاً بين الموقف الأمريكي والمصالح الإسرائيلية.

ولذا فإن عهد ترامب يمثل مرحلة تكثيف الانحياز الأمريكي لإسرائيل إلى أقصى حدوده، حيث تخلت الإدارة عن أي محاولات لإظهار الولايات المتحدة كوسيط متوازن، واعتمدت خطابًا مباشرًا يكرس الهيمنة الإسرائيلية على الأرض. فقد اتخذت واشنطن سلسلة من القرارات التي لم تعد تكتفي بالدعم التقليدي، بل أضفت بعدًا عمليًا واستراتيجيًا يعكس التماهي الكامل مع المصالح الإسرائيلية. من أبرز هذه القرارات الاعتراف بالقدس

1 “About AIPAC,” AIPAC, accessed August 13, 2025, 10:15 p.m., https://www.aipac.org/about.

2“Trump Recognizes Jerusalem as Israel’s Capital,” BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443 (accessed August 13, 2025).

3“Trump Recognizes Jerusalem as Israel’s Capital,” BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443 (accessed August 13, 2025, 8:40 p.m.).

عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها في ديسمبر 2017، إضافة إلى إقرار السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان ودعم خطط الضم في الضفة الغربية[1].

ولم يقتصر النهج على القرارات الرمزية والسياسية، بل شمل توظيف الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية كوسائل ضغط مباشرة على الفلسطينيين. فقد تم تعليق المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وتقليص الدعم لوكالة الأونروا، ربطًا باستجابات سياسية محددة، ما جعل الحقوق الفلسطينية رهينة للقرارات الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء[2]. هذه المقاربة أفرغت المفاوضات من أي عنصر من عناصر الحياد، وحولت "صفقة القرن" إلى أداة لإكراه الفلسطينيين على قبول تسويات اقتصادية مقابل تنازلات سياسية جوهرية.

كما أبرزت إدارة ترامب في ممارساتها الانحياز الاستراتيجي عبر التحالفات الإقليمية، من خلال اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية (اتفاقيات أبراهام). هذه السياسة لم تركز فقط على دفع الفلسطينيين للتنازل، بل أعادت تشكيل خريطة النفوذ الإقليمي لصالح إسرائيل، مؤكدة أن الانحياز ليس مجرد موقف مؤقت، بل عنصر فاعل في تحقيق أهداف أمريكية أوسع تشمل مواجهة النفوذ الإيراني وتعزيز هيمنة التحالفات الإقليمية[3].

واذا ما حللنا، فإن الانحياز في عهد ترامب كان أكثر جرأة وعلنية مقارنة بالإدارات السابقة، حيث لم تعد هناك حاجة لإخفاء التفضيلات الإسرائيلية خلف لغة دبلوماسية معتدلة. هذا الأسلوب عزز التفوق الإسرائيلي على الأرض، وقلل من أي قدرة للفلسطينيين على استثمار الشرعية الدولية لتحقيق مكاسب سياسية.

أضافت على قرارات ترامب بعدًا نفسيًا واستراتيجيًا على الصراع، من خلال خلق حالة عدم يقين واستفزاز متعمد لدى القيادة الفلسطينية والمجتمع الدولي، بما يتماشى مع ما يعرف بـ"نظرية الرجل المجنون" في السياسة

1"Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital," BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443. (تم الدخول إلى الموقع في 15 أغسطس 2025، الساعة 20:15).

2 عبد الله الرفاعي، **السياسة الأمريكية تجاه فلسطين: استمرارية الانحياز وتكتيكات الضغط**، المجلة العربية للدراسات الدولية no. 12 , 3 (2021): 45–67.

3Khalil Shikaki, Palestinian Public Opinion and the Trump Administration's Policies (Washington, DC: Palestine Center, 2020), 18–35.

الدولية[1] هذا المزيج من القرارات العلنية والضغط الاقتصادي والسياسي أتاح لإدارة ترامب إعادة تعريف موازين القوة على الأرض بطريقة واضحة وصريحة.

وبالتالي فإن الانحياز الأمريكي في عهد ترامب تحول من إطار دعم تقليدي إلى أداة استراتيجية متكاملة، تشمل السياسة، الاقتصاد، والتحالفات الإقليمية، ما يعكس قدرة الإدارة على استثمار البنى المؤسسية والتاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية لتعظيم المصالح الإسرائيلية. كما أظهرت هذه الفترة أن أي تحول جذري نحو سياسة متوازنة تجاه فلسطين يبدو مستحيلاً ما لم يتم تحدي اللوبيات والمؤسسات التقليدية المؤيدة لإسرائيل، إذ أن الانحياز أصبح جزءًا لا يتجزأ من هيكل السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن لكل إدارة أن تغير أدوات التعبير عنه، لكن ليس الجوهر الاستراتيجي.

ثالثا: إستراتيجية الإنحياز في عهد الرئيس ترامب.

رغم أن ممارسات ترامب بدت استثنائية في حدتها، إلا أن المقارنة مع الإدارات السابقة تكشف أن الفوارق تكمن غالبًا في الأسلوب وليس الجوهر. فقد اتخذت إدارات ديمقراطية مثل أوباما مواقف أقل صدامية علنًا، لكنها استمرت في توفير الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل، بل وعرقلت مرارًا مشاريع قرارات في مجلس الأمن تنتقد سياساتها[2]. وبالتالي يمكن النظر إلى سياسات ترامب باعتبارها تكتيكًا اتسم بالجرأة والعلنية، ضمن إطار استراتيجية أمريكية ثابتة تعتبر أمن إسرائيل وتفوقها العسكري أولوية قصوى في الشرق الأوسط.

منذ إدارات بوش وأوباما، ظل الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل عنصرًا ثابتًا، عبر صفقات تسليح ضخمة وضمان التفوق العسكري النوعي (Qualitative Military Edge)، ولم تختلف إدارة ترامب في هذا الإطار، بل وسعت نطاق الدعم ليشمل أدوات دبلوماسية واقتصادية، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف

1Steven Levitsky, The Crazy Strategy: Trump's Use of the "Madman Theory" in Foreign Policy (New York: Columbia University Press, 2021), 102–118.

2William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967, 3rd ed. (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005), 379.

بها عاصمة لإسرائيل1. تحليليًا، يظهر أن الانحياز ليس مجرد استجابة ظرفية للرؤساء الحاليين، بل جزء من بنية استراتيجية أمريكية عميقة، تستند إلى اعتبارات أمنية، وتحالفات طويلة المدى، وضغط داخلي من اللوبيات المؤيدة لإسرائيل2.

ما ميز ترامب عن سابقه هو الجرأة في التعبير عن الانحياز، وتجاوز الأعراف الدبلوماسية التقليدية، مثل إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة3. هذه الخطوة، رغم أنها لاقت معارضة دولية واسعة، عكست قدرة الإدارة الأمريكية على استخدام سلطتها كأداة ضغط علني، وتحويل الانحياز إلى عنصر تفاوضي داخلي وخارجي. وإن هذا الأسلوب العلني لم يغير جوهر الانحياز، لكنه أبرز الطبيعة الثنائية للسياسة الأمريكية: دعم إسرائيل دائم ومستمر، بينما يختلف الأسلوب حسب شخصية الرئيس والظروف السياسية الداخلية والخارجية4.

ومع اختلاف الأسلوب، ظل الدور المؤسسي قويًا: الكونغرس، وزارة الخارجية، البنتاغون، واللوبيات مثل(AIPAC) شكلوا قاعدة ثابتة تحمي مصالح إسرائيل5. ترامب استغل هذه البنية لممارسة ضغط أقوى على الفلسطينيين دون عرقلة من داخل المؤسسات، بينما أوباما حاول موازنة هذا النفوذ، لكنه اصطدم بالقيود

1"Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital," BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443 (تم الدخول على الرابط في 15 أغسطس 2025، الساعة 20:15).

2 Yitzhak Reiter, The Palestine-Israel Conflict: A Basic Introduction (Lanham: Lexington Books, 2019), 112-115.

3 Khalil Shikaki, "U.S. Policy and the Palestinian Question under Trump," Journal of Palestine Studies 49, no. 2 (2020): 35-37.

4Jonathan Rynhold, The US–Israel Alliance and American Middle East Policy (London: Routledge, 2017), 78-81..

5 Hanan Ashrawi, "Palestinian Strategy under U.S. Pressure," Middle East Policy 26, no. 1 (2019): 54-57.

البنيوية نفسها[1]. يوضح هذا أن الانحياز ليس محصورًا بشخص الرئيس، بل هو نتاج تراكمي لبنية مؤسساتية قوية تجعل أي تحول جذري شبه مستحيل، مهما كان أسلوب القيادة.

إستعملت ممارسات الانحياز الأمريكية عبر الإدارات المختلفة كورقة تفاوضية، سواء في ملف القدس، أو المستوطنات، أو دعم الخطط الاقتصادية للفلسطينيين مقابل تنازلات سياسية. وفي عهد ترامب، تجلى ذلك بوضوح في "صفقة القرن" التي حاولت تحويل الدعم الأمريكي لإسرائيل أداة للضغط على القيادة الفلسطينية[2]. وحيث يظهر أن الانحياز ليس خيارًا ظرفيًا، بل أداة استراتيجية يمكن تعديل تكتيكاتها لتتناسب مع مواقف الرئيس والشروط الإقليمية، مع الاحتفاظ بالهدف الأساسي وهو ضمان التفوق الإسرائيلي والأمن الأمريكي في الشرق الأوسط. فيمكن القول إن سياسات ترامب شكلت استمرارية استراتيجية متجذرة، لكنها أخذت شكلًا تكتيكيًا أكثر صراحة وعلنية مقارنة بإدارتي أوباما وبوش، هذا يوضح أن الانحياز جزء من السياسة الأمريكية الجوهرية، بينما تختلف أدواته وأساليبه حسب الخلفية الفكرية والشخصية للرئيس، والمحددات البنيوية المحيطة به. كما يوضح أن الانحياز الأمريكي ليس مقتصرًا على القرارات الفردية للرئيس، بل يعتمد على تفاعل مركب بين المؤسسات، اللوبيات، والظروف الإقليمية والدولية. لذلك، فإن أي محاولة لفهم السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل يجب أن تراعي هذا التراكب بين الاستراتيجية الثابتة والتكتيك المتغير، وليس مجرد قراءة أفعال الرئيس بمفرده.

رابعا: تداعيات الانحياز المستمر على القضية الفلسطينية

أدى استمرار الانحياز الأمريكي إلى إضعاف فرص التوصل إلى تسوية عادلة، حيث فقدت الولايات المتحدة مصداقيتها كوسيط محايد في نظر الفلسطينيين، وهو ما انعكس في مقاطعة القيادة الفلسطينية لأي مبادرات ترعاها واشنطن بعد 2017. كما دفع هذا الانحياز أطرافًا إقليمية إلى إعادة النظر في جدوى التعويل على الدور الأمريكي، ما فتح المجال أمام قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين لمحاولة لعب أدوار بديلة[3]. إن استمرار هذا النهج، سواء بأسلوب ترامب المباشر أو بصيغ أكثر دبلوماسية، يشير إلى أن أي تغيير في السياسة

---

1 David Makovsky, Trump and the Palestinians: The Deal of the Century (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2020), 21–26.

2 Hanan Ashrawi, "Palestinian Strategy under U.S. Pressure," Middle East Policy 26, no. 1 (2019): 54–57.

3 عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنصرية (القاهرة: دار الشروق، 2004)، 215.

الأمريكية تجاه الصراع لن يكون ممكنًا دون تحولات عميقة في بنية النظام السياسي الأمريكي نفسه، وهو أمر غير متوقع في المدى المنظور.

وحيث ان الاستمرار الأمريكي بالانحياز لإسرائيل أدى الى تقويض فرص التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وبالتالي فقدان واشنطن مصداقيتها لدى القيادة الفلسطينية والجماهير العربية والفلسطينية. فقد جرى اعتبار أي مبادرة أمريكية بعد عام 2017، بما فيها "صفقة القرن"، غير محايدة ومرتبطة بالمصالح الإسرائيلية، ما دفع القيادة الفلسطينية إلى مقاطعة المفاوضات وإلغاء أي تعاون سياسي مع واشنطن1. وبالتالي يوضح هذا أن الانحياز المستمر، حتى عندما يُقدَّم ضمن لغة دبلوماسية أكثر اعتدالًا كما في إدارات سابقة، يترك آثارًا طويلة المدى على الثقة الدولية بالولايات المتحدة كوسيط. فالحياد المفقود يجعل أي تحرك أمريكي لاحق موضع شك، ويضعف القدرة على التوسط في أي تسوية مستقبلية2.

علاوة على ذلك، أدى الانحياز الأمريكي إلى إعادة رسم موازين القوى الإقليمية، حيث شعرت دول عربية عديدة بحدود قدرة واشنطن على حماية مصالحها أو التأثير في السياسات الإسرائيلية. هذا الانطباع دفع بعض الأطراف إلى البحث عن قنوات بديلة للتأثير، بما في ذلك تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين، اللتين سعتا إلى تقديم أطر سياسية ودبلوماسية موازية3.

وهنا يظهر أن استمرار الانحياز يخلق بيئة إقليمية أكثر تعددية، حيث لم تعد الولايات المتحدة المحور الوحيد للقرارات في الشرق الأوسط. هذه البيئة تعقد من مهمة التوصل إلى تسوية دولية شاملة، إذ أن الأطراف الفلسطينية تجد نفسها أمام واقع متعدد القوى، يفرض قيودًا على خياراتها الاستراتيجية.4

1Khalil Shikaki, source mentioned, 2 (2020): 40-43.

2Hanan Ashrawi, "Palestinian Strategy under U.S. Pressure," Middle East Policy 26, no. 1 (2019): 55-57.

3 “Russia and China Eye Greater Role in Middle East Peace Process,” Al Jazeera, July 12, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/7/12/russia-china-middle-east-peace (تم الدخول على الرابط في 15 أغسطس 2025، الساعة 20:50).

4Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (London: Penguin, 2014), 450-453.

وأن انعكاس الانحياز المستمر على الحالة الفلسطينية الداخلية، يأدى إلى تراجع الثقة في القيادة السياسية في إدارة الشؤون التفاوضية، وزيادة الاعتماد على الدعم الشعبي والحراك المدني كقوة ضغط، خاصة في مواجهة الإجراءات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل. هذا العامل الداخلي يمثل تحديًا مزدوجًا: تأثيرًا مباشرًا على المفاوضات، وتأثيرًا غير مباشر على صياغة السياسات الفلسطينية طويلة المدى[1].

وبالاضافة الى ذلك، فقد شجع الانحياز الأمريكي المستمر إسرائيل على تعزيز سياساتها الاستيطانية والاحتلالية في الضفة الغربية والقدس، مستغلة الدعم الأمريكي كغطاء سياسي ودبلوماسي لممارسة ضغوط أكبر على الفلسطينيين[2].

وعليه يمكن القول إن الانحياز المستمر يجعل الفلسطينيين في موقف دفاعي دائم، حيث تتقلص المساحات السياسية والتفاوضية لديهم، وتصبح أي تسوية محتملة مشروطة بقبول إسرائيل وموافقة أمريكية، ما يزيد من هشاشة أي عملية سلام[3]. ويوضح ايضا استمرار الانحياز أن تغيير الموقف الأمريكي ليس مرتبطًا فقط بإدارة معينة، بل يحتاج إلى تحولات عميقة في بنية النظام السياسي الأمريكي واللوبيات الداخلية، وهو أمر يصعب تحقيقه في المدى القريب، مما يجعل الانحياز استراتيجية ممتدة أكثر من كونه تكتيكًا ظرفيًا[4]

وفهم تداعيات الانحياز المستمر يوضح لماذا فشلت العديد من المبادرات الدولية، حيث أن فقدان الثقة في الولايات المتحدة كوسيط محايد أثر على موقف الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى، وجعل أي تسوية ممكنة رهينة بقبول إسرائيل وموافقة أمريكية ضمن سياق انحيازي دائم. كما أن استمرار الانحياز يعزز من قدرة إسرائيل على المراوغة السياسية والاستيطانية، ويزيد من هشاشة المفاوض الفلسطيني، ويجعل من الولايات المتحدة

1Yitzhak Reiter, The Palestine–Israel Conflict: A Basic Introduction (Lanham: Lexington Books, 2019), 120–123.

2David Makovsky, source mentioned, 2020, 28–31.

3Jonathan Rynhold, The US–Israel Alliance and American Middle East Policy (London: Routledge, 2017), 85–87.

4 “Trump Recognizes Jerusalem as Israel’s Capital,” BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443 (تم الدخول على الرابط في 15 أغسطس 2025، الساعة 21:00).

لاعبًا لا محايد فيه، ما يفرض على الفلسطينيين إعادة النظر باستراتيجياتهم في التعامل مع قوى دولية وإقليمية متعددة لتأمين مصالحهم.

المطلب الرابع: ملامح الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال ولاية ترامب الثانية

مع بداية ولاية ترامب الثانية، لم تتغير ثوابت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل جذري مقارنة بالولاية الأولى، لكن ظهرت تحولات نوعية على مستوى الخطاب، المؤسسات، وأدوات النفوذ، بما انعكس مباشرة على القضية الفلسطينية. فقد استمر التركيز على دعم إسرائيل كحليف استراتيجي ومواجهة إيران، بينما أخذت بعض السياسات الأمريكية طابعًا أكثر تصعيدًا وتنفيذية على الأرض[1]. وفي هذا السياق، يمكن ربط هذه المرحلة بما تناولناه في الفصول السابقة حول ولاية ترامب الأولى، حيث كانت الأسس الاستراتيجية قائمة، لكن التنفيذ والأدوات شهدت مزيدًا من الجرأة والابتكار[2].

أولا: الاستمرارية الاستراتيجية: دعم إسرائيل والحصار على إيران

واصلت الإدارة الأمريكية دعمها غير المشروط لإسرائيل، من خلال تعزيز الصفقات العسكرية وتسهيل نشاط المستوطنين[3]. كما استمر نهج الضغط الأقصى على إيران عبر العقوبات الاقتصادية والإجراءات الردعية[4]. التحليل هنا يظهر أن ترامب لم يغير جوهر السياسة الخارجية الأمريكية، بل ركز على تعميق الاستمرارية الهيكلية مع إدخال عناصر تصعيدية أعلى مقارنة بالولاية الأولى.

1White House, National Security Strategy of the United States of America, December 2017.

2 Daniel Byman, “Trump’s Foreign Policies Are Better Than They Seem,” Brookings Institution, January 2019, https://www.brookings.edu/articles/trumps-foreign-policies (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

3Barbara Slavin, “Iran Under Maximum Pressure: The Trump Legacy,” Atlantic Council Issue Brief, November 2020, https://www.atlanticcouncil.org/iran-trump-policy (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

4 Jeremy Shapiro & Dana Stroul, “Trump’s Middle East Legacy and the Biden Administration,” Brookings Institution, January 2021, https://www.brookings.edu/research/trumps-middle-east-legacy (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

واصلت الإدارة الأمريكية دعمها غير المشروط لإسرائيل بشكل يعكس رؤية استراتيجية طويلة الأمد لا تتغير بتغير الإدارة، ما يمنح إسرائيل قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة نسبيًا في الشرق الأوسط. هذه الاستمرارية الهيكلية توفر لإدارة ترامب الثانية قاعدة ثابتة لتعزيز النفوذ الأمريكي دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة على السياسة الخارجية، وهو ما يجعل العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية محصنة نسبيًا أمام الصدمات الإقليمية.

على الرغم من ثبات الخطوط الاستراتيجية، لجأت الإدارة الجديدة إلى تصعيد السياسات الاقتصادية تجاه إيران، وهو ما يعكس فهمًا دقيقًا لأهمية الضغط المالي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. هذه الأدوات لم تهدف إلى إعادة تعريف الاستراتيجية، بل كانت وسيلة تكتيكية لخلق واقع يضغط على إيران داخليًا وخارجيًا، بما يسمح للولايات المتحدة بالتحكم في ديناميكيات المنطقة دون خوض صراعات مباشرة.

تعميق الاستمرارية الهيكلية مع إدخال عناصر تصعيدية سمح للإدارة الأمريكية بإرسال رسائل واضحة لكل الأطراف الإقليمية مفادها أن التحالف مع واشنطن يأتي مع ضمانات طويلة الأمد، في حين أن المقاومة أو التحدي قد تواجهه إيران بعقوبات أشد. هذه الرسائل لم تعزز النفوذ الأمريكي فحسب، بل ساعدت على إعادة ترتيب موازين القوى الإقليمية بما يخدم الاستقرار النسبي لمصالح الولايات المتحدة.

من زاوية تحليلية، يمكن القول إن ترامب استغل هذه الفترة لتأسيس واقع متماسك على الأرض قبل التفكير في أي تسوية سياسية، إذ استخدمت العقوبات والإجراءات التصعيدية كأداة لإعادة ترتيب مواقف الأطراف الإقليمية بما يخدم مصالح واشنطن على المدى الطويل. هذا النهج يسمح بتشكيل ديناميكيات إقليمية ملائمة للتأثير على السياسة الفلسطينية دون الانزلاق في مواجهة مباشرة مع القوى الكبرى الأخرى.

كما تدعم الاستمرارية مع التصعيد أدوات الضغط النفسي والسياسي على القيادة الفلسطينية والفصائل، حيث تخلق بيئة تشجع على التكيف مع الواقع الإقليمي الجديد بدلاً من الاعتماد على دعم دولي موسع. هذه السياسات فرضت نوعًا من الديناميكية القسرية في السياسة الفلسطينية، وأظهرت محدودية القدرة على تغيير الواقع الإقليمي دون التوافق مع المصلحة الأمريكية العليا.

ويظهر من أن الإدارة الأمريكية استخدمت الاستمرارية كدرع استراتيجي بينما استثمرت التصعيد في إيران كسياسة هجومية مزدوجة، ما أتاح لها الاستفادة من ثبات التحالفات وخلق مجال للمناورة التكتيكية. هذه السياسة توضح كيف يمكن لمبدأ الثبات أن يتحول إلى أداة ضغط فعّالة دون المساس بالمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية.

أخيرًا، تشير هذه السياسات إلى أن الإدارة الثانية كانت أكثر استعدادًا لتطبيق العقوبات والإجراءات التنفيذية بشكل مباشر مقارنة بالولاية الأولى، ما أسفر عن واقع إقليمي جديد يخدم المصالح الأمريكية ويعزز مكانتها كضامن للاستقرار الأمني لإسرائيل، مع الحفاظ على إيران كعدو مركزي ضمن استراتيجيتها الشاملة في المنطقة.

ثانيا: التحولات الخطابية والمؤسسية في إدارة ترامب

تميزت الولاية الثانية بخطاب أكثر توسعًا وتدخلًا، حيث طرحت الإدارة مبادرات إعادة إعمار غزة ضمن مشاريع دولية ومقترحات مثل خطة الريفييرا1. على المستوى المؤسسي، شهدت الفترة تعزيز دور مستشاري الأمن القومي والتنسيق المباشر مع الكيان الإسرائيلي2. التحليل يظهر أن ترامب استغل الفراغ الدولي والإقليمي لفرض رؤيته بشكل مباشر على أرض الواقع3.

تميزت الولاية الثانية لترامب بخطاب رئاسي أكثر توسعًا وتدخلًا في القضايا الإقليمية، حيث سعت الإدارة إلى تقديم مبادرات بارزة لإعادة إعمار غزة ضمن مشاريع دولية، بالإضافة إلى مقترحات مثل خطة الريفييرا، التي حاولت فرض تصور أمريكي جديد على الأرض. هذا الخطاب لم يكن مجرد كلام سياسي، بل جاء كأداة للضغط على الأطراف الإقليمية والفلسطينية لتقريبهم من التوجهات الأمريكية، مع إبراز دور الولايات المتحدة كضامن وحيد لتحقيق الاستقرار وفق رؤيتها.

على المستوى المؤسسي، شهدت الإدارة تعزيز دور مستشاري الأمن القومي في رسم السياسات المباشرة تجاه المنطقة، مع تنسيق متزايد مع الكيان الإسرائيلي في مختلف الملفات. هذا التطور المؤسسي أعطى ترامب القدرة

---

1 Steven Erlanger, “Europe’s Fears of Trump’s Foreign Policy Return,” The New York Times, November 2020, https://www.nytimes.com/2020/11/05/world/europe/trump-return.html (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

2Hady Amr, “Biden’s Middle East Policy and the Legacy of Trump,” Brookings Institution, February 2021, https://www.brookings.edu/articles/biden-middle-east (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

3Tamara Cofman Wittes, “What Trump’s Middle East Policy Has Wrought,” Foreign Affairs, February 2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-02-15/trump-middle-east (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

على اتخاذ قرارات أكثر جرأة وسرعة، حيث أصبح بإمكانه تجاوز الروتين التقليدي لمؤسسات السياسة الخارجية، ما ساهم في تقليل الفجوة بين التصور السياسي والتنفيذ على الأرض.

وير الباحث هذا التغير على أنه تعبير عن استغلال الفراغ الدولي والإقليمي، الذي نشأ نتيجة ضعف المنظمات الدولية أو تردد بعض القوى الكبرى، لإعادة هندسة الواقع السياسي على الأرض بما يتناسب مع مصالح الإدارة الأمريكية. بهذا المعنى، التحولات في الخطاب والمؤسسات لم تكن عشوائية، بل كانت جزءًا من استراتيجية متكاملة لإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية.

وترى الدراسة أن الإدارة استخدمت الخطاب المؤسسي لتشكيل رأي عام إقليمي يدعم أهدافها، خصوصًا عبر التأكيد على التعاون مع إسرائيل وإبراز تهديد إيران كعدو مشترك. هذا الأسلوب أسهم في خلق نوع من الضغط النفسي والسياسي على الأطراف الفلسطينية، بما يجعلها أكثر قابلية لقبول بعض المبادرات الأمريكية أو التكيف مع الواقع الجديد دون مقاومة مباشرة.

إضافة إلى ذلك، لعب الخطاب المؤسسي دورًا في تعزيز موقع ترامب على الصعيد الداخلي، حيث قدم للقاعدة الانتخابية صورة لرئيس قوي يتحكم في السياسة الخارجية بشكل مباشر، ما عزز شعور النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وأكد على شخصية القيادة المركزية في إدارة شؤون المنطقة.

ومن زاوية أخرى، يمكن القول إن هذه التحولات تمثل مزيجًا من الاستمرارية مع الابتكار، حيث حافظت الإدارة على ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بينما أدخلت أدوات جديدة على مستوى الخطاب والمؤسسات لتحقيق أهداف أكثر وضوحًا وفعالية. هذا المزيج مكّن الإدارة من إدارة الملفات الصعبة بسرعة وفرض سياستها بشكل مباشر دون الاعتماد على التوافق الدولي الكامل.

أخيرًا، تبين أن هذه التحولات، رغم أنها أعطت ترامب مرونة أكبر، إلا أنها خلقت أيضًا تحديات على صعيد العلاقات الدولية، حيث اعتبرت بعض الدول الأوروبية والعربية أن هذه السياسات أحادية الجانب وتمثل تجاوزًا للمعايير الدبلوماسية التقليدية. التحليل يوضح أن الإدارة الثانية اعتمدت على هذا الخطاب المؤسسي كوسيلة لإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية وتأكيد النفوذ الأمريكي في مواجهة أي فراغ استراتيجي محتمل.

ثالثا: التغير في أدوات التأثير على الأطراف الفلسطينية

اعتمدت الإدارة على أدوات ضغط جديدة تشمل قيود التأشيرات وقطع المساعدات، وألغت برامج علاجية للأطفال الفلسطينيين[1]. كما استخدمت صفقة القرن كأداة لإعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بشكل استراتيجي[2]. هذه الأدوات تكشف عن تحول نوعي في طريقة ممارسة النفوذ الأمريكي، حيث أصبح الضغط السياسي يوازي الهندسة الاجتماعية والاقتصادية. التحليل يشير إلى أن هذه السياسات تفرض واقعًا معقدًا على القيادة الفلسطينية والفصائل، ما يزيد من صعوبة التسوية المستقبلية[3].

شهدت الولاية الثانية لإدارة ترامب تحولًا نوعيًا في أدوات النفوذ التي استخدمتها واشنطن تجاه الأطراف الفلسطينية، حيث اعتمدت على مزيج من الضغوط الاقتصادية والسياسية المباشرة. شملت هذه الأدوات قيود التأشيرات وقطع المساعدات المالية والإنسانية، بما في ذلك إلغاء برامج علاجية للأطفال الفلسطينيين، ما أظهر أن السياسة الأمريكية لم تعد تقتصر على القنوات الدبلوماسية التقليدية، بل توسعت لتشمل التحكم في الموارد الأساسية كوسيلة ضغط فعّالة.

استخدام صفقة القرن كأداة استراتيجية يعكس رؤية الإدارة لإعادة تشكيل الواقع الفلسطيني وفق معايير أمريكية–إسرائيلية، بحيث تُحصر عملية صنع القرار الفلسطينية ضمن حدود معينة. هذا التحول يظهر أن الإدارة لم تعد تكتفي بالدور الإشرافي، بل تدخلت في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مباشرة تؤثر على مجمل الحياة اليومية للفلسطينيين.

تحليل هذه السياسات يشير إلى أن القيادة الفلسطينية والفصائل تواجه تحديات مركبة، حيث أصبحت القرارات الأمريكية تؤثر على استقرار المؤسسات المحلية والقدرة على إدارة الموارد، ما يزيد من صعوبة صياغة موقف سياسي موحد أو التفاوض حول تسوية شاملة. الضغط الأمريكي بهذا الشكل يخلق ديناميكيات جديدة تتطلب إعادة تقييم مستمرة من قبل الفلسطينيين لمواجهة الواقع الجديد.

---

1 عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2020.ص400.

2محمد السيد سليم، السياسة الخارجية الأمريكية: من الحرب الباردة إلى العولمة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.،155.

3 عاطف عبد الجواد، "ترامب والشرق الأوسط: رؤية مغايرة"، السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018.ص34–36.

كما ساهمت هذه الأدوات في فرض نوع من التكيف الإجباري لدى القيادة الفلسطينية، حيث يضطر صانعو القرار إلى الموازنة بين مقاومة السياسات الأمريكية وبين الحفاظ على الدعم الداخلي والخارجي الضروري لإدارة شؤون السكان. التحليل يظهر أن الإدارة نجحت في تحويل السياسة الأمريكية إلى قوة ضغط ملموسة على الأرض، تفرض على الفلسطينيين إعادة ترتيب أولوياتهم باستمرار.

في الوقت نفسه، خلق هذا الأسلوب بيئة من عدم اليقين المستمر، إذ أن الاعتماد على العقوبات والإجراءات التنفيذية يحد من قدرة الأطراف الفلسطينية على التخطيط طويل المدى. هذا الواقع يعزز فكرة أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية محددة عبر تحكمها في العناصر الاقتصادية والاجتماعية، بدل الاعتماد على المفاوضات التقليدية فقط.

إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن هذه الأدوات تعكس توجّهًا متكاملًا يجمع بين الضغط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بحيث تصبح الولايات المتحدة الطرف الفاعل المركزي الذي يتحكم في توازن القوى داخل المجتمع الفلسطيني، ويحد من قدرتهم على المناورة الدولية، سواء عبر دعم عربي أو ضغوط دولية.

أخيرًا، التحليل يظهر أن التغير في أدوات النفوذ الأمريكية خلال الولاية الثانية يمثل تكملة طبيعية لما بدأ في الولاية الأولى، لكنه يظهر بشكل أكثر تصعيدًا ووضوحًا. الإدارة الأمريكية لم تغير أهدافها الاستراتيجية، لكنها طوّرت الأدوات والأساليب لتصبح أكثر فعالية في فرض الواقع على الأرض، مما يزيد من صعوبة أي تسوية سياسية مستقبلية ويترك آثارًا طويلة المدى على بنية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

رابعا: التفاعلات الدولية: انعكاسات على السياسة الأمريكية

أثارت السياسات الأمريكية الجديدة ردود فعل دولية قوية، حيث اعتبرتها بعض الدول العربية والأوروبية تهديدًا لاستقرار المنطقة[1]. رغم ذلك، استغل ترامب التوترات العالمية، مثل الحرب الأوكرانية–الروسية، لإبراز نفوذ

1 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, 2020.

الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل أكبر 1. التحليل يوضح أن الإدارة الثانية لم تعد تعتمد على الوساطة التقليدية، بل على فرض السياسات الأمريكية على الأرض مباشرة.

أثرت السياسات الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط على العلاقات الدولية بشكل واضح، حيث اعتبرت بعض الدول العربية والأوروبية هذه السياسات تهديدًا للاستقرار الإقليمي. الردود الدولية أكدت أن الإدارة الأمريكية لم تعد تلتزم بالمعايير الدبلوماسية التقليدية، بل تميل إلى فرض واقع استراتيجي يخدم مصالحها دون انتظار توافق إقليمي أو دولي. هذه التفاعلات جعلت المنطقة أكثر حساسية لأي تحركات أمريكية جديدة، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي.

في الوقت ذاته، استغلت الإدارة الثانية للولايات المتحدة التوترات العالمية، مثل الحرب الأوكرانية–الروسية، لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. استخدام هذه الأزمات الدولية كأداة ضغط سمح لواشنطن بإعادة ضبط موازين القوى الإقليمية لصالح تحالفاتها، وبالأخص في مواجهة إيران. التحليل يظهر أن الإدارة لم تعد تعتمد على الوساطة التقليدية، بل على قدرة مباشرة لفرض سياسات أمريكية محددة على أرض الواقع.

كما ساهمت هذه التفاعلات في إعادة تعريف دور الولايات المتحدة كضامن رئيسي للأمن الإقليمي، وهو ما عزز موقفها التفاوضي مع إسرائيل ومع بعض الدول العربية. الاعتماد على النفوذ المباشر بدل الوساطة التقليدية مكن ترامب من فرض رؤيته الاستراتيجية بسرعة أكبر، لكنه أدى أيضًا إلى زيادة التوترات مع القوى الدولية التي كانت ترى أن هذه السياسات أحادية الجانب.

من زاوية التحليل، يمكن القول إن الإدارة الأمريكية صممت سياساتها بحيث تستفيد من الفراغ الدولي والإقليمي، مما يمنحها مساحة أكبر لتحديد الأولويات الأمريكية دون الالتزام بالمعايير التقليدية للتعاون الدولي. هذه المقاربة انعكست على قدرة الفلسطينيين والدول العربية على المناورة، وجعلت السياسة الأمريكية أكثر حدة ووضوحًا في تحديد منافعها وأهدافها في المنطقة.

كما أن التفاعلات الدولية أظهرت محدودية قدرة الأطراف الإقليمية على مقاومة النفوذ الأمريكي المباشر، إذ أصبحت أي مبادرة فلسطينية أو عربية تتطلب التنسيق مع واشنطن بشكل مباشر، ما يعكس قوة أدوات الضغط

1 Steven A. Cook, “The Abraham Accords and the Remaking of the Middle East,” Council on Foreign Relations, 2021, https://www.cfr.org/analysis/abraham-accords-middle-east (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

الأمريكي والتأثير المباشر في سياسات المنطقة. هذا الواقع يزيد من تعقيد أي تسوية سياسية ويضع القيادة الفلسطينية أمام تحديات مستمرة تتعلق بمواءمة أهدافها مع واقع النفوذ الأمريكي.

علاوة على ذلك، فإن سياسات الإدارة الثانية أعادت رسم خطوط التفاعل الإقليمي، حيث أصبحت أوروبا والدول العربية تتعامل مع أمريكا كطرف حاسم في أي حل محتمل للصراع، مما جعل دورها التفاوضي محدودًا. التحليل يشير إلى أن ترامب وظف هذه الديناميات لتكريس النفوذ الأمريكي بشكل أكثر فعالية مقارنة بالولاية الأولى، مستغلاً أي انقسام دولي أو توتر عالمي لتحقيق أهدافه.

أخيرًا، يظهر أن التفاعلات الدولية خلال الولاية الثانية تعكس استراتيجية مزدوجة: تعزيز النفوذ الأمريكي على الأرض مباشرة مع إدارة العلاقات الدولية بما يخدم مصالح واشنطن. هذا النهج يزيد من صعوبة التوصل إلى حلول سياسية متوازنة، لكنه يوضح بشكل جلي قدرة الولايات المتحدة على استثمار الأزمات الدولية والإقليمية لإعادة ترتيب الأولويات وفق رؤيتها الخاصة.

خامسا: ردود الفعل الفلسطينية على السياسات الأمريكية.

رفضت السلطة الفلسطينية والفصائل السياسات الأمريكية، حيث اعتبرت قيود التأشيرات ومنع الحضور في الأمم المتحدة إهانة مباشرة[1]. أما الفصائل فاعتبرت خطة إعادة التوطين محاولة لإلغاء حق العودة وشرعنة التهجير القسري[2]. التحليل يظهر أن الولاية الثانية لترامب مثّلت اختبارًا حقيقيًا للقدرة الفلسطينية على الصمود أمام تصعيد أمريكي أكثر حدة من الولاية الأولى.

عبرت السلطة الفلسطينية عن رفضها القاطع للسياسات الأمريكية خلال الولاية الثانية لترامب، معتبرة أن قيود التأشيرات ومنع المشاركة في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، تشكل إهانة مباشرة لسيادة الدولة الفلسطينية. هذا الرفض يعكس إدراك القيادة الفلسطينية أن السياسات الأمريكية تجاوزت حدود التفاوض التقليدي، ودخلت في نطاق التدخل المباشر الذي يمس الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، مما فرض تحديات إضافية على القدرة على صياغة مواقف استراتيجية متوازنة.

1Khalil Shikaki, source mentioned, 2020, https://carnegie-mec.org/2020/03/05/palestinian-public-opinion (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

2 Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, 2020.

في المقابل، اعتبرت الفصائل الفلسطينية أن خطة إعادة التوطين، جزء من صفقة القرن، تهدف إلى إلغاء حق العودة وشرعنة التهجير القسري. هذا الموقف يعكس عمق المخاوف من فقدان الأرض والهوية الوطنية، ويعطي مؤشراً على أن السياسات الأمريكية لم تعد مجرد أدوات ضغط دبلوماسية، بل تحولت إلى محاولات لإعادة تشكيل الواقع الفلسطيني بشكل جذري.

يمكن تحليل هذه الردود على أنها اختبار لقدرة الفلسطينيين على الصمود أمام تصعيد أمريكي أكثر حدة مقارنة بالولاية الأولى، حيث لم تقتصر الإجراءات على العقوبات الاقتصادية فقط، بل شملت أيضًا ضغوطًا سياسية وإدارية مباشرة على القيادة والفصائل. هذا الواقع يضع الفلسطينيين أمام معضلة كيفية التكيف مع ضغط مستمر دون المساس بالحقوق الأساسية.

كما أظهرت هذه السياسات ضعف القدرة الفلسطينية على التأثير في القرارات الأمريكية، إذ أصبحت معظم المبادرات الفلسطينية تتطلب التنسيق المباشر مع واشنطن، مما حدّ من استقلالية المواقف المحلية وأجبر القيادة والفصائل على إعادة تقييم استراتيجياتها للتعامل مع الضغوط الخارجية. التحليل يوضح أن الإدارة الأمريكية استثمرت هذه النقطة لتعزيز نفوذها وإجبار الأطراف الفلسطينية على التكيف مع الواقع الجديد.

من زاوية تحليلية، يمكن القول إن ردود الفعل الفلسطينية كشفت عن انقسامات داخلية بين القيادة والفصائل حول كيفية الرد على الإجراءات الأمريكية، حيث أظهر بعضها استعدادًا للتفاوض تحت ضغط، بينما رفضت الفصائل أي تنازل عن الحقوق الأساسية. هذه الديناميكيات أعادت إنتاج بيئة سياسية فلسطينية معقدة، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى حلول سياسية شاملة.

إضافة إلى ذلك، فإن التحديات المستمرة الناجمة عن السياسات الأمريكية أجبرت الفلسطينيين على التفكير في تطوير أدوات ضغط جديدة، سواء عبر التكتلات الإقليمية أو الدولية، لتعويض محدودية نفوذهم المباشر أمام الولايات المتحدة. التحليل يظهر أن هذه الظروف أرغمت الفلسطينيين على تبني استراتيجيات مقاومة أكثر ذكاءً وتنوعًا.

أخيرًا، تُظهر ردود الفعل الفلسطينية أن الولاية الثانية لترامب شكلت مرحلة اختبار حقيقية للقدرة الفلسطينية على الصمود أمام سياسة أمريكية أكثر تصعيدًا وحزمًا، مقارنة بالولاية الأولى. التحليل يوضح أن هذه المرحلة أسست لواقع إقليمي وفلسطيني جديد، حيث باتت قدرة الأطراف الفلسطينية على مواجهة النفوذ الأمريكي

محدودة، ويتطلب التعامل مع السياسات الأمريكية تكتيكات أكثر مرونة وابتكارًا لضمان استدامة الحقوق والمواقف الوطنية.

الفصل الرابع:

الجانب الميداني

تمهيد

إستدعت الدراسة أن يكون هناك أداة لقياس الفرضيات، ولهذا قمنا باستخدام أداة المقابلة لإثباتها، حيث قمنا بعمل مقابلات مع ثلاث فئات أكاديميين وصناع قرار و فصائل فلسطينية، ومجموعها عشر مقابلات

أدوات جمع المعلومات

1. مراجعة الوثائق الحكومية والتقارير الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية.
2. دراسة مواقف مراكز التفكير الأمريكية والصحف والمجلات السياسية المختصة.
3. الاستفادة من دراسات سابقة وتقارير بحثية ذات صلة.
4. المقابلة: إستخدمت المقابلة كأداة قياس.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع العينة هو المجتمع الفلسطيني.

خصائص افراد العينة:

أنهم عبارة عن أكاديميين متخصصين وأيضا ممثلين للفصائل الفلسطينية وصناع القرار الفلسطيني.

حدود الدراسة:

تتوزع حدود الدراسة كالاتي:

1. الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من شهر ماي خمسة 2025 الى شهر نوفمبر 11 2025.
2. الحدود المكانية: دولة فلسطين والفضاء المتأثر فيها من سياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية.
3. الحد الموضوعي: تركز الدراسة على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ضمن منظور العوامل البنيوية والشخصية.

عرض وتحليل المقابلات:

أولا: مقابلة الاكاديميين

المقابلة الاولى:

مقابلة مع الدكتور نظام صلاحات أستاذ مشارك في العلوم السياسية جامعة الاستقلال وجاءت إجاباته على النحو التالي:

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

جاءت إجابة المقابل بأن السياسة الامريكية كانت ومازلت منحازة الى الاسرائيليين، بالرغم من فترة الفتور التي حدثت مؤخرا وذلك بسبب ضغط الشباب نتيجة للتواصل الاجتماعي ولكن دون التأثير على الجهات التي تدعم إسرائيل تاريخيا مثل اللوبي الصهيوني والتي شكلت عاملا مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية الامريكية.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

جاءت إجابته على السؤال حول المعايير الاكثر دقة لقياس التحول في السياسة الامريكية بأن أن عامل المصلحة الوطني التقليدي لا ينطبق على الانحياز الأميركي خاصة أن مصالح الولايات المتحدة مع الدول العربية وخاصة النفطية أكثر من مصالحها مع إسرائيل. لذلك ينبغي النظر الى هذا الأمر من الدور اليهودي والانجيليين و أصحاب رؤوس الأموال في التأثير في السياسة الأميركية لصالح إسرائيل.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

وعند السؤال عن السمات الشخصانية ودورها في توجيه السياسة الخارجية الامريكية غتجاه الفلسطينيين أجاب أن النظام الأميركي هو نظام رئاسي وليس برلماني، لذلك يلعب رئيس الدولة دوراً مهماً في القرار السياسي، لكن ايضاً يبقى قرار الرئيس محكوماً بمحددات مؤسسية عالية أهمها الكونغرس من ناحية دستورية مباشرة.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وإجابة على السؤال حول المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول يرى أن ترامب يتجه ليمارس دوره كرئيس أكثر من غيره من الرؤساء الاميركيين لكنه لا زال يعتمد على الأغلبية في الكونغرس. وهكذا فإن القرارات الرئاسية التي اتخذها هي مؤشر على قوته في اتخاذ القرار و ميله لاظهار الحسم ممزوجاً بتمجيده لذاته ولرسالته ولقدراته منقطعة النظير بالنسبة له.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

كانت إجابته على سؤال أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية بأن اظهر الرئيس ترامب في ولايته الأولى و الثانية انحيازاً جوهرياً يتمثل في تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني تماماً، فهو ضد حل الدولتين و هو من دعم تعميق الاستيطان ورفض العقوبات على قادة المستوطنين المتطرفين وفرضه العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

حول المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين يرى أن التحولات في ظل عهد ترامب فيها غموض ولم تكن الا ترسيخا للانحياز لاسرائيل وأمنها.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

اما السؤال السابع فكانت إجابته بأن تستمر السياسة الأميركية بنفس اتجاه دعم إسرائيل لمرحلة تدمير المشروع الوطني الفلسطيني و تجاهل طموحات الشعب الفلسطيني و الدعم السياسي والعسكري غير المحدودين لإسرائيل.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

حول الدروس المستفاد منها فلسطينيا وعربيا من الادارات اللاحقة لترامب فأجاب بأن العبرة الرئيسية أن الولايات المتحدة لم تتغير ولن تتغير في دعمها غير المحدود لإسرائيل الا اذا كان هناك تغيير بنيوي داخلي في الولايات المتحدة، المراهنة على الموقف الأميركي خاسرة.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

حول اتفاقات أبراهام وتأثيرها على الفلسطينيين تعيش القضية الفلسطينية أحلك مراحلها، والسبب الرئيسي يعود الى الإنقسام الفلسطيني الذي اضعف المؤسسات الشرعية الفلسطينية و خاصة منظمة التحرير الفلسطينية و أدى الى تغييب الفلسطينيين من المشهد لصالح أدوار ضعيف للأنظمة العربية.

المقابلة الثانية:

مقابلة الدكتور سامح القبج أستاذ مساعد في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي جامعة الاستقلال وكانت إجاباته على النحو التالي:

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

حول المحددات الداخلية في تأثير على السياسة الدولية جاءت إجابته بأن هذي المحددات كان لها تأثير قوي حيث الانحياز الترامبي لإسرائيل ليس مجرد لحظة ظرفية؛ فهو يعبر عن تراكم بنيوي داخل النظام السياسي الأمريكي وعلق على المحددات الداخلية فهو يرى انها أثرت كل بمكانه على زيادة هذا الانحياز. وإضافة الى ذلك يقول "صحيح أن سياسة ترامب هي نتاج توازنات بنيوية داخل الحزب الجمهوري وخارجه تُعيد تشكيل الاصطفاف الأمريكي تجاه إسرائيل كما وضحت سابقاً، لكن هناك عوامل ظرفية يجب عدم إهمالها استغلها"

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

وفي اجابته حول المعايير المخصصة لقياس درجة الانحياز (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية) يستنتج القبج أن مقارنة هذه المؤشرات مع الإدارات السابقة (أوباما، بوش الابن) تظهر تحولًا نوعيًا، حيث ارتفع مستوى الانحياز والضغط على الفلسطينيين بشكل واضح، مع تراجع الدور الوسيط الأميركي الكلاسيكي لصالح تبني تحالفات أحادية الجانب مع إسرائيل. هذه المؤشرات تُظهر أن ترامب لم يُغير "درجة" الموقف، بل غيّر "اتجاهه الجوهري"، من دعم "حل الدولتين" إلى تبني "حل الدولة الواحدة" بواقع الأمر.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

وفي إطار السؤال حول إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) يستنتج القبج وفق نموذج أليسون الثالث لتحليل السياسة (النموذج البيروقراطي)، فإن ترامب يُصنف ضمن السلوك الفردي، حيث يُفسر القرار بناءً على شخصية القائد، وليس المؤسسة. وهذا يتناقض مع النموذج البيروقراطي، الذي يفترض توازنًا بين المؤسسات.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وعند السؤال حول المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، أجاب ان هذه السلوكيات تمثل قطيعة جزئية مع النهج المؤسسي، لكنها ليست منفصلة تمامًا عن اتجاهات سابقة. فكلينتون (1998) وبوش (2005) اعترفوا بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية، ورونالد ريغان (1981) وافق على نقل السفارة الى القدس (ثم اوقفه الكونجرس) ولكن ترامب اكمل ما بدأته التحولات البنيوية التراكمية.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

وعن السؤال حول المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات) اجاب هذه الإجراءات تمثل انحرافًا جوهريًا عن التقاليد، حيث لم تعد الولايات المتحدة "وسيطًا محايدًا"، بل طرفًا مباشرًا في الصراع . وبالتالي فقدت الولايات المتحدة مصداقيتها كوسيط نزيه، مما فتح الباب أمام لاعبين دوليين جدد (مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين). قطع المساعدات والاعترافات أضعفت السلطة، وجعلت خيار المفاوضات غير مجدٍ. حيث سعى ترامب إلى فرض أمر واقع جديد، حيث تُدار الحياة اليومية للفلسطينيين دون دولة، بينما تُواصل إسرائيل توسعها.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

بينما كانت اجابته على السؤال المخصص حول المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) فانه يرى إدارة ترامب قد تكون قد غيرت الأسلوب (بشكل جذري وانفعالي) استخدمت وسائل مكشوفة، لكنها لم تُضعف الثوابت الاستراتيجية. فالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل تدار من قبل الدولة العميقة أكثر من كونها محكومة بالرئيس وحده. لذلك، فإن الاستمرارية في هذه الثوابت تُقاس ليس بالخطاب، بل بالدعم المؤسسي، والتمويل، والتعاون الأمني الذي لم يتوقف يومًا. الثوابت بقيت، لكن الغطاء الدبلوماسي الإنساني الذي كانت

تستخدمه الإدارات السابقة (مثل الحديث عن حل الدولتين) قد تآكل، مما يُظهر أن الانحياز أصبح علنيًا، لكنه لم يُحدث انقلابًا في الجوهر.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

كان السؤال مخصص للحديث حول التوقعات للسياسة الخارجية حول فلسطين وان كانت علاقتها مرتبطة بالشخصية للترامب ام خطا استراتيجيا للولايات المتحدة فاجاب يمكن تلخيص دور ترامب بأنه مُسرّع لاتجاه استراتيجي طويل الأمد، وليس مُغيّرًا جوهريًا. فالبنية العميقة للقرار الأمريكي – المدعومة باللوبيات، والمؤسسات الأمنية، والتحالفات الإقليمية – كانت تتجه منذ عقود نحو: (تقويض حل الدولتين من خلال دعم التوسع الاستيطاني. إضعاف السلطة الفلسطينية من خلال العقوبات والضغط. فرض واقع جديد يُعتمد على التطبيع الاقتصادي والأمني بدل التسوية السياسية). ترامب لم يُنشئ هذا الاتجاه، بل كشفه وسرّعه بأسلوب دراماتيكي، مما جعل ما كان "مخفياً" تحت غطاء الدبلوماسية التقليدية، "مكشوفًا" بشكل صريح.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

وبسؤاله عن الدروس التي يمكن الاستفادة منها حول التعامل مع الادارات الامريكية في المستقبل في ضوء التحول أجاب بأن لم تكن تجربة ترامب واتفاقيات "أبراهام" مجرد أحداث عابرة، بل مؤشرات على تحوّل استراتيجي عميق في النظام الإقليمي، يُضعف من مركزية القضية الفلسطينية. لكن من وراء هذه الأزمة تبرز فرصة للتغيير. لا يمكن الانتظار برئيس أفضل في واشنطن. بل يجب على الفلسطينيين والعرب أن يبنوا استراتيجية مستقلة تقوم على: (الصمود الشعبي، الوحدة الوطنية، الدبلوماسية المتعددة الأطراف، التحول الرقمي والإعلامي، الاعتماد على القانون الدولي.) فقط حينها، يمكن مواجهة أي إدارة أمريكية قادمة – بغض النظر عن اسمها – من موقع القوة، وليس من موقع الانتظار.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

اما عن تأثير إتفاقايات أبراهام وموقعها في الاستراتيجيات الامريكية وعلاقته بالقضية الفلسطينية فيرى إن إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية يُمثل تراجعاً استراتيجياً وجذرياً في مركزية القضية الفلسطينية، ويدفع بها من قلب السياسة الإقليمية إلى هامشها. لم تعد واشنطن تنظر إلى القضية كقضية عدالة، بل كأحد عناصر الاستقرار الأمني الذي يمكن إدارته دون حل سياسي عادل. هذا التحوّل لا يُعدّ مؤقتاً، بل هو انعكاس لاستراتيجية أمريكية طويلة الأمد تُركّز على التحالفات الأمنية، والتطبيع الاقتصادي، والمواجهة مع إيران، على حساب القضية الفلسطينية. لذلك، فإن أي أمل بحل عادل لن يأتي من واشنطن، بل من تغيير موازين القوى على الأرض، والدبلوماسية المتعددة الأطراف، والمقاومة الشعبية المنظمة.

المقابلة الثالثة:

مقابلة الدكتور سائد أبو عدوان أستاذ مساعد جامعة الاستقلال.

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

أجاب على السؤال الاول المتعلق بالمحددات الداخلية حيث يرى أن الانحياز الأمريكي المتزايد لإسرائيل هو نتاج تفاعل بين العوامل البنيوية والظرفية .فبينما هيأت التحولات البنيوية طويلة المدى (نفوذ الوبي، القوة الإنجيلية، الاستقطاب) الأرضية لسياسات أكثر انحيازاً، فإن فوز ترامب وفريقه مثل لحظة ظرفية استغلت هذه البنى لتسريع وتيرة التغيير وتبني سياسات غير مسبوقة. بدون هذه البنى، لما كانت سياسات ترامب ممكنة، وبدون قيادته، لما تحققت بهذه السرعة والجرأة.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

أجاب حول السؤال الثاني حول المعايير التي يمكن من خلالها معرفة التحول بأن كل المعايير تأدي بنا الى القول ان سياسات ترامب شهدت إنقطاعا عن أسلافه وبالتالي المعايير المذكور تجعل من التحول أمرا واقعيا.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

أما بالنسبة للسمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية أجاب بينما وفرت التحولات البنيوية في السياسة الأمريكية (قوة اليمين الإنجيلي، واللوبي المؤيد لإسرائيل، والاستقطاب) الوقود للانحياز، فإن السمات الشخصية لترامب ونهجه الفردي كانت محرك الصاروخ الذي وجه هذا الوقود نحو سياسات متطرفة وغير تقليدية، أحدثت قطيعة واضحة مع النهج المؤسسي التقليدي، حتى لو كان هذا النهج نفسه يعاني من انحياز هيكلي.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وعن المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين) أجاب نعم هناك قرارات تنم عن قطيعة ترامب عن المؤسساتية وتجاهل ما سارت عليه الاعراف من قبل وعليه فالقطيعة جاءت من خلال تفرده بالقرارات نتيجة لخلفيته التجارية والعقائدية التجارية والتي تجعل من حامليها ينظروا بشكل فردي للقضايا العامة.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

وحول المؤشرات التي تتحدث عن التحول في السلوك الامريكي اتجاه فلسطين قال: يمكن وصف هذه الإجراءات بأنها "ثورة مضادة "على التقاليد الدبلوماسية الأمريكية التي حكمت السياسة تجاه الصراع منذ عقود، حتى مع وجود انحياز واضح في تلك التقاليد. لقد قام ترامب بهدم "التماثيل" الرمزية للسياسة الأمريكية (كحل الدولتين وعدم تحديد القدس) التي كانت الإدارات السابقة تحافظ عليها، مما أحدث قطيعة تاريخية يصعب على أي إدارة لاحقة إصلاحها بالكامل.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

اما السؤال حول مؤشرات استمرارية الثوابت الامريكية فأجاب رغم الصدمة التي أحدثها ترامب بسياساته الأحادية، فإن الثوابت الاستراتيجية العميقة للسياسة الأمريكية (ضمان أمن إسرائيل، تفوقها العسكري، رفض العودة) لم تتغير بل تعززت وتجسدت بشكل أكثر وضوحاً وصَراحة، حيث قام هو بإزالة "القناع الدبلوماسي" الذي كانت تلتزم به الإدارات السابق.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

وحول توقع اتجاه السياسة الامريكية تحدث ما فعله ترامب لم يكن استثناءً من القاعدة، بل كان كشفاً عن القاعدة الحقيقية للسياسة الأمريكية بكل وضوح وقسوة .لقد أظهر أن "الوساطة الأمريكية" كانت مجرد وهم، وأن الانحياز الكامل هو السياسة الحقيقية. لذلك، فإن إرث ترامب طويل الأمد لن تعود السياسة الأمريكية إلى ما قبل ترامب، حتى إذا حاولت إدارة ديمقراطية ذلك. لقد غير ترامب لعبة الصراع بشكل دائم.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

وعن دور اتفاقيات ابراهام والدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة انهيار الوهم حول دور امريكي منصف للعرب وعليهم تغيير استراتيجيتهم مع الولايات المتحدة.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

وعن الامكانية أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا يرى يمثل إدماج هذه الاتفاقيات في السياسة الأمريكية تحولاً استراتيجياً خطيراً ينعكس سلباً على القضية الفلسطينية من عدة أوجه.

المقابلة الرابعة:

الدكتور اياد بندر مركز ابحاث الامن القومي

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

كانت إجابة المقابل حول دور المحددات الداخلية بأنها السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية هي سياسة واحدة سواءً في زمن الحزب الجمهوري ام الحزب الديمقراطي ولكن هناك اختلافات في التعاطي مع القضية الفلسطينية كل حسب اسلوبه في التعامل ولكن ما هو مرسوم لا يمكن للرئيس الامريكي تجاوزه الا بالقدر اليسير ومن اجل ذلك نقول ان هناك سياسات امريكية عامة جاء ترامب او ذهب ترامب فهي سياسات واحدة ولكن هناك اختلاف في الاسلوب.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

وكانت إجابته على سؤال حول المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي بأن مستوى الانحياز كان واضحاً بشكل كبير لصالح اسرائيل حيث كانت الضغوط كبيرة خاصة بعد وصول الرئيس ترامب الى الحكم والاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل وتنفيذ صفقة القرن والاعترافات المتتالية من قبل بعض الدول العربية والاسلامية باسرائيل وتطبيع العلاقات، كما ان توقف الولايات المتحدة عن الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

اجاب بندر على مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) بأن الرئيس الامريكي دونالد ترامب ومنذ الساعات الاولى لوصوله الى البيت الابيض الاثبات للعالم انه رجل سلام وانه سيقوم بفرض السلام وايقاف جميع الحروب في العالم ومن اجل ذلك كان تركيزة على القضية الفلسطينية حيث الحرب في غزة.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

حول المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين) اتخذ الرئيس الامريكي دونالد ترامب منذ مجيئه العديد من القرارات احادية الجانب واهمها فرض الضرائب على بعض دول العالم مما احدث توتراً بين الولايات المتحدة وهذه الدول وكذلك اتخاذه قرار شن غارات جوية من طائرات B2 دون الرجوع الى الكونجرس الامريكي كما انه حاول التوصل الى اتفاقيات هدنة بين اسرائيل وحركة حماس كل هذه القرارات الاحادية تجعل هناك صراع بين مؤسسات الدولة العميقة في الولايات المتحدة الامريكية كما ان تصريحاته المتكررة بامتلاك قطاع غزة دون اخذ الاذن من الكونجرس الامريكي مما جعل حارة الارباك داخل مؤسسات الولايات المتحدة.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

وعن أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات) بأنه في الحقيقة هذه ليس تغيرات في السياسة الامريكية وانما لدى كل شخص اسلوبه الخاص فعلى سبيل المثال مسالة نقل السفار لم تكن تغيراً في السياسة الامريكية وانما كان هذا القرار موجوداً من سنوات وكان كل رئيس يقوم بالتوقيع على تاجيلة وعندما وصل ترامب الى سدة الحكم فضل تنفيذ هذا القرار ونقل السفارة وبالتالي هو ليس تغييراً في السياسة الامريكية وانما جاء ترامب وطبق هذا القرار وكان يقول عن نفسه انه اشجع من الرؤساء الامريكيين السابقين، كما انه جاء بخطة صفقة القرن والتي حاول ترامب تنفيذها على ارض الواقع تماشياً مع الاسرائيليين.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

وحول المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) يجيب الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل حليف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه وذلك بحكم وجوده في منطقة الشرق الاوسط وتستطيع الولايات المتحدة الامريكية الاعتماد على دولة اسرائيل في كثير من المواقف والقضايا التي تحافظ بها على المصالح الامريكية في المنطقة خاصة مع دول الخليج العربي، حيث سعت الولايات المتحدة فترة حكم ترامب بشتى الطرق والوسائل من اجل تطبيع العلاقات مع الدول العربية والاسلامي (السلام الابراهيمي) وقام ترامب بالضغط على العديد من الدول العربية الاسلامية من اجل توقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل وكان اخرها مع المملكة العربية السعودية.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

واجاب عن سؤال كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب، هناك دولة عميقة في الولايات المتحدة الامريكية مؤسسات فاعلة وما الرئيس الامريكي الا منفذا لهذه السياسات مع بعض الهامش في الصلاحيات وبالتالي فان القرارات التي اتخذها الرئيس الامريكي ترامب في الدورة الاولى من ولايته وما هي الا سياسات الادارة الامريكية المرسومة منذ وقت طويل فبتالي دونالد ترامب هو منفذ لهذه السياسات.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

وعند السؤال عن الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، الدروس ان الادارة الامريكية تعتبر اسرائيل حليف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنها باي حال من الاحول وان مشروع دولة اسرائيل هو مشروع الحضارة الغربية بشكل عام ومشروع الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، ومن اجل ذلك يجب الضغط على الولايات المتحدة بأدوات اقتصادية لأنها بحاجة دول الخليج العربي

ولا يمكن الاستغناء عنها بسبب النفط ليس لحاجتها للنفط فقط ولكن من اجل فرض سياسات اقتصادية عالمية كما تريد الولايات المتحدة.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

وبالسؤال حول كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا أجاب حاولت الولايات المتحدة الامريكية فرض اتفاقيات ابراهام بشتى الطرق تارة بالترهيب وتارة اخرى بالترغيب، حيث حاول فرض صفقة القرن على الفلسطينيين واعلان القدس عاصمة لاسرائيل وضم الضفة الغربية والجولان الا ان القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطينية بعض الدول العربي رفضت صفقة القرن وبدأت الضغوطات على القيادة الفلسطينية حيث تم وقف المساعدات الامريكية عن الشعب الفلسطيني.

ثانيا: مقابلات الفصائل

المقابلة الخامسة: رئيس الهيئة القيادية العليا لاسرى حركة حماس سابقا سلامة القطاوي

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

عند سؤاله حول دور المحددات الداخلية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة أجاب بأن عهد ترامب شهد تحولا في سياسته الخارجية إتجاه الفلسطينيين وذلك نابعا من تنامي اليمين والعرق الابيض بالغرب عموما وخصوصا البعد الديني البروتستانتي مما أسس لانحياز واضح وصل حد الوقاحة السياسية.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

أجاب المبحوث عنه بأن هناك معايير تعبر بشكل واضح عن الانحياز الامريكي لاسرائيل لمعادي لشعبنا وقوته، وان الانحياز ليس جديدا بل قديم ولكن كان اكثر دبلوماسية مما هو عليه الان. وان اكثر المعايير دقة لقراءة مستوى الانحياز الامريكي هو حجم القرارات الداعمة لاسرائيل سياسيا والمعارضة لحقوقنا.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

اما بالنسبة لمدى مساهمة السمات الشخصية لترامب أجاب لا شك ان البعد الشخصي او السمات الشخصية لشخص الرئيس ترامب كان لها أثر على السياسات الولايات المتحدة الخارجية، والتي لا تراعي أي اعتبار للارث السياسي الامريكي في التعامل مع عموم القضايا الدولية وقضيتنا على وجه الخصوص.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وعن المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي ساهمت في اعادة تشكيل اولويات السياسة الخارجية فأجاب أن ترامب كما قلنا سابقا رجل أبيض وبروتستاني بامتياز ورجل مال وتجارة ولهاذا كان يطلق على السياسة الامريكية المؤسساتية بالبطيئة والخجولة ، المترددة ومن هنا فإنه قطع العلاقة مع العمل المؤسسي وشكل هو ومستشاريه ورجاله توجه جديد مبني على الفردية والعنصرية.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

واجابة على السؤال الخامس قال ان الشكل الخارجي للقرارات والنهج العلني يرى من قبل الكثيرين على انه تغيير ولكن في الحقيقة انها نتاج طبيعي للنهج الامريي الموجود ولكن الفرق في التعبير عن هذه السياسات انها مع ترامب علنية وغيره كانت مبطنه وبالسر.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

وهنا لم يجب القطاوي على هذا السؤال .

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

بالنسبة للسؤال السابع يجيب القطاوي بأن التغيير حاصل في ولاية ترامب الاولى وحتى في ولايته الثانية سيكون أكثر تطرفا وعنصريتا اتجاه فلسطين لصالح إسرائيل، وهذا واضح من النهج السياسي الذي ينتهجه إضافة الى أن ترامب يتخذ القرارات وينفذها، ولكن يرى القطاوي أن هذا النهج لن يطول في ظل التمدد الحاصل للسردية والرواية الفلسطينية خصوصا في العالم الغربي وامريكا بالتحديد وخصوصا التيارات اليسارية في الحزب الديمقراطي وصداها في الشارع.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

وفي الإجابة على الدروس التي يمكن استخلاصها مما جرى من تحولات، فالقطاوي يقول إنّ السياسات الأمريكية والمجتمع الأمريكي شهدا مرحلة من الانحياز لأفكار عنصرية تجاه العرب والإسلام، وهي بحاجة إلى إعادة فهم. وبالتالي سيكون هناك دور كبير لقضيتنا في الدول العظمى الأخرى مثل الصين، بالرغم من أننا لا نرى أنّ الصين سيكون لها دور مهم في العمل تجاه قضيتنا الفلسطينية أو أن يكون لها تأثير كبير، ولكن ذلك يقلل من المساحة التي تبنيها أو تملكها الولايات المتحدة في هذه القضية.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

يرى القطاوي ان الاولايت المتحدة واسرائيل كانت تسعى الى فرض حلول للقضية الفلسطينية من خلال عمل معاهدات سلام مع العرب لاستخدام ذلك كورقة ضغط على الفلسطينيين حيث يروا ان السلام بعيدا عن فلسطين

سيزيد من الضغط على الفلسطينيين للقبول بالحلول المفروضة عليه كصفقة القرن، ولكن اقول هنا(القطاوي) ان التوحد في رفض السلام مع الدول العربية ساهم في افشال الصفقات التي كانت ستنهي قضيتنا الفلسطينة ، بالاضافة الى ان السابع من اكتوبر ساهم بشكل كبير في ايقاف استمرار اتفاقيات ابراهام وغيرها، والتي كانت من شأنها أن تجعل القضية الفلسطينية بعيده عن سلم القضيا المهم في العالم.

المقابلة السادسة: الدكتور إياد أبو زنيط ناطق باسم حركة فتح

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

أجاب ابو زنيط على السؤال الاول حول المحددات البنيوية الداخلية بأن السياسة الأمريكية تجاه الوضع الفلسطيني والقضية الفلسطينية تأثرت بعوامل داخلية عديدة، ومن زاويتين الأولى منهما هي التحولات البنيوية طويلة الأمد (العميقة) والتي ارتبطت بشكل مباشر بتأثير جماعات الضغط كاللوبي الصهيوني وإدراك السياسيين الأمريكيين عواقب معاداة إسرائيل، لما يحمله بعض المؤثرين الأمريكيين من رؤى تتطابق والرؤية التوراتية الصهيونية، بالإضافة إلى الاستقطاب السياسي الحاد بين الأطراف السياسية الأمريكية والذي انعكس على القضية الفلسطينية. أما الثانية فهي الظروف السياسية اللحظية، والتي تتعلق بكيفية استغلال ترمب للوبيات الصهيونية ودعمها للحصول على الأصوات، وإدارته لحملاته الانتخابية.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

أجاب حول هذا السؤال بأن لا بد من وضع مؤشرات قياس للمعايير المذكورة حتى نفهم طبيعة الموقف الأمريكي، وبالتالي لا بد من الاستناد لمؤشرات سوءاً كما أو نوعاً، فيرى أن أمريكا في عهد إترامب زادت إنحيازا لاسرائيل وأيضا ضغطت على الفلسطينيين وقللت الدعم المادي وبالتالي كافة المؤشرات تأدي الى أن التحول كان لصالح اسرائيل على حساب الفلسطينيين.

السؤال الثالث:إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

النهج المؤسسي التقليدي هو الطاغي في رسم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع كافة الأطراف في العالم، ولكن السمات الشخصية لترمب غيرت طبيعة مسارات تلك العلاقات، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي كانت السياسة الأمريكية ترى إمكانية السير في خط مستقيم تجاه تسوية القضية الفلسطينية ولو كان لصالح إسرائيل، و بالنسبة لنظرية الرجل المجنون فقد استغلها لصالح تخويف خصومه من تصرفات غير متوقعة، وإجبارهم على تقديم تنازلات وهذا واضح في تعامله مع القيادة الفلسطينية والمصطلحات التي يستخدمها.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول، كثير من القرارت أحادية الجانب عكسها ترمب في سلوكه القيادي، مثل إغلاق مكاتب منظمة التحرير مثلا، تجاهل الاعراف الأمريكية الدبلوماسية، محاربة الرباعية الدولية، تهميش مؤتمر مدريد وأوسلو، اعتماد اتفاقيات مع دول عربية دون الفلسطينيين، وغيرها الكثير.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

أكتفى بالاجابة عن هذا السؤال بالقول انه أجاب عليه من خلال الاسئلة السابقة.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

أما عن المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) فيقول أن كل هذه المؤشرات تشير الى استمرارية الدعم رغم التحول في الخطاب بالنسبة لترامب السياسة السرية الى العلنية.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

وعن توقعه لشكل السياسة الامريكية اتجاه فلسطين في عهد ترامب يقول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الاحتلال الأصلاني للمنطقة، وبالتالي إستراتيجيتها هي الثابتة ومتوقع منها عدم إنصاف القضية الفلسطينية مطلقاً، وليست مرتبطة بشخص ترمب.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

وحول الدروس المستفادة بعد السياسية الامريكية في عهد ترامب يرى أنها(أمريكا) ليست وسيطا نزيها، وان القضية الفلسطينية لم تعد على اولويات الدول العربية بالاضافة الى تغليب البعد الجيوسياسي والطاقوي على حقوق الشعب الفلسطيني ويدعوا الى إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

وحول اتفاقيات ابراهام يرى أن اتفاقات أبراهام تعد الاتفاقيات الثنائية لتصبح اتفاقيات أمنية اقتصادية عربية إسرائيلية، وتنقل القضية الفلسطينية من مفتاح لحل القضايا العربية الإسرائيلية إلى ملف مؤجل.

المقابلة السابعة

مع ممثل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي فضل عدم الكشف عن إسمه لدواعي أمنية متعلقه به وبالوضع العام بفلسطين، ومراعاة لذلك سنكتفي بذكر ممثل كناية عنه وعن موقعه.

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن

تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

حول المحددات البنيوية أجاب بأن الانحياز الامريكي لاسرائيل تاريخيا كان مرتبط بعقيدة حاكمة في إسرائيل هي الصهيونية المسيحية التي ربطت موقفها بهذه العقيدة ومارست بناءا عليها سياستها الإمبريالية إتجاه القضية الفلسطينية وقضايا عالم الجنوب عموما حيث رأت الإدارات الامريكية المتعاقبة في إسرائيل تنفيذا لوعد الاهي قديم، وبناءا على ذلك أخفت مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة تحت هذه الذريعة. بالاضافة الى ممارسة ضغط امريكي كبير على دول المنطقة لتوقيع اتفاقيات التطبيع معها، فلولا هذا الضغط الامريكي لما كان بالامكان دول المنطقة اعلان تطبيعها مع اسرائيل بشكل علني كما حصل، وفي الموقف من السلطة الفلسطينية المنخرطة اصلا باتفاقيات السلام التي رعتها امريكا تمثل الانحياز الامريكي في عهد ترامب بإسناد اسرائيل بالتنكر من الاتفاقيات الموقعه من خلال دعمها في فرض وقائع جديدة على الارض تنهي تلك الاتفاقيات.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

وحول المعايير التي تقيس التحول في السياسات الامريكية عهد ترامب اجاب: أن التحول في الموقف الامريكي في عهد ترامب كان اكثر وضوحا من خلال المواقف المعلنة التي اتخذها اتجاه القضية الفلسطينية والتي كانت اكثر مباشرة من اسلافه، فالادارات السابقة (ديمقراطي أو جمهوري) كانت تحاول إتخاذ هذه المواقف بشكل تدريجي ومبطن من خلال تبني سياسة الحياد الشكلي ولكن ترامب اعلن انحيازه ودعمه لاسرائيل على حساب القضية الفلسطينية من خلال ما ذكرناه سابقا مثل الاعتراف بضم الجولان وما تبعه من قرارات.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

وعن السمات الشخصية للرئيس ترامب وتأثيرها على السياسة الخارجية يقول أن السمات الشخصية لترامب كانت إحدى محددات السياسة الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية وتحديدا من خلال الشعبوية التي مارس دوره السياسي فيها، والمنطق التجاري الاقتصادي الذي يرى فيه القضايا الانسانية والسياسية.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وعن المؤشرات في سلوك ترامب يقول: تمثل سلوك ترامب إتجاه القضايا المهمة في العالم بالعقلية التجارية حيث اعتبر هذه القضايا صفقات تجارية بعقلية السوق الامريكي دون الاخذ بالاعتبار البروتوكول السياسي المعمول به في الادارات السابقة ودون النظر الى مصالح وتطلعات الشعوب حيث كان ما يحدد سياسة اتجاه القضايا هو ما يراه مناسبا للمصالح الاقتصادية الامريكية.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

أما عن المؤشرات العملية للسلوك الامريكي في عهد أترمب يرى أن السلوك الامريكي في عهد ترامب كان اكثر مباشرة في إيضاح الدعم الامريكي لاسرائيل من خلال الخطوات العملية التي اتخذها والتصريحات التي اطلقها بخصوص حدود اسرائيل التي راها صغيرة وبحاجة لتوسعه توضح مدى انحياز ترامب المباشر والذي تمثل في خطوات عملية بدعم الاستيطان والدعم الاقتصادي والعسكري لاسرائيل خلال الحرب.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

أما عن المؤشرات التي يمكن إعتمادها لقياس الاستمرارية في السياسة الامريكية في عهد ترامب يقول: يوجد استمرارية في عهد ترامب بما التزمت به امريكا اتجاه اسرئيل، ولكن ما ميز ادارة ترامب انها اكثر وضوحا في هذه الالتزامات دون الاكتراث بالموقف الفلسطيني والعربي ودون اعتبار الاتفاقات الموقعة برعاية امريكية منذ اوسلو.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

أجاب الممثل عن التوقع للسياسة الامريكية في ضوء حقبة ترامب وهل هي سياسة مرتبطة بحالة إستثنائية ام نهج استراتيجي فيرى: السياسة الامريكية اتجاه فلسطين كان احد عوامله موقف ادارة ترامب المتعنت والمتماهي مع اسرائيل والذي خلق رايا عاما بالشارع الامريكي رافض للسياسات الامريكية الرسمية ومستنكرا لها ظهر في حراك الجامعات الامريكية وفي سوائل التواصل الاجتماعي لدى شريحه واسعه من الشباب الامريكي حيث بدأت إستطلاعات الرأي تكشف عن تغيرات جوهرية في تفكير جيل الشباب في امريكا وفي موقفهم من اسرائيل التي لطالما كانت عصية على الانتقاد في امريكا، وحيث بدأ الشباب بالإقتناع ان دعم اسرائيل يناقض قيم الحرية والديموقراطية التي يتم تبنيها بالغرب.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

أما السؤال التالي والذي يتحدث عن الدروس المستفادة عربيا وفلسطينيا للتعامل مع الادارات الامريكية المستقبلية في ضوء التحول للسياسة في ظل ترامب يرى أن عدم الارتهان للموقف الامريكي الذي ثبت انحيازة التاريخي لاسرائيل بل يجب البحث عن قوى دولية لتلعب دورا اكبر في القضية وتشكل توازن مع الموقف الامريكي. ثانيا يجب العمل فلسطينيا مع الدول العربية الرافضة للتطبيع والقوى العربية الداعمة لفلسطين بالدول التي وقعت اتفاقيات ابراهم من اجل ابطال مفعول هذه الاتفاقيات وعدم تحويلها لنهج عربي دون حل القضية الفلسطينية.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

وعن دور اتفاقيات ابراهام وتأثيرها على تراجع في موقع القضية الفلسطينية يرى أنها حقيقة تأدي الى تراجع في مركزية القضية الفلسطينية حيث ترى امريكا واسرائيل في اتفاقيات ابراهم وسيلة ضغط وابتزاز لمنظمة التحرير وترى فيها اضعافا للعمق العربي الذي لا طالما لجأت اليه منظمة التحرير على مدى سنوات قادتها للشعب الفلسطيني. اتفاقيات ابراهام هي استمرار للموقف الامريكي لمحاولة كسر اوراق القوة التي كانت تلجأ

اليها منظمة التحرير من خلال دعم هذه الدول والمنظمة ماليا وسياسيا وبعد توقيعها على هذه الاتفاقيات باتت ملتزمة بالسياسات الامريكية الاسرائيلية.

ثالثا: صناع القرار

المقابلة الثامنة:

الدكتورة سلوى رمضان عضو المجلس الوطني الفلسطيني

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

في السؤال حول محددات السياسة الداخلية والانحياز لإسرائيل ترى رمضان أن هناك توافق حزبي عميق تاريخيًا على ضمان أمن إسرائيل، مع تمايز نسبي في الوسائل. في عهد ترامب استفاد البيت الأبيض من أغلبية جمهورية حتى 2019 ومن ثقل التيار الإنجيلي المحافظ، ما خفّف كلفة اتخاذ قرارات منحازة جماعات الضغط والرأي العام: جماعات ضغط مؤيدة لإسرائيل وهي مؤثرة منذ عقود. الجديد كان تناغم غير مسبوق بين البيت الأبيض، مانحين نافذين، وقاعدة إنجيلية تعتبر القدس مركزًا رمزيًا.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

وحول معايير قياس التحول ترى المؤشرات الثلاثة تُظهر قفزة كيفية في الأسلوب والأدوات مقارنة بإدارات سابقة أبقت الانحياز ضمن لغتها القانونية–الدبلوماسية.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

وعند سؤالها على الشخصانية عند ترامب اجابت في على السؤال بأن السمات الشعبوية والفردية ونظرية الرجل المجنون تنطبق على الرئيس ترامب حيث هذه السمات قلّصت وزن المؤسسية، وعجّلت نقل أفكار كانت مطروحة هامشيًا إلى قرارات تنفيذية.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

وعند السؤال حول المؤشرات الدالة على الاستمرارية أجابت ان التحيز لاسرائيل وضمان أمنها هو المؤشر الذي يأكد الاستمرارية.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

وحول المؤشرات الدالة على التغيير ترى أن نقل السفارة ودعم الاستيطان ووقف الدعم هو كسر للتقاليد الامريكية وكسر لخط دبلوماسية اتبعته أمريكا إتجاه الفلسطينيين.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

ترى حول هذا السؤال حول الاستمرارية في النهج أن رفض حق العودة وعدم الوقوف مع الفلسطينيين في المحافل الدولية يؤسس أيضا الى استمرارية بعض السياسات التي تضمن أمن وتفوق اسرائيل.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

أما عن التوقع للسياسات الامريكية في ظل التحول تقول: عودة لخطاب أكثر مؤسسية مع حفاظ على مكتسبات أُرسيت 2017–2021 ما لم تقع تحولات داخلية/إقليمية كبيرة. أي استمرارية مع الحفاظ على المكتسبات التي تمت خلال حقبة ترامب.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

الدروس المستفادة عربيا وفلسطينيا في التعامل مع الادارات الامريكية المتعاقبة في المستقبل، تجيب بأن يجب أن تنويع الرافعات: بناء ائتلافات داخل الكونغرس، المدن/الولايات، مراكز الفكر، ووسائل الإعلام الجديدة، و التحوّط الإقليمي: عدم رهن المسار الفلسطيني بمآلات التطبيع؛ توظيف الإقليم لدفع حدٍّ أدنى من المكاسب الفلسطينية ضمن أي ترتيب، اضافة الى إعادة تعريف الكلفة/الفائدة: إبراز كلفة الاستقرار الإقليمي حين تُهمَّش الحقوق الفلسطينية، وأخيرا مأسسة الخطاب الحقوقي: ربط القضية بمنظومات القانون الدولي وحقوق الإنسان لرفع كلفة الانحياز غير المشروط.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

ترى أن إتفاقيات ابراهام كان لها دورا مهما في إبعاد القضية الفلسطينية عن موقعها المتصدر، إضافة الى ان الإدماج يعني أولوية لربط إسرائيل اقتصاديًا–أمنيًا بالإقليم كمسار استقرار/ردع لإيران هذا يفضي إلى تراجع نسبي لمركزية فلسطين في الأجندة التنفيذية، إلا إذا تحوّلت القضية إلى عامل مخاطرة للاستقرار الإقليمي أو الداخلي الأمريكي. إضافة الى أن الاتفاقيات الابراهيمية تشكل عاملا لفك الارتباط بين حل القضية الفلسطينية وبين عملية التطبيع مع اسرائيل مما يفقدها ورقة ضغط مهمة بيد الفلسطينيين.

المقابلة التاسعة:

الدكتور أحمد سلامة مستشار اول في وزارة الخارجية الفلسطينية في القسم الدبلوماسي مدير برنامج التدريب الدبلوماسي.

السؤال الاول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

يرى المبحوث أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل ليس وليد لحظة سياسية، بل نتيجة تراكمات بنيوية داخل المجتمع الأمريكي تتحكم فيها قوى اللوبي اليهودي والصهيومسيحي، مما يجعل السياسة الأمريكية تجاه فلسطين خاضعة لسلطة هذه البُنى العميقة.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

يعتقد المبحوث أن سياسة ترامب قامت على عقلية الصفقات والمكاسب المادية، فالقضية الفلسطينية لم تكن ضمن أولوياته إلا بقدر ما تخدم المصالح الإسرائيلية والخليجية، مما يعكس براغماتية شديدة وانعدام رؤية مبدئية تجاه الصراع.

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

يؤكد المبحوث أن سمات ترامب الشخصية، خصوصًا الشعبوية والنزعة الربحية، أثرت بعمق في قراراته السياسية، إذ تعامل مع السياسة الخارجية بمنطق تجاري بعيد عن القيم أو الأعراف المؤسسية.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

يشير المبحوث إلى أن سلوك ترامب اتسم بالقرارات الأحادية وتجاهل الأعراف الدبلوماسية وسعيه لتحقيق مكاسب ذاتية كالحصول على جائزة نوبل، ما يعكس طغيان البعد الشخصي على الطابع المؤسسي في إدارة السياسة الخارجية.

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

يرى المبحوث أن قرارات ترامب تجاه فلسطين، مثل نقل السفارة وقطع المساعدات، كانت مكافأة انتخابية لممولي حملته من اللوبي اليهودي، ما يجعلها استمرارًا لانحياز قديم ولكن بأسلوب أكثر فجاجة ومباشرة.

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

يعتبر المبحوث أن ثوابت السياسة الأمريكية بقيت على حالها في عهد ترامب، والمتمثلة في دعم تفوق إسرائيل ورفض أي تقدم للفلسطينيين، مما يدل على استمرارية واضحة في جوهر السياسة رغم تغير الأسلوب.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

يرى المبحوث أن سياسات ترامب ليست استثناءً، بل استمرار لنهج مؤسساتي تتحكم فيه قوى الضغط الصهيونية داخل الدولة الأمريكية، ما يعني أن فرص التغيير في الموقف الأمريكي تجاه فلسطين محدودة جدًا.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

يعتقد المبحوث أن الدرس الأهم للفلسطينيين والعرب هو ضرورة التعامل مع أمريكا على أساس المصالح المتبادلة لا العواطف، مشيرًا إلى حاجة العرب لقيادات قادرة على التفاوض بمنطق القوة والمصلحة.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

يرى المبحوث أن اتفاقيات أبراهام همشت القضية الفلسطينية ومنحت إسرائيل شرعية التطبيع دون السلام مع الفلسطينيين، مما زاد من تعقيد الوضع وأضعف مركزية فلسطين في النظام الإقليمي.

المقابلة العاشرة:

الدكتور عمر الغول مستشار سابق لرئيس الوزراء وكاتب ومحلل سياسي

السؤال الأول: إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟

يرى المجيب أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل ليس وليد عهد ترامب فقط، بل هو امتداد تاريخي للتحالف البنيوي بين المشروعين الصهيوني والإمبريالي الغربي منذ بدايات القرن العشرين. يوضح أن الدعم الأمريكي لإسرائيل كان دائمًا جزءًا من بنية السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، وأن عهد ترامب مثّل فقط مرحلة من التماهي المعلن والكامل مع المشروع الصهيوني بدوافع دينية وسياسية واقتصادية، لا تحولًا ظرفيًا عابرًا.

السؤال الثاني: ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

يعتقد أن الانحياز الأمريكي يقاس عبر منظومة شاملة من المعايير السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، ويرى أن إدارة ترامب تميزت بتغول غير مسبوق في محاربة الحقوق الفلسطينية مقارنة بسابقيه، حيث جسدت ذروة الانحياز العقائدي لإسرائيل، وربطت مواقفها بخلفيات لاهوتية وأيديولوجية متطرفة مثل فكرة "هار مجدو" و"نزول المسيح المنتظر."

السؤال الثالث: إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

يرى أن السمات الشخصية لترامب — مثل نرجسيته، شعبويته، وغطرسته المفرطة — لعبت دورًا محوريًا في صياغة سياساته تجاه فلسطين. ويؤكد أن هذه السمات انعكست في التبني الكامل للرؤية الإسرائيلية، وفي

تجاهله للقوانين والأعراف الدولية، ما جعل مقاربته تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائمة على الإقصاء والتهميش التام للحقوق الفلسطينية.

السؤال الرابع: ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

يرى أن مؤشرات سلوك ترامب القيادي — كاتخاذ القرارات الأحادية، واحتقار الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتجاهل المؤسسات الأمريكية العميقة — أظهرت قطيعة شكلية مع التقاليد السياسية الأمريكية، لكنها في الجوهر عمقت مسارًا قائمًا مسبقًا. ويشير إلى أن ترامب تجاوز حتى ضوابط "الدولة العميقة" وجعل المصلحة الشخصية والصفقة التجارية أساس قراراته، دون التزام بشعاره "أمريكا أولاً."

السؤال الخامس: ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

يؤكد أن إجراءات ترامب مثل نقل السفارة إلى القدس وقطع المساعدات وشرعنة الاستيطان مثّلت انحرافًا فاضحًا في الشكل والأسلوب لا في الجوهر، إذ كانت الإدارات السابقة تتبنى نفس الأهداف ولكن بلغة أكثر دبلوماسية. أما ترامب فاختار المواجهة الصريحة والعلنية، مهاجمًا المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية ورافضًا كل قيد قانوني يحد من سلوكه

السؤال السادس: ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

يرى أن ثوابت السياسة الأمريكية — مثل ضمان تفوق إسرائيل ورفض عودة اللاجئين — لم تتغير في عهد ترامب، بل استمرت بحدة أكبر. ويعتبر أن الاختلاف لم يكن في المضمون بل في مستوى الوقاحة والعلنية في التعبير عنها، وهو ما جعل استمرارية النهج الأمريكي أكثر وضوحًا من أي وقت سابق.

السؤال السابع: كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

يعتقد أن تجربة ترامب تمثل تجليًا متطرفًا لنهج استراتيجي متجذر في السياسة الأمريكية، وليس حالة استثنائية. ومع ذلك، يقر بأن أسلوب ترامب الشخصي الفج جعل المرحلة أكثر خطورة على الفلسطينيين، ما يستدعي تعاملًا فلسطينيًا واقعيًا يوازن بين المناورة السياسية وتجنب التصادم المباشر مع واشنطن.

السؤال الثامن: ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

يرى أن الدرس الأبرز للفلسطينيين والعرب هو ضرورة التعامل الذكي مع الإدارات الأمريكية المستقبلية، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية وتجنب الانجرار وراء الابتزاز الأمريكي. ويؤكد أهمية الوحدة الفلسطينية، والمقاومة الشعبية، وتفعيل الدبلوماسية الدولية والاستفادة من التحولات في الرأي العام العالمي المناصر لفلسطين.

السؤال التاسع: كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

يعتبر أن "اتفاقيات أبراهام" كانت انقلابًا على مبادرة السلام العربية، وهدفت لعزل القضية الفلسطينية لصالح التطبيع مع إسرائيل. لكنه يرى أن حرب غزة في أكتوبر 2023 قلبت الموازين، وجعلت هذه الاتفاقيات عبئًا على موقّعيها، فيما استعادت القضية الفلسطينية مركزيتها كقضية عالمية.

نتائج تحليل المقابلات

أظهرت نتائج المقابلات التي أجريت مع مجموعة من الأكاديميين والسياسيين وممثلي الفصائل الفلسطينية والمحللين، تنوعًا في زوايا النظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب، إلا أن هناك قدرًا كبيرًا من الاتفاق حول طبيعة الانحياز الأمريكي لإسرائيل، ودلالاته البنيوية في صنع القرار الأمريكي. ويمكن تلخيص أبرز النتائج وفق المحاور التالية:

أولاً: المحددات البنيوية والداخلية للسياسة الأمريكية

اتفق أغلب المشاركين على أن التحولات في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لم تكن وليدة عهد ترامب فحسب، بل هي نتاج تراكم تاريخي وبنيوي عميق مرتبط بطبيعة النظام السياسي الأمريكي نفسه. فقد أشار معظمهم إلى أن اللوبي الصهيوني والمنظمات الإنجيلية اليمينية ذات التأثير الكبير في الكونغرس والانتخابات الأمريكية، شكّلت الركيزة الأساسية لاستمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل منذ بدايات القرن العشرين.

ورأى المبحوثون أن ترامب لم يؤسس هذا الانحياز بل عمّقه وأظهره بوضوح، حيث تحوّل التماهي مع المشروع الصهيوني إلى سياسة علنية لا تخضع لاعتبارات التوازن أو الخطاب الدبلوماسي. كما أكد بعضهم أن البنية الثقافية والسياسية للمجتمع الأمريكي، وما تحمله من تصورات دينية وإنجيلية حول "أرض الميعاد" و"المعركة الفاصلة"، كانت عاملاً حاسمًا في تكوين موقف ترامب وبيئته الانتخابية. ومن جهة أخرى، أشار عدد من المبحوثين إلى أن الانحياز المفرط خلال إدارة ترامب عكس لحظة تلاقٍ بين المصالح الاقتصادية والسياسية للوبيات الضغط المؤثرة وبين الرؤية العقائدية اليمينية المتطرفة التي مثّلها الرئيس وفريقه.

ثانيًا: معايير قياس التحول في السياسة الأمريكية

خلصت المقابلات إلى أن أبرز مؤشرات التحول في الموقف الأمريكي تجاه فلسطين يمكن رصدها في أربعة أبعاد رئيسية:

1. مستوى الانحياز السياسي والدبلوماسي، الذي بلغ ذروته في اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.
2. الضغط المالي والسياسي على الفلسطينيين من خلال قطع المساعدات عن السلطة ووكالة الأونروا، في مقابل تعزيز الدعم لإسرائيل.
3. التراجع عن الالتزام بمسار التسوية السياسية، واستبداله بمقاربة "الصفقة والضغط."
4. التحولات الخطابية والإعلامية التي جرّدت الفلسطينيين من صفة "الضحية" وأعادت توصيفهم كعقبة أمام "السلام."

ورأى المستجوبون أن هذه المؤشرات تظهر أن التحول في عهد ترامب كان كيفيًا لا كميًا، بمعنى أنه غيّر طبيعة الدور الأمريكي من وسيط إلى طرف منحاز بالكامل، في إطار رؤية أيديولوجية صهيونية–إنجيلية أكثر منها استراتيجية مؤسساتية

ثالثًا: السمات الشخصية لترامب وتأثيرها في القرار السياسي

اتضح من إجابات المشاركين أن السمات الشخصية للرئيس ترامب كانت عاملاً حاسمًا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين. فقد أجمعت الآراء على أن شخصية ترامب الشعبوية، ونزعته الفردية، وتبنيه نظرية "تحليل النفسي"، أسهمت في تغليب المصلحة الذاتية والرؤية التجارية في إدارة الملفات الدولية.

وقد انعكس ذلك على أسلوبه في التعامل مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ اختزل القضايا السياسية في "صفقات" مالية واقتصادية، كما تعامل مع الفلسطينيين بمنطق الضغط والإملاء، مقابل منح إسرائيل كل ما تطلبه دون مقابل سياسي واضح.

وبحسب عدد من المبحوثين، فإن سلوك ترامب تجاوز الأعراف المؤسسية التقليدية في السياسة الأمريكية، وتماهى مع مصالحه الشخصية والانتخابية، وهو ما جعل القرار الأمريكي في تلك المرحلة أكثر فردية وأقل خضوعًا للبيروقراطية أو للضوابط القانونية التي اعتادت الإدارات السابقة احترامها.

رابعًا: التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه فلسطين

أظهرت نتائج المقابلات أن سياسة ترامب شكّلت استمرارًا جوهريًا للثوابت الأمريكية التاريخية الداعمة لإسرائيل، لكنها مثلت في الوقت ذاته نقلة نوعية في الشكل والمضمون.

فمن حيث الجوهر، استمرت واشنطن في ضمان تفوق إسرائيل العسكري ورفض عودة اللاجئين والتأكيد على أمنها كأولوية مطلقة، إلا أن ترامب نقل هذا الدعم من مستوى "الدبلوماسية المنحازة" إلى "التحالف المطلق"، مع إضفاء شرعية سياسية ودينية على سياسات الاحتلال.

وفي الوقت نفسه، اتفق عدد من المشاركين على أن إدارات سابقة وإن كانت منحازة، فإنها حافظت على الحد الأدنى من التوازن الشكلي، بينما إدارة ترامب تخلت عن هذا التوازن تمامًا، فألغت رمزية الوسيط وأعادت تعريف الصراع على أساس "إسرائيلي–عربي" لا "فلسطيني–إسرائيلي."

خامسًا: التوجهات المستقبلية والدروس المستخلصة

بيّنت المقابلات أن السياسات التي انتهجها ترامب لا يمكن اعتبارها استثناءً عابرًا، بل هي تعبير عن اتجاه استراتيجي طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي، يعكس تغلغل اليمين الإنجيلي واللوبي الصهيوني في دوائر صنع القرار.

ورغم أن أسلوب ترامب في التنفيذ كان صداميًا وغير دبلوماسي، إلا أن جوهر سياساته يمثل الامتداد الطبيعي للسياسات الأمريكية منذ عقود.

أما الدروس المستخلصة فلسطينيًا وعربيًا، فتمثلت في ضرورة الانتقال من منطق "الانتظار والرهان على تغيّر الإدارات" إلى منطق "إدارة الصراع بلغة المصالح"، أي بناء أدوات تأثير واقعية تعتمد على توحيد الصف الفلسطيني، وتفعيل المقاومة الشعبية والدبلوماسية القانونية، واستثمار التحولات في الرأي العام العالمي المتعاطف مع فلسطين بعد أحداث غزة.

كما أشار المشاركون إلى أن اتفاقيات أبراهام مثّلت نقطة انعطاف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، حيث جرى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أولويات واشنطن، غير أن تصاعد الوعي العالمي بمعاناة الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر 2023 أعاد للقضية مركزيتها الأخلاقية والسياسية في الخطاب الدولي.

النتيجة العامة

يمكن القول إن نتائج المقابلات أظهرت أن عهد ترامب لم يحدث قطيعة مع السياسة الأمريكية التقليدية بقدر ما كشف حقيقتها الجوهرية التي كانت تتخفى وراء لغة الدبلوماسية. فقد مثّل ترامب ذروة الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل، ومرحلة الانتقال من الدعم الضمني إلى الشراكة المعلنة في مشاريع التهويد وتصفية القضية الفلسطينية.

وبناءً على ذلك، فإن التغير في عهد ترامب كان شكليًا في الأسلوب وشديد الجوهر في المضمون، أما الاستمرارية فتمثلت في بقاء العقيدة السياسية الأمريكية المنحازة لإسرائيل ركيزة لا يمكن تجاوزها في أي إدارة قادمة.

تحليل الفرضيات استنادا إلى نتائج المقابلات

أولا: الفرضية الاولى

تشكل العوامل البنيوية والشخصية في عهد الرئيس دونالد ترامب محددا حاسما في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وقد أدت إلى بروز ملامح من التغير والانحراف عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية المعهودة، مع بقاء بعض عناصر الاستمرارية في النهج العام.

–أكدت نتائج المقابلات صحة هذه الفرضية بصورة واضحة، حيث أجمع المشاركون على أن السياسة الأمريكية خلال فترة ترامب لم تكن امتدادا آليا للسياسات السابقة، بل مثلت حالة تفاعل بين محددات بنيوية ثابتة (كقوة اللوبي الإسرائيلي، واليمين الإنجيلي، والاعتبارات الانتخابية الداخلية) وبين مؤثرات شخصية مرتبطة بطبيعة ترامب وسلوكه السياسي.

انعكس هذا التفاعل في انحراف السياسة الأمريكية عن تقاليد الحذر الدبلوماسي الذي اتسمت به الإدارات السابقة، نحو مواقف أكثر صدامية وانحيازا لإسرائيل، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بثوابت بنيوية كأمن إسرائيل ورفض الضغط عليها. وبذلك، فإن المقابلات دعمت الفرضية بأن السياسة الأمريكية لم تشهد قطيعة كاملة مع الماضي، بل تغيّرًا نوعيًا في الأسلوب والخطاب والممارسة نتيجة تزاوج البنية المؤسسية الثابتة مع شخصية الرئيس المتفردة.

ثانيا: الفرضية الثانية

ساهمت المحددات الداخلية الأمريكية، في دفع السياسة الخارجية الأمريكية نحو تبني مواقف أكثر انحيازا لإسرائيل خلال فترة حكم ترامب، وتقليص الدعم للقضية الفلسطينية.

–تظهر المقابلات أن العوامل الداخلية الأمريكية، وفي مقدمتها تأثير جماعات الضغط الصهيوني، واليمين الإنجيلي، والمصالح الاقتصادية، والاستقطاب الحزبي، لعبت دورا مركزيا في إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو إسرائيل بشكل غير مسبوق.

وقد اعتبر المشاركون أن إدارة ترامب لم تبتكر هذا الانحياز، لكنها جعلته دون قيود أخلاقية أو دبلوماسية. كما أشار بعضهم إلى أن الانقسام الداخلي الأمريكي واحتياج ترامب لدعم قاعدته الانتخابية اليمينية دفعاه لتكثيف الخطاب الموالي لإسرائيل، وقطع المساعدات عن الفلسطينيين. وعليه، فإن نتائج المقابلات تؤكد الفرضية

الثانية بوضوح، إذ برزت المحددات الداخلية كعامل دافع ومحرك جوهري في تبني مواقف منحازة لإسرائيل وتقليص الالتزام الأمريكي تجاه الفلسطينيين.

ثالثا: الفرضية الثالثة

لعبت السمات الشخصية للرئيس ترامب، بما في ذلك التوجهات الشعبوية والنزعة الفردية وتوظيف نظرية الرجل المجنون، دورا مركزيا في تشكيل توجه السياسة الأمريكية نحو تجاهل المبادئ التقليدية للعملية السلمية وتبني سياسات أحادية الجانب.

–من خلال المقابلات يتضح أن شخصية ترامب كانت عنصرا حاسما في طبيعة التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية، إذ تميز أسلوبه بالنزعة الفردية في اتخاذ القرار، وبتغليب منطق الصفقة على منطق العملية السياسية المتدرجة.

كما أظهر المبحوثون إدراكهم العميق لتأثير الشعبوية في صياغة سياساته، حيث سعى ترامب إلى إرضاء قاعدته الانتخابية عبر خطاب ديني–قومي يخدم الرؤية الصهيونية، وتبنى مواقف أحادية كإعلان القدس عاصمة لإسرائيل. كما رأى بعض المشاركين أن ترامب استعمل عمدا أسلوب "الرجل المجنون" لفرض وقائع ميدانية تسبق أي تفاوض. وبذلك، فإن نتائج المقابلات تقدم دعما قويا للفرضية الثانية، إذ تبين أن العوامل الشخصية لترامب لم تكن هامشية، بل أسهمت في كسر الأعراف الدبلوماسية وصياغة نهج أحادي غير توافقي.

رابعا: الفرضية الرابعة

أنتجت سياسات ترامب تجاه القضية الفلسطينية مزيجا من التغيرات الجوهرية على المستوى الإجرائي والمواقف، مع استمرار في بعض الثوابت البنيوية للسياسة الأمريكية، خاصة ما يتعلق بضمان أمن إسرائيل ورفض الضغوط الدولية بشأن التسوية.

–أظهرت نتائج المقابلات أن التحول في عهد ترامب كان واضحا في الأساليب والأدوات (مثل نقل السفارة، وقف تمويل الأونروا، وطرح صفقة القرن)، إلا أن جوهر السياسة الأمريكية لم يتغير في أهدافه الكبرى. فقد استمر التركيز على حماية أمن إسرائيل وتفوقها العسكري، ورفض أي مسار سياسي يفرض عليها التزامات أمنية أو تنازلات. وبينت المقابلات أن هذه الثنائية بين التغير في الشكل والاستمرارية في الجوهر تعكس طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية القائمة على ثوابت مؤسسية يصعب تجاوزها، مهما كانت شخصية الرئيس أو

توجهه الحزبي. لذلك، فإن المقابلات تؤكد صحة الفرضية الثالثة، حيث شهدت المرحلة مزيجا من التحول التكتيكي مع الثبات الاستراتيجي في المرتكزات الأساسية للسياسة الأمريكية.

النتيجة العامة

نستنتج من ما سبق ومن مجمل نتائج تحليل المقابلات أن الفرضية الرئيسية وجميع فرضياتها الفرعية قد حظيت بدعم قوي، إذ كشفت آراء المبحوثين عن تداخل وثيق بين المحددات البنيوية والشخصية في صياغة سياسة إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

فالسياسة الأمريكية في تلك المرحلة لم تكن مجرد استمرار أو قطيعة، بل كانت تحولا نوعيا في الممارسة، قاده رئيس ذي توجهات فردية داخل منظومة مؤسسية تحافظ على ثوابتها تجاه إسرائيل، الأمر الذي أنتج حالة فريدة من الانحياز المعلن والمأسسة الصريحة للدعم الإسرائيلي على حساب أي توازن دبلوماسي سابق.

الخاتمة

تعتبر هذه الدراسة محاولة تحليلية لفهم التحولات البنيوية والشخصانية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب. وقد خلصت إلى أن ما شهده هذا العهد لم يكن مجرد انحياز عابر أو موقف ظرفي، بل انعكاس لتفاعل عميق بين البنية الأيديولوجية المحافظة في المجتمع الأمريكي وصعود نمط قيادي شخصاني يقدّم المصلحة التجارية والرمزية على القيم الدبلوماسية.

حيث كشفت النتائج أن السياسة الأمريكية، وإن بدت متغيرة في الشكل، بقيت ثابتة في جوهرها: أمن إسرائيل أولًا. إلا أن ما أضافه ترامب هو الجرأة على الإفصاح عن هذه الحقيقة دون أقنعة، وتوظيف أدوات الدولة الأمريكية لخدمة هذا الهدف بصورة مباشرة. وقد ثبت من خلال الدراسة أن الفلسطينيين والعرب، رغم إدراكهم لهذه التحولات، لم يمتلكوا القدرة المؤسسية والسياسية على مواجهتها بخطة مضادة فعالة.

ومن وجهة نظر الدراسة ، فإن عهد ترامب مثل اختبارًا صارخًا لمدى هشاشة النظام الدولي ولعجز الخطاب الفلسطيني والعربي عن التعامل الاستراتيجي مع التحولات الأمريكية. لكنه في الوقت ذاته قدم فرصة لإعادة التفكير في آليات الفعل السياسي، وفي الحاجة إلى دبلوماسية جديدة تتجاوز الارتكاز على الوسيط الأمريكي وتستند إلى توازنات القوة الناشئة عالميًا.

وتؤكد الدراسة أن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية لا يمكن أن يقتصر على تحليل القرارات السياسية بمعزل عن البيئة التي أفرزتها، وإنما يتطلب قراءة متكاملة للعوامل البنيوية والمؤسساتية والأيديولوجية والشخصية التي تتفاعل فيما بينها لتشكّل عملية صنع القرار. وقد بينت الدراسة أن تأثير الرئيس، مهما بلغ من القوة، يظل جزءًا من منظومة أوسع تحدد اتجاهات السياسة الخارجية وتمنحها قدرًا كبيرًا من الاستمرارية.

كما أظهرت الدراسة أن التحولات التي شهدتها إدارة ترامب لم تكن معزولة عن السياق الدولي والإقليمي، بل جاءت في ظل بيئة دولية اتسمت بتراجع الأحادية الليبرالية، وصعود النزعات القومية والشعبوية، وازدياد أدوار الفاعلين غير التقليديين في العلاقات الدولية. وقد انعكس ذلك على طبيعة التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، التي باتت تُدار بمنطق إعادة تشكيل موازين القوى أكثر من السعي إلى تسوية سياسية قائمة على المرجعيات الدولية.

وتبرز نتائج الدراسة كذلك أهمية إعادة تقييم الاستراتيجيات الفلسطينية والعربية في التعامل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من خلال الانتقال من سياسة ردود الأفعال إلى بناء رؤى استراتيجية طويلة المدى تستند إلى تنويع الشراكات الدولية، وتفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية، وتعزيز الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، بما ينسجم مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي وتنامي دور القوى الصاعدة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، فإنها تؤكد أن التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية ليسا مفهومين متعارضين، وإنما يمثلان وجهين لعملية واحدة تتحكم فيها المصالح الاستراتيجية الأمريكية من جهة، وقدرة القيادة السياسية على إعادة ترتيب أولويات تلك المصالح وآليات تنفيذها من جهة أخرى. ومن ثم، فإن تجربة إدارة ترامب تمثل حالة تحليلية مهمة لفهم طبيعة التفاعل بين البنية والقيادة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ويمكن الاستفادة منها في دراسة الإدارات الأمريكية اللاحقة، ولا سيما في ظل استمرار التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية.

هذه الدراسة لا تغلق باب البحث، بل تفتحه نحو تساؤلات أعمق حول العلاقة بين القيادة، الأيديولوجيا، والمصالح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وحول موقع القضية الفلسطينية في إدراك النخب الحاكمة في واشنطن. ويأمل الباحث أن تسهم هذه النتائج في تغييره.

النتائج

1. **أكدت الدراسة أنّ السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) شهدت تحوّلًا جوهريًا في المنطلقات والمضامين**؛ إذ انحرفت عن التقليد الدبلوماسي الأمريكي القائم على "إدارة الصراع" نحو سياسة "فرض الحلول"، وهو ما ظهر في مواقف إدارة ترامب من القدس والمستوطنات وملف اللاجئين. وقد بيّنت الفرضية الرئيسة صحة هذا التحوّل من خلال التقاء المحددات البنيوية (الأيديولوجيا اليمينية والتحالف مع اللوبي الإسرائيلي) مع المحددات الشخصية (الشعبوية، البراغماتية المفرطة، والرغبة في تسجيل إنجاز سياسي سريع).

2. **أظهرت نتائج التحليل النظري أن إدارة ترامب أعادت تعريف مفاهيم أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية** مثل "الوسيط النزيه" و"حل الدولتين" و"السلام مقابل الأمن"، حيث تم تفريغها من مضمونها التقليدي لصالح خطاب يقوم على الإملاء السياسي والاقتصادي، مدعومًا بغطاء أيديولوجي من المحافظين الإنجيليين واليمين الصهيوني. وهذا ما يبرر القول بأن الإدارة لم تكن تسعى إلى تسوية سياسية بقدر ما كانت تهدف إلى هندسة واقع جديد للصراع يخدم إسرائيل ويكرّس دونية الفلسطينيين.

3. **أكدت الدراسة على ان الشخصانية انعكست في إدارة الملفات الحساسة**، حيث طغت الانفعالية والقرارات المفاجئة على أدوات صنع القرار. وقد رأى معظم المشاركين في المقابلات أن شخصية ترامب – بما تحمله من نزعة تجارية – كانت محددًا جوهريًا في صياغة الموقف الأمريكي من فلسطين، وأن طابعه الشعبوي جعل السياسة الخارجية امتدادًا لحملته الانتخابية وليس لاستراتيجية مؤسساتية متكاملة.

4. **كشفت الدراسة عن ضعف دور المؤسّسات التقليدية الأمريكية (كالكونغرس ووزارة الخارجية) في صنع السياسة تجاه فلسطين خلال عهد ترامب**، حيث تم تهميش الأطر المؤسسية لصالح الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس، وعلى رأسها صهره جاريد كوشنر، الذي تولّى إدارة ملف السلام من منظور عائلي وتجاري بعيد عن الأعراف الدبلوماسية. وهو ما يعزز الفرضية الفرعية التي مفادها أن تآكل المؤسسية أسهم في تطرف الموقف الأمريكي.

5. **بيّنت نتائج تحليل "صفقة القرن" أنّها لم تكن مشروع سلام بقدر ما كانت مشروعًا سياسيًا لإعادة ترتيب البيئة الإقليمية بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية المشتركة**، إذ دمجت بين منطق

التطبيع العربي والمقاربة الاقتصادية لحل الصراع. وقد أثبتت المقابلات والتحليل المقارن أن الصفقة أعادت تدوير المبادرات القديمة في ثوب جديد، دون أي التزام قانوني أو سياسي بقرارات الشرعية الدولية، وهو ما جعلها تسقط عمليًا قبل تنفيذها الكامل.

6. **فيما يتعلق بالمحددات الدولية، أظهرت الدراسة استمرار الرؤية الأمريكية التقليدية التي تضع أمن إسرائيل في مركز أولوياتها، مع انحسار البعد القيمي في السياسة الخارجية الأمريكية** .ومع ذلك، فقد مثّل عهد ترامب لحظة تصعيد استثنائية في هذا الاتجاه، إذ جرى توظيف كل أدوات القوة الاقتصادية والدبلوماسية لتكريس ميزان قوى غير متكافئ. وقد أكدت التحليلات النظرية والمقابلات أن هذا التوجّه مثّل قطيعة مع بعض تقاليد الإدارات السابقة التي كانت تراعي على الأقل الشكل الدبلوماسي للوساطة.

7. **أثبتت الدراسة أن ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية تجاه سياسات ترامب تباينت بين الرفض القاطع والتعامل البراغماتي**، إلا أن القاسم المشترك تمثّل في انكشاف حدود القدرة العربية على التأثير الفعلي في القرار الأمريكي. وأشارت المقابلات إلى أن ضعف الموقف الفلسطيني الداخلي والانقسام السياسي سهّل تمرير كثير من السياسات الأمريكية دون مقاومة فعالة، مما أعاد إنتاج الهشاشة في النظام السياسي الفلسطيني.

8. **أظهرت النتائج أن الفرضيات الفرعية الثلاث تحققت بدرجات متفاوتة**؛ إذ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائلة بتفاعل العوامل البنيوية والشخصية في صياغة سياسة ترامب، حيث أسهم التوجه الأيديولوجي المحافظ وشخصية الرئيس الشعبوية في تعزيز الانحياز غير المسبوق لإسرائيل. أما الفرضية الثانية، المتعلقة بالمحددات الداخلية، فجاءت صحيحة جزئيًا، إذ تبين أن نفوذ اللوبي الإسرائيلي واليمين الإنجيلي كان العامل الحاسم، فيما تراجع تأثير الرأي العام والمؤسسات التشريعية. في حين أكدت الفرضية الثالثة استمرار الثوابت الأمريكية التقليدية رغم تغير الأسلوب، إذ حافظت إدارة ترامب على جوهر السياسة الداعمة لإسرائيل، مع تكثيف الانحياز وعلنيته في الممارسة والخطاب.

9. **خلصت الدراسة إلى أن إدارة ترامب لم تُنتج سياسة خارجية جديدة بالكامل، بل قدّمت إعادة صياغة أكثر صراحة وعدوانية للثوابت القديمة**، مع إلغاء المسافة الشكلية التي كانت الإدارات السابقة تحافظ عليها. وبالتالي، فإن ما جرى هو تحوّل في الأسلوب والأدوات وليس في الجوهر الاستراتيجي.

10. **تبيّن من التحليل أن العامل الشخصي في السياسة الخارجية الأمريكية قد يكون فاعلًا حين تتوافر بيئة داخلية تسمح بتغوّل الرئيس على المؤسسات**، كما حدث في عهد ترامب. وهو ما يجعل هذه التجربة نموذجًا لدراسة التفاعل بين البنية والشخصانية في صنع السياسة، ويدعم التوجه النظري القائل إن السياسة الخارجية الأمريكية مزيج من الاستمرارية والتغير المشروط بالظروف الداخلية.

التوصيات

1. **ضرورة إعادة بناء الخطاب الفلسطيني في مواجهة السياسة الأمريكية على أساس معرفي وإستراتيجي**، يتجاوز ردود الفعل الآنية نحو بلورة رؤية متماسكة تستند إلى القانون الدولي والمصالح الوطنية بعيدًا عن الانقسام السياسي.
2. **تعزيز العمل الدبلوماسي العربي الجماعي تجاه الولايات المتحدة**، عبر توحيد الرسائل والمواقف بدل المقاربات الثنائية المتفرقة، بما يحدّ من قدرة واشنطن على استفراد كل دولة بمفردها.
3. **تطوير أدوات الإعلام والدبلوماسية الشعبية الفلسطينية والعربية** لمخاطبة الرأي العام الأمريكي، خاصة فئة الشباب والجامعات، لخلق رأي عام ضاغط يحدّ من نفوذ اللوبي الإسرائيلي داخل مراكز القرار.
4. **تشجيع مراكز البحث العربية والفلسطينية على دراسة البنية الداخلية لصنع القرار الأمريكي بعمق**، بما في ذلك دور الشركات، واللوبيات، وشبكات المصالح الاقتصادية، لتطوير فهم واقعي لطبيعة التأثير الممكن.
5. **على الجانب الأمريكي، توصي الدراسة بإعادة الاعتبار لمبدأ الحياد الدبلوماسي في التعامل مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي**، والعودة إلى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية كمرجعية لأي تسوية مستقبلية.
6. **توصي الدراسة المجتمع الدولي بضرورة تفعيل أدوات القانون الدولي في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية**، وعدم السماح للسياسة الأمريكية المنحازة بتقويض النظام الدولي القائم على الشرعية.

7. **من الناحية الأكاديمية، توصي الدراسة بتوسيع البحث في العلاقة بين الشخصية القيادية وصنع السياسة الخارجية،** عبر مقاربات مقارنة بين الإدارات الأمريكية المختلفة، وخاصة بين ترامب وبايدن، لاستخلاص أنماط الاستمرارية والتحول.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم فريحات، "خطة السلام الاقتصادية: رؤية أمريكية لإزاحة البعد السياسي للصراع"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
2. أبو رمضان، طلال. السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: من أوباما إلى ترامب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
3. أبو زايد، رائد. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: التحولات والأزمات. نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2021.نصار، محمود. الدور الأمريكي في عملية السلام: السياسات والانحيازات. القاهرة: دار الفكر، 2022.
4. أحمد يوسف أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية: رؤية نقدية من منظور العالم الثالث (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
5. أحمد يوسف، السياسة الأمريكية والقضية الفلسطينية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2020).
6. عزمي بشارة. السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط: من أوباما إلى ترامب. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
7. مصطفى بهجت. "رؤية كوشنر للسلام: قراءة في الخلفية والدلالات". مركز الدراسات الفلسطينية، 2020.
8. توفيق بو عشرين. ترامب والشرق الأوسط: نهاية اللعبة القديمة. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020.
9. جاسم محمد، "استراتيجية ترامب في الشرق الأوسط: قراءة في المفاهيم والسلوك"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2019.
10. جوزيف ناي، مستقبل القوة، ترجمة مجدي مهدي، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012).
11. حسن حمودة. الشعبوية وصناعة القرار في السياسة الأمريكية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2021.

12. أمل الخطيب. سياسات ترامب الخارجية في الشرق الأوسط: من الهيمنة إلى الانعزال. بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2021.
13. خليل شاهين، القدس في السياسة الأمريكية والإسرائيلية (رام الله: مركز مسارات، 2019).
14. خليل شاهين، المرجعيات الدولية وحقوق الفلسطينيين (رام الله: مركز مسارات، 2019).
15. خليل شاهين، قضايا الحل النهائي في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2018).
16. ناصر الدجاني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: من أوباما إلى ترامب. عمان: دار الشروق، 2021.
17. رشاد عبد الله، "التحولات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
18. رشيد الخالدي، الوسطاء في السلام: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
19. سعيد عريقات، "غياب مفهوم الدولة في خطة ترامب"، القدس العربي، 30 يناير 2020.
20. حسام سلامة. "المصالح الجيوسياسية الأميركية في الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب." مركز الزيتونة للدراسات، 2021.
21. مصطفى سلامة. "صفقات التطبيع وتراجع المركزية الفلسطينية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
22. سامي الشرقاوي. الشعبوية وصنع القرار في الولايات المتحدة. بيروت: منتدى الفكر العربي، 2021.
23. خالد الشقاقي. التحولات في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب. غزة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2020.
24. أسامة شلبي. الدين والسياسة في الولايات المتحدة: التحالف الإنجيلي–الصهيوني. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020
25. يوسف صافي. السياسة الأمريكية في عهد ترامب: بين التحول والإخفاق. عمان: دار الجنان، 2022.

26. صالح النعامي، "استخدام الفيتو الأمريكي في حماية إسرائيل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2020.
27. عاطف الغمري، "مشاريع التنمية في الصفقة: محاكاة مكررة للأفكار السابقة"، مركز دراسات مسارات، مارس 2020.
28. حسن عبد الرحمن. اللوبي الصهيوني وصناعة القرار الأمريكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
29. عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية تحت الحصار: تفريغ النظم السياسية من الداخل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2020).
30. رامي عبدالفتاح، الشعبوية والتحولات السياسية في الولايات المتحدة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2021.
31. عبد الله الأشعل، أثر اتفاقيات التطبيع على مستقبل القضية الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، 2021.
32. عبد الوهاب الكيالي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018).
33. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2020.
34. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنصرية (القاهرة: دار الشروق، 2004).
35. عزمي بشارة، "صفقة القرن: محاولة أميركية لتصفية قضية فلسطين"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020
36. عبد الباري عطوان، ترامب وصفقة القرن: قراءة في خفايا الانحياز الأمريكي. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020.
37. سليم غباش. ترامب والنظام الدولي: نقد للتوجهات الأحادية في السياسة الأمريكية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، 2020.
38. جيسون غيرنبلات. "الاقتصاد أولاً: الطريق نحو السلام". صحيفة وول ستريت جورنال، 25 يونيو 2019.

39. ماجد الزير، السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2021.
40. مايك بومبيو، تصريحات صحفية، وزارة الخارجية الأمريكية، 18 نوفمبر 2019.
41. محمد السيد سليم، السياسة الخارجية الأمريكية: من الحرب الباردة إلى العولمة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
42. محمد جاسم محمد، "ما بين سندان المؤسسية ومطرقة الفردانية: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
43. محمد عبد العزيز ربيع، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي: قراءة في المتغيرات والثوابت، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020.
44. محمود الزهار، "الدور الروسي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أوراق تحليلية، يوليو 2020.
45. محمود الزهار، منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الدولي، بيروت: مركز الزيتونة، 2018.
46. محسن محمود. السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2022.
47. ناصر اللحام، "اتفاقيات أبراهام وتحولات الموقف الأمريكي"، المركز الفلسطيني للدراسات، 2021.
48. نسيمة الطويل. " المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا دراسة الى ما بعد الحرب الباردة"، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
49. محمود نصار. الدور الأمريكي في عملية السلام: السياسات والانحيازات. القاهرة: دار الفكر، 2022.
50. هاني المصري، "قراءة نقدية في صفقة القرن"، مركز مسارات، فبراير 2020، ص. 6.
51. نيكي هايلي. "تصريحات في مجلس الأمن بشأن القدس". بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، 18 ديسمبر 2017.
52. وليد عبد الحي، "صفقة القرن وتفكيك الدولة الفلسطينية"، الاستقلال للدراسات، 2020.

53. وليد عبد الحي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: من منظور الجيوبوليتيك(عمان: دار مجدلاوي، 2010).

ثانيا: الرسائل العلمية:

1. غسان إسماعيل رباع، السياسة الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017-2021)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين، 2022.
2. علاء الدين عزت أبو زيد، التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب (2016-2019)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين، 2019.
3. مهدي صالح عبدالله، تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2023.

ثالثا: المجلات العلمية:

1. ياسر أبو شمالة. "دور اللوبي الصهيوني في توجيه السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي." مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020)
2. أحمد رفيق عوض، "السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 273 (2020).
3. أحمد سعيد نوفل، "تصفية قضية اللاجئين في صفقة القرن"، مجلة السياسة الدولية، عدد 217، يناير 2020.
4. أحمد عز الدين، "أثر انعدام الثقة السياسية على التعبئة الشعبية في فلسطين"، مجلة شؤون عربية، العدد 180، 2021.
5. أحمد نوفل، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، مجلة دراسات الشرق الأوسط، عدد 65 (2021).
6. أحمد يوسف، "موقف العالم الإسلامي من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة دراسات القدس، العدد 23، 2019.

7. أحمد يوسف، الدبلوماسية الأمريكية والإعلام في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية 219 (2020).
8. أحمد يوسف، اللغة والدبلوماسية في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مجلة دراسات فلسطينية 132 (2020).
9. أحمد يوسف، أمريكا والقضية الفلسطينية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020).
10. أحمد، محمود. "التيارات الإنجيلية ودورها في التأثير على القرار الأمريكي تجاه فلسطين." المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 56 (2021):
11. حسام برهوم. "تراجع الوساطة الأمريكية في عملية السلام". مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2020.
12. حسين أبو النمل، السياسة الأمريكية تجاه القدس: الدوافع والمآلات، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 57، 2019.
13. خالد الدخيل، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: من كارتر إلى ترامب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).
14. خالد القاسم، "الاعتراف الأمريكي بالقدس: تداعياته القانونية"، مجلة القانون والسياسة، العدد 45، 2018.
15. خالد وليد محمود، "الشخصنة في السياسة الخارجية الأمريكية: ترامب نموذجًا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 66، 2020.
16. خليل التفكجي، "القدس في السياسة الأمريكية: من التأجيل إلى الاعتراف"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 113 (شتاء 2018) 25.
17. ديمة طهبوب، "القدس في صفقة القرن: إنهاء الصراع أم تصفية القضية؟"، المجلة الأردنية للعلوم السياسية، العدد 64 (2021).
18. ريم بسيوني، "السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء نظرية الواقعية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213 (يناير 2018).

19. حسان الزعبي. "التحولات في أولويات الأمن القومي الأمريكي تجاه المنطقة العربية في عهد ترامب". مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، 2021.
20. شفيق شقير، "إدارة ترامب والقضية الفلسطينية: سياسة الأمر الواقع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213 (2018).
21. عبد الرؤوف صادق. "السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب: أبعاد التصعيد وآفاق المواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص 95.
22. طارق دعنا، "الاقتصاد السياسي للصفقة: أدوات السيطرة بدلًا من التمكين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 120 (شتاء 2020).
23. طارق فهمي، "إدارة ترامب وإعادة تعريف مفاهيم السيادة والسيطرة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، عدد 221 (ربيع 2020).
24. ديمة طهبوب. "اليمين المسيحي في أمريكا وصناعة القرار تجاه فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 126، 2021.
25. أحمد الطيبي. "التطبيع العربي مع إسرائيل: السياق والدوافع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 504، 2020.
26. خالد الطيطي. "التحولات في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد ترامب." مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 92، 2020.
27. عاطف الغمري، "تأملات في الاتفاقات الإبراهيمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2021.
28. عاطف عبد الجواد، "ترامب والشرق الأوسط: رؤية مغايرة"، السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018.
29. عبد الحليم قنديل، "صفقة القرن واليمين الأمريكي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020).
30. عبد الحميد صيام، "صفقة القرن: محاولة تصفية القضية الفلسطينية بغطاء دولي هش"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 287 (2020).

31. عبد الرحمن الحاج، "صفقة القرن: البعد الاقتصادي وتجاهل الحقوق الفلسطينية"، مجلة سياسات عربية، العدد 46، 2020.
32. عبد الرحيم علي، "تداعيات قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة شؤون عربية، العدد 176، ربيع 2018.
33. عبد الله الأشعل، "صفقة القرن في السياق العربي: انكشاف النظام الرسمي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 490 (2020).
34. عبد الله الرفاعي، السياسة الأمريكية تجاه فلسطين: استمرارية الانحياز وتكتيكات الضغط، المجلة العربية للدراسات الدولية 12, 67–45 :(2021) 3 .no
35. عبد الله الشايجي، "الدبلوماسية المصلحية في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219 (2020).
36. عبد الله الشايجي، "ترامب والسياسة الخارجية: من الفوضى إلى الصفقات"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 186 (ربيع 2020).
37. عبد الله معروف، "صفقة القرن كغطاء سياسي: قراءة نقدية"، السياسة الدولية، عدد 219.
38. عزمي بشارة، "السيادة في ظل الفوضى الدولية"، مجلة إضافات، العدد 34، صيف 2020.
39. عبد الباري عطوان. "التحالف الأمريكي الإسرائيلي في عهد ترامب: من الانحياز إلى الاندماج". مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2020.
40. عبد الباري عطوان. ترامب وصفقة القرن: قراءة في خفايا الانحياز الأمريكي. بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2020.
41. فايز رشيد، "السياسة الأمريكية في عهد أوباما: آمال لم تتحقق"، مجلة شؤون عربية، العدد 147 (2011).
42. ديفيد فريدمان. "رؤية ترامب للسلام". مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز"، 28 يناير 2020.
43. فواز جرجس، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما: بين الطموحات والقيود"، مجلة السياسة الدولية، العدد 199 (يناير 2015).
44. كريم الجندي، "المواقف الأوروبية من خطة ترامب للسلام"، مجلة شؤون عربية، عدد 180 (2020).

45. محمد السعيد إدريس، "إدارة ترامب والصراع العربي الإسرائيلي: من إدارة التفاوض إلى تصفية القضية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020
46. محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، العدد 219 (2019).
47. محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن: إعادة تعريف المشروع الصهيوني"، السياسة الدولية، العدد 219 (يوليو 2020).
48. محمد السعيد إدريس، "صفقة القرن: تفكيك الدولة الفلسطينية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 218 (أبريل 2020).
49. محمد السماك، "اتفاقات التطبيع العربي مع إسرائيل: المكاسب والخسائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد 499، (نوفمبر 2020).
50. محمد السماك، "القدس والشرعية الدولية: قراءة قانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 61 (شتاء 2021).
51. محمد عبد السلام، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قراءة تحليلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 214 (2020).
52. محمد عبد السلام، "اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتأثيره على القرار السياسي الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192 (أكتوبر 2012).
53. محمد عبد العاطي، "تغير الموقف الأمريكي من الاستيطان وأثره على عملية السلام"، مجلة السياسة الدولية، عدد 220 (2020).
54. محمد فايز فرحان، "السياسة الصينية في الشرق الأوسط: بين الحياد والتوسع"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، صيف 2020.
55. محمود محارب، "السياسة الأميركية تجاه القدس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 113 (ربيع 2018).
56. حاتم مرزوق. "الدور الأمريكي في صفقة القرن: قراءة نقدية". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، 2020.

57. مركز رؤية للتنمية السياسية، "صفقة القرن: مضامينها ومآلاتها"، تقرير استراتيجي، رام الله، 2020.

58. مصطفى البرغوثي، "أثر قرار ترامب على مستقبل القدس"، شؤون فلسطينية، العدد 271 (ربيع 2018).

59. مصطفى البرغوثي، "قراءة نقدية لصفقة القرن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 122 (ربيع 2020).

60. مصطفى اللباد، الشرق الأوسط في عهد ترامب: الاستراتيجية الأمريكية وإعادة التشكيل، مجلة السياسة الدولية، عدد 216 (أكتوبر 2019):

61. معتصم حمادة، "التحولات الدولية وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 269 (2017).

62. نادية أبو زنادة، "حق العودة في ظل صفقة القرن"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 67، 2020.

63. ناصر زيدان، "الدور الصيني في النظام العالمي الجديد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 495، 2021.

64. ناصر قنديل، "العجز العربي أمام الانحياز الأمريكي لإسرائيل"، صحيفة البناء، عدد 3347، ديسمبر 2017.

65. نائل الجيوسي، "صفقة القرن وإزاحة المرجعيات الدولية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 221، يوليو 2020.

66. نضال ياسين، "الضم في خطاب اليمين الإسرائيلي بعد ترامب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 125 (2021).

67. نور أبو الرب، "اتفاقيات أبراهام وتآكل مركزية فلسطين في السياسة العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 71، 2022

68. نور الدين ثلاج، "صفقة القرن والسلام الاقتصادي"، مجلة رؤى استراتيجية، عدد 18، 2021.

69. نور الدين مصدق، "السياسة الأمريكية ومحددات الحل في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، عدد 491 (2019).
70. وليد عبد الحي، "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: أبعاد التحول وآفاق الاستمرار"، مجلة شؤون عربية، العدد 180، 2020.
71. وليد عبد الحي، "المحددات البنيوية للشخصية السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، العدد 485 (2019): 62–73. https://caus.org.lb/ar/485/
72. وليد عبد الحي، "صفقة القرن وتآكل المرجعية القانونية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 220 (2020).
73. وليد عبد الحي، "صفقة القرن: قراءة تحليلية في البعد القانوني والحقوقي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020.
74. يوسف جمعة سلامة، "الانسحاب الأمريكي من المؤسسات الدولية وأثره على فلسطين"، المجلة الفلسطينية للشؤون الدولية، العدد 34، 2019،
75. يوسف دبلو، "القدس في القانون الدولي"، مجلة الحقوق الدولية، العدد 12، 2018.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1. "الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن: لن نقبل بصفقة القرن"، وكالة وفا الرسمية، 11 فبراير 2020،
https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=JXprLfa870998014043aJXprLf
i. France24، "ردود فعل عربية متباينة على صفقة القرن"، 30 يناير 2020، https://www.france24.com/ar/
2. إبراهيم فريحات، "من مدريد إلى أبراهام: كيف تغيرت مرجعيات التسوية؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يناير 2021، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4852.
3. خالد عودة الله، "دور الشباب الفلسطيني في مقاومة صفقة القرن"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، https://www.alzaytouna.net.
4. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، "الرد الحقيقي على صفقة القرن هو إنهاء أوسلو"، موقع الجبهة الرسمي، 1 فبراير 2020، https://pflp.ps

5. الجهاد الإسلامي، "صفقة القرن مرفوضة ولن نسمح بتمريرها"، قناة الميادين، 30 يناير 2020، https://www.almayadeen.net
6. حماس، "الصفقة الأمريكية مؤامرة لن تمر"، المركز الفلسطيني للإعلام، 29 يناير 2020، https://palinfo.com
7. حميد الكفائي، "الخليج في زمن ترامب: مواقف مائعة وخطوط حمراء متآكلة"، العربي الجديد، 2 فبراير 2020، https://www.alaraby.co.uk/
8. صالح النعامي، "صفقة القرن واستراتيجية إدارة الانقسام الفلسطيني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 28 يناير 2020، https://www.dohainstitute.org
9. محمود عباس، "خطاب الرئيس الفلسطيني أمام الجامعة العربية"، القاهرة، 1 شباط/فبراير 2020.
10. المركز الفلسطيني للإعلام، "حماس ترفض خطة ترامب وتدعو لمواجهتها"، 29 يناير 2020، https://palinfo.com
11. مصطفى البرغوثي، "سياسة ترامب وتصفية القضية الفلسطينية"، الجزيرة نت، 2018.
12. مصطفى البرغوثي، "صفقة القرن الاقتصادية: وهم التنمية تحت الاحتلال"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2019، . https://palinfo.com/news/2019/6/27/
13. موقع قناة الجزيرة، "الملك عبد الله: القدس خط أحمر ولن نتنازل عن الوصاية الهاشمية"، 28 يناير 2020 . https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/28
14. وزارة الخارجية الصينية، بيان رسمي حول خطة ترامب، 2020، https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng /
15. وكالة الأناضول، "الجزائر وتونس تعلنان رفض صفقة القرن"، 30 يناير 2020. https://www.aa.com.tr/ar
16. وكالة وفا، "احتجاجات شعبية واسعة رفضًا لصفقة القرن"، 30 يناير 2020، https://wafa.ps
17. وليد عبد الحي، "أبعاد ورشة البحرين الاقتصادية وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، https://www.dohainstitute.org .

18. وليد عبد الحي، "قراءة واقعية في صفقة القرن"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، https://www.alzaytouna.net.

19. يزيد صايغ، "فلسطين تحت الحصار المالي والسياسي"، مركز كارنيغي، 2019، https://carnegie-mec.org/2019/06/03/ar-pub-79271.

خامسا: المراجع الأجنبية:

1. Trump Recognizes Golan Heights as Israeli Territory", BBC News, March25,2019.https://www.vifindia.org.
2. " About AIPAC," AIPAC, accessed August 13, 2025, 10:15 p.m., https://www.aipac.org/about.
3. "Peace to Prosperity Workshop: Full Economic Plan," The White House Archives, 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov.
4. " Remarks by President Trump and Prime Minister Netanyahu of Israel in Joint Press Conference," The White House, February 15, 2017
5. " Russia and China Eye Greater Role in Middle East Peace Process," Al Jazeera, July 12, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/7/12/russia-china-middle-east-peace.20:50 تم الدخول على الرابط في 15 أغسطس 2025، الساعة
6. " Trump Cuts Funding for UNRWA," The Guardian, September 2018. https://www.theguardian.com/world/2018/sep/01/trump-cuts-funding-unrwa
7. " Trump Recognizes Jerusalem as Israel's Capital," BBC News, December 6, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42259443. (تم الدخول إلى الموقع في 15 أغسطس 2025، الساعة 20:15).
8. "US, Israel Sign $38 Billion Military Aid Package," BBC News, September 14, 2016. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-37359160

9. Alexander Wendt, “Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics,” International Organization 46, no. 2 (1992): 391–425.

10. Al-Haq, Legal Analysis of the US Embassy Move to Jerusalem, (Ramallah: Al-Haq Organization, 2018).

11. Alon Pinkas, “Israel’s Arms Exports and Strategic Influence,” Ynet News, April 4, 2020.

12. Alon Pinkas, “Trump’s Mideast Peace Plan Is Not a Peace Plan,” Haaretz, January 29, 2020, https://www.haaretz.com/opinion/.premium-trump-s-mideast-peace-plan-is-not-a-peace-plan-1.8496461

13. Alpher, Yossi. Winners and Losers in Trump’s Peace Plan. Washington Institute, 2020.

14. Alterman, Jon B. Oil and the Middle East: Reassessing U.S. Interests. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2019.

15. Amnesty International, “Israel/OPT: U.S. Recognition of Jerusalem as Capital Undermines Rule of Law,” December 6, 2017.

16. Amos Harel, “Iron Dome Deployment in Jerusalem: Strategic Considerations,” Haaretz, June 15, 2021.

17. Daniel B. Shapiro, “Why Trump’s Jerusalem Move Was So Dangerous,” Foreign Policy, December 6, 2017, https://foreignpolicy.com/2017/12/06/why-trumps-jerusalem-move-was-so-dangerous/ .

18. Anthony H. Cordesman, The U.S., Israel, the Gulf States, and Iran: Military Balance and Strategic Competition (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2021),

19. Arab Center Washington DC, “The Arab League and the Normalization Wave,” Policy Analysis, October 2020.

20. Aronson, Geoffrey. "Trump’s Middle East Policy and the ‘Greater Israel’ Agenda." Middle East Policy, vol. 27, no. 1, 2020.

21. Barak Ravid, “Israel’s Expanded Presence at the UN,” Axios, March 3, 2019.

22. Barbara Slavin, “Iran Under Maximum Pressure: The Trump Legacy,” Atlantic Council Issue Brief, November 2020, https://www.atlanticcouncil.org/iran-trump-policy (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

23. Barghouti, Omar. "Trump’s Middle East Plan: A Colonial Project." Journal of Palestine Studies, vol. 49, no. 3 (2020):

24. Bashir Bashir & Azar Dakwar, “The Palestine Economic Vision: A Substitute for Rights and Sovereignty?”, Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020).

25. Bashir Bashir and Leila Farsakh, The Arab and Jewish Questions: Geographies of Engagement in Palestine and Beyond, Columbia University Press, 2020, p. 202.

26. Bass, Jeff D. "Evangelicals and U.S. Middle East Policy under Trump." The Review of Faith & International Affairs, vol. 18, no. 2, 2020.

27. Berti, Benedetta. “Israel’s Regional Policies and the Abraham Accords.” Middle East Institute, 2021.

28. Bob Woodward, Fear: Trump in the White House (New York: Simon & Schuster, 2018).

29. Bob Woodward, Fear: Trump in the White House, Simon & Schuster, 2018, p. 145.

30. Brett D. Schaefer, “Why the U.S. Withdrew from the UN Human Rights Council,” The Heritage Foundation, June 2018.

31. Brookings Institution, Trump’s Jerusalem decision is a victory for Evangelical politics, 2018, 4.

32. Bruce Riedel, “Trump’s Middle East Security Architecture,” Brookings Institution, February 14, 2020.

33. Bruce Riedel, Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2018), 203–205.

34. Chris Gunness, “UNRWA and the American Funding Cut,” Al Jazeera, September 2, 2018.

35. Chris Gunness, “UNRWA Funding and the Impact of the Abraham Accords,” Middle East Monitor, March 12, 2021

36. Christine Bell, “International Law and the United States’ Position on Israeli Settlements,” European Journal of International Law, vol. 31, no. 2 (2020).

37. Colum Lynch, “U.S. Pressures U.N. Members over Israel Votes,” Foreign Policy, December 20, 2017.

38. Colum Lynch, “U.S. Quits U.N. Human Rights Council, Calling It a ‘Hypocritical’ Body,” Foreign Policy, June 19, 2018.

39. Dalia Dassa Kaye, "The Role of Think Tanks in U.S. Middle East Policy," RAND Corporation, 2020, https://www.rand.org/blog/2020/01/the-role-of-think-tanks-in-us-middle-east-policy.html.

40. Daniel Byman, “Trump’s Foreign Policies Are Better Than They Seem,” Brookings Institution, January 2019, https://www.brookings.edu/articles/trumps-foreign-policies (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

41. Daniel Byman, “What the Abraham Accords Reveal About Trump’s Middle East Strategy,” Brookings Institution, October 2020.

42. Daniel C. Kurtzer and Scott B. Lasensky, Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East, Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2008,

43. Daniel Estrin, “Trump’s Mideast Envoys Took a Hands-Off Approach. The Israelis Didn’t,” NPR, Jan 31, 2020. https://www.npr.org/2020/01/31/801777412.

44. Daniel Fiott, “EU foreign policy and Trump’s Middle East plan,” European Union Institute for Security Studies, Brief Issue no. 4 (2020): 1–4.

45. Daniel Kurtzer, “The Flaws in Trump’s Middle East Plan,” Foreign Affairs, February 2020.

46. Daniel Pipes, "Why Trump’s Mideast Peace Plan Is Good," The Washington Times, February 3, 2020.

47. Daniel Seidemann, “Jerusalem after the Abraham Accords,” Terrestrial Jerusalem Report, 2021.

48. David Makovsky, Trump and the Palestinians: The Deal of the Century (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2020),

49. Dennis Ross, Doomed to Succeed: The U.S.–Israel Relationship from Truman to Obama (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2015),

50. Dmitri Trenin, What Is Russia Up To in the Middle East?, Polity Press, 2018, p. 78.

51. Donald Trump, "Remarks by President Trump to the 73rd Session of the United Nations General Assembly," The White House, September 25, 2018.

52. Donald Trump, "Statement on Jerusalem," The White House, December 6, 2017, https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-jerusalem/

53. Donald Wagner, "Evangelicals and Israel: Theological Roots of a Political Alliance," The Christian Century, November 2003.

54. Doran, Michael. "The Real Jerusalem Issue Is Not the Embassy." Hudson Institute, December 2017.

55. Douglas J. Feith, War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism (New York: HarperCollins, 2008),

56. Douglas Little, "Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East," Middle East Journal, Vol. 66, No. 2 (Spring 2012).

57. Edith M. Lederer, "U.S. Vetoes UN Resolution on Jerusalem," Associated Press, December 18, 2017.

58. Elizabeth Dias, "Why White Evangelicals Sticking with Trump Is Not Surprising," The New York Times, January 8, 2020, https://www.nytimes.com/2020/01/08/us/evangelical-christians-trump.html.

59. Engelhardt, Tom. A Nation Unmade by War. Chicago: Haymarket Books, 2018.

60. Eugene Kontorovich, “The Jerusalem Embassy Decision and International Law,” Chicago Journal of International Law 19, no. 1 (2018

61. Eugene R. Wittkopf, The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020).

62. European Parliament, “Resolution on the US Middle East Peace Plan,” February 2020, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2020-0047_EN.html.

63. European Union External Action Service, “Statement by High Representative Josep Borrell on the US initiative,” January 2020.

64. European Union External Action, "EU Position on Middle East Peace Process," 2020.

65. European Union External Action, “Statement by the High Representative on Israeli Settlements,” November 19, 2019, https://www.eeas.europa.eu.

66. Fawaz A. Gerges, Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 2018).

67. France Diplomacy, “France’s position on the Israeli-Palestinian conflict,” Ministry for Europe and Foreign Affairs, 2020.

68. Fred Kaplan, the Bomb: Presidents, Generals, and the Secret History of Nuclear War (New York: Simon & Schuster, 2020).

69. Galia Lavi, “China-Israel Economic Relations: Current Status and Future Trends,” Institute for National Security Studies, 2019.

70. Gause, F. Gregory III. "The Future of U.S.-Saudi Relations." Foreign Affairs, Vol. 99, No. 4 (2020).

71. George W. Bush, Decision Points, Crown Publishers, 2010,

72. Gerges, Fawaz A. Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash That Shaped the Middle East. Princeton University Press, 2018.

73. Gershom Gorenberg, The Unmaking of Israel (New York: Harper Perennial, 2012).

74. Goldberg, Jeffrey. "Trump’s Middle East Doctrine." The Atlantic, March 25, 2019. https://www.theatlantic.com

75. Gordon, Philip H. Losing the Long Game: The False Promise of Regime Change in the Middle East. New York: St. Martin’s Press, 2020.

76. Guttman, Nathan. The Politics of Influence: AIPAC and the U.S. Congress. Washington Institute, 2019.

77. Haaretz, “Russia invites Palestinian factions for talks in Moscow,” February 2020.

78. Hady Amr, “Biden’s Middle East Policy and the Legacy of Trump,” Brookings Institution, February 2021, https://www.brookings.edu/articles/biden-middle-east (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

79. Halbfinger, David M. “Trump Drops Two-State Solution, Opening Door to One State.” The New York Times, February 15, 2017. https://www.nytimes.com

80. Halper, Jeff. War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification. Pluto Press, 2015.

81. Hanan Ashrawi, "Palestinian Strategy under U.S. Pressure," Middle East Policy 26, no. 1 (2019):

82. Hanan Ashrawi, “Trump’s Peace to Prosperity Plan: A Non-Starter,” Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020

83. Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006.

84. Heidi M. Campbell, When Religion Meets New Media (New York: Routledge, 2010).

85. Henry Siegman, “Sharon and the Future of Palestine,” Foreign Affairs 83, no. 2 (2004).

86. Hertzberg, Hendrik. "The Evangelicals and Israel." The New Yorker, March 2020, https://www.newyorker.com/news/hendrik-hertzberg/the-evangelicals-and-israel.

87. Human Rights Watch, “Separate and Unequal: Israel’s Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories,” December 2010, https://www.hrw.org/report/2010/12/19/separate-and-unequal

88. Human Rights Watch, “US Withdrawal from UN Human Rights Council,” June 20, 2018.

89. Hurd, Ian. How to Do Things with International Law. Princeton University Press, 2017, pp. 129–132.

90. Ian Black, “Trump Recognises Jerusalem as Israel’s Capital and Orders US Embassy to Move,” The Guardian, December 6, 2017, https://www.theguardian.com.

91. Ian Black, “Trump’s Israel Policy: From Impartial Mediator to Loyal Ally,” The Guardian, December 7, 2017.

92. Ian Black, “US Military Aid and the Political Leverage on Israel,” Middle East Eye, November 30, 2018.

93. Ian Lustick, “Israel’s Security Doctrine and the Question of Palestine,” Middle East Journal 72, no. 2 (2018):

94. Ilan Goldenberg, “The Abraham Accords and the Future of Middle East Peace,” Center for a New American Security, December 2020.

95. Ilan Pappé, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories (London: Oneworld, 2018),

96. Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld, 2006), 241.

97. Indyk, Martin. “The U.S.–Israel Memorandum of Understanding: What’s Behind the Deal?” Brookings Institution, 2016.

98. International Crisis Group, “A New Israeli Government Takes Office: Time to Reset U.S. Policy,” Report No. 231, June 2021.

99. International Crisis Group, “The Middle East Peace Process: The Trump Administration’s Disruption,” 2020.

100. Jamil Hilal, "Palestinian Political Discourse and the Israeli–Palestinian Peace Process: An Analysis of the Oslo Accords and Beyond," Contemporary Arab Affairs 11, no. 1 (2018).

101. Jared Kushner et al., Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, White House, 2020.

102. Jared Kushner, Breaking History: A White House Memoir (New York: Broadside Books, 2022).

103. Jeremy Pressman, "The Quartet's Diminishing Role," Middle East Policy 18, no. 2 (2011)

104. Jeremy Pressman, Negotiating Arab-Israeli Peace: American Leadership in the Middle East, Indiana University Press, 2003.

105. Jeremy Pressman, "The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict: The First Term," International Studies Perspectives 6, no. 2 (2005)

106. Jeremy Pressman, "Economic Peace in the Israeli-Palestinian Conflict," Survival 55, no. 4 (2013)

107. Jeremy Pressman, "Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba?" International Security 28, no. 2 (2003)

108. Jeremy Pressman, "A Brief History of U.S. Security Commitments to Israel," Middle East Policy 25, no. 3 (2018):

109. Jeremy Pressman, "The United States and the Israeli-Palestinian Conflict: From Camp David to Oslo," Diplomatic History 44, no. 4 (2020).

110. Jeremy Pressman, "Mediating Peace Between Arabs and Israelis," United States Institute of Peace Special Report, no. 207 (2008):

111. Jared Kushner, Briefing at the United Nations Security Council, February 2020, https://usun.usmission.gov/remarks-by-senior-adviser-jared-kushner-at-the-un-security-council.

112. Jared Kushner, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, The White House, 2020.

113. Jean d'Aspremont, International Law: Foundations and Principles (Edward Elgar Publishing, 2021),.

114. Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Service, Updated March 1, 2021.

115. Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel (Washington, D.C.: Congressional Research Service, 2020), 2.

116. Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to the Palestinians (Washington, DC: Congressional Research Service,)2018),

117. Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service, 2020,

118. jeremy Pressman, "Power Without Influence: The Bush Administration and the Israeli–Palestinian Conflict," International Security 33, no. 4 (2009).

119. Jeremy Shapiro & Dana Stroul, "Trump's Middle East Legacy and the Biden Administration," Brookings Institution, January 2021, https://www.brookings.edu/research/trumps-middle-east-legacy (2 دخل في أيلول/سبتمبر 2025).

120. Jeremy Sharon, "Trump Evangelical Allies Applaud U.S. Recognition of Israeli Sovereignty over Golan Heights," The Jerusalem Post, March 22, 2019, https://www.jpost.com/Israel-News/Trump-evangelical-allies-applaud-Golan-recognition-584114.

121. Jeremy Wildeman, "Economic Peace and the Limits of Neoliberalism," Middle East Journal 74, no. 2 (2020):

122. Jeremy Wildeman, “The Impact of U.S. Cuts to UNRWA Funding,” Middle East Policy 26, no. 4 (2019):

123. John Fea, Believe Me: The Evangelical Road to Donald Trump (Grand Rapids, MI: Eerdmans, 2018) .

124. John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007),

125.

126. John J. Mearsheimer, the Tragedy of Great Power Politics (New York: W. W. Norton & Company, 2001)

127. John Mearsheimer, “The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy,” Foreign Policy, no. 153 (2006).

128. Jonathan Allen, "In the Trump era, evangelicals take center stage on Israel policy," Euronews, April 15, 2019, para. 5.

129. Jonathan Fulton, “China’s Changing Role in the Middle East,” Atlantic Council, 2021.

130. Jonathan Rynhold, The US–Israel Alliance and American Middle East Policy (London: Routledge, 2017), 78–81.

131. Kamel, Lorenzo. "The Trump Peace Plan: More than a 'Deal of the Century'." Institute for International Political Studies (ISPI), 2020.

132. Khaled Elgindy, “The Jerusalem Decision: Trump’s Unorthodox Approach to the Middle East,” Brookings Institution, December 7, 2017.

133. Khaled Elgindy, Blind Spot: America and the Palestinians, Brookings, 2019.

134. Khalidi, Rashid. "The U.S. Lobby and Its Influence on Middle East Peace." Journal of Palestine Studies 48, no. 1 (2018).

135. Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917–2017, Metropolitan Books, 2020,

136. Khalil E. Jahshan, “The Abraham Accords and the Future of Arab-Israeli Normalization,” Arab Center Washington DC, October 1, 2020.

137. Khalil Jahshan, "Trump’s Peace Plan and the Death of the Two-State Solution," Arab Center Washington DC, January 30, 2020.

138. Khalil Marrar, The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution, London: Routledge, 2009,

139. Khalil Shaheen, “The Deal of the Century and the Refugee Question: Ending UNRWA as a Gateway to Liquidation,” Al-Shabaka Policy Brief, 2019.

140. Khalil Shikaki, "U.S. Policy and the Palestinian Question under Trump," Journal of Palestine Studies 49, no. 2 (2020

141. Khalil Shikaki, “Palestinian Public Opinion and the Trump Era,” Carnegie Middle East Center, 2020, https://carnegie-mec.org/2020/03/05/palestinian-public-opinion(دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025 .

142. Khalil Shikaki, “The Bahrain Economic Workshop: A Political Failure Masquerading as Economic Peace,” Palestinian Center for Policy and Survey Research, July 2019.

143. Khalil Shikaki, “The Deal of the Century: What Do Palestinians Think?” Foreign Affairs, February 2020.

144. Khalil Shikaki, “The Trump Peace Plan and the Palestinian Divide,” Foreign Affairs, February 2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/palestinian-territories/2020-02-05/trump-peace-plan-and-palestinian-divide.

145. Khalil Shikaki, “The Trump Peace Plan: A Palestinian Perspective,” Middle East Institute, February 2020.

146. Khalil Shikaki, “The Trump Plan and the Palestinian State That Isn’t,” Foreign Affairs, February 2020.

147. Khalil Shikaki, “Trump’s Plan and the Future of the Two-State Solution,” Carnegie Endowment for International Peace, February 2020. https://carnegieendowment.org/2020/02/06/trump-s-plan-and-future-of-two-state-solution-pub-81096

148. Khalil Shikaki, Palestinian Public Opinion and the Trump Administration’s Policies (Washington, DC: Palestine Center, 2020),

149. Khalil Shikaki, Trump’s Peace Plan: How Palestinians View It, Palestinian Center for Policy and Survey Research, 2020.

150. Khalil Tufakji, “Israeli Settlement Expansion and the American Green Light,” Al Jazeera Centre for Studies, February 2020.

151. Khalil, Osamah. America’s Dream Palace: Middle East Expertise and the Rise of the National Security State. Harvard University Press, 2016.

152. Kupchan, Charles A. Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World. Oxford University Press, 2020.

153. Kushner, Jared. Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, The White House, 2020.

154. Kuttab, Daoud. “The Deal of the Century’s Dangerous Subtext.” Al-Monitor, February 3, 2020.

155. Ian Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld, 2006).

156. Lara Friedman, “The Real Impact of Defunding UNRWA,” Middle East Institute, September 5, 2018.

157. Lara Friedman, “The Trump Administration and the Transformation of U.S. Policy on Israel/Palestine,” Foundation for Middle East Peace, 2021.

158. Lawrence Freedman, A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East, New York: PublicAffairs, 2008,

159. Lustick, Ian S. Paradigm Lost: From Two-State Solution to One-State Reality. University of Pennsylvania Press, 2019.

160. Lustick, Ian. "The Israel Lobby and American Policy." In Foreign Policy in Focus, 2018.

161. Lustick, Ian. "The Rise and Decline of the Two-State Paradigm." Middle East Journal, Vol. 73, No. 1 (Winter 2019).

162. Lynch, Marc. “The New Arab Order.” Foreign Affairs, vol. 97, no. 5 (2018).

163. Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations: The Politics of Reality (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

164. Malcolm Shaw, International Law, 8th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).

165. Margaret G. Hermann, "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders," International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 1 (1980).

166. Martin Indyk, "The Jerusalem Announcement: Why Now, What Next?", Brookings Institution, December 2017.

167. Martin Indyk, “The Abraham Accords and the End of the Arab-Israeli Conflict,” Foreign Affairs, September 15, 2020.

168. Matthew A. Baum and Philip B. K. Potter, War and Democratic Constraint (Princeton: Princeton University Press, 2015),

169. Michael B. Oren, Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East, 1776 to the Present (New York: W. W. Norton, 2007),

170. Michael Barnett, The Star and the Stripes: A History of the Foreign Policies of American Jews (Princeton: Princeton University Press, 2016).

171. Michael Crowley, “Trump’s Middle East Policy: The Deal of the Century,” The New York Times, January 28, 2020.

172. Michael J. Koplow, “Trump’s Middle East Policy Is All About Israel,” Foreign Policy, November 19, 2019, https://foreignpolicy.com.

173. Michael J. Koplow, “Trump’s Military Aid to Israel: Strategic or Commercial?” Foreign Policy, July 15, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/07/15/trump-military-aid-israel-strategic-commercial.

174. Kearney &Janet Kearney ،Legal Implications of Trump's 'Deal of the Century': Palestinian Rights and International Law, Journal of Middle East Law Studies 12, no. 2 (2021).

175. Michael Koplow, “Demography as a Security Concern in Israeli Policy,” Israel Policy Forum, July 15, 2019.

176. Michael Lynk, “Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories,” United Nations Human Rights Council, March 2019.

177. Michael Lynk, “The United Nations and the Question of Palestine,” Journal of Palestine Studies 47, no. 2

178. Michael R. Pompeo, “U.S. Policy on Israeli Settlements,” U.S. Department of State, November 18, 2019, https://2017-2021.state.gov/secretary-michael-r-pompeo-remarks-to-the-press/index.html.

179. Michael W. Doyle, Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism (New York: W. W. Norton & Company, 1997)

180. Mike Pompeo, “U.S. Policy on Israeli Settlements,” U.S. Department of State, November 18, 2019, https://2017-2021.state.gov/u-s-policy-on-israeli-settlements/index.html.

181. Mike Pompeo, Never Give an Inch: Fighting for the America I Love (New York: HarperCollins, 2023).

182. Mitchell Bard, The Arab Lobby: The Invisible Alliance That Undermines America’s Interests in the Middle East (New York: Harper, 2010).

183. Mohammad Salman, “China’s Balancing Act in the Middle East: Between Israel and Palestine,” Middle East Institute, July 2020.

184. Munayyer, Yousef. “Christian Zionism and Its Influence on U.S. Policy.” The Nation, December 2020.

185. Munayyer, Yousef. Trump’s Jerusalem Move: A Mask Falls. In Trump’s Jerusalem Move, edited volume by SETA Foundation, translated from Arab Center Washington DC analysis, chapter "Jerusalem Recognition, a Mask Falls.

186. Nathan Thrall, “Israel & the U.S.: The Special Relationship,” London Review of Books 35, no. 4 (2013): 25.

187. Nathan Thrall, “Jerusalem and the New Geography of Conflict,” Foreign Affairs, August 2019.

188. Nathan Thrall, “The Real Fix for Palestinian Aid,” Foreign Affairs 97, no. 2 (2018):

189. Nathan Thrall, “The Real Palestinian Strategy,” The New York Review of Books, May 24, 2018.

190. Nathan Thrall, “Trump’s Jerusalem Move and the Death of the Two-State Solution,” The Guardian, December 2017.

191. Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Peace Plan and Its Economic Framework,” International Crisis Group Report no. 210 (2019):

192. Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Peace Plan Has Been a Long Time Coming,” The Guardian, Jan 2020.

193. Nathan Thrall, “Trump’s Middle East Plan Is a Con,” The New York Times, Jan. 29, 2020.

194. Nir Hasson, “Israel Installs Surveillance Cameras in East Jerusalem,” Haaretz, March 10, 2019.

195. Nour Odeh, "Palestinian Foreign Policy in the Post-Oslo Era," Journal of Palestine Studies 49, no. 4 (2020).

196. Nour Odeh, "Why Trump's Economic Plan for Palestinians Won’t Work", Al Jazeera English, June 26, 2019. https://www.aljazeera.com/opinions/2019/6/26/why-trumps-economic-plan-for-palestinians-wont-work.

197. Nour Odeh, “Palestinians Have Had Enough of the US Pretending to Be a Neutral Broker,” The Guardian, January 31, 2020.

198. Nour Odeh, “Trump’s Jerusalem Move Has Sparked a Dangerous New Phase,” Foreign Policy, December 7, 2017.

199. Noura Erakat, Justice for Some: Law and the Question of Palestine, Stanford University Press, 2019.

200. Onur Mert Özçelik and Mehmet Akif Okur, “The evangelical effect over Donald Trump’s policies toward Israel and Iran,” Yıldız Social Sciences Institute Journal 5, no. 1 (2021).

201. Peace Now, “Settlements Watch Report 2020,” https://peacenow.org.il/en/settlement-report-2020.

202. Peter Beinart, “Trump’s Embassy Move Wasn’t Just a Gift to Israel,” The Atlantic, May 14.

203. Peter Beinart, “Trump’s Pro-Israel Media Allies,” The Atlantic, June 2020.

204. Pew Research Center. Evangelical Views on Israel and U.S. Policy, July 2018.

205. Posner, Unholy: Why White Evangelicals Worship at the Altar of Donald Trump.

206. Quandt, William B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Washington: Brookings Institution Press, 2010,

207. Rashid Khalidi, Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East (Boston: Beacon Press, 2013

208. Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, (New York: Metropolitan Books, 2020.

209. Richard Falk, “Regional Diplomacy and the Marginalization of International Law,” Third World Quarterly 42, no. 5

210. Richard Falk, “US Policy and the Erosion of International Law,” Third World Quarterly 40,

211. Richard M. Nixon, The Memoirs of Richard Nixon (New York: Grosset & Dunlap, 1978),

212. Robert C. Blitt, “Evangelical Christianity and Foreign Policy,” Journal of Church and State 44, no. 4 (2002).

213. Robert G. Kaufman, In Defense of the Bush Doctrine (Lexington: University Press of Kentucky, 2007), 112–115.

214. Robert J. Lieber, Power and Willpower in the American Presidency (Princeton: Princeton University Press, 2019).

215. Robert Jones, “The Evangelicals Who Support Trump No Matter What,” The Atlantic, September 27, 2019, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2019/09/why-white-evangelicals-stick-trump/598600/.

216. Robert Wuthnow, The Restructuring of American Religion (Princeton: Princeton University Press, 1988).

217. Russian Ministry of Foreign Affairs, “Comment by the Information and Press Department,” January 29, 2020

218. Saleh Abdel Jawad, "The Economic Peace and the Palestinian Political Economy under Occupation," Journal of Palestine Studies, vol. 41, no. 2 (2020

219. Salem Barahmeh, "The Trump Plan and the Elimination of the Palestinian Right of Return," The Guardian, January 30, 2020.

220. Samuel Goldman, “How Trump Became the Evangelical Messiah,” The Week, January 2020.

221. Sara Diamond, Spiritual Warfare: The Politics of the Christian Right (Boston: South End Press, 1989).

222. Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-development (Washington: Institute for Palestine Studies, 2016),

223. Sarah Posner, “How Trump’s Evangelical Support Explains His Jerusalem Move,” The Washington Post, December 7, 2017, https://www.washingtonpost.com/news/posteverything/wp/2017/12/07/how-trumps-evangelical-support-explains-his-jerusalem-move/.

224. Sarah Posner, Unholy: Why White Evangelicals Worship at the Altar of Donald Trump (New York: Random House, 2020).

225. Scott R. Anderson, “Trump’s Jerusalem Decision: A Good Move?” Brookings Institution, December 7, 2017, https://www.brookings.edu.

226. Security Council Resolution 2334 (2016), United Nations, https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf.

227. U.S. National Security Strategy, December 2017

228. Sergey Sukhankin, “Russia’s Ambiguous Approach to the Israeli–Palestinian Conflict,” The Jamestown Foundation, May 2020.

229. Seth Anziska, “Pompeo’s West Bank Announcement Breaks with International Law,” Foreign Policy, November 18, 2019.

230. Seth J. Frantzman, “Abraham Accords and the New Middle East,” Jerusalem Post, September 2020.

231. Seth J. Frantzman, “Israel Joins Regional Air Defense Talks,” Jerusalem Post, July 8, 2022.

232. Seth J. Frantzman, “Why Israel’s Qualitative Military Edge Matters,” The Jerusalem Post, September 23, 2020.

233. Shalom, Zaki. Trump, Netanyahu, and the Reshaping of U.S.–Israel Relations. INSS, 2021.

234. Shenhav, Yehouda. "American Politics and the Israeli Lobby." Middle East Report 252 (2020).

235. Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East (London: Westview Press, 2018.

236. Shlaim, Avi. Israel and the Arabs: 100 Years of Conflict. Penguin Books, 2020.

237. Smith, David. "Trump declares Jerusalem as Israel's capital and orders US embassy to move." The Guardian, December 6, 2017. https://www.theguardian.com/us-news/2017/dec/06/donald-trump-jerusalem-israel-capital

238. Stephen Spector, Evangelicals and Israel: The Story of American Christian Zionism (Oxford: Oxford University Press, 2009).

239. Stephen Walt, The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of U.S. Primacy (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2018).

240. Steven A. Cook, “The Abraham Accords and the Remaking of the Middle East,” Council on Foreign Relations, 2021, https://www.cfr.org/analysis/abraham-accords-middle-east (دخل في 2 أيلول/سبتمبر 2025).

241. Steven A. Cook, “The Middle East Doesn’t Matter Anymore,” Foreign Policy, October 14, 2019, https://foreignpolicy.com.

242. Steven A. Cook, “Trump’s Jerusalem Move: A Win for the Base, a Loss for Diplomacy,” Council on Foreign Relations, December 7, 2017.

243. Steven Erlanger, “Europe’s Fears of Trump’s Foreign Policy Return,” The New York Times, November 2020, https://www.nytimes.com/2020/11/05/world/europe/trump-return.html (.(2025 دخل في 2 أيلول/سبتمبر

244. Steven Levitsky, The Crazy Strategy: Trump’s Use of the "Madman Theory" in Foreign Policy (New York: Columbia University Press, 2021),

245. Steven Simon and Jonathan Stevenson, “The End of Pox Americana: Why Washington’s Middle East Pullback Makes Sense,” Foreign Affairs 97, no. 6 (2018).

246. Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “A Security Strategy for U.S.-Israeli Relations,” Brookings Institution, September 2020. https://www.brookings.edu/research/a-security-strategy-for-u-s-israeli-relations.

247. Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “The Trump Administration's Israel-Palestine Plan,” Center for a New American Security, January 2020.

248. Tamara Cofman Wittes and Ilan Goldenberg, “What Trump's Middle East Peace Plan Gets Right and Wrong,” Brookings, January 30, 2020, https://www.brookings.edu/articles/what-trumps-middle-east-peace-plan-gets-right-and-wrong/.

249. https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2021-02-15/trump-middle-east (.(2025 دخل في 2 أيلول/سبتمبر

250. Taylor Luck, "Trump Ends Aid to Palestinian Refugee Agency," The Christian Science Monitor, August 31, 2018.

251. Thomas G. Weiss and Rorden Wilkinson, International Organization and Global Governance (London: Routledge, 2014)

252. Thomas S. Kidd, God of Liberty: A Religious History of the American Revolution (New York: Basic Books, 2010).

253. Tobias Schneider, “Europe’s Diplomatic Dilemma over Trump’s Jerusalem Move,” Foreign Affairs, January 2018.

254. U.S. Department of State, "Closure of the PLO Office in Washington," September 10, 2018.

255. U.S. Department of State, "Secretary Pompeo’s Remarks on Israeli Settlements," November 18, 2019.

256. U.S. Department of State, “Peace to Prosperity: A New Vision for the Palestinian People,” June 2019, https://www.state.gov/peace-to-prosperity.

257. U.S. Department of State. Press Statement on the U.S. Ending Funding to UNRWA, August 31, 2018.

258. U.S. Embassy in Israel, “Closure of the U.S. Consulate General,” March 4, 2019, https://il.usembassy.gov/closure-of-the-u-s-consulate-general/.

259. UN General Assembly, Voting Records on Palestine Resolutions, 2018–2020.

260. United Nations General Assembly, "Report of the Commissioner-General of UNRWA", A/74/13, 2019.

261. United Nations General Assembly, “Resolution ES-10/19,” 21 December 2017.

262. United Nations General Assembly. Resolution A/ES-10/L.22 on the Status of Jerusalem, December 2017.

263. United Nations OCHA, “Humanitarian Bulletin: West Bank,” December 2019.

264. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), “Humanitarian Impact of Settlements,” 2020.

265. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Humanitarian Concerns over the US Peace Plan,” February 2020.

266. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), "Annual Report 2017,".

267. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), “Financial Crisis and Impact on Operations,” UNRWA Official Report, 2019, https://www.unrwa.org/financial-situation.

268. United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), “Impact of US Funding Cuts,” UNRWA.org, accessed August 2025.

269. United Nations Security Council, "Meetings Coverage and Press Releases," February 2020, https://press.un.org/en/2020/sc14115.doc.htm.

270. United Nations Security Council, “Resolution 478 (1980),” August 20, 1980, https://undocs.org/en/S/RES/47

271. United Nations Security Council, “Resolution 478 (1980),” https://digitallibrary.un.org/record/11160.

272. United Nations Security Council, Resolution 2334 (2016),

273. United Nations Security Council, Resolution 497 (1981), https://digitallibrary.un.org/record/39276.

274. United Nations, “UN Rights Office Reaffirms That Israeli Settlements Are Illegal,” February 2020, https://news.un.org/en/story/2020/02/1057631.

275. Walid Khalidi, "Why the U.S. Recognition of Jerusalem as Israel's Capital Is So Dangerous", Journal of Palestine Studies, Vol. 47, No. 2 (Winter 2018).

276. Walid Khalidi, “Plan B for Peace in the Middle East,” Foreign Affairs 86, no. 4 (2007):

277. Walid Khalidi, “The Economic Dimensions of the Palestinian Question,” Journal of Palestine Studies 48, no. 3 (2019):

278. Walid Khalidi, “Why the United States Cannot Be an Honest Broker in the Middle East,” Journal of Palestine Studies 39, no. 3 (2010):

279. White House, "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," January 28, 2020, https://trumpwhitehouse.archives.gov.

280. White House, "Proclamation on Recognizing the Golan Heights as Part of the State of Israel," March 25, 2019, https://trumpwhitehouse.archives.gov.

281. White House, “Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,” June 2019.

282. White House, National Security Strategy of the United States of America, December 2017.

283. White House, Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People, January 2020,

284. White House. "Peace to Prosperity: Economic Plan," 2020. https://trumpwhitehouse.archives.gov.

285. William B. Quandt, "The American Domestic Context and the Peace Process," in the Middle East and the Peace Process, ed. Robert O. Freedman (Gainesville: University Press of Florida, 1991).

286. William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967, 3rd ed. (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005),

287. William Hartung, "U.S. Weapons Sales and the Middle East Balance," Center for International Policy, October 2020.

288. World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 2019. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/428341555095951999.

289. Yaari, Ehud. "The Middle East's Next Alliances." Foreign Affairs, vol. 97, no. 2 (2018):

290. Yara Hawari, "Normalization in the Middle East and the Erasure of Palestine," Al-Shabaka, September 2020.

291. Yara Hawari, "Trump's Deal of the Century: Old Israeli Demands in a New Package," Al-Shabaka, February 2020, https://al-shabaka.org/briefs/trumps-deal-of-the-century-old-israeli-demands-in-a-new-package/

292. Yehuda Kurtzer, “How Trump Helped Make Israel a Partisan Issue,” The Atlantic, January 28, 2020, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/01/how-trump-made-israel-partisan/605788/.

293. Yitzhak Reiter, The Palestine-Israel Conflict: A Basic Introduction (Lanham: Lexington Books, 2019),

294. Yoel Guzansky and Kobi Michael, “The Abraham Accords and Israel’s Regional Strategic Position,” INSS Insight, no. 1423

295. Yoel Guzansky and Ksenia Svetlova, “Israel’s Economic Integration in the Middle East,” INSS Insight, No. 1421

296. Yossi Melman, “U.S.-Israel Intelligence Sharing on Urban Surveillance,” Haaretz, May 12, 2019.

297. Yumna Patel, “U.S. Ambassador Joins Settlement Ceremony, Signals Shift in Policy,” Mondoweiss, June 2019.

298. Zaha Hassan et al., “Breaking the Israel-Palestine Status Quo,” Carnegie Endowment for International Peace, March 2021, https://carnegieendowment.org/2021/03/25/breaking-israel-palestine-status-quo-pub-84191.

299. Zaha Hassan, "Why Closing the PLO Office in Washington Is So Dangerous," The Nation, September 12, 2018

300. Rashid, Abbas. "The Limits of Lobby Influence: A Critique of U.S. Policy." Middle East Eye, 2021.

ملحق 1

استبانة مقابلة شخصية

حضرة السيد/السيدة المحترم،

تحية طيبة وبعد،،

أنا الباحث ضرار يوسف موسى درويش من فلسطين طالب دكتوراة في جامعة الجزائر 3 –الجزائر، واعد لأطروحه بعنوان التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية عهد الرئيس ترامب(2017–2021)، والمحاضر في جامعة الاستقلال أريحا– فلسطين، واهيب بحضرتكم لقبول اجراء مقابلة حول دراستي، حيث تهدف هذه المقابلة إلى جمع آراء وخبرات متعمقة حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017–2021). سيتم استخدام المعلومات الواردة لأغراض بحثية أكاديمية بحتة، مع الحفاظ على السرية والموضوعية.

أسئلة المقابلة

المحور الأول: المحددات البنيوية والداخلية

1. إلى أي مدى تعكس محددات السياسة الأمريكية الداخلية (كالانتخابات، الكونغرس، جماعات الضغط، الرأي العام) تحولات في نمط السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب، وهل يمكن تفسير تزايد الانحياز لإسرائيل باعتباره نتاجًا لتحولات بنيوية متراكمة في المجتمع والسياسة الأمريكية، أم كنتيجة ظرفية مرتبطة بلحظة سياسية معينة؟
2. ما المعايير الأكثر دقة لقياس درجة التحول في الموقف الأمريكي (مثل مستوى الانحياز، حجم الضغط على الفلسطينيين، الالتزام المالي أو السياسي تجاه العملية السلمية)، وكيف تسهم هذه المؤشرات في تقييم الفارق بين سياسات ترامب وأسلافه؟

المحور الثاني: البعد الشخصي والقيادي في صناعة القرار

3. إلى أي مدى أسهمت السمات الشخصية لترامب (الشعبوية، الفردية، تبنيه لنظرية الرجل المجنون) في إعادة تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالنهج المؤسسي التقليدي؟

4. ما هي المؤشرات العملية في سلوك ترامب القيادي التي عكست هذا التحول (مثل القرارات أحادية الجانب، تجاهل الأعراف الدبلوماسية، تغييب الوسطاء الدوليين)، وهل تجسد ذلك كقطيعة مع المسار المؤسسي أم استمرارًا لتحولات بنيوية سابقة؟

المحور الثالث: التغير والاستمرارية – قراءة عبر مؤشرات

5. ما أبرز المؤشرات العملية على تغير السلوك الأمريكي في عهد ترامب تجاه القضية الفلسطينية (مثل نقل السفارة، شرعنة الاستيطان، قطع المساعدات)؟ وإلى أي مدى تمثل هذه الإجراءات انحرافًا جوهريًا عن التقاليد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة بالإدارات السابقة؟

6. ما المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس استمرارية الثوابت الأمريكية التقليدية تجاه فلسطين (مثل ضمان أمن إسرائيل، دعم تفوقها العسكري، رفض عودة اللاجئين) رغم التحولات التي شهدتها إدارة ترامب؟

المحور الرابع: التوجهات الاستشرافية والانعكاسات المستقبلية

7. كيف يمكن توقع اتجاه السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في ضوء تجربة ترامب؟ وهل تعكس هذه السياسات حالة استثنائية مرتبطة بشخصه أم خطًّا استراتيجيًا طويل الأمد في بنية القرار الأمريكي؟

8. ما الدروس التي يمكن استخلاصها فلسطينيًا وعربيًا للتعامل مع الإدارات الأمريكية المقبلة، في ضوء مؤشرات التحول التي كشفتها فترة ترامب واتفاقيات أبراهام، التي ركزت على التطبيع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن مسار التسوية الفلسطينية؟

9. كيف يمكن أن ينعكس إدماج اتفاقيات أبراهام في الاستراتيجية الأمريكية على موقع القضية الفلسطينية مستقبلًا، وهل يمثل ذلك تراجعًا في مركزيتها ضمن أولويات واشنطن الإقليمية؟

وفي النهاية نشكركم على وقتكم ومساهمتكم القيمة. ستساعدنا هذه المقابلة في فهم أعمق لمدى تأثير العوامل البنيوية والشخصية في عهد الرئيس ترامب على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على أبعاد التغير والاستمرارية في هذا النهج.

ملاحظات: الباحث ضرار درويش:رقم هاتف0592906064، Email: dirar_darwish@yahoo.com

فهرس المحتويات

الاهداء .....ب

الشكر والتقدير .....ت

بسم الله الرحمن الرحيم.....د

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الاية (19).....د

ملخص .....ذ

مقدمة 1

مشكلة الدراسة 2

السؤال الرئيس:..... 2

الفرضيات: 3

أهداف الدراسة:..... 3

اهمية الدراسة .....**Error! Bookmark not defined.**

أدوات جمع المعلومات 6

الدراسات السابقة :..... 8

حدود الدراسة..... 10

الإطار النظري للدراسة 10

الفصل الاول: 16

المرتكزات الأيديولوجية والسياسية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب..... 16

المبحث الاول: الخلفية الفكرية والسياسية لصناعة القرار في إدارة ترامب. 17

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات الامريكية الفلسطينية...... 17

المطلب الثاني: تأثير التيار الإنجيلي والتحالف مع اليمين الإسرائيلي...... 20

المطلب الثالث :ملامح "الشخصانية" في صنع القرار داخل إدارة ترامب 34

المبحث الثاني: الأهداف الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة وانعكاسها على القضية الفلسطينية 46

المطلب الأول: أولويات الإدارة الامريكية في الشرق الأوسط..... 47

المطلب الثاني: تهميش الملف الفلسطيني ضمن أولويات الأمن القومي 54

المطلب الثالث: العلاقة بين التقارب العربي الإسرائيلي والتوجهات الأمريكية..... 63

المبحث الثالث: المحددات الرئيسية لتوجه إدارة ترامب نحو الملف الفلسطيني 65

المطلب الأول: الاعتبارات السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية 66

المطلب الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي 71
المطلب الثالث: الغياب المتعمد لأي مبادرات حقيقية نحو عملية سلام عادلة 77
الفصل الثاني 81
المبحث الأول: أبرز الإجراءات السياسية التي اتخذتها إدارة ترامب تجاه فلسطين **82**
المطلب الأول: إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها. 83
المطلب الثاني: إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية ووقف تمويل الأونروا. 90
المطلب الثالث: الاعتراف بشرعية الاستيطان والقانون الدولي. 93
المبحث الثاني: تحليل صفقة القرن وأثرها على مستقبل الحل السياسي **100**
المطلب الأول: الرؤية الاقتصادية وصفقة "السلام مقابل المال" 100
المطلب الثاني: تجاهل قضايا الحل النهائي (اللاجئين، الحدود، القدس) 107
المطلب الثالث: إعادة صياغة مفهوم الدولة الفلسطينية وفق رؤية ترامب 114
المطلب الرابع: الأهداف الأمريكية الحقيقية من الصفقة ودور كوشنر 120
المبحث الثالث: ردود الفعل الرسمية والشعبية تجاه سياسات ترامب. **122**
المطلب الأول: الموقف الفلسطيني إتجاه سياسيات ترامب. 123
المطلب الثاني: المواقف العربية (الرفض، الحياد، التطبيع) 129
المطلب الثالث: التفاعل الدولي مع سياسات ترامب (أوروبا، روسيا، الصين) 133
الفصل الثالث: 141
التغير والاستمرارية في سياسات ترامب 141
المبحث الأول: ملامح التغير الجوهري في سياسات ترامب تجاه فلسطين **142**
المطلب الأول: التوافق الأمريكي الإسرائيلي في القرار 143
المطلب الثالث: إعادة تعريف القضية الفلسطينية كمشكلة اقتصادية لا سياسية 158
المبحث الثاني: عناصر الاستمرارية في النهج الأمريكي التقليدي **165**
المطلب الأول: الدعم غير المشروط لإسرائيل سياسيًا وعسكريًا 165
المطلب الثاني: استمرار الوساطة غير النزيهة في عملية السلام 174
المطلب الثالث: الحقوق الفلسطينية في أولويات السياسة الأمريكية 183
المبحث الثالث: مقارنة تقييمية بين إدارة ترامب والإدارات السابقة **192**
المطلب الأول: مقارنة السياسات الجوهرية مع إدارة أوباما وبوش 192
المطلب الثاني: أدوات الضغط و الأهداف الاستراتيجية: 200

المطلب الثالث: ديمومة الانحياز الأمريكي كإستراتيجية ثابتة 209

المطلب الرابع: ملامح الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال ولاية ترامب الثانية 219

الفصل الرابع: 229

الجانب الميداني 229

أدوات جمع المعلومات **230**

مجتمع وعينة الدراسة: **230**

خصائص افراد العينة: **230**

حدود الدراسة: **230**

عرض وتحليل المقابلات: **231**

أولا: مقابلة الاكاديميين **231**

ثالثا: صناع القرار **252**

نتائج تحليل المقابلات 259

تحليل الفرضيات استنادا إلى نتائج المقابلات 263

النتائج 267

التوصيات 269

قائمة المصادر والمراجع: 271